وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابة -

BADJI MOKHTAR –ANNABA UNIVERSITY

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR –ANNABA

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قســـم العلوم الاقتصادية

السنة

2012

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيـــل شهادة الدكتوراه

نظرية "المرض الهولندي" و "سعر الصرف" في الدول المصدرة للمحروقات

-حالة الجزائر نموذجا-

الشـــعبة

العلوم الاقتـــصادية

لـــــ الطـــالبة: بهلول لطـــيفة

مدير مذكرة التخرج: بن الذيب رشيد	الرتبة: أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار	عنابة

أمام اللجنة

الرئيس : معطى الله خير الدين	الرتبة : أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945	قالمة

الفاحصون

○ بوعشة مبارك	الرتبة: أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري	قسنطينة
○ ماضي بلقاسم	الرتبة : أستاذ محاضر– أ –	جامعة باجي مختار	عنابة
○ بن ثابت على	الرتبة: أستاذ محاضر– أ –	جامعة باجي مختار	عنابة
○ خنشور جمال	الرتبة: أستاذ محاضر– أ –	جامعة محمد خيضر	بسكرة

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجـــــــــدول	الصفحة
.1	اثر الموارد و اثر الإنفاق في حالة تحرك رأس المال بين L و N	95
.2	اثر الموارد عندما يكون رأس المال متحركا بين ثلاث قطاعات	97
.3	مؤشر الأسعار في اندونيسيا (1972-1982)	108
.4	سعر الصرف الحقيقي و الاسمي في اندونيسيا (71-84)	109
.5	نسبة النمو الصناعي في اندونيسيا	111
.6	الاحتياطات العالمية للبترول	112
.7	ميزانية التجهيزات (1963-1966)	127
.8	واردات الدولة الإجمالية (1963-1966)	128
.9	حجم الاستثمارات الاجمالية (1963-1966)	129
.10	استثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)	134
.11	ابرنامج استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	137
.12	استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	140
.13	تكاليف القطاع الإنتاجي المادي	143
.14	الزيادة في الإنتاج بالأسعار الجاري	145
.15	استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	147
.16	استثمار سنتي 1978-1979	150
.17	استثمارات سنة 1979 بألا سعار الجارية	151
.18	برنامج عام للاستثمارات 1980-1984	160
.19	انجازات استثمارات المخطط الخماسي الأول (80-84)	167
.20	تقرير استثمارات المخطط الخماسي الثاني	166
.21	نمو الكتلة النقدية (M2)	179
.22	وضعية قطاع الخدمات في الجزائر و المغرب و تونس و مصر	202
.23	تطور الصادرات الجزائرية خلال 71-81	226
.24	تغير الصادرات الجزائرية 1996-2009	227
.25	تطور سعر البرنت 1990-2009	228
.26	التقسيم الهيكلي للواردات الجزائرية	229

.27	الزبائن العشرة الأوائل للجزائر (99-2005)	230
.28	الممولون العشرة الأوائل للجزائر 1999-2004	231
.29	تطور سعر صرف الدينار الجزائرية بالنسبة للدولار الامريكي	237
.30	المخزون من احتياطي الصرف 1990-2009	240
.31	تطور العرض النقدي M1 (1990-2009)	241
.32	تطور العرض النقدي M2 في الجزائر خلال (1990-2009)	242
.33	تطور العرض النقدي M3 (1990-2009)	244
.34	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1999-2009)	245
.35	نسبة ايرادات الجباية النفطية من الايرادات النفطية (1980-2010)	247
.36	نسبة التضخم خلال 90-2009	249
.37	تطور المديونية 1967-1989	252
.38	الديون الخارجية (1990-2010)	253
.39	نسبة الدين الخارجي من إجمالي الصادرات	255
.40	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الخام	256
.41	تطور خدمة الدين الخارجي (1980-2009)	257
.42	نسب متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية خلال(1967-1979)	263
.43	نسب متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية خلال (1980-1989)	265
.44	نسب متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية خلال (1990-1999)	267
.45	انسب متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية خلال(2000-2010)	268
.46	سعر البترول و سعر الصرف الاسمي خلال (1990-2010)	278
.47	نتائج تقدير النموذج حسب Eviews	280

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
.1	سعر الصرف و عرض و طلب الصادرات	04
.2	سعر الصرف و عرض الصرف الأجنبي	05
.3	سعر الصرف و طلب و عرض الواردات	06
.4	العلاقة بين معدل الصرف الأجنبي و الطلب على الصرف الاجنبي	07
.5	نظرية تعادل القوى الشرائية (PPA)	18
.6	علاقة تغير عرض النقود و مستويات الأسعار و أسعار الصرف	19
.7	تغير كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار	28
.8	كمية النقود	30
.9	تمثيل الناتج القومي و الدخل القومي	40
.10	الإنفاق على شراء السلع و الخدمات خلال فترة زمنية	42
.11	الطلب على النقود بدافع المعاملة و الاحتياط	44
.12	الطلب على النقود لأجل المعاملة بدلالة معدل الفائدة	45
.13	الطلب على النقود لأجل المضاربة	46
.14	سوق الطلب على النقود	47
.15	منحنى تفضيل السيولة	48
.16	نموذج Mundell_Fleming	51
.17	التوسع النقدي في نموذج Mundell_ Fleming	54
.18	السياسة المالية التوسعية في نموذج Mundell_Fleming	55
.19	سمات العزل الخاصة بنموذج Fleming-Mundell فيما يتعلق بصدمة سعر الفائدة	56
.20	اثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار	62
.21	اثر التوسع النقدي على سعر الصرف	66
.22	رسم بياني لنظرية Rybczynski	72
.23	رسم بياني لنظرية Bhagwati	74

.24	نموذج لنظرية Bhagwati أين تكون آجال التبادل ثابتة	76
.25	نموذج لنظرية Bhagwatiتدهور أجل التبادل	77
.26	رسم بياني لنموذج Gregory	79
.27	أثر الانتعاش أو الازدهار في قطاع المناجم	84
.28	نموذج Corden	88
.29	اثر الانتعاش على الاقتصاد	89
.30	اثر الانتعاش عندما يكون رأس المال متحر ك بين قطاعين(رالصناعة و الخدمات)	94
.31	اثر الانتعاش على السعر و رأس المال متحرك بين ثلاث قطاعات	96
.32	اثر سوق عوامل الانتعاش و رأس المال متحرك بين ثلاث قطاعات	98
.33	الصدمات و تاثيرها على سعر الصرف الحقيقي التوازني	102
.34	تضييق الفروقات الانتاجية و نظرية بلاسا –ساموبلسون	106
.35	الصادرات الصافية للبترول الكندي	114
.36	الارتباط بين سعر صرف الدولار الكندي و سعر البترول	115
.37	التقييم الديناميكي لسعر الصرف	115
.38	ارتفاع الدولار الكندي مع سعر البترول	116
.39	الفائض التجاري الكندي	116
.40	العجز التجاري في القطاع الصناعي	117
.41	هوامش الربح في قطاع المحروقات في كندا	117
.42	خسارة العمال في القطاع الصناعي	118
.43	تطور نسبة البطالة	118
.44	تطور الأجر اليومي في كندا	119
.45	ارتفاع سعر الصرف الكندي	120
.46	نسب متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية خلال (1967-1979)	264
.47	نسب متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية خلال (1980-1989)	265
.48	نسب متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية خلال (1990-1999)	267

.49	نسب متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية خلال (1999-2010)	268
.50	تطور سعر الصرف الحقيقي و الاسمي للدينار الجزائري	281

قائمة الملاحق

الرقم	اسم الملـــــحق	الصفحة
.1	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(1967-1979)	291
.2	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(1980-1989)	292
.3	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(1990-1999)	293
.4	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2000-2010)	294

الملخص بالعربية

تسبب اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في سنوات الستينات في هولندا إلى ارتفاع نسبي في معدلات الأجور الهولندية بالمقارنة مع معدلات الأجور في الدول الأوروبية الأخرى ، و كذلك الارتفاع النسبي في قيمة العملة الهولندية ، أدت هذه الزيادة إلى انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الهولندي عموما و القطاع الصناعي خصوصا .

لقد كتب الكثير من الكتاب الاقتصاديين حول هذه الظاهرة من خلال ديناميكية الاقتصاديات التي تعتمد صادراتها على الموارد الطبيعية .

إن اكتشاف الموارد الطبيعية (أو ارتفاع أسعارها على الصعيد الدولي) يؤدي إلى ارتفاع عرض الصادرات و بالتالي هذا سيؤثر في مستوى الأرصدة الخارجية بفائض في ميزان المدفوعات ، تصحيح هذا الفائض يكون من خلال رفع قيمة العملة المحلية أو زيادة التضخم المحلي الذي سيؤدي إلى زيادة أسعار السلع غير التجارية (السلع التي تكون أسعارها ثابتة بتفاعل قوى العرض و الطلب المحليين)

أما فيما يتعلق بالسلع التجارية (تكون أسعارها ثابتة على المستوى الدولي) فان الزيادة في قيمة العملة المحلية (ارتفاع في سعر صرف اليقين) تؤثر سلبا على الصناعات التصديرية(الموجودة أو المنافسة على الواردات)،إن الزيادة في عرض الصادرات تسبب ظاهرتين ،من ناحية ارتفاع قيمة العملة المحلية و تعزيز النمو الاقتصادي و تطور قطاع إنتاج السلع غير التجارية (**قطاع N**) و تدهور و انكماش في قطاع السلع التجارية (**القطاعL**) هذه الظاهرة تسمى **اثر الإنفاق** ، من ناحية أخرى ارتفاع فان قيمة العملة المحلية يتسبب في انتقال موارد الإنتاج (رأس المال و العمل) من القطاع (**L**) إلى القطاع (**N**) و أيضا إلى قطاع الصادرات (**القطاع B**) و هذا يؤدي إلى تدهور و انخفاض إضافي في إنتاج القطاع (**L**) و هذه الظاهرة تسمى **اثر حركة الموارد** .

ان الترابط بين الأثرين يكونان و يجسدان ظاهرة اقتصادية تسمى **المرض الهولندي** و التي تتميز بإرتباط مختلف القطاعات بطريقة ميكانيكية على مستوى سعر الصرف .

يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه يعتمد في صادراته على البترول فيمكن ان يعاني من ظاهرة المرض الهولندي ، في الواقع ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على تصدير المحروقات بصفة عامة و البترول بصفة خاصة لذا فان لديه ديناميكية حساسة خاصة إن سعر البترول ثابت و يتحدد في السوق الدولية، من جهة و سعر صرف الدينار كمتغير للتسوية .

في هذا السياق يجب التركيز على مسالة غاية في الأهمية على العلاقة بين مستوى أسعار النفط من جهة و حركة سعر صرف الدينار من جهة أخرى .

يتميز الاقتصاد الجزائري بفترتين أساسيتين الأولى ترتكز على التخطيط و الرقابة من طرف السلطات الوصية على التجارة الخارجية و التثبيت الإداري لسعر صرف الدينار الوطني خصوصا, و اعتمدت هذه السياسة الارتجالية أساسا على المبالغة في التقييم النسبي لسعر صرف العملة المحلية ,(المبالغة في تقييم سمحت للشركات العامة للاستيراد

السلع الرأسمالية بأقل تكلفة)،و سمحت بإقامة قاعدة صناعية واسعة ، هذه السياسة الارتجالية لم تسمح بديناميكيات السوق الحر للعمل و التأثير في حركية الاقتصاد الوطني و التي يتولد عنها الآثار المتوقعة للمرض الهولندي

أما الفترة الثانية و التي تميزت بنهج اقتصادي مخالف تماما للأول و هو ما يسمى اقتصاد السوق بقيادة صندوق النقد الدولي و الذي يضع سعر صرف الدينار في عمق التحليل ، و هذا شجع على ظهور أثار المرض الهولندي في وقت مبكر

في الواقع ان عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يؤثر على سعر صرف الدينار المحلي و يسهل من ظهور المرض الهولندي

هذه الدراسة أعدت للإجابة عن سؤال مهم و لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، للحد من اثر الغير مرغوب فيها خاصة (التفكك الصناعي و التفكك الزراعي) المتوقع حدوثها من جراء المرض الهولندي.

Résumé

La découverte de gaz dans les années 60 en hollande a provoqué une hausse relative du taux de salaire hollandais en comparaison au taux de salaire européen et une appréciation relative de la valeur de la monnaie hollandaise. Ces hausses ont engendré une baisse de compétitivité de l'économie hollandaise en général et de son industrie en particulier.

Différents auteurs se sont attelés à décrypter ce phénomène en analysant la dynamique des économies basées sur l'exploitation et l'exportation de ressources naturelles.

En effet la découverte d'une ressource naturelle (ou une hausse de son prix au niveau international) va engendrer un accroissement de l'offre d'exportation, laquelle offre va se traduire, au niveau des comptes extérieurs, par un excédent de la balance des payements. La correction de cet excédent par l'appréciation de la monnaie locale ou par l'inflation domestique va accroître le prix des biens non-commercialisés (biens dont les prix sont fixés par la confrontation de l'offre et de la demande domestique) relativement au prix des biens commercialisés (biens dont les prix sont fixés au niveau international).

Cette appréciation de la monnaie locale (hausse du taux de change coté au certain) affectera négativement les industries d'exportation préexistantes ou concurrentes d'importation.

Ainsi l'accroissement de l'offre d'exportation va provoquer deux phénomènes. D'une part l'appréciation de la monnaie locale va favoriser la progression et le développement du secteur produisant des biens non commercialisés (secteur **N**) et la régression et la contraction du secteur produisant des biens commercialisés (secteur **L**). Ce phénomène sera appelé « **Effet-dépense** ».

D'autre part la même appréciation de la monnaie locale provoquera un transfert de ressources (capital et travail) du secteur **L** vers le secteur **N** et vers le secteur exportateur (le secteur **B**), provoquant une régression additionnelle du secteur **L**. ce phénomène sera désigné par l' « **effet-transfert de ressources** ».

Les deux effets combinés matérialiseront le phénomène appelé « **Syndrome hollandais** ». Ainsi la destinée des différents secteurs semble liée d'une manière quasi mécanique au niveau du taux de change.

L'économie algérienne, en tant qu'économie exportatrice de pétrole pourrait à priori illustrer le phénomène « **Syndrome Hollandais** ». En effet l'économie algérienne est basée essentiellement sur l'exportation des hydrocarbures en général et du pétrole en particulier. Par conséquent sa dynamique est particulièrement sensible au niveau des prix du pétrole qui sont fixés au niveau international d'une part et au taux de change du dinar en tant que variable d'ajustement.

Dans ce contexte l'interrogation primordiale se focalise sur la relation entre le niveau du prix du pétrole d'une part et le mouvement du taux de change du dinar d'autre part.

Ainsi deux périodes fondamentales peuvent être mise en exergue.

La première met l'accent sur la planification, sur le contrôle par les pouvoirs publics du commerce extérieur et sur la fixation administrative du taux de change du dinar en particulier. Cette politique volontariste, basée particulièrement sur une sur-évaluation relative de la monnaie locale (sur-évaluation qui permet aux entreprises publiques d'importer des biens d'équipements au moindre coût), a permis de mettre en place un tissu industriel relativement important. La politique volontariste ne devrait pas à priori permettre à la dynamique du marché d'opérer et à la dynamique de l'économie domestique d'engendrer les effets anticipés du modèle du **Syndrome Hollandais**.

Par contre la deuxième période qui s'est caractérisée par la mise en place d'une économie dite de marché sous l'impulsion du FMI pourrait remettre le taux de change du dinar au cœur de l'analyse et favoriser éventuellement l'émergence des effets anticipés du modèle du Syndrome Hollandais. En effet le retrait des pouvoirs publics de la sphère économique favoriserait la mise en exergue du taux de change du dinar en tant que variable d'ajustement et faciliterait l'émergence du **Syndrome Hollandais**.

L'étude qui suit s'attellera à répondre à l'interrogation primordiale et mettra l'accent sur la nécessaire intervention des pouvoirs publics afin de juguler les effets néfastes (désindustrialisation et désagriculturation en particulier) anticipés par le modèle du Syndrome Hollandais.

الفهرس العام

التشكر	-
الإهداء	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
قائمة الملاحق	-
الملخص بالعربية	-
الملخص بالفرنسية	-
الفهرس العام	VIII-I
المقدمة العامة	أ-د
الفصل الأول :التوازن النقدي و سعر الصرف	02
المبحث الأول: مدخل للتحديد سعر الصرف(مقاربات تحديد سعر الصرف)	03
المطلب الأول : مقاربة المرونات لتحديد سعر الصرف	03
1-فرضيات مقاربة المرونات لتحديد سعر الصرف	03
2-سوق الصرف الأجنبي	04
3-الصياغة النظرية لمقاربة المرونات	08
المطلب الثاني :مقاربة الاستيعاب لتحديد سعر الصرف	12
1-فرضيات مقاربة الاستيعاب	12
2- الصياغة الرياضية لمقاربة الاستيعاب	12
المطلب الثالث :المقاربة النقدية لتحديد سعر الصرف	16
1-نظرية تعادل القوى الشرائية (PPA)	16
2-فرضيات المنهج (المقاربة)النقدية	24
المبحث الثاني :أسواق الصرف في الفكر الاقتصادي	26
المطلب الأول: سوق الصرف عند الكلاسيك	27
1-فرضيات النظرية الكلاسيكية	27

3-معادلة التبادل أو المبادلة عند فيشر I Fisher	29
3- معادلة الأرصدة النقدية -معادلة كمبردج-	32
4- أوجه الاختلاف و الشبه بين معادلة المبادلة فيشر و معادلة الأرصدة النقدية لمارشال	34
5-الطلب على النقود و اثر الأرصدة الحقيقية (اثر بيجو)	34
المطلب الثاني :سوق النقود و سعر الصرف في النظرية الكينزية	38
1-فرضيات التحليل الكينزي	38
2-نظرية تفضيل السيولة	40
المطلب الثالث: نموذج مندل_ فليمنج Mundell_ Fleming	49
1-الشكل الأساس لنموذج Mundell_Fleming	49
2 -التوسع النقدي في نموذج Mundell_Fleming	53
3- السياسة المالية التوسعية في نموذج Mundell_ Fleming.	55
4-الانعزال و نموذج Fleming-Mundell	56
المبحث الثالث :المنهج النقدي للسعر الصرف	58
المطلب الأول: المنهج النقدي لسعر الصرف في ظل سعر الصرف المرن	59
1- عرض النموذج	59
2-إدراج التوقعات	63
المطلب الثاني : المنهج النقدي للسعر الصرف في ظل سعر صرف الجامد (الثابت)	64
1- عرض النموذج	64
2-التوسع النقدي	66
الفصل الثاني : نظرية المرض الهولندي و علاقته بسعر الصرف	70
المبحث الأول:تأثير المرض الهولندي على النمو في التبادل الدولي	71
المطلب الأول: تشابه نظرية المرض الهولندي مع النظريات النيوكلاسكية	72
1-نظرية T.M.Rybczynski	72
2-نظرية النمو البائس(المفقر) لBhagwati	73
3- فكرة المنطقة المحصورة : (notion d'enclave)	78

المطلب الثاني : نموذج Gregory	79
1- تمثيل النموذج.	79
2-فرضيات نموذج Gregory	81
المبحث الثاني : تطور نظرية المرض الهولندي	83
المطلب الاول نموذج Corden و Neary	84
1-عرض Corden و 8 Neary	84
2-عموميات حول نموذج Corden..	86
3-الفرضيات الاساسية لنموذج Corden	87
4-اثر الانتعاش الخارجي على الاقتصاد	88
5-تحليل الـ (Core model) واثر الإنفاق واثر حركة الموارد	90
المطلب الثاني :دور القطاع المنتعش أو المزدهر في التفكك الصناعي في اقتصاد صغير مفتوح	93
1-اثر الانتعاش عندما يكون رأس المال متحرك بين قطاعين (الصناعة و الخدمات)	93
2-اثر الانتعاش عندما يكون رأس المال متحركا بين ثلاث قطاعات	96
المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف الحقيقي بالمرض الهولندي	100
المطلب الأول: نظرية بلاسا –ساموبلسون	101
1-العلاقة بين أسعار السلع التجارية و السلع غير التجارية(تفسير جديد لنظرية القوة الشرائية)	101
2-الإنتاجية المتحيزة ، فرضية بلاسا-ساموبلسون	103
المطلب الثاني:تأثير أعراض المرض الهولندي على سعر الصرف-تجارب بعض الدول-	107
1-اندونيسيا	107
2-المرض الهولندي في كندا	111
الفصل الثالث:تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق	122
المبحث الأول:مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق(1962-1969)	123
المطلب الأول : الوضعية الاقتصادية التي عانت منها الجزائر سنة 1962	124
1-واقع القطاع الزراعي	124
2-واقع القطاع الصناعي	124

3-واقع قطاع المحروقات.	124
4-واقع بعض القطاعات الأخرى	125
المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية المتخذة للنهوض بالاقتصاد الجزائري	125
1-الإجراءات المتخذة في القطاع الزراعي	125
2-الإجراءات المتخذة في قطاع الصناعي	125
3- التقييم خلال الفترة (63-66).	126
4- المشاكل التي واجهت السياسة الاقتصادية خلال الفترة (63-66)	130
المبحث الثاني : المخططات قصيرة الأجل(1967-1978)	131
المطلب الأول: المخطط الثلاثي (67-69)	132
1- الاتجاه العام للمخطط (67-69)	131
2- استثمارات المخطط الثلاثي (67-69)	132
المطلب الثاني: المخططات الرباعي الأول (1970-1973)	136
1-تكاليف المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	136
2-تنمية القطاع الصناعي	137
3-تقييم المخطط الرباعي الأول(1970-1973)	138
المطلب الثالث :المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	141
1-اتجاهات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	141
2-تكاليف و استثمارات المخطط الرباعي الثاني	143
3-تقييم المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	144
4-تقييم الفترة الانتقالية (78-79)	148
المبحث الثالث : مرحلة المخططات طويلة الأجل80-89	152
المطلب الأول :المخطط الخماسي الأول (80-84)	153
1- هيكل استثمارات المخطط الخماسي الأول وأهدافه	153
2- تنمية القطاع الفلاحي	154
3- تنمية القطاع الصناعي	155

4- تقييم المخطط الخماسي الأول	158
المطلب الثاني:المخطط الخماسي الثاني (85 – 89)	162
1- الأولويات ضمن المخطط الخماسي الثاني (85 – 89)	162
2- قطاع الفلاحة	163
3- قطاع الصناعة	163
4-إنجازات المخطط الخماسي الثاني (85 –89)	164
5- تقييم المخطط الخماسي الثاني(85-89)	165
الفصل الرابع :الاقتصاد الجزائري في ظل اقتصاد السوق و الانفتاح الاقتصادي	170
المبحث الأول :الإصلاحات في الاقتصاد الجزائري ليتحول إلى الاقتصاد السوق	171
المطلب الأول: الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائر منذ 1986	172
1-مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق منذ 1986	172
2-قانون استقلالية البنوك	172
3-الإصلاحات الأساسية بعد سنة 1990 (قانون النقد و القرض)	174
4- استقلالية البنك المركزي	174
المطلب الثاني:الإصلاحات النقدية مع المؤسسات النقدية	177
1-برنامج الاستعداد الائتماني الأول (1989-1991)	177
2-برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)	178
المطلب الثالث: الخوصصة في الجزائر	185
1-ماهية الخوصصة	185
2-مسار الخوصصة في الجزائر	189
المبحث الثاني:الشراكة الاورومتوسطية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري	193
المطلب الأول:اتفاق الشراكة الاورومتوسطية	194
1-مسار المفاوضات الجزائرية الأوروبية	194
2-دوافع الشراكة الجزائرية الأوروبية	195
3-أهم محاور الشراكة الجزائرية الأوروبية	196

المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة على مستوى القطاعات	200
1-التأثيرات المرتقبة على بنية التجارة الخارجية	200
2- التأثيرات المرتقبة على تجارة الخدمات	201
3-التأثيرات المرتقبة على القطاع المالي	203
4-التأثيرات المرتقبة على القطاع الصناعي	205
المبحث الثالث: انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية	207
المطلب الأول: المراحل و الخطوات الإجرائية إجراءات طلب الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	208
1-العوائق و الدوافع لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	208
2-شروط انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	211
3-مسار المفاوضات للانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	213
المطلب الثاني: انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية	217
1-الانعكاسات على القطاع الصناعي	217
2- الانعكاسات على القطاع الفلاحي	218
3- الآثار المرتقبة في المجال المالي و المصرفي الجزائري	219
4-الانعكاسات المرتقبة على قطاع الجمارك	220
الفصل الخامس :تأثير المرض الهولندي على سعر الصرف الجزائري	224
المبحث الأول: المبادلات الخارجية الجزائرية وتطور سياسة الصرف الجزائري	225
المطلب الأول :تطور التجارة الخارجية الجزائرية	226
1-أهمية الصادرات الجزائرية	226
2-تطور الواردات الجزائرية	228
3-التوزيع الجغرافي للمبادلات الجزائرية	230
المطلب الثاني : تطور سياسة الصرف في الجزائر	231
1-تطور أنظمة تسعير الدينار	231
2-سياسة التخفيض بعد 1994	236

المطلب الثالث: أسباب تخفيض قيمة العملة الوطنية	238
1-الأسباب الخارجية لتخفيض قيمة العملة	238
2-الأسباب الداخلية لتخفيض قيمة العملة	241
المبحث الثاني: المديونية الخارجية في الجزائر	251
المطلب الأول: مراحل تطور المديونية الخارجية في الجزائر	252
1-المرحلة الأولى فترة التخطيط (1967-1989)	252
2-المرحلة الثانية مرحلة الإصلاحات الاقتصادية	253
المطلب الثاني: ضخامة الديون الخارجية	255
1-مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية.	255
2-خدمة الدين	256
المطلب الثالث: أسباب تطور المديونية الخارجية في الجزائر	258
1-الأسباب الداخلية	258
2-الأسباب الخارجية	260
المبحث الثالث:المرض الهولندي و تأثيره على سعر الصرف الجزائري	261
المطلب الأول: تحليل إنتاج القطاعات الاقتصادية (مكانة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري)	262
1-الفترة الأولى فترة المخططات (1967-1989)	262
2-الفترة الثانية فترة الإصلاحات الاقتصادية و التحول لى اقتصاد السوق(1990-2010)	266
المطلب الثاني: نموذج المرض الهولندي في ديناميكية الاقتصاد الجزائري	269
1-إسقاط نموذج المرض الهولندي خلال الفترة الأولى فترة المخططات الاقتصادية 1967-1989	269
2-إسقاط نموذج المرض الهولندي خلال الفترة الثانية فترة الإصلاحات الاقتصادية(1990-2010)	271
المطلب الثالث: المرض الهولندي و تأثيره على سعر الصرف.	273
1-نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	273
2- التفكك الصناعي في الاقتصاد الجزائري	274
3-أسعار الصرف و أسعار النفط وموقف الدينار	276
الخاتمة العامة	286

الملاحق	291
قائمة المراجع	296

المقدمة العامة

المرض الهولندي مصطلح اقتصادي يوضح في تعريفه الضيق العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية و تدني إنتاج قطاع الصناعة وقطاع الزراعة ، في تفسير آخر هو ضعف تنافسية الصادرات غير النفطية نتيجة انخفاض إيرادات الصادرات التقليدية (الصناعة ، الزراعة) و عدم قدرتها على المنافسة الدولية نتيجة لإرتفاع قيمة العملة المحلية .

في أعقاب التجربة التي شهدتها هولندا خلال لفترة الممتدة من سنة 1959 و حتى سنة 1977، ففي سنة 1959 اكتشفت هولندا وجود مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي و بحلول سنة 1976حققت إيرادات الغاز فائضا كبيرا من خلال تدفق العملة الأجنبية إلى داخل الدولة ، شرعت الدولة في إنفاق معظم هذه الإيرادات مما أدى إلى زيادة قيمة العملة الهولندية (الغليدر الهولندي) و بالتالي حدوث تضخم ، مما اثر سلبا على قطاع الصناعة الذي أصبح عاجزا عن منافسة المنتجات الأجنبية , و تدنى بذلك تدنيا حادا بحيث إنخفض معدل التشغيل في هذا القطاع بنسبة قدرها 16 % و اضطرت الحكومة بذلك إلى إقتراض أموال لغرض العمل للحفاظ على التزاماتها .

ارتباط اسم المرض الهولندي في الأساس بإكتشاف موارد طبيعية هائلة ،و لكن من الصعب الجزم بوجود العلاقة بين دخول الموارد الطبيعية وقيمة العملة المحلية حيث أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى تحسين قيمة العملة و تاثر في سعر الصرف المحلي مثل لإرتفاع التنافسية و التبادلات أو التدفقات الأجنبية أو الإستراتيجية النقدية المتبعة من طرف الدول .....الخ .

إن التأثيرات السعرية للاقتصاديات المصدرة للنفط و الغاز الطبيعي ،التي تتميز بوجد فائض كبير في الميزان التجاري هي عبارة عن تأثيرات كبيرة ، فإذا كان هناك فائض كبير في الميزان التجاري ، تكون الصادرات أكبر من الواردات سيبدأ سعر الصرف المحلي الاسمي بالارتفاع(سعر الصرف اليقين)، و السبب في ذلك هو أن المستثمرين الأجانب يفضلون الإحتفاظ بعملات الإقتصاديات ذات الفائض التجاري لأنها مدعومة بفائض من النقد الأجنبي في النظام المصرفي المحلي فعند زيادة الطلب على عملة فإن قيمة العملة تبدأ بالارتفاع و تصبح الواردات أقل ثمنا نسبيا و تبدأ بمزاحمة السلع التجارية المنتجة محليا الباهظة الثمن نسبيا ، و بالتالي فان الإنتاج المحلي في قطاع السلع التجارية يبدأ بالانخفاض مما يترك أثرا سلبيا على مستوى التشغيل .

إن ظاهرة المرض الهولندي تناولتها العديد من الدراسات ، خاصة دراسة Corden et Neary التي قسمت هيكل الاقتصاد الهولندي إلى ثلاث قطاعات أساسية هي قطاع الصادرات النفطية(**القطاع B**)و قطاع الصادرات التقليدية(**القطاعL**) و قطاع السلع غير التجارية (**القطاع N** السلع التي يعتمد عليها المحليون) من خدمات و بناء و تشييد ، عند إصابة أي دولة بهذه الظاهرة يتم إزاحة قطاع الصادرات التقليدية بواسطة القطاعين

الآخرين بمعنى أن معدل الصادرات في القطاع التقليدي سينخفض بينما سترتفع معدلات النمو في الصادرات في القطاع النفطي (B)و الصادرات في قطاع الخدمات(N) .

عند زيادة الإيرادات الناتجة عن الصادرات النفطية فإن التدفقات النقدية إلى الداخل سترتفع ، إذا استغلت الدولة العملات الصعبة بالكامل في الاستيراد فإن ذلك سوف لن يؤثر بصورة مباشرة على العرض النقدي المحلي وعلى الطلب المحلي لسلع المنتجة محليا ، أما إذا تحولت العملات الصعبة إلى عملات محلية تستغل في شراء السلع المحلية غير التجارية ، فإذا كان سعر الصرف ثابتا فإن تحويلات العملة الصعبة إلى عملات محلية تزيد من عرض العملة المحلية و هذا يؤدي إلى رفع الأسعار المحلية (أي أن وحدة من العملة المحلية الأجنبية تشتري سلعا و خدمات حقيقية في الاقتصاد المحلي أقل مما كانت تفعله من قبل)، أما إذا كان سعر الصرف مرنا فإن العرض المتزايد من العملة الصعبة الأجنبية يرفع من قيمته أيضا و هذا يؤدي إلى زيادة في سعر الصرف الحقيقي (من خلال إرتفاع قيمة سعر الصرف الاسمي و ليس في الأسعار النسبية) و هذا يؤدي إلى زيادة قيمة العملة المحلية (سعر الصرف اليقين).

في كلتا الحالتين فإن إرتفاع قيمة العملة المحلية سيضعف تنافسية الصادرات غير النفطية مما يؤدي إلى إنخفاض الصادرات التقليدية و هذا ما يعرف **ب"أثر الإنفاق"** و في نفس الوقت فإن الموارد الاقتصادية من رأس المال و قوى عاملة ستوجه نحو قطاع السلع غير التجارية (غير القابلة للتبادل القطاع N) لمواجهة الطلب المتزايد على هذه السلعة كما ستوجه جزء من هذه الموارد أيضا إلى قطاع النفط المزدهر(القطاع B) مما سيؤدي إلى خفض الإنتاج في قطاع الصادرات التقليدية (القطاع L) و هذا ما يسمى بأثر **"حركة الموارد** ".

إن الجزائر و باعتبارها بلد مصدر للبترول إعتمدت منذ استقلالها سنة1962 على استراتيجيات التنمية المخططة لبناء هيكل اقتصادي متين يمكن الاعتماد عليه في تحقيق نمو شامل، و القضاء على أشكال التخلف الموروث عن الاستعمار فسارعت لأجل هذا إلى تطبيق مخططات قصيرة الأجل (ثلاثي-رباعي أول-رباعي ثان) كمرحلة أولى تعتبر الهامة في الاقتصاد الوطني حيث وجب على المسؤولين إيجاد الحلول المناسبة للنهوض بالوضع الاقتصادي، ولكن هذه المخططات لم تحقق أهدافها المبتغاة، فأعيدت حركة الإصلاح من جديد بعد الفترة الانتقالية (1978-1979) بالبدء في تطبيق المخططات طويلة الأجل لأول مرة (خماسي أول-خماسي ثاني) خلال (1980-1989) ولكن خلال هذه المدة أيضا لم يحقق هذان المخططان أهدافهما و لعل السبب في هذا يعود إلى أن الأهداف المبرمجة غير المنسجمة و غير مترابطة نظرا للوضع المتقلب خلال هذه الفترة التي تميزت بتوترات كبيرة مع استمرار الأزمة العالمية ،و انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية إلى ادني مستوياتها والتغيرات التكنولوجية العميقة في العالم .

إثر انهيار أسعار النفط سنتي1985-1986 انخفضت مداخيل العملة الصعبة في الجزائر من14 مليار دولار إلى حوالي 8 مليار دولار و أدت هذه الأزمة إلى تقليص وسائل الدفع الخارجية وتراكم العجز في ميزان المدفوعات مما أدى الجزائر إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي قصير الأجل الشيء الذي أدى إلى تقليص متوسط استحقاقات المديونية الخارجية و ارتفاع معدل خدمة الدين و بالتالي إرتفاع مخزون الدين الخارجي زادت المديونية لتصبح سنة 1986 في حدود20 مليار دولار أمريكي ، و هذا ما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني و بالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي .

في ظل هذه الظروف توجب على الجزائر القيام بإصلاحات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني بصفة تدريجيا و ضرورة الاندماج في اقتصاد السوق ، هذه السياسة التي إنتهجتها الجزائر بعد سنة 1988 بعد انقلاب الأوضاع الاجتماعية ، من اجل تحقيق النمو الاقتصادي إلا أن اعتماد الجزائر على مورد وحـيد هو البترول جعلها رهينة

أسعاره التي تتحدد في السوق الدولية ، و بالتالي فإن إرتفاع أسعار البترول في السوق الدولية يؤدي حتما إلى إرتفاع إيرادات الدولة من العملة الصعبة أما إنخفاضه سيؤدي إلى الصورة العكسية للإرتفاع و هذا يؤثر على قيمة الدينار الجزائري .

مهما إختلفت و تنوعت الإصلاحات إلا أن الإقتصاد الوطني يبقى رهين مورد طبيعي غير متجدد ، فالنفط يعد مادة ناضبة تتحدد أسعاره بالعملة الصعبة في السوق الدولية و يسبب ذلك متاعب في إدارة الصرف و هذا ما يسمى" **المرض الهولندي**" و التساؤل الرئيسي الذي يطرح نفسه هو :

هل يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة المرض الهولندي ? ,و كيف يؤثر ذلك على قيمة العملة المحلية ?

من خلال هذا التساؤل السابق يمكن صياغة الإشكاليات الفرعية التالية:

- كيف تفسر الأدبيات الخاصة بسعر الصرف و ماهي أهم النظريات المفسرة?
- ما المقصود بالمرض الهولندي و ما تأثيره على سعر الصرف و قيمة العملة المحلية ?
- كيف يمكن تشخيص المرض الهولندي في الدول المصدرة للمحروقات دون غيرها من الدول?
- بما أن الجزائر بلد يعتمد في صادراته على قطاع وحيد هو المحروقات فهل تعاني الجزائر فعلا من المرض الهولندي في ظل مرحلتين مختلفتين من ناحية السياسة الاقتصادية المتبعة ?
- كيف يؤثر المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري ?
- هل من الممكن أن نتجاوز المرض الهولندي بتدخل ملائم من الدولة الجزائرية ؟
- هل تتأثر قيمة العملة المحلية للاقتصاد الوطني بظاهرة المرض الهولندي ؟
- هل هناك علاقة بين سعر برميل النفط و قيمة العملة الوطنية الاسمية ؟

من خلال الإشكال الرئيسي و الإشكاليات الفرعية يمكن تقديم فرضيتين أساسيتين هما :

☆ تعتمد الجزائر في صادراتها على مورد وحيد و غير متجدد إذ تقدر صادراتها من البترول 98 % في حين تمثل صادراتها خارج المحروقات بنسبة 2 % و بالتالي فهي رهينة هذا القطاع الذي تخضع أسعاره إلى العرض و الطلب في السوق العالمية و بالتالي أي هزة في الأسعار ستؤثر على الاقتصاد الوطني فان ارتفعت الأسعار ستكون إيرادات الدولة من العملة الصعبة مرتفعة إما إذا انخفضت الأسعار فإن هذا سيؤثر على التدفق النقدي للعملة الأجنبية داخل الدولة و هذا سيؤثر على النمو الاقتصادي ،و من ذاك حدوث أزمات داخل الدولة ، و بالتالي و نظرا إلى مجموعة من الدلالات فإن الاقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي .

☆ إن عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يؤثر على القرارات الاقتصادية للدولة و على قيمة العملة المحلية ،و مع إمكانية وجود المرض الهولندي في الجزائر من جراء إرتفاع الإيرادات النفطية و بالتالي وجود تدفق كبير للعملة الأجنبية إلى داخل الدولة ، سيؤدي إلي وجود فائض كبير في الميزان التجاري، حيث تكون الصادرات أكبر من الواردات ، و هذا يؤدي إلى تدفق العملة الأجنبية إلى الداخل ،و بذلك ترتفع قيمة العملة المحلية ، و عليه ستنخفض تنافسية الصادرات غير النفطية ، من خلال ضعف الإيرادات في نسبة المبادلات من السلع التقليدية .

يبرز هدف هذا البحث في التعريف ظاهرة المرض الهولندي التي تطرح إشكالا كبيرا في العديد من الدول النفطية في العالم فتدفق إيرادات النفط في هذه الدول يسبب تأثيرات جانبية كبيرة على هذه الإقتصاديات و هذا سيؤثر على قيمة العملة المحلية لهذه الدول و هذا يؤثر على تنافسية القطاع التقليدي أمام المنافسة الأجنبية .

أما أهمية هذا البحث تكمن من خلال الإشكال الذي يحدثه تقلب أسعار النفط في السوق العالمية وما يحدثه من انعكاسات سلبية على الإقتصاديات التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية ، خاصة أن تدفق العملة الأجنبية بصورة كبيرة داخل الدولة سيؤثر على سعر الصرف سواء الإسمي أو الحقيقي ، فهذا البحث جاء ليسلط الضوء على أهم الأسباب و الدوافع التي تؤثر في هذه الإقتصاديات عند إرتفاع أو إنخفاض أسعار النفط في السوق العالمية.

و نظرا لطبيعة البحث اعتمدنا منهج العرض و التحليل و القياسي التجريبي بإستعمال الإحصائيات المالية و المفاهيم و الأدوات النظرية المتمثلة في نظرية سعر الصرف و نظرية المرض الهولندي ، فمن جانب العرض تم إستعراض النظريات المفسرة لأدبيات سعر الصرف و نظريات و دراسات مفسرة لنظرية المرض الهولندي كنظرية قائمة تحدث في الدول التي تعتمد في صادراتها على مورد وحيد و غير متجدد هو النفط.

أما الجانب التحليلي انصب على عرض أهم الإصلاحات الاقتصادية المالية و النقدية ، و أهم إصلاحات الاقتصاد الجزائري و عرض تطور سياسة الصرف و بنية و الهيكل القطاعي للاقتصاد الوطني ، و تشخيص حالة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري و تأثير ذلك على سعر صرف الدينار الجزائري.

أما المنهج القياسي التحليلي فإنه يسمح بتحليل و إختبار العلاقة القائمة بين متغيرات أسعار الصرف الاسمية و سعر برميل النفط حيث استعمل البرنامج الإحصائي (Eviews) لقياس أثر سعر برميل النفط على أسعار الصرف الاسمية للعملة المحلية .

كما تم استخدام ضمن هذا البحث مجموعة من الأدوات تتمثل أساسا في الأفكار و الأدبيات المفسرة للمرض الهولندي و أهم النظريات الإقتصادية الشبيهة لهذه الظاهرة ،النظريات الأساسية المفسرة لسعر الصرف ،بعض الإحصائيات المتعلقة بالهيئات و المؤسسات المالية الوطنية كالمجلس الاقتصادي الاجتماعي ، الديوان الوطني للإحصائيات ،بنك الجزائر المركزي ، وزارة المالية .....الخ،مختلف الأوامر و القوانين و النصوص و التشريعات وسواء المنظمة لقطاع الصرف أو العملة المحلية ، التجارة الخارجية و الخوصصة بالإضافة إلى صيغ تعاقدات الجزائر مع الهيئات الحالية الدولية و بعض برامج الحكومة ، إعادة الجدولة ...الخ. كما أن بعض الإحصائيات المتعلقة بموضوع البحث هي صادرة عن هيئات رسمية دولية كمجلة صندوق النقد الدولي و نشريات البنك الدولي ، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام الأدوات و الإحصائيات كالنسب المئوية و المتوسطات .....الخ ،

للإجابة عن إشكالية هذا البحث و تحقيق أهداف الدراسة و إيضاح أهميتها إقتضت الضرورة أن يتناول هذا البحث خمسة فصول أساسية تبدأ بمقدمة عامة و تنتهي بخاتمة عامة عن الموضوع تحتوى أهم النتائج المتوصل إليها.

تناول الفصل الأول التوازن النقدي و سعر الصرف ، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية ،المبحث الأول هو المدخل للتحديد سعر الصرف و مفاهيمه من خلال دراسة مختلف المقاربات بداية بمقاربة المرونات ، مقاربة الاستيعاب ثم المقاربة النقدية لتجديد سعر الصرف و في هذه النقطة تم دراسة نظرية تعادل القوة الشرائية PPA

بطرح صياغة النظرية المطلقة و النسبية ، أما المبحث الثاني فإستعرض دراسة سعر الصرف في الفكر الاقتصادي و احتوى هذا المبحث أيضا على ثلاث نقاط أساسية أولا سوق الصرف عند الكلاسيك من خلال فرضيات النظرية الكلاسيكية ثم مختلف معادلات هذه النظرية (نظرية فيشر كمبردج .....الخ) أما النقطة الثانية فكانت سوق الصرف و سعر الصرف في النظرية الكينزية و تحتوي على فرضيات التحليل الكينزي في تفسير النقود ، أما النقطة الثالثة فتحتوى على نموذج Mundell_ Fleming تم عرض النموذج بشكله الأساسي و أهم السياسات المالية المتبعة ، أما المبحث الثالث فتناول المنهج النقدي لسعر الصرف من خلال نقطتين أساسيتين هما المنهج النقدي لسعر الصرف في حالة سعر الصرف الثابت ثم المنهج النقدي في ظل سعر الصرف الجامد .

أما الفصل الثاني فاستعرض المرض الهولندي و علاقته بسعر الصرف و تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية أولها هو نموذج المرض الهولندي في التبادل الدولي و دراسة النظريات النيوكلاسكية الشبيه بالمرض الهولندي أما المبحث الثاني تناول تطور نظرية المرض الهولندي و إدراج بعض الأمثلة عن النموذج ، تطور نظرية المرض الهولندي من خلال نموذج Corden و Neary ثم نموذج Corden و تحليل أثرا المرض الهولندي اثر الإنفاق و اثر حركة الموارد ، تم دراسة تأثير القطاع المنتعش أو المزدهر و التفكك الصناعي في اقتصاد مفتوح على القطاعات الاقتصادية الأخرى ، المبحث الأخير تناول علاقة المرض الهولندي بسعر الصرف و استعرض مشاكل سعر الصرف و النمو في الدول المصدرة للمحروقات من خلال نظرية بلاسا –ساموبلسون و تحديد العلاقات الأساسية بين سعر الصرف و المرض الهولندي من خلال تجارب دولتين هما اندونيسيا و كندا .

إن الفصلين السابقين هما فصلان نظريان أو بعبارة أخري الجزء النظري لهذا البحث الذي يتبع بجزء تطبيقي يتناول إسقاط العلاقة بين المرض الهولندي و سعر الصرف في دولة تعتمد في صادراتها على قطاع وحيد هو قطاع المحروقات و هي الجزائر ، و شملت الدراسة التطبيقية ثلاث فصول .

الفصل الثالث و يعالج تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق ، و تم تقسيم هذا الفصل إلي ثلاث مباحث أساسية ،الأول تناول مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق (1962-1966) و في هذه النقطة تم تبين هشاشة الاقتصاد الوطني المنهار و عجزه في جميع المجالات بسبب التجاوزات التي قامت بها فرنسا عند إعلان الاستقلال رسميا أما المبحث الثاني قدم المخططات قصيرة الأجل من خلال المخطط الثلاثي (1967-1996)، بعدها تم عرض المخططان الرباعيان الأول(1970-1973) و المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، من خلال هذا المبحث تم إبراز تبني الجزائر للنهج الاشتراكية و اعتماد الأسلوب التخطيطي لأول مرة ، أما المبحث الثالث فقد تناول المخططات طويلة الأجل وهما الخماسي الأول و الخماسي الثاني خلال الفترة (1980-1989) .

الفصل الرابع أو الفصل الثاني التطبيقي فدرس وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل اقتصاد السوق و الانفتاح الاقتصادي ، و الإصلاحات العميقة التي قامت بها الحكومة الجزائرية بعيدا عن النهج الاشتراكي و أسلوب التخطيط خاصة بعد سنة1988 ، و عرض الإصلاحات العميقة في الاقتصاد الوطني للتحول إلى اقتصاد السوق ، تم تقسيم هذا المبحث إلي ثلاث مطالب ، المطلب الأول تناول الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري منذ سنة 1986 ثم قانون استقلالية البنوك ثم الإصلاحات الأساسية بعد سنة 1990 (قانون النقد و القرض) ، أما

المطلب الثاني فقد عرض الإصلاحات النقدية مع المؤسسات النقدية من خلال البرنامج الاستعداد الائتماني الأول (1989-1991) و برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) ، أما المطلب الثالث و الأخير تناول الخوصصة في الجزائر من خلال مسارها و تقييم نشاط الشركات القابضة ثم المبحث الثاني الذي تناول الشراكة الاوروميتوسطية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري قسم إلى مطلبين أساسين و تم إبراز مسار المفاوضات الجزائرية الأوروبية ثم انعكاسات الشراكة على مستوى القطاعات الاقتصادية ، أما المبحث الثالث و الأخير في هذا الفصل تناول دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و تم إدراج الأسباب و إجراءات الجزائر للدخول و الانضمام إلى OMC ثم مراحل انضمام الجزائر للدخول إلى المنظمة ، أما النقطة الثالثة هي انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة في المجالات الاقتصادية .

الفصل الخامس عرض تأثير المرض الهولندي على سعر صرف الاقتصاد الجزائري و تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية و هي المبادلات الخارجية الجزائرية و تطور سياسة الصرف الجزائري و تم تقسيم هذا المبحث إلي ثلاث مطلب أساسية هما تطور االتجارية الخارجية الجزائرية من خلال دراسة وضعية الصادرات و وضعية الواردات ، أما المطلب الثاني فتناول دراسة سياسة الصرف للاقتصاد الجزائري من خلال المراحل الأساسية للتطور أنظمة تسعير الدينار ، أما المطلب الثالث و الأخير فكان عن أسباب الداخلية و الخارجية للتخفيض قيمة العملة ، أما المبحث الثاني تناول دراسة للمديونية الخارجية للجزائر و تم تقسيمه إلى ثلاث نقاط أساسية أولها كان مراحل تطور المديونية و التي تضاعفت بعد انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية أما النقطة الثانية فتناولت ضخامة الديون الخارجية الجزائرية ، أما النقطة الثالثة فتناولت أسباب تطور المديونية
الخارجية الجزائرية ، المبحث الثالث و الأخير في الفصل و في هذا البحث أيضا تناول نظرية المرض الهولندي و علاقتها بالدينار الجزائري و قسم إلى ثلاث مطالب أساسية ، المطلب الأول عرض تحليل إنتاج القطاعات الاقتصادية الجزائرية أما المطلب الثاني فتناول إسقاط نموذج المرض الهولندي في ديناميكية الاقتصاد الجزائري و قمنا بدراسة مقارنة بين هذه الفترات من خلال إنتاج أهم القطاعات الاقتصادية و تحليلها و توضيح أوزان هذه القطاعات في هيكل الاقتصاد الوطني خلال كل فترة على حدى من خلال تحليل اقتصادي للرسومات و أشكال بيانية و التأكد من إستحواذ قطاع المحروقات على حصة الأسد من الناتج الوطني و ضعف إنتاجية قطاعي الزراعة و الصناعة و محاولة إيجاد أعراض المرض الهولندي ، أما المطلب الثالث فتناول المرض الهولندي و تأثيره على سعر صرف الإقتصاد الجزائري من خلال نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات و تبرز هذه النقطة مساهمة PIBHH في الإقتصاد الوطني ليتأكد ضعف صادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و قوة صادراتها للمحروقات أما النقطة الثانية فتناولت التصنيع و الصناعة و التفكك الصناعي في الاقتصاد الجزائري و إبراز ضعف القطاع الصناعي ، أما النقطة الأخيرة تناولت وضعية الدينار الجزائري من خلال ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية ، من خلال دراسة قياسية لدراسة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري و سعر النفط باستعمال نظام Eviews و اختتم هذا الفصل بتحليل لطبيعة العلاقة بين المتغيرين .

كما يجدر الذكر ببعض العوائق التي تم مواجهتها خلال إعداد هذا البحث و التي يتم حصرها في النقاط التالية:
لا وجود للدراسة التي تناولها هذا الموضوع في المداخلات التي يتقدم بها الأساتذة خلال الندوات العلمية داخل الوطن، طبيعة الموضوع ومفاهيمه الأساسية خلق لنا صعوبة الحصول على المعلومات الكافية، كما شكلت قلة المراجع

الخاصة بالموضوع في مكتبتنا الجامعية عائقا كبيرا أمام تقدم سير البحث ، بالاضافة إلى صعوبة الحصول على الإحصائيات اللازمة الخاصة بالموضوع خاصة أن الدراسة يقترض أن تكون هذه الإحصائيات بالأرقام الحقيقية، لذا تم الاعتماد على الأرقام الموجودة ضمن المواقع الرسمية الجزائرية كما ان هناك تضارب كبير في الإحصائيات باختلاف مصادرها .

الفصل الأول :

التوازن النقدي
و
سعر الصرف

تمهيد:

تتعدد مناهج دراسة سعر الصرف(يعبر عن كمية ثابتة من العملة الأجنبية مقابل كمية متغيرة من العملة المحلية نكون بصدد تعريف التسعير عدم اليقين la cotation l'incertain أما إذا كان التسعير تفسير اليقينla cotation au certain يعبر عن كمية ثابتة

من العملة المحلية بكمية متغيرة من العملة الأجنبية) و من بين أهم هذه المناهج نحدد ثلاث مناهج رئيسية هي مقاربة المرونات ، مقارنة الاستيعاب ثم المقاربة النقدية و يجب توفر مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تبني عليها .

يكتسب سعر الصرف أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المفتوحة فهو يؤثر على قطاع التجارة الخارجية و على القطاع الداخلي أيضا و ذلك في ظل التأثير على الأسواق المكونة للاقتصاد الوطني (سوق السلع و الخدمات ، سوق النقود و سوق عناصر الإنتاج) و التأثير المتبادل بين قطاعين الداخلي و الخارجي .

لقي سعر الصرف اهتماما كبيرا في الفكر الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالتوازن النقدي و احتلت النظرية الكينزية و ما رافقها من تطور مكانة هامة في هذا الموضوع ، و حتى النظريات التي تبعتها كانت عبارة عن تطور لفكرة تفضيل السيولة عند كينز .

يتناول هذا الفصل أهم الأفكار و النظريات التي استعرضت التوازن النقدي لسعر الصرف من خلال ثلاث مباحث أساسية و هي:

المبحث الأول تناول عرضا موجبا لأهم مناهج تحديد سعر الصرف بداية من نهج المرونات مرورا بمنهج الاستيعاب و أخيرا المنهج النقدي لسعر الصرف ، و عرض أهم الفروض الأساسية التي يقوم عليها التحليل بالنسبة للمناهج الثلاث ثم استعراض الصياغة الرياضية للمقاربة المرونات و مقاربة الاستيعاب أما المقاربة النقدية فتناولت نظرية تعادل القوى الشرائية بشكليها النسبي و المطلق .

المبحث الثاني تناول علاقة سوق النقود بسعر الصرف في الفكر الكلاسيكي و الفكر الكينزي ثم النموذج النقدي لـ Mundell-Fleming.

المبحث الثالث عرض للمنهج النقدي لسعر الصرف في ظل سعر الصرف الثابت و سعر الصرف المرن.

المبحث الأول: مدخل للتحديد سعر الصرف(مقاربات تحديد سعر الصرف)

يعد سعر الصرف من أهم إهتمامات الدول في ظل اقتصاد مفتوح و هذا لما له من دور مهم في النشاط الاقتصادي ،و تتعدد مناهج تحديد سعر الصرف و تندرج ضمن ثلاث اتجاهات رئيسية و هي :

- مقاربة المرونات.
- مقاربة الاستيعاب.
- المقاربة النقدية.

المطلب الأول : مقاربة المرونات لتحديد سعر الصرف

تم تقديم هذه المقاربة من طرف الفريد مارشال (A. Marshall) و لرنر (A.Lerner) و قام بتطويرها (Machlup) و (Robinson) سنة 1938 و قد ركزت هذه المقاربة على رصيد الميزان التجاري، على اعتبار أن هذا الرصيد هو عبارة عن الفرق بين الصادرات و الواردات ،من ثمة فإن أي تغيير في سعر الصرف سيؤثر على الأسعار النسبية لكل من الصادرات و الواردات .

1- فرضيات مقاربة المرونات:

- يفترض أن تكون هناك توازن مبدئي في ميزان المدفوعات أي رصيده يساوي الصفر.
- أسعار السلع القابلة للتبادل دوليا (صادرات أو واردات) ثابتة و كذلك أسعار السلع المنافسة .
- ثبات الدخول باعتبارها معطاة و هذا الفرض يفسر حالة التوظيف الكامل و بالتالي يتم إهمال اثر الدخل
- ثبات منحنيات الطلب على الصادرات و الطلب على الواردات .
- افتراض وجود ردود أفعال للدول الأخرى تؤدي إلى تحييد أثار أحداث تغيير في سعر الصرف[1].
- افتراض حالة استقرار سوق الصرف الأجنبي (إهمال الآثار النقدية لتغيرات سعر الصرف)،تفسر مقاربة المرونات هذا الفرض لوجود قوى ذاتية تتكفل بتصحيح الاختلالات الممكن حدوثها في سوق الصرف الأجنبي ، فإذا ارتفع سعر الصرف عن المستوى التوازني لأي سبب من الأسباب ، فان ذلك الارتفاع لن يستمر طويلا ، من حيث أن ارتفاع سعر الصرف سوف يؤدي إلى زيادة عرض الصرف الأجنبي و من ثم يعود سعر الصرف إلي الوضع التوازني .

2-سوق الصرف الأجنبي:

يتوازى سعر الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض من الصرف الأجنبي مع قوى الطلب على الصرف الأجنبي

2_1سعر الصرف الصادرات :

---

[1] -د.نشأت نبيل محمد الوكيل ،**التوازن النقدي و معدل الصرف ، دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود و سعر الصرف** ، ط1،شركة ناس للطباعة، القاهرة،2006 ، ص03.

يتحدد عرض الصرف الأجنبي عند ما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنين (عرض الصادرات) و رغبات المستوردين الأجانب(الطلب على الصادرات)و يمكن توضيح ذلك بالرسم البياني التالي :

الشكل رقم (1): سعر الصرف و عرض و الطلب على الصادرات

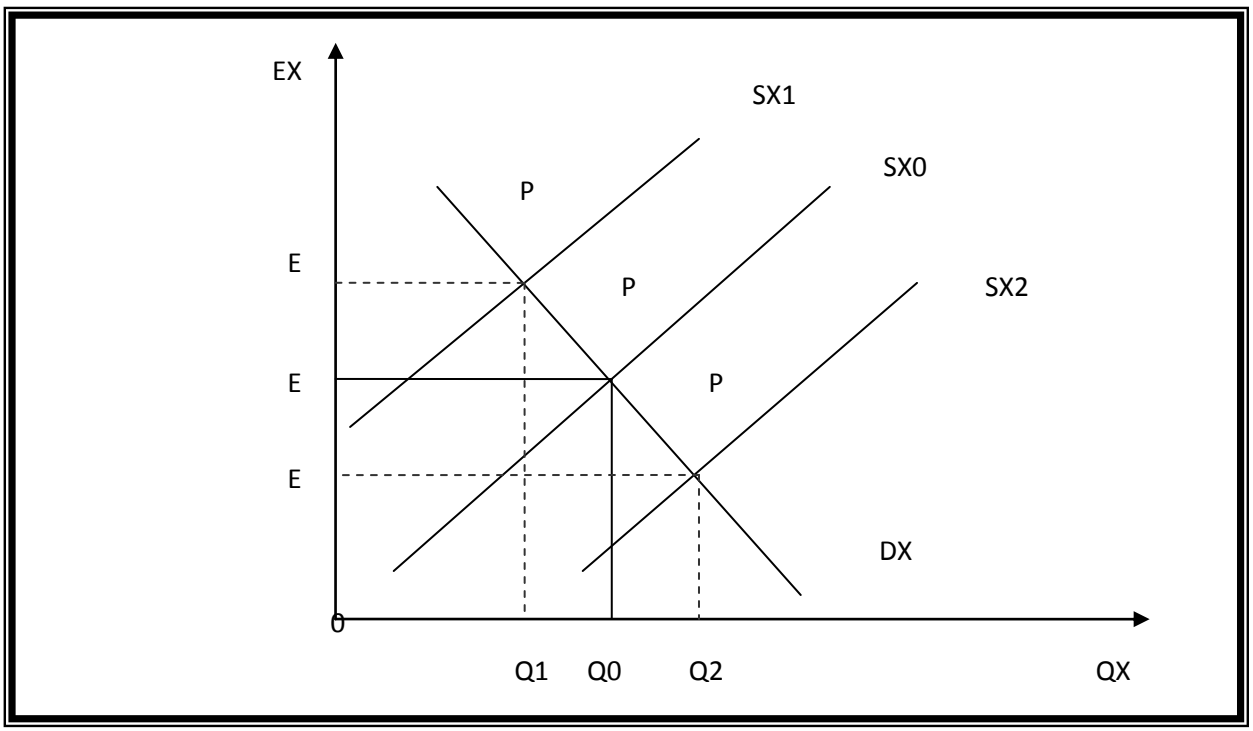

المصدر : د.نشأة الوكيل ،**التوازن النقدي و معدل الصرف ، دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود و سعر الصرف** ، ط1،شركة ناش للطباعة، القاهرة،2006 ، ص05.

من خلال الشكل يتضح أن دالة الطلب على الصادرات للدولة محل الدراسة (الدولةA) ثابتة D_X، أي لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي أما دالة عرض الصادرات (S_X) فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

Q_X :تشير إلى كمية الصادرات المطلوبة أو المعروضة .

E_X : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

عند النقطة (P_0) يتحقق التوازن ، و يكون معدل الصرف التوازني E_0 ،إذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) و إذا تحركت دالة الصادرات في اتجاه اليسار تصبح(S_{X1}) نقطة التوازن الجديدة ، و عند النقطة (P_1) يؤدي انخفاض كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_1 .

على العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A و ارتفاع سعر الصرف ، فإن دالة عرض الصادرات تتحرك اتجاه اليمين لتصبح عند (S_{X2}) و تتحدد نقطة توازن جديدة عند (P_2) بما يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات من Q_0 إلى Q_2

يمكن القول بأن كمية الصرف الأجنبي المعروض تختلف باختلاف معدل الصرف و يمكن تحديدها عند معدلات الصرف المختلفة E_0 ، E_1 ، E_2 كالتالي:

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند سعر صرف معين=
(كمية الصادرات) * (سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية)

عند سعر صرف E_0 = (OE_0) (OQ_0) = المساحة $OE_0P_0Q_0$

عند سعر صرف E_1 = (OE_1) (OQ_1) = المساحة $OE_1P_1Q_1$

عند سعر صرف E_2 = (OE_2) (OQ_2) = المساحة $OE_2P_2Q_2$

يمكننا الوصول إلي الشكل رقم (2) الذي يوضح العلاقة بين عرض الصرف الأجنبي و سعر الصرف

الشكل رقم (2) سعر الصرف و عرض الصرف الأجنبي

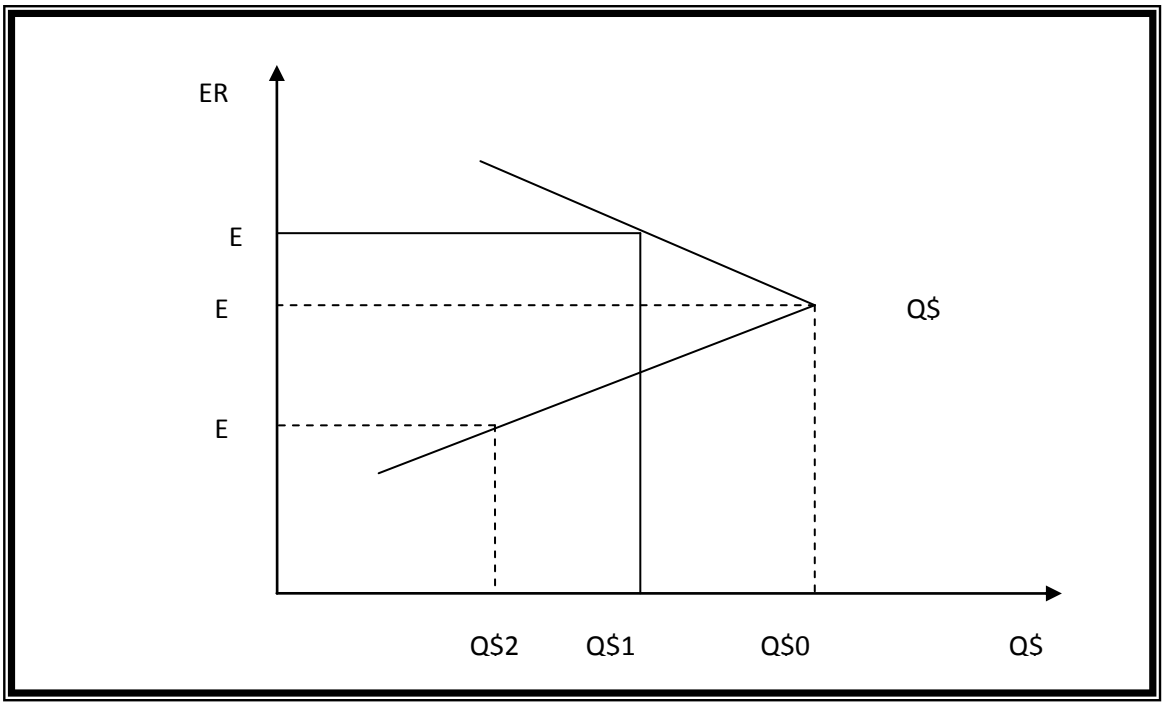

المصدر : **المرجع السابق** ، ، ص07.

في الشكل:

$Q_{\$}$: هي كمية الصرف الأجنبي المعروضة .

ER :هي سعر الصرف.

إن هذا الشكل يعكس حقيقة الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي و تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة (A) أكثر مرونة و تصل الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي حد أقصى عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات تساوي الواحد.

و تكون الكمية من المعروض من الصرف الأجنبي متناقصة عندما يكون الطلب على الصادرات غير مرن.

2-2 سعر صرف الواردات:

يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقي رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) و رغبات المستوردين الوطنين (الطلب على الواردات)

الشكل رقم (3):سعر الصرف و طلب و العرض على الواردات

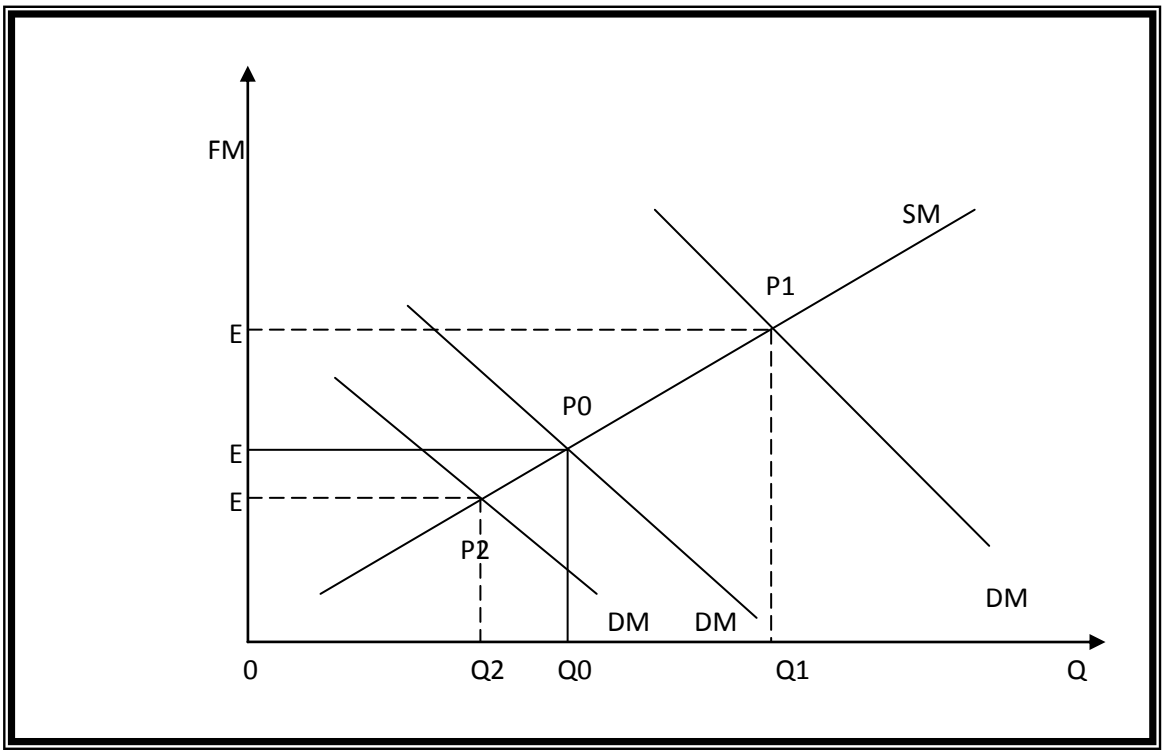

المصدر : **نفس المرجع السابق** ، ص08.

يفترض الشكل أن دالة عرض الواردات S_M ثابتة أي لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي أما دالة الطلب على الواردات D_M فإنها تستجيب لتغيرات سعر الصرف .

Q_M : تشير إلى كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة

F_M : تشير إلي سعر الواردات بالعملة الأجنبية.

يوضح الشكل أنه عند النقطةP_0 يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني E_0 و الكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 ، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة للدولة (A) (انخفاض سعر الصرف) فان دالة الطلب على الواردات تتجه نحو اليمين لتصبح D_{M1} و تتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلي ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلي Q_1 و العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة (A) (ارتفاع سعر الصرف) فان دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح D_{M2} ، و تتحدد نقطة التوازن الجديدة عندP_2 ، و يؤدي هذا إلي انخفاض كمية الواردات من Q_0 إلي Q_2 ، و بالتالي فإن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف و يمكن تحديدها عند معدلات الصرف المختلفة E_0 ، E_1 ، E_2 كمايلي:

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين=
كمية الواردات *(سعر صرف الواردات مقيم بالعملة الأجنبية)

عند سعر صرف E_0 = (OE_0) (OQ_0) = المساحة $OE_0P_0Q_0$

عند سعر صرف E_1 = (OE_1) (OQ_1) = المساحة $OE_1P_1Q_1$

عند سعر صرف E_2 = (OE_2) (OQ_2) = المساحة $OE_2P_2Q_2$ [1]

الشكل رقم (4) العلاقة بين معدل الصرف الأجنبي والطلب على الصرف الأجنبي

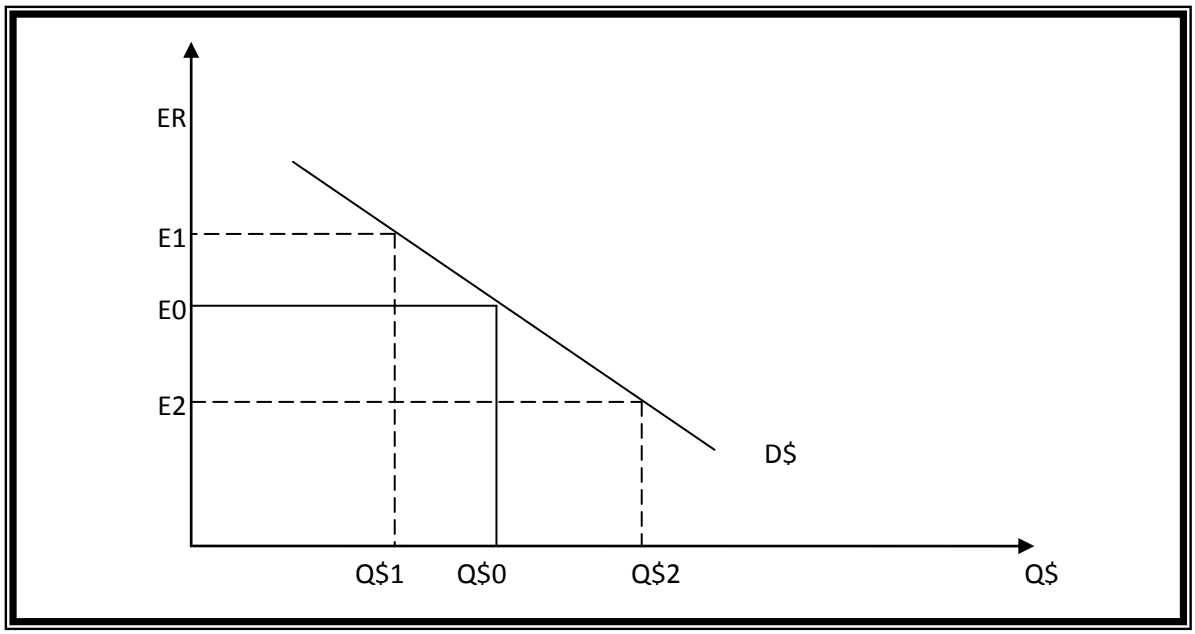

المصدر:**نفس المرجع السابق** ، ص10.

$Q_{\$}$: الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي

ER: معدل الصرف بالعملة الأجنبية .

نلاحظ أن منحنى الطلب على الصرف الأجنبي يأخذ شكل منحنى الطلب العادي ذو الميل السالب و هو يبين العلاقة العكسية بين معدل الصرف و الطلب على الصرف الأجنبي و خلاصة لذلك أن الصادرات (الجانب الدائن لميزان التجاري)يعكس عرض الصرف بينما الواردات (الجانب المدين للميزان التجاري) هو الطلب على الصرف الأجنبي و من ثم يمكن ربط المرونات بطلب و عرض الصادرات و الواردات (سوق السلع) ومع مرونات عرض و طلب الصرف الأجنبي (سوق الصرف الأجنبي).

3- الصياغة الرياضية لمقاربة المرونات:

إن الصياغة الرياضية لمقاربة المرونات المتراجحة عرفت بشرط مارشال – لرنر –روبنسون و تعرف هذه الصياغة بالمعادلات التالية :

[1]- **نفس المرجع السابق** ، ص09.

$$B = EX\left(\frac{Pd}{Pf}\ 'ER\right) - ER.IM\left(\frac{Pd}{Pf}\ '\ ER\right) \dots\dots\dots\dots 1$$

B: رصيد الميزان التجاري.

EX :قيمة الصادرات بالعملة المحلية.

IM :قيمة الواردات بالعملة الصعبة.

P_d:السعر المحلي للصادرات.

P_f : السعر الأجنبي للواردات .

ER: سعر الصرف

EX:تعتبر دالة في السعر النسبي (P_d/P_f) و سعر صرفها ER .

IM:تعتبر دالة في السعر النسبي (P_d/P_f) و سعر صرفها ER.

نلاحظ أن EX هي دالة متزايدة لمعدل الصرف، أما IM هي متناقصة لمعدل الصرف.

يفترض في مقاربة المرونات أن تكون مرونة عرض الصادرات (δ EX)و مرونة الواردات(δ IM)تؤولان إلي ∞

$$\delta IM = \delta EX \longrightarrow \infty$$

أي أن :

- الأسعار النسبية للصادرات ثابتة .
- الأسعار النسبية للواردات ثابتة .

بالإمكان صياغة المعادلة رقم (1) كمايلي :

$$B = EX - ER * IM \dots\dots\dots\dots\dots 2$$

و لإيجاد تغير سعر الصرف على الميزان التجاري نفاضل المعادلة رقم (2) بالنسبة ل (ER) كمايلي:

بضرب الجزء الايمن من المعادلة ب $\frac{ER}{EX} * \frac{EX}{\mathrm{ER}}$ نجد مايلي :

في التوازن يكون $B = 0$ أي أن : $EX = ER * IM$

نعلم ان مرونة الصادرات هي: $\delta EX = \frac{\frac{dEX}{EX}}{\frac{dER}{ER}}$ ⟵

و مرونة الواردات[1] هي : $\delta IM = -\frac{\frac{dIM}{IM}}{\frac{dER}{ER}}$ ⟵

و بالتالي نحصل علي المعادلة التالية :

$$\frac{\mathrm{dB}}{\mathrm{dER}} = IM(\delta EX + (-\delta IM) - 1) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

.

[1]– نعلم أن دالة الواردات هي دالة عكسية .

يتضح من المعادلة السابقة شرط مارشال –لرنر الذي يقتضي التحسن في الميزان التجاري للدولة ما يتحقق اذا كان مجموع مرونة الطلب على الواردات و مرونة الطلب على الصادرات اكبر من الواحد الصحيح

$$1< \delta EX+\delta IM$$

و طبقا لشرط مارشال- لرنر ، يكون سوق الصرف مستقرا إذا كان مجموع مرونة الطلب علي الصادرات (الطلب المحلي و الأجنبي) اكبر من الواحد و إذا تحقق هذا الشرط تكون عندئذ الزيادة في الطلب على الصرف عندما تكون سعر الصرف اعلي من السعر التوازني [1] و بهذا يتحرك سعر الصرف نحو قيمته التوازنية و بذلك يحدث التوازن في سوق الصرف الأجنبي .

يعكس شرط مارشال –لرنر نوع التوازن في سوق الصرف الأجنبي فإذا كان :

- $1< \delta EX+\delta IM$ التوازن يكون مستقرا و يتوقع لاستخدام سياسة سعر الصرف أن تحقق أهدافها في تحسين الميزان التجاري .
- $1> \delta EX+\delta IM$ فان سعر الصرف يشهد توازنا غير مستقر و يتوقع لاستخدام سياسة سعر الصرف أن تساهم في تدهور حالة الميزان التجاري.
- $1= \delta EX+\delta IM$ فان إحداث تغيرات في سعر الصرف لن يؤثر على حالة الميزان التجاري سلبا أو ايجابيا و يظل على حالته عاجزا أو فائضا قبل استخدام سياسة سعر الصرف.

يمكن النظر في سياسة شرط مارشال – لرنر على انه الشرط الضروري في منهج المرونات لكي تحقق سياسة معدل الصرف و تأثيرها الموجود على الميزان التجاري ، أما الشروط الأخرى المكملة فتعكسها الفرضيات التي تقوم عليها مقاربة المرونات.

بإفتراض وضع التوازن المبدئي للميزان التجاري في ظل تحقيق شرط مارشال –لرنر و توافر الفروض التي يقوم عليها منهج المرونات فإن رفع معدل الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية) سوف يؤدي إلي تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات و الواردات بحيث تصبح أكثر رخصا من وجهة نظر المستورد الأجنبي و تعتبر الواردات أكثر تكلفة عن ذي قبل ، بما يؤدي إلي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات و انخفاض الطلب المحلي على الواردات و بالتالي يتحسن وضع الميزان التجاري إلا أن هذا أيضا مرهون يتوفر شروط أخري .

وبناءا على ما سبق فإنه :

يفترض في مقاربة المرونات ثبات الدخل و ثبات منحنيات الطلب على الصادرات و الواردات و هذا عكس الواقع ،فقد يفوق الأثر السلبي لتغير في الدخل الأثر الايجابي لرفع سعر الصرف ،كما انه تفترض مقاربة المرونات عرض الصادرات و الواردات ، لا نهائية يستحيل في الواقع هيكلة الإيرادات و بالتالي تبقى أسعار السلع المنافسة لها ثابتة.

بالإضافة إلى هذا فان تفترض مقاربة المرونات عدم وجود رد فعل من جانب الدول الأخرى على سياسة رفع سعر الصرف ، وتهمل مقاربة المرونات الآثار التضخمية الناتجة عن سياسة رفع سعر الصرف و ما تمارسه من تأثيرات على طلب الأفراد ،للنقود و من ثمة تأثيرها على الميزان التجاري.

---

[1] --سي بول هالوور ، رونالد ماكدونالد، ترجمة د محمود حسن حسني ، **النقود و التمويل الدولي** ،دار المريخ للنشر ، 2007، السعودية ، ص68

من خلال العرض السابق لمقاربة المرونات نستخلص أن هذا النوع من المرونات يرتكز علي رصيد الميزان التجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات ، و هذا يعكس المفهوم الكلاسيكي للتجارة الخارجية و كذلك تعتبر مقاربة المرونات أخذ عناصر مجموعة (سياسة تحويل الإنفاق)[1] ، وهي آلية تسمح بعلاج الاختلال الحادث في ميزان المدفوعات عن طريق تحويل الإنفاق بين السلع الأجنبية و السلع الوطنية بشكل يهدف إلي تخفيض أو زيادة الصادرات و تخفيض أو زيادة الواردات في حالة العجز أو الفائض على التوالي.

تمثل مقاربة المرونات نموذج التوازن الجزئي الذي يرتكز على مدى استجابة الصادرات و الواردات للتغيرات في الأسعار النسبية و يهمل تأثير كل من الدخل القومي و تدفقات رأس المال و سوق النقد.

المطلب الثاني:مقاربة الاستيعاب لتحديد سعر الصرف

إن الدعامة الأولى لمقاربة الاستيعاب كتابات Meade 1951 عن ميزان المدفوعات بينما يعود الفضل في استخدام مصطلح الاستيعاب لأول مرة إلىS, Alexander سنة 1952 و يرتكز هذا المنهج على الميزان التجاري و يهمل كلا من سوق النقد و تدفقات رأس المال و يتشابه في ذلك و مقاربة المرونات و تعد هذه المقاربة منهجا للتحليل الاقتصادي الكلي للتوازن العام القائم على الأفكار الكينزية.

1-فرضيات مقاربة الاستيعاب:

يستند منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض الأساسية و التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- افتراض سياسة حالة التوظيف غير الكامل(البطالة) لتشمل جميع الدول تقريبا.
- استبعاد كافة عناصر ميزان رأس المال من التحليل و التركيز فقط على الميزان التجاري لميزان المدفوعات .
- ثبات أسعار السلع و الأجور النقدية و سعر الفائدة .
- قانون ثبات النفقة (الغلة) في العملية الإنتاجية .
- توافر قدر كاف لدي الدولة من الاحتياطات الدولية.

2-الصياغة الرياضية لمقاربة الاستيعاب

تبدأ مقاربة الاستيعاب من المتطابقة الكينزية للدخل المحلي و هي :

$$Y=C+I+G+X-M.....(4)$$

حيث :

Y : الدخل الوطني

C : الاستهلاك

I : الاستثمار .

G : الإنفاق الحكومي .

X :الصادرات من سلع و خدمات و خدمات عوامل الإنتاج .

---

[1] - **نفس المرجع السابق**،ص15.

M : الواردات من سلع و خدمات و خدمات عوامل الإنتاج.

بافتراض عدم وجود واردات(M) نجد أن الدخل يعادل الإنفاق المحلي على السلع المنتجة محليا و بالتالي تكون المعادلة(4) كالتالي:

$$Y=C_d+I_d+G_d+X.....(5)$$

تشير d إلي المحلي – domestic- أي(استهلاك + استثمار + إنفاق حكومي) محلي مضافا إليه الصادرات نرمز للاستيعاب المحلي A_d إلى السلع المنتجة محليا و بالتالي يعبر عنها بالمعادلة التالية :

$$A_{d=} C_d+I_d+G_d .....(6)$$

و تصبح لمعادلة (5) كمايلي :

$$Y_= A_d+ X.....(7)$$

أما الاستيعاب الكلي A فهو يشمل الاستيعاب المحلي A_d مضافا إليه قيمة الواردات M و يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$A_= A_d+M.....(8)$$

$$A_d=A-M.....(9)$$

و بإحلال المعادلة(9) في المعادلة (7) نجد:

$$Y_= A+ X –M.....(10)$$

و بالتالي يمكن الحصول على المعادلة النهائية و الأساسية لمقاربة الاستيعاب :

$$Y_- A= X –M.....(11)$$

المعادلة (11) تعكس حقائق أساسية في منهج الاستيعاب فإذا كان:

Y< A ⟸ يجب أن تكون الصادرات اكبر من الواردات.

Y> A ⟸ يجب أن تكون الواردات اكبر من الصادرات.

و بالتالي يمكن تعريف رصيد الميزان التجاري من المعادلة (11) كمايلي:

B=Y-A.....(12)

و بتالي نصل إلي أن رصيد الميزان التجاري هو دالة تعتمد على الفرق بينY، A

B=f(Y-A).....(13)

المعادلة رقم 13 تحقق الإمكانيات الثلاثة التالية:

أولا: إذا كان الدخل اكبر من الاستيعاب(Y> A) فإن رصيد الميزان التجاري سيكون موجبا أي وجود **فائض** في الميزان التجاري .

ثانيا: إذا كان الدخل اقل من الاستيعاب (Y< A) فإن رصيد الميزان التجاري سيكون سالبا أي وجود **عجز** في الميزان التجاري .

ثالثا: إذا كان الدخل يساوي الاستيعاب أي (Y= A) فإن رصيد الميزان التجاري سيكون معدوما أي يساوي الصفر أي وجود **توازن** في الميزان التجاري .

و من هنا يظهر الدور المميز لسياسة المالية للدولة من خلال تغيير مستويات الإنفاق الكلية إلى اعلي أو إلي أسفل و صولا إلى الأوضاع التوازنية و مثال ذلك دور البلد الذي يعاني ميزانه التجاري من عجز إذ يتوافر لديه و طبقا لهذه المقاربة إحدى الوسيلتين :

أما زيادة Y أو تخفيض A يؤدي هذا بالإتباع سياسة مالية ذات نمط توسعي تمكن من تحريك الطلب الفعال و هذا ما يؤدي إلي زيادة الإنتاج الكلي ،إن زيادة عرض الصادرات أو إتباع سياسة مالية ذات نمط تقييدي تساعد على تخفيض مكونات الطلب الكلي و بالتالي الاستيعاب المحلي و من ثمة نقصان الطلب على الواردات (يصدق التحليل بالعكس).

إن الاختياريين بين الوسيلتين ترجع قدرة البلد على إتباع سياسات تغيير الإنفاق والى طبيعة سياسة التصحيح المستهدفة ، فتخفيض قيمة العملة المحلية يساعد على تصحيح العجز الموجود في الميزان التجاري من خلال تقليص قيمة العملة المحلية و هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي إلى الانخفاض في الأرصدة النقدية الحقيقية و بالتالي مستوى الطلب.

و لكن نلاحظ من خلال هذه المقاربة:

عدم وضوح اثر سعر الصرف على الدخل حيث يرتبط هذا الأثر بمدى تحقيق شرط مارشال لرنر من عدمه ، و إذا تحقق هذا الشرط فان الأثر السلبي لمعدل التبادل الدولي يؤدي إلي تخفيف الدخل ، و إذا افترضنا زيادة الدخل مثلا فان تأثيره على الميزان التجاري يكون غير واضح نظرا لاعتماده على الميل الحدي للاستيعاب و الميل الحدي يكون اقل من الواحد في الأجل القصير ، و بالتالي لا يمكن التعرف على ما إذا كانت زيادة الدخل سوف تؤدي إلي تحسين أم تدهور الميزان التجاري.

بالإضافة إلى عدم وضوح اثر رفع معدل الصرف على الاستيعاب ، فإذا كان اثر الأرصدة النقدية يعمل على تخفيض الاستيعاب فان أثار أخرى من شانها تقليل أو زيادة الاستيعاب و بالتالي تزيد الأمور تعقيد أو عدم الوضوح، إذا أخذنا بعين الاعتبار حدوث هذه الآثار في أوقات مختلفة .

خلاصة القول ، أنه من الصعب تحديد أثر رفع أو خفض معدل الصرف على الدخل أو الاستيعاب و بالتالي على الميزان التجاري ، و من خلال مقاربة الاستيعاب نستخلص أن هذا المنهج يركز على رصيد الميزان التجاري دون باقي العناصر في ميزان المدفوعات و لذلك تعتبر هذه المقاربة احد أركان مجموعة سياسات التغير في الإنفاق و هي السياسات التي تهتم بتعديل المستوى العام للإنفاق المحلي ، و هذا من اجل الأثر المطلوب في مستويات الطلب الفعال من ثم إحداث الأثر المطلوب على الميزان التجاري بالإضافة إلى أن هذا المنهج يرتكز على سوق السلع و يتجاهل سوق النقود و رأس المال .

و يعتبر منهج الاستيعاب نموذج التوازن الاقتصادي الكلي العام ، و يرتكز على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل المحلي و الإنفاق المحلي مع إهمال دور المتغيرات الاقتصادية الجزئية.

المطلب الثالث:المقاربة النقدية لتحديد سعر الصرف

تمتد الأصول النظرية للمقاربة النقدية إلى أفكار دافيد هيوم عن آلية تدفق السعر العيني أو ما يعرف بآلية تدفق الذهب ، مع بداية القرن (20) قام العديد من الاقتصاديين بتطوير أهم أفكار "هيوم" مثل" بولاك" و استمر هذا التطور بإسهامات اقتصاديو مدرسة شيغاغو في الثلاثينات و المدرسة النقدية خلال النصف الأخير من القرن العشرين و حتى الآن .

تمتد المقاربة النقدية لسعر الصرف أساسا من نظرية تعادل القوة الشرائية و التي ترتبط اسمها بالاقتصادي للاقتصادي السويدي "قوستاف كاسل" "Cassel Gustav".

1-نظرية تعادل القوى الشرائية (PPA):

يعتبر مفهوم القوى الشرائية أساسها هاما عند دراسة و توقع تحركات سعر الصرف وان كانت جذور نظرية تعادل القوى الشرائية تعود إلى القرن (16) و كان الفضل للاقتصادي السويدي "قوستاف كاسل""Gustav Cassel" بصورتها النسبية و المطلقة في بداية القرن(20) ، و قد خرج بهذه النظرية بفكرة تقوم على أساس التعادل بين عمليتين

يتحدد من خلال تعادل القوى الشرائية بعملة كل بلد في سوقها الداخلية مع القوة الشرائية في سوق دولة أخرى و ذلك بعد تحويلها إلى عملة هذا الأخير وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل[1].

إذا افترضنا وجود دولتين حيث تقوم الدولتان بالإنتاج السلع التجارية فقط ، و السلع التي تنتجها الدولتان تتصف بالتجانس و نفترض عدم وجود عوائق أمام التجارة الخارجية مثل العوائق الحمائية أو القيود الجمركية و أيضا وجود تدفقات رأسمالية ، و أن اقتصاد الدولتين يسودهما مستوى التوظيف الكامل ، و يجب أن يسود قانون السعر الواحد بحيث:

$$P=S*P^{*} \quad .....(14)$$

بحيث يكون : P : مستوى الأسعار المحلية.

P^{*}: مستوى الأسعار الأجنبية .

S :سعر الصرف.

إذا كان **سعر الصرف ثابتا** : سيرتفع سعر السلعة لدى الدولة الأجنبية و يكون منخفضا في الدولة المعنية أما إذا كان **سعر الصرف مرنا**: الضغط سيكون في عملية تحويل العملة المحلية إلى أجنبية و من اجل الحصول على السلع الأجنبية الرخيصة من طرف رعايا الدولة المعنية و هذا سيؤدي إلي حدوث انخفاض في سعر الصرف[2] ،و على ذلك يمكن استخدام نظرية(PPA) في ظل السعر الثابت.

1-1 الصياغة المطلقة لنظرية (PPA) :

تقوم نظرية (PPA) و طبقا للصياغة المطلقة على أساس سعر الصرف التوازني هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لعمليتين مختلفتين بمعنى آن معدل الصرف يتحدد بالكامل بالنسبة لأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية .

إذا افترضنا أن :

P : مستوى الأسعار المحلية.

P^{*} : مستوى الأسعار الأجنبية .

S : سعر الصرف.

و التعبير عن الصياغة المطلقة لنظرية تعادل القوى الشرائية(PPA) تأخذ الشكل التالي:

$$S=P/P^{*} \quad .....(15)$$

و من ثمة فان مفهوم نظرية (PPA) يقتضي بان تقييم العملات يتم على أساس ما يمكن أن تشتريه العملة في الداخل و الخارج، فإذا كان مستوى الأسعار المحلية في(الولايات المتحدة الأمريكية) مثلا يساوي ضعف مستوى الأسعار الأجنبية في (فرنسا) و هذا طبقا للمعادلة (14).

ان تستبدل وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الأورو) بوحدتين من العملة الوطنية (الدولار الأمريكي) و ذلك لان القوة الشرائية(الأورو) تساوي ضعف القوة الشرائية(للدولار).

---

[1]–د مدحت صادق،**النقود و عمليات لصرف الأجنبي** ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، طبعة1،القاهرة،1997، ص129

[2]– سي بول هالوور ، رونالد ماكدونالد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 213.

ووفقا لهذا المثال يمكن القول أن تكلفة شراء سلعة أو خدمة في فرنسا لابد أن تساوي تكلفة شرائها في الو م أ ، إذا افترضنا أن تكلفة إنتاج سلعة ما في الو م أ هي 2 $ فان معدل الصرف الذي يجب أن يعادل شراء هذه السلعة يكون :

$$\$/€ = P_{usa}/P_f=2\$/1€=2 \text{ .....(16)}$$

حيث ان $/€ = الدولار / الأورو = سعر الصرف.

$P=P_{usa}$: مستوى الأسعار المحلية في الو م أ .

$P^* = P_f$: مستوى الأسعار الأجنبية في فرنسا .

يمكن التعبير عن العلاقة بين سعر الصرف و مستوى الأسعار النسبية بالاستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية في الشكل التالي:

الشكل رقم (5): نظرية تعادل القوى الشرائية (PPA):

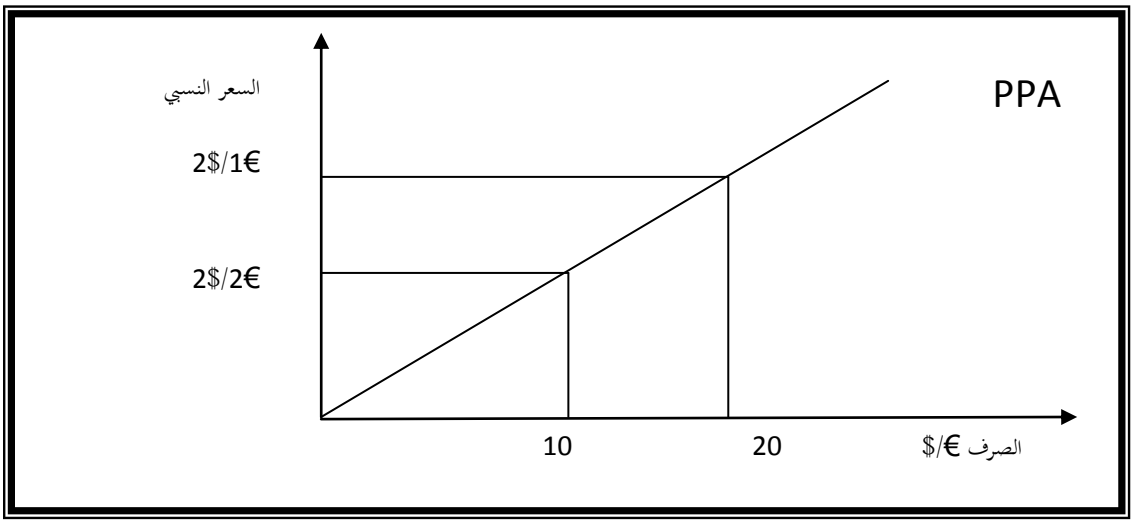

إذا افترضنا أن سعر الصرف أعلى أو اقل من مستوى توازن (PPA) فان ذلك يخلق فرصة مربحة للاستفادة من فروق الأسعار ، خط 45° في الشكل يعبر عن نظرية (PPA) حيث يتحدد سعر الصرف للدولار بنسبة للأسعار بين الو م أ و فرنسا ، فإذا تضاعف السعر في فرنسا فان: P_{usa}/P_f سوف تنخفض من 2$/1€ إلى 2$/2€ و تجدر الإشارة إلى أن هناك أشكال مختلفة لنظرية (PPA) لتحديد مسار أسعار الصرف سواء في الآجال القصيرة والطويلة الأمد.

يتفق مؤيدوا هذه النظرية على افتراض عام هو أن أي انحراف في سعر الصرف على مستوى النظرية(PPA) ستتكفل السوق بإعادته إلى مسار (PPA) في الأجل الطويل .

تعتبر العلاقة بين النقود و الأسعار و سعر الصرف من العلاقات الأساسية في إطار (PPA) و يمكن توضيح ذلك بالرسم البياني التالي:

الشكل رقم (6):علاقة تغير عرض النقود و مستويات الأسعار و أسعار الصرف

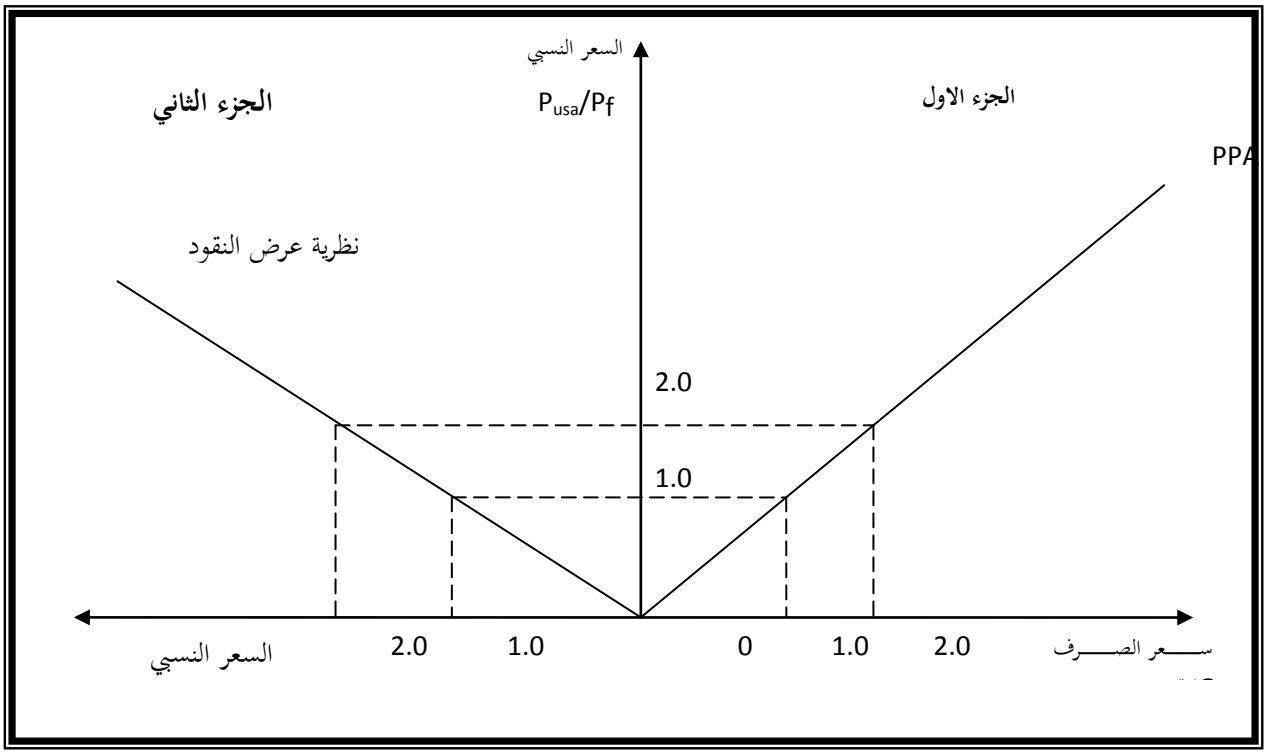

المصدر : د نشأة الوكيل ، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

يعكس الجزء الأول من الشكل العلاقة بين سعر الصرف ومستوى الأسعار النسبية كما سبق بيانها في الشكل رقم (5) ، أما الجزء الثاني فان عرض النقود في ظل اقتصاد مفتوح و بالتالي فان النسبة بين عرض النقود في الاقتصاد الوطني في الوم أ (M_{usa}) إلى عرض النقود في الاقتصاد الأجنبي (M_f) لفرنسا هي التي تحدد النسبة بين مستوى الأسعار في الاقتصاد الوطني (P_{usa}) مستوى الأسعار في الاقتصاد الأجنبي (P_f) .

إذا افترضنا زيادة عرض النقود فرنسا مقارنة بعرضها في الولايات المتحدة فان ذلك سيؤدي إلى زيادة تناسبية تقريبا في مستويات الأسعار في فرنسا مقارنة بمستوياتها في الولايات المتحدة ذلك من خلال إلية (PPA) مما يؤدي إلى انخفاض نسبي تقريبا في معدل الصرف E أو P_{usa}/P_f .

و تعرضت الصياغة المطلقة ل (PPA) إلي المزيد من الانتقادات أهمها عدم قدرة النظرية على تفسير سعر الصرف التوازني في ظل ووجود سلع لا تدخل في التجارة الدولية مثل (الخدمات، العقارات) أي السلع غير التجارية و تعد ، مشكلة تبرز عدم قدرة نظرية (PPA) علي تفسيرها ، فإذا كانت هناك دولتين دولة متقدمة و دولة متخلفة واحدة تنتج سلع تجارية أخري تنتج سلع غير التجارية و قد أشار "بلاسا "Balassa[1] سنة 1964 إلي أن الإنتاجية في قطاع السلع التجارية أعلى في الدول المتقدمة بالمقارنة بالدول المتخلفة أما مستويات الإنتاجية متماثلة بين مجموعتي الدول في قطاعات السلع غير التجارية ، و بالتالي تكون أسعار السلع التجارية اقل في الدول المتخلفة عنها في الدول المتقدمة بينما أسعار السلع التجارية تتعادل فيما بينها و نتيجة لذلك نجد أن السلع التجارية و السلع غير التجارية ستكون ارخصا في الدول ذات مستويات الأجور المنخفضة (الدول المتخلفة) ، أما الدول المتقدمة سيكون سعر صرفها الاسمي اقل من سعر الصرف الحقيقي و بذلك تكون عملة هذه الدولة ذات قوة شرائية اكبر من الدولة المتخلفة .

[1] -Heré joly et autres, **le taux de change réel d'équilibre (une introduction)** ; document de travail , n°96-10 ministère de l'économie et des finances , France, paris, novembre1996 , p 05.

بالإضافة إلي هذا افتراض النظرية عدم وجود أي نفقات نقل أو عوائق تقف أمام التجارة الدولية ، هذا فضلا عن افتراض النظرية أيضا تجانس السلع محل التجارة الدولية و لا يعكس الواقع خاصة إذا كان التجانس يوجد في عدد محدود من السلع التجارية الدولية ، مثل الذهب ن الفضة ، النحاس ، الاليمنيوم ، البلاتين ، و السندات التي يتم التعامل بها دوليا.

إن هذه الانتقادات كانت الدافع وراء ظهور الصياغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية.

2-1 الصياغة النسبية لنظرية (PPA):

تعددت أشكال التعبير عن نظرية (PPA) في صورتها المطلقة و التي لم تعد صالحة للاستخدام و، نظرا للعيوب الكثيرة في استخدامها.

و تطرح النظرية النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية (PPA) تساؤلا يمثل الأساس النظري لها و هو : ماهو سعر الصرف التوازني إذا تعرض الاقتصاد إلي تضخم مفرط؟[1]

ونلخص الإجابة عن هذا السؤال فيمايلي:

- اختيار سنة عادية لحساب المستوى العام للأسعار و سعر الصرف باعتبارها سنة أساس.
- حساب المستوى العام لأسعار السائدة في سنة المقارنة.
- تحديد معدل الصرف التوازني الجديد و يجب تغيير معدل الصرف عن سنة الأساس بنفس معدل التغيير في مستوى العام للأسعار (معدل التضخم) و بالتالي يمكن صياغة معادلة الصرف كمايلي:

$$S_1/S_0=(P_1/P_0)/(P^*_1/P^*_0) =(p_1/p_0) * (p^*_0/p^*_1).....(17)$$

S_1: سعر الصرف التوازني الجديد.

S_0: سعر الصرف في سنة الأساس.

P^*_1, p_1 : المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة (محليا و أجنبيا).

P^*_0 , P_0 :المستوى العام للأسعار في سنة الأساس (محليا و أجنبيا).

لقد أصبحت نظرية (PPA) في شكلها النسبي أكثر قبولا من طرف الاقتصاديين ، غير أن ذلك لم يمنع وجود بعض أوجه القصور إذا مازالت هذه النظرية تفترض عدم وجود تكاليف تقل من عوائق الجمركية و غير الجمركية تعوق تدفق التجارة الخارجية و تحقيق قانون السعر الواحد و قد تجاهلت هذه النظرية مستويات الأسعار للسلع التجارية وغير التجارية و هذه الأخيرة لا يسرى عليها قانون السعر الواحد و بالتالي ليس لها أهمية في تحديد سعر الصرف .

[1]-د نشأة الوكيل ، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

لقد حاولت المقاربة النقدية علاج هذا المشكل المشار إليه ، فأوضحت أن قانون السعر الواحد و تعادل القوة الشرائية لا ينطبق إلا على السلع التجارية دوليا بمعنى أن معدل الصرف يتحدد من خلال مستوى الأسعار المحلية (P) و مستوى الأسعار الأجنبية (P^*) للسلع التجارية دوليا مع افتراض عدم وجود تكاليف نقل و غياب القيود الجمركية و غير الجمركية أي أن:

$$E=P_c/P^*_c.....(18)$$

و تجدر الإشارة إلى أن المستوى العام للأسعار المحلية (P) يشمل على أسعار السلع القابلة للتجارة دوليا (P_c) و أسعار السلع غير التجارية (P_{nc}) و بالتالي يكون:

$$P= \alpha P_c+ (1-\alpha) P_{nc}.....(19)$$

α: حصة السلع القابلة للتجارة من مجموع السلع المنتجة داخل الاقتصاد الوطني محل الدراسة ، و بنفس الشكل في الاقتصاد الأجنبي.

$$P^*= \alpha^* P^*c + (1-\alpha^*) P^*_{nc}.....(20)$$

إذا افترضنا أن (β) تشير إلى السعر النسبي التوازني بين السلع الوطنية التجارية و السلع الوطنية غير التجارية و بالتالي :

$$\beta = P_{nc}/ P_c .....(21)$$

أما بالنسبة للاقتصاد الأجنبي :

$$\beta^* = P^*_{nc}/ P^*_c .....(22)$$

و يمكن صياغة المعادلتين (21) و (22) كمايلي:

$$P^*_{nc}=\beta^* . P^*_c \qquad\qquad P_{nc}=\beta . P_c$$

و من ثم يمكن تعريف الأسعار بدلالة أسعار السلع التجارية دوليا في كل من الاقتصاديين الوطني و الأجنبي كمايلي :

$$P= \alpha P_c+ (1-\alpha) \beta . P_c$$

$$P=[\alpha + (1-\alpha) \beta] . P_c.....(23)$$

أما بالنسبة للاقتصاد الأجنبي يكون :

$$P^*=[\alpha^* + (1-\alpha^*) \beta^*] . P_c^*.....(24)^1$$

[1]– **نفس المرجع السابق** ، ص30

إذا رمزنا للجزء $\lambda = [\ \alpha + (1-\alpha)\ \beta\ ]$ و $[\ \alpha^* + (1-\alpha^*)\ \beta^*\ ]$

و بالتالي يمكن تعريف الأسعار الوطنية و الأجنبية على التوالي كمايلي:

$$P = \lambda \cdot P_c \ldots\ldots\ldots(25) \qquad P^* = \lambda^* \cdot P^*_c \ldots\ldots\ldots(26)$$

و من ثمة يمكن صياغة معادلة سعر الصرف رقم (18) كمايلي:

$$E = (P/P^*).(\lambda^* / \lambda).) \ldots\ldots\ldots(27)$$

ان المعادلة السابقة تعكس حقيقة سعر الصرف الذي يتحدد من خلال نسبة مستوى الأسعار في الاقتصاد الوطني و في الاقتصاد الأجنبي ،و اخذ بعين الاعتبار حصة السلع التجارية α و α^* إلي إجمالي السلع المنتجة في الاقتصاد الوطني و الأجنبي على التوالي و كذلك الأهمية النسبية لأسعار السلع غير التجارية في الرقم القياسي للأسعار في الاقتصاديين الوطني و الأجنبي .

إن المعادلة (27) تختلف اختلافا جوهريا عن: $E = P_c / P^*_c$ و التي تحدد أن سعر الصرف يساوي بين مستوى الأسعار الوطنية و الأجنبية مع افتراض أن مستوى الأسعار الأجنبية معطاة لذا فالمعادلة (27) توضح أن معدل الصرف لا يتحدد فقط بمستويات الأسعار ، بل يتحدد بواسطة عوامل أخرى حقيقية ، ومن ثم لن يكون معدل الصرف بمستويات الأسعار مساويا لنسبة الأسعار في الاقتصاد الوطني و الاقتصاد الأجنبي P/P^* إلا إذا كان λ و λ^* تساويان الواحد الصحيح و بالتالي يكون E يساوي P/P^*[1] .

إن المدخل النقدي يفترض أن λ و λ^* لا تتغير قيمتهما في الآجال القصيرة ، و يفسر ذلك من خلال التشابك بين مستويات الأسعار في الدول الصناعية المتقدمة ، إن أسعار السلع غير التجارية لن تظل ثابتة إذا تغيرت أسعار السلع التجارية دوليا ،و إذا افترضنا حدوث زيادة في أسعار السلع التجارية و بقاء أسعار السلع غير التجارية ثابتة سوف يزيد المنتجون من السلع التجارية مما يؤدي إلى زيادة طلب المنتجين على السلع الوسطية كمدخلات للإنتاج و أيضا خدمات عناصر الإنتاج و هذا في ظل التوظيف الكامل، و بالتالي ترتفع أسعار السلع الوسطية و خدمات عناصر الإنتاج بما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعار السلع غير الجارية ، و يشهد الاقتصاد الأجنبي نفس الآلية.

ومن ثم فان المنهج النقدي يفترض أن هيكل مستويات الأسعار في الدول الصناعية المتقدمة يتطور أيضا على نحو مماثل تقريبا و يترتب على افتراض المنهج لسعر الصرف ثبات كل من λ و λ^* على الأقل في الآجال القصيرة و تركيز الاهتمام عند تحديد سعر الصرف على العلاقة بين مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني و الاقتصاد الأجنبي ، و بالتالي يمكن اشتقاق التغير في سعر الصرف الأجنبي كمايلي:

---

[1]- **نفس المرجع السابق** ، ص31

$$\partial S/ S =(\partial P/P). (\partial P^*/P^*).....(28)$$

بافتراض ان λ / λ^* ثابتة.

تعتبر المعادلة 28 أساسية عند تحديد سعر الصرف التوازني في إطار المنهج النقدي،فهي تعكس الصياغة النسبية لنظرية (PPA)حيث يتغير سعر الصرف التوازني عندما تتباين معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني و الأجنبي و من ثم فان المنهج النقدي يفسر تغير سعر الصرف بفروق معدلات التضخم بين الدول على الأقل في المدى الطويل .

و هذا لا يتعارض مع المعادلة (27) التي توضح أن هناك علاقة بين λ و λ^* ، غير أن المنهج النقدي لسعر الصرف يفترض فقط ثبات هذه المعاملات λ و λ^* ، أو بشكل دقيق يفترض تماثل معدلات التغير فيهما من حيث القيمة و الاتجاه و بالتالي لن يتأثر بهما سعر الصرف التوازني في الأجل الطويل .

و يمكننا صياغة العلاقة بين معدل التضخم و تغير سعر الصرف من خلال ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي REالذي يمكن الحصول عليه عن طريق :

$$E=P_c/P^*_c$$

$$RE=E(P^*_c/P_c).....(29)$$

من المعادلة رقم (29) نجد ان سعر الصرف الحقيقي يعكس مقدار ما يحصل عليها لاقتصاد الوطني (الواردات) مقابل ما يقوم بتصديره من السلع الوطنية ، أي انه يقيس القوة الشرائية للسلع الوطنية و بالتالي فما هو إلا مقلوب التبادل الدولي للاقتصاد الوطني ، و بصورة أخرى فهو يعكس معدل التبادل الدولي للاقتصاد الأجنبي.

و يمكن تحديد آلية العلاقة بين معدل التضخم و معدل الصرف الحقيقي و معدل الصرف الاسمي كما يلي:

بالافتراض أن معدل التضخم في الاقتصاد المحلي اكبر منه في الاقتصاد الأجنبي فالسعر النسبي للسلع الأجنبية إلى السلع الوطنية P/P^* سوف ينخفض عن ذي قبل و طبقا للمعادلة 29 لن يظل RE ثابتا إلا إذا تم رفع سعر الصرف الاسمي E بنفس مقدار في P/P^* .

و من ثم فان معيار انطباق المنهج النقدي لتحديد سعر الصرف هو ثبات سعر الصرف الحقيقي ، حيث تعكس تغيرا في معدلات التضخم لمختلف الدول عبر الزمن.

2-فرضيات المنهج(المقاربة) النقدية:

يقوم المنهج النقدي لسعر الصرف على عدة فروض أساسية و التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- يفترض المنهج النقدي أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية ، و طبقا لهذا الفرض نشير إلي ميزان التسويات الرسمية ماهو إلا حساب للنقود و يكون فائضا أو عاجزا عندما تقوم السلطات النقدية لدولة ما بشراء أو بيع أصولها أو ما لديها من الصرف الأجنبي لكي تمنع قيمة نقودها من الارتفاع أو التدهور (بالنسبة للنقود الأخرى) .

- يفترض المنهج النقدي غياب تأثير الأسعار النسبية أو أنها تلعب دورا ثانويا حيث يتجه تأثير تغيرا العرض النقدي إلي الإنفاق الكلي بما في ذلك الإنفاق على السلع و الخدمات و الأصول المالية المحلية و الأجنبية ، و يبرز النقديون هذا الغرض بفكرتهم الأساسية عن تكامل الأسواق في الاقتصاد العالمي ، ومنهم يرجع الفرق بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية لنفس السلعة إلى المسافة وتكاليف النقل في ظل افتراض عدم وجود عوائق جمركية أو غير جمركية و سهولة الاتصالات و وفرة المعلومات.
- يقترض المنهج النقدي وجود تأثيرات للمتغيرات الحقيقية في الاقتصاد القومي مثل الدخل و الاستثمار و الاستهلاك على معدل الصرف ، إلا أن هذا التأثير يمر من خلال القنوات النقدية بمعنى أن المتغيرات الحقيقية تؤثر على الطلب و العرض النقدي و بالتالي تؤثر في سعر الصرف ، فان نمو الدخل مثلا يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود عن العرض منـها ما يؤثر ايجابيا على وضـع (ميزان المدفوعات) و بالتالي معـدل الصرف [1].
- يفترض المنهج النقدي أن اجل الطويل هو الذي يحكم العلاقة بين المتغيرات النقدية بمعدل صرف و هذا يعني أن الآجل الطويل كفيل بتحقيق التوازن النقدي و بالتالي التوازن الخارجي (سوق الصرف) .

- يفترض المنهج النقدي المرونة الكاملة لتدفقات رؤوس الأموال و يعكس ذلك افتراض حالة غياب كل أشكال القيود على تدفقات رؤوس الأموال الداخلة و الخارجة و بالتالي يقارن المتعاملون المحليون و الأجانب في سوق الصرف بين معادلات الفائدة المحلية و الأجنبية في مختلف المراكز المالية و النقدية الدولية و يتحدد اتجاه تدفقات رؤوس الأموال طبقا للفروق بين معدلات الفائدة المحلية و الأجنبية اخذ بعين الاعتبار مدي ثبات معدلات الصرف من عدمه.
- يفترض المنهج النقدي أن معدل الفائدة يتحدد بتلاقي قوى العرض و الطلب على الأرصدة النقدية و يعكس ذلك افتراض حالة عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل الفائدة أو تخصيص الائتمان المحلي، و من ثم إذا افترضنا زيادة عرض النقود فان ذلك يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة بما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود و بالتالي يتحقق فائض خارجي و هو ما يؤدي إلى التأثير على معدل الصرف.
- يفترض المنهج النقدي أن العرض النقدي متغير خارجي و معنى هذا أن تحديده يتم وفقا للسلطات النقدية و يعكس ذلك افتراض عدم وجود سياسة تعقيم لتأثيرات التدفقات الرأسمالية الداخلية أو الخارجية [2].
- يعتبر الطلب على النقود متجانسا ومن درجة واحدة عند كل الأسعار و يعكس ذلك افتراض غياب حالة الوهم النقدي ومن ثم فان الطلب على النقود يتوقف على القيم الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة كالدخل القومي بالأسعار الثابتة و معدل الفائدة الحقيقي.
- الطلب على النقود هو الطلب على الأرصدة النقدية.
- يفترض أيضا أن المحددات الأساسية لميزان المدفوعات أو معدل الصرف تنتج في الأصل من سوق النقود و بالتالي فان وضع العلاقة بين عرض النقود و الطلب عليها يحدد حالة سعر الصرف ، فإذا كان الطلب على

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص 36.

[2]- **نفس المرجع السابق** ،ص36.

النقود دالة مستقرة في مستوى الأسعار و معدل الفائدة و كلها متغيرات مستقلة عن محددات عرض النقود فان التغير في رصيد عرض النقود و بالتالي فان التغير في عرض النقود و ثبات الطلب سيؤثر على سعر الصرف.

المبحث الثاني: أسوق الصرف في الفكر الاقتصادي

شهد الفكر الاقتصادي تطورا كبيرا فيما يتعلق بدور النقود و تأثيرها على النشاط الاقتصادي فيما يتعلق بتأثير القطاع النقدي (سوق النقود) على بقية القطاعات الاقتصادية .

يمثل الطلب على النقود مجالا خصبا للبحث و الدراسة التطبيقية عند الكلاسيكيين و حتى الآن عند الاقتصاديين المعاصرين ، يتناول هذا المبحث دراسة تطور سوق النقود و سعر الصرف بداية من الكلاسيك إلى الدراسات الحديثة في التسعينيات و القرن 20.

- **سوق الصرف عند الكلاسيك** .
- **سوق النقود و سعر الصرف في النظرية الكينزية** .
- **نموذج Mundell – Fleming**.

المطلب الأول: سوق الصرف عند الكلاسيك

إن النقود عند الكلاسيك تلعب دورا وظيفيا كوسيط للتبادل و يتحقق التوازن الإقتصادي تلقائيا إذا تعرض لأي خلل و هذا في إطار الفرضيات الأساسية الكلاسيكية .

قام الاقتصاديون الكلاسيك بصياغة و تطوير نظرية كمية النقود و تبحث في كيفية تحديد القيمة النقدية للدخل الوطني و اهتمت هذه النظرية بتحديد مقدار أو كمية النقود التي يتم الحصول عليها عند مستوى دخل محدد

1-فرضيات النظرية الكلاسيكية:

لقد ظهرت النظرية الكلاسيكية في القرن 18 عندما كان يسيطر على النشاط الاقتصادي آنذاك "قانون ساي"[1] ووفقا للتحليل الكلاسيكي قامت نظرية الكمية للنقود على الافتراضات التالية:

1-1 ثبات حجم المعاملات:

تقوم النظرية الكمية للكلاسيك في تحليلها للواقع الاقتصادي و تبني النظرية النقدية على هذه الفرضية فان يتم تحديد حجم المعاملات و مستوى النشاط الاقتصادي و يتم تحديده بعوامل موضوعية و النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط للمبادلة.

ا إن هذا التحليل الكلاسيكي يستند إلى قانون العرض و الطلب و على ذلك فان حجم المعاملات وفقا للنظرية الكمية هو بمثابة المتغير الخارجي ، و بالتالي يعد ثابتا و عليه فان هذه النظرية تفترض أن حجم المعاملات و مستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها

1-2 سرعة دوران النقود:

[1]-قانون ساي : العرض يخلق الطلب الخاص لان الإنتاج يخلق معه قوته الشرائية أي وبعبارة أخرى كل إنتاج يخلق معه إنفاق مساويا له.

إن سرعة دوران النقود يرمز لها (V) و تعرف أنها متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من الوحدات النقدية من يد إلي يد أخرى ضمن عملية تسوية المبادلات التجارية الاقتصادية في فترة زمنية معينة .

إن هذه النظرية تقوم على أساس سرعة دوران النقود على الأقل في المدى القصير [1] لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كميات النقود فما دامت النقود أداة أو وسيط للتبادل فانه يمكن استخدام نفس الوحدة النقدية (العملة المتداولة) في الحصول على أكثر من سلعة ما دامت هذه الوحدة تنتقل من يد إلي يد أخرى بمعني أخر إن انتقال الوحدة النقدية من طرف لأخر يترتب عليه انتقال مماثل في القوة الشرائية للأطراف التي تحوزه ، فسرعة تداول النقد تمثل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة نقدية من النقد من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة [2] ، و يقصد بكمية النقود المعروضة عرض النقود المتكون من النقود التي يصدرها البنك المركزي أي الأرصدة النقدية المتبادلة خارج الجهاز المصرفي و قد فرض الكلاسيك ثبات سرعة تداول النقود باعتبار أن تغيرها يرتبط بعدة عوامل منها كثافة السكان و شبكات النقل و المواصلات ..... و هذه العوامل لا تتغير عادة في الآجل القصير.

1-3 تغيير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:

تقوم النظرية الكمية على فرضية أساسية و هي أن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغيير بنفس النسبة و الاتجاه في المستوى العام للأسعار فزيادة النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة على المستوى العام للأسعار و العكس صحيح أي ان هناك علاقة طردية بين كمية النقود (M) و مستوى الأسعار (P) و هذا بالافتراض حجم المعاملات (T) و سرعة دوران النقود (V).

و بالتالي فان النظرية التقليدية للنقود ترى أن المستوى العام للأسعار السائدة خلال فترة زمنية معينة هو نتيجة و ليس سببا بمقدار كمية النقود و بالتالي كمية النقود هي دالة ، و أن كمية النقود متغير مستقل و المستوى العام للأسعار متغير تابع.

يمكن توضيح ذلك بالرسم البياني التالي:

الشكل رقم (07):تغير كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار

[1]-بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2006، ص11.

[2]- د.ناظم محمد نوري الشمري، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى، 1999، ص245

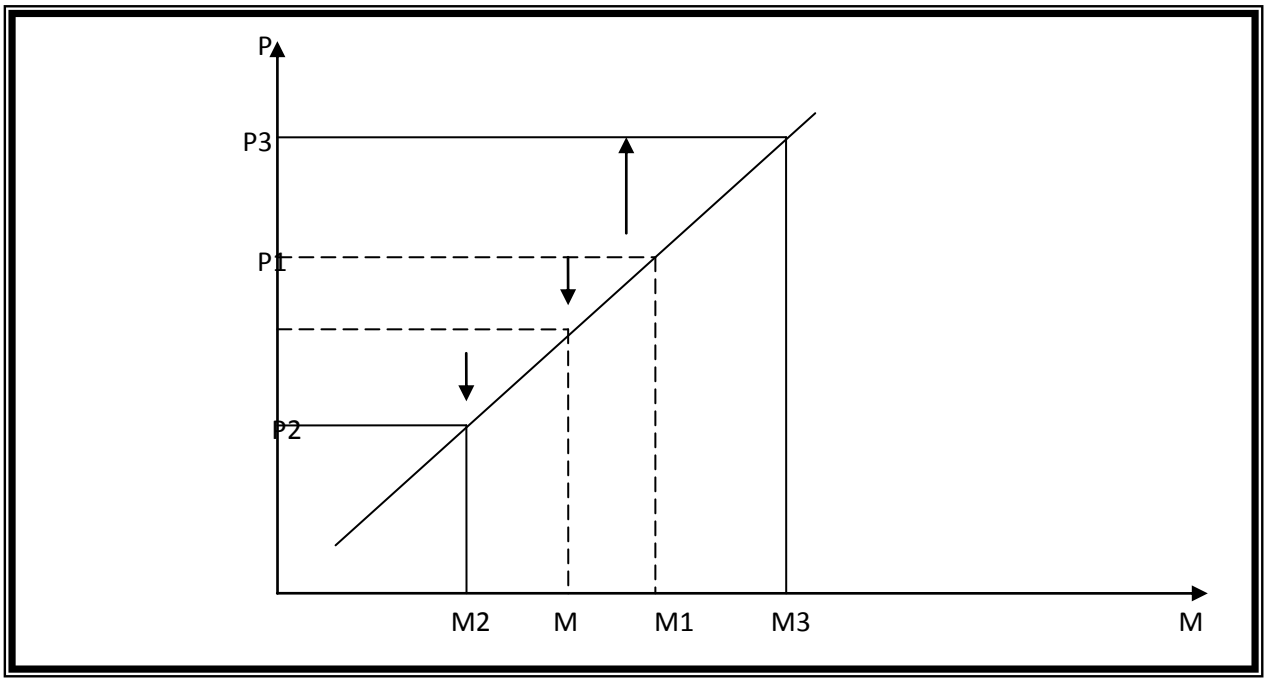

المصدر:د.ناظم محمد نوري الشمري، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 1999، ص244.

إن هذه العلاقة التناسبية و الطردية بين التغير في كمية النقود المعروضة من جهة و المستوى لعام للأسعار من جهة أخرى يؤكد العلاقة العكسية بين قيمة النقود (قوتها الشرائية) و المستوى العام للأسعار يتصف بالسلبية باعتباره متغيرا تابعا يستجيب مباشرة للتغيرات الحاصلة في كمية النقود المعروضة سواء كانت هذه التغيرات بالزيادة أو النقصان [1].

2– معادلة التبادل أو المبادلة ل (I. FiSher) :

إن معادلة التبادل لفيشر (I. Fisher) صاغها الاقتصادي الأمريكي فيشر سنة 1917 و يؤكد وجود علاقة تناسبية طردية بين كمية النقود المعروضة من جهة و المستوى العام للأسعار من جهة أخرى ، و تقوم النظرية مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجرى بين البائع و المشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية لان قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي يتم تبادلها بالنقود ، ففي أي لحظة من الزمن يجب إن تتساوى قيمة السلع و الخدمات و الأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة T مضروبا في معدل سعر المعاملات P [2] و على هذا الأساس سيكون فان قيمة$(P.T)$ تساوي قيمة تدفق النقود (M) مضروبا في سرعة تداول النقود (V) بالشكل التالي:

$$M.V=P.T.....(30)$$

M : كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة و هي متغير خارجي يقدرها البنك المركزي.

T : كمية المبادلات من السلع و الخدمات المختلفة في نفس اللحظة الزمنية وتعتبر ثابتة في المدى القصير .

---

[1]– **نفس المرجع السابق** ،ص 246

[2]–د.ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي ،المؤسسة النقدية، البنوك التجاري، البنوك المركزية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، مصر ،1998، ص80.

V :متغير مستقل عن باقي المتغيرات الأخرى يعبر عن سرعة تداول النقود يمكن احتسابها بواسطة الرقم القياسي في التداول .

P : المستوى العام للأسعار و يمكن احتسابه بواسطة الرقم القياسي للأسعار

$$P=VM/T.....(31)$$

يتضح من المعادلة 31 ان مستوى السعر يعتمد على كمية النقود و ان التغير في السعر يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود ،أي ان السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود مع ثبات كل من V و T و يمكن صياغة كمية النقود بالشكل التالي :

الشكل رقم (08): كمية النقود

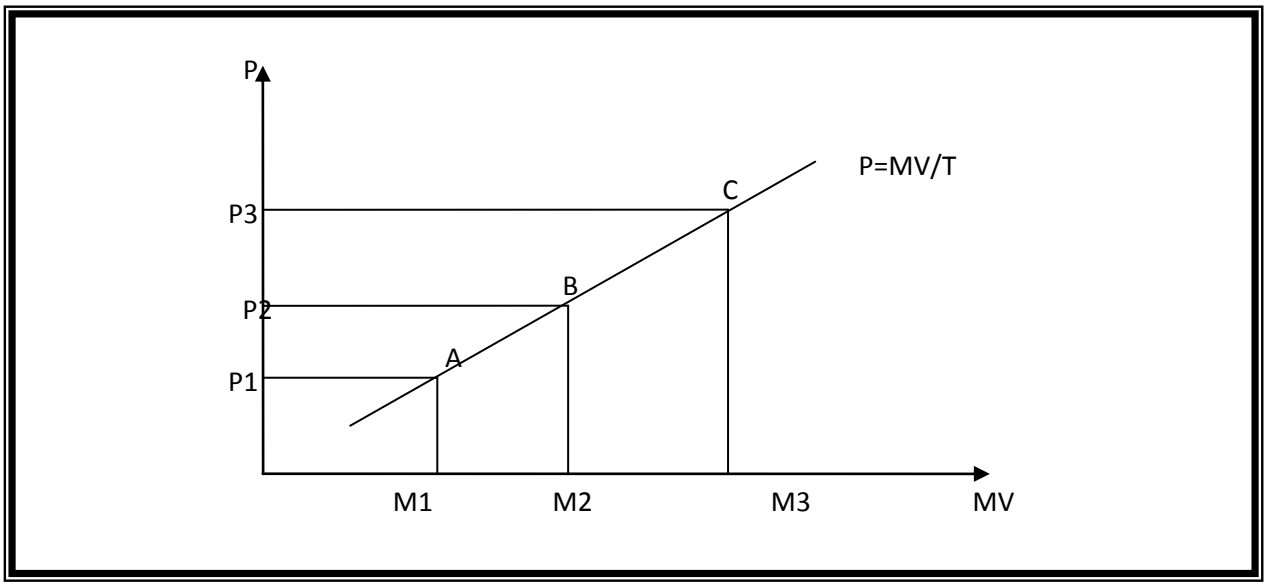

المصدر : **المرجع السابق** ،ص 246 .

يشير الشكل إلى الارتفاع مستوى السعر من p_1 إلى p_3 عند زيادة النقود من M_3 إلى M_1 و انخفاض السعر من p_1 إلى p_2 عند انخفاض كمية النقود من M_3إلى M_2 أي زيادة كمية النقود بنسبة: $(M_3-M_1)/M_1$ تساوي انخفاض مستوى السعر بنسبة : $(P_3-P_1)/P_1$ كما انخفاض كمية النقود بنسبة $(M_1-M_2)/M_1$ يساوي انخفاض مستوى السعر بنسبة $(P_1-P_2)/P_1$ [1] .

لتحقيق التوازن في سوق ا لنقود لا بد من ان يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقد أي:

$$M^s=M^d=M.....(32)$$

و بالإمكان استخدام المعادلة التالية:

$$m^d=M^d/p=(1/V).T.....(33)$$

تبين المعادلة (33) ان الكمية الحقيقية المطلوبة من النقد تتناسب عكسا مع V و طرديا مع T طالما يفترض ثبات كل من V ، T في الأجل القصير لذلك يبقى m^d ثابتة .

[1]- **نفس لمرجع السابق**، ص83.

- إذا كان هناك عدم توازن في سوق النقد بسبب الزيادة في عرض النقود الاسمية و يصبح: $m^d < m^s$ و هذا يؤدي إلي ارتفاع التوازن في سوق السعر و نأخذ الكمية الحقيقة كالنقود في الانخفاض حتى تتساوى $m^d = m^s$ و العكس .
- إذا كان $m^s > m^d$ عندئذ ستزداد الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود و يأخذ مستوى السعر بانخفاض حتى يعود التوازن في سوق النقود.

و لكن تعاني صيغة فيشر للمبادلات من جانب الطلب على النقود من مشكلتين أساسيتين عند التطبيق:

الأولى: تتعلق بحجم المعاملات T و تتضمن جميع المعاملات سواء الناتجة عن الإنتاج الحالي أو إنتاج فترات سابقة أو ناتجة عن بيع أوراق مالية و تحويل ملكية الأصول المالية الرأسمالية ، و نظرا لكبر مثل هذه المبادلات و التحويلات جعل من الصعب افتراض ثبات T في حالة الاستخدام التام .

الثانية: تتعلق بالمستوى العام للأسعار P [1] لان السعر لا يعبر عن المستوى العام للأسعار بالمعنى المألوف.

لذلك وجدت طريقة لإيجاد حل هاتين المشكلتين ، فبدلا من التركيز على حجم المعاملات اهتم الاقتصاديون بالتركيز على حجم الإنتاج الجاري (المشتريات النهائية) بدلا من النظر في كافة المعاملات ، و بالتالي يحل الدخل(Y) المحلي محل المعاملات و (P) هو المستوى العام للأسعار ، و هكذا تم تعديل صيغة فيشر للمبادلات لتأخذ الشكل التالي: $$M .V=P. Y.....(34)$$

و تبقى M ثابتة أما V و بموجب التغيير أصبحت تعبر عن عدد المرات التي تداول فيها الرصيد النقدي سنويا لشراء الناتج السنوي من السلع و الخدمات و بالتالي أصبحت V تعبر عن سرعة دوران الدخل (سرعة التداول الداخلية) أي سرعة تداول الوحدة النقدية كجزء من الدخل و ليس سرعة تداول النقود لإجراء[2] المعاملات.

لأجل التوازن في سوق النقد لابد ان تتساوى الكمية المعروضة من النقود مع الكمية المطلوبة منها ، و بالتالي يمكن التعبير عن M^d بالشكل:

$$M^d=1/V.P.Y.....(35)$$

و بقسمة طرفي المعادلة على نجد P :

$$M^d/P=m^d=1/V.Y.....(36)$$

هي معادلة فيشر للطلب الدخل على النقود الحقيقية ، و بالرغم من ان صيغة الدخل هذه قللت من المشاكل العلمية ، إلا أنها أبرزت مشاكل نظرية معينة ، فالمشكلة في صيغة فيشر للمبادلات هو انه تتضمن الانجاز الفعلي للمعاملات في حين أن المشكلة في صيغة فيشر لسرعة دوران الدخل أنها تتضمن جميع المعاملات و علي سبيل المثال المبادلات الخاصة لمبادلات الأصول الرأسمالية و الأوراق المالية غير الداخلة في احتساب الدخل طالما أن مثل هذه المبادلات لا

---

[1] – يعرف السعر على انه عبارة عن متوسط كمية النقود التي يتم مبادلتها عند كل معاملة.

[2] –ضياء مجيد الموسوى ، **الاقتصاد النقدي ،المؤسسة النقدية، البنوك التجاري، البنوك المركزية** ،مرجع سبق ذكره ،ص85

تخلق دخلا بحد ذاتها [1]، إضافة إلى ذلك فان المعادلة رقم (31) تبين دور النقود في عملية المبادلة أما المعادلة رقم (34) تبين دور النقود في إنتاج الدخل الوطني.

3- معادلة الأرصدة النقدي-معادلة كمبردج-:

هي الصورة الثانية التي عبرت فيها النظرية الكلاسيكية عن نفسها و هي معادلة الأرصدة النقدية التي صاغها الاقتصادي الفريد مارشال " Alfred Marshall" و أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كمبريدج و استكمل جهوده من الجامعة نفسها الاقتصادي بيجو" Pigou" و لذلك سميت معادلة كمبريدج .

تختلف صيغة كمبردج عن صيغة فيشر أن الأولي ترتكز على أهمية النقود كمستودع للقيمة بدلا من تركيزها على النقود كوسيلة مبادلة .

تؤكد هذه المعادلة على العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من جهة و بين الدخول النقدية للإفراد و الأغراض الداخلية أي لإغراض الإنفاق على شراء السلع و الخدمات الاستهلاكية[2] .

يعتقد مارشال إن ارتفاع ميل الأفراد إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية كنسبة من دخلهم النقدي مع ثبات كمية النقد ستؤدي حتما إلى انخفاض الدخل النقدي و العكس صحيح أيضا ، لذلك فأساس معادلة الأرصدة النقدية يقوم على العلاقة بين الرغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة تؤثر على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل و أو أخيرا على المستوى العام للأسعار .

إن الصيغة الرياضية لمعادلة الأرصدة النقدية تتمثل في العلاقات التالية و يتساوى طلب النقود مع عرضها .

لدينا $M^s=M^d$

M^s : كمية النقود المعروضة.

M^d: الطلب على النقود.

ان مكونات الطلب على النقد هي لإغراض داخلية (أما الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لغرض تمويل النفقات الاستهلاكية) أو لإغراض خاصة (الحصول على أصول مالية)

$$M^d= M^d_1+ M^d_2$$

M^d_1 : التفضيل النقدي لأغراض داخلية .

M^d_2 : التفضيل النقدي لأغراض مالية .

حيث أن M^d_1 تمثل نسبة من الدخل النقدي أي :

$$M^d_1= K.Y.....(37)$$

Y: الدخل النقدي

K: النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بصورة أرصدة نقدية سائلة.

---

[1]-**نفس المرجع السابق**، ص85

[2]- د.ناظم محمد نوري الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص250.

$$M^d_2 = K.A.....(38)$$

A: تمثل القيمة النقدية للأصول المالية.

K: تمثل النسبة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الإفراد الاحتفاظ بها لإغراض مالية و القيمة النقدية للأصول باجمعها:

بالتعويض M^d_1 و M^d_2 في المعادلة 38 نجد أن:

$$M^d = K.Y + K.A.....(39)$$

$$M^s = K.Y + K.A.....(40)$$

إذا استبعدنا الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض مالية كنسبة من دخلهم يمكن اختصار الصيغة كمايلي:

$$M = K.Y.....(41)$$

$$K = M/Y.....(42)$$

يقرر مارشال أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يمثل في إنفاقها على شراء السلع و الخدمات و أن رغبة الأفراد في التخلي عن شراء السلع والخدمات و هذا سيؤدي إلى زيادة عرضها ثم انخفاض أسعارها ، أن نسبة كمية النقود المعروضة تساوى مقلوب سرعة دوران النقود لإغراض داخلية و هي نفسه سرعة دوران النقود في معادلة التبادل عند فيشر : $K = 1/V$

بالتعويض في المعادلة 41 نجد أن :

$$M = 1/V.Y..... (43)$$

$$MV = Y.....(44)$$

و من تعريف الدخل يتبين أن:. $Y = y.P$ .....(45).

y: الدخل النقدي.

Y:الدخل الوطني الحقيقي.

P: المستوى العام للأسعار

بالتعويض في المعادلة 44 يكون: $MV = P.y$ .....(46)

$$P = MV/y .....(47)$$

و هكذا فانه يكون ارتفاع الدخل القومي بارتفاع المستوى العام للأسعار كلما ارتفع الدخل النقدي (بينما تنخفض النسبة الحقيقية بين الأرصدة النقدية المتاحة و الدخل النقدي ، و يستمر ارتفاع الدخل النقدي حتى لا تتساوى الأرصدة النقدية المرغوب فيها مع الأرصدة النقدية المتاحة عند مستوى دخل نقدي معين

4– أوجه الاختلاف و الشبه بين معادلة المبادلة فيشر و معادلة الأرصدة النقدية لمارشال :

- تقرر معادلة المبادل (لفيشر) وجود علاقة ميكانيكية أو تلقائية بين كمية النقود المعروضة من جهة و المستوى العام لأسعار من جهة أخرى و هي علاقة طردية و تناسبية ، أما معادلة مارشال للأرصدة النقدية تقر بوجود علاقة بين كمية النقود و الدخل النقدي حيث تؤثر التغيرات النقدية على حجم الإنتاج ثم على المستوى العام للأسعار و هنا يظهر الاختلاف مع معادلة المبادلة (لأنها لا تعترف بالتغيرات في حجم الإنتاج الناشئة عن التغير في عرض النقود).
- اهتمت معادلة التبادل بتحليل التغيرات في مكونات عرض النقود مع إهمال للتغيرات في مكونات الطلب على النقود ، فمعادلة الأرصدة النقدية اهتمت بتحليل مكونات الطلب و لكن تهتم بصفة اقل بتحليل عرض النقود.
- تتفق معادلة التبادل لفيشر و معادلة الأرصدة النقدية لمارشال في أن العلاقة بين الطلب على النقود و عرض النقود يحددان التوازن الاقتصادي ، و تحدد هذه العلاقة بدورها المستوى العام للأسعار .

5-الطلب على النقود و اثر الأرصدة الحقيقية (اثر بيجو):

ترتبط معادلة كمبردج بين الطلب على النقود من جهة و الدخل النقدي من جهة أخرى و قد استندت نظرية كمية النقود إلى هذه المعادلة التي تعتبر صورة من صورها و تؤكد مع غيرها من صور النظرية الكمية على الاعتقاد الأساسي في أن دور النقود يقتصر فقط على التأثر في المستوى العام للأسعار دون أن يكون للنقود أي تأثير في العلاقات التبادلية العينية أو الحقيقية لان وظيفة النقود وفقا للتحليل الكلاسيكي ليس لها سوى وظيفة واحدة في أنها وسيط للتبادل[1] .

إن التوازن الاقتصادي بحسب التحليل الكلاسيكي يتحقق بناءا على علاقات تبين الكميات المنتجة من السلع و الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج وفقا للأسعار النسبية ، أما النقود ليس لها اثر يذكر على علاقات التوازن الاقتصادي و لا شأن للأسعار في التوازن.

إن هذا الموقف من دور النقود في الحياة الاقتصادية يتضمن فكرة أساسها أهمية الأرصدة الحقيقية على سلوك الأفراد مع الاحتفاظ بالنقود، و قد بين هذا الأثر الاقتصادي "بيجو" و سمى اثر بيجو.

اثر بيجو:إن النظرية النقدية الكلاسيكية تبين أن زيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية التي بحوزه الأفراد عن حاجاتهم الحقيقية فيقدمون بزيادة إنفاقهم (أي زيادة طلبهم) على السلع والخدمات المعروضة قي السوق ، مما يترتب الزيادة في الإنفاق زيادة في الأسعار لذلك تظهر نتائج كمية النقود فيما يخص تأكيد العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار[2] .

لقد طور باتنكن (Patinkin) هذه الفكرة فيما بعد كمحاولة للربط بين نظرية كمية النقود و نظرية التوازن الاقتصادي ، أن جوهر هذه الفكرة يرتكز على ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض في القيمة الحقيقية للأرصدة التي يحتفظ بها الأفراد لذلك يرغب الأفراد في زيادة قيمة الأرصدة الحقيقية لإعادة التوازن السابق (زيادة الأسعار) أما في حالة انخفاض السعر سيحدث العكس.

---

[1] – **نفس المرجع السابق** ، ص257.

[2] – **نفس المرجع السابق** ،ص 258.

أما حين يكون هذا الأثر متساويا فان الأثر الصافي يكون معدوما إلا انه في بعض الأحيان تكون النقود ناشئة عن مديونية الحكومة و في الغالب لا يتأثر سلوكها بدرجة مديونيتها ، و بالتالي فأثر الأرصدة الحقيقية سيكون موجودا برغم من ذلك يظهر هذا أكثر وضوحا إذا كان الجزء الأكبر من النقود مكونا من (النقود الخارجية) و هي نقود يوفرها البنك المركزي ، إذ ان اثر الأرصدة الحقيقية يكون محدودا إذا كانت النقود السائدة مصدرها مديونية القطاعات الخاصة أي (النقود الداخلية) و هنا ستكون الدائينية مساوية للمديونية و لهذا سيكون الأثر الصافي محدودا على عكس الحالة الأولى التي تكون فيها النقود الخارجية .

يقرر "بانتكن" الأرصدة الحقيقية التي استخدمت لربط النظرية النقدية بنظرية الأسعار أو التوازن ، و بأنه عند التوازن تتحدد الأسعار النقدية للسلع و الخدمات بما يتفق مع القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية .

لقد اظهر تحليل التقليديين عقب أزمة الكساد العالمي نقائص أين اتضح جليا أن المبادئ و الأفكار التي قامت عليها النظرية ليست إلا مجرد مغالطات و افتراضات لا علاقة لها من الصحة خاصة فيما يتعلق بقانون "المنافذ لساي" و حيادية النقود و حدود التوازن الاقتصادي العام عند مستوى التشغيل الكامل للموارد المادية و البشرية .....الخ

يعد انتشار البطالة و إفلاس المؤسسات وتكديس السلع و دفع مجموعة من المفكرين الاقتصاديين إلي مراجعة بعض المبادئ الاقتصادية التي اعتبرها التقليديون مسلمات و كان من بين اشد الاقتصاديين نقدا للنظرية التقليدية الحديثة الاقتصادي " جون مينار كينز" .

لقد واجه النظام الرأسمالي في المرحلة التي سادت فيها الفكر و نظريات الكلاسيكيين أزمة كساد عالمي (1929-1933) فلم توفق النظرية النقدية الكلاسيكية في تفسير حالة الكساد التي حلت بالنظام العالمي الرأسمالي أو على الأقل التعامل مع تلك الأزمة و إيجاد الحلول المناسبة لها خاصة :

- التنبؤ بحدوث حالة الكساد .
- تفسير و تحليل أسباب الكساد و تشخيصه من خلال المعطيات المتعارف عليها في النظرية التقليدية .
- علاج أزمة الركود الاقتصادي من خلال وسائل و أدوات الفكر التقليدي .
- ضعف فعالية السياسة النقدية و أدواتها التقليدية في مواجهة أزمة الكساد[1].

ويلاحظ أيضا :

إن إفتراض نظرية كمية النقود القائم على أساس حجم الإنتاج و مستوى التشغيل الكامل إذ أن حجم الإنتاج يكون مستقلا تماما عن تداول النقد ويعود هذا الافتراض إلي طبيعة التحليل الكلاسيكي لأنه يهمل الجانب النقدي في تحليله باعتبار أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة كونها وسيط للتبادل و الواقع أن التغيرات في كمية الإنتاج و حجم التشغيل غير مستقلة عن التغيرات في كمية النقود في النشاط الاقتصادي خاصة أن النقود تؤدي وظيفة مخزون في القيمة لهذا فان التغيرات في كمية النقود تنعكس على العلاقة بين أسعار السلع و الخدمات إذن إن

[1]-بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

حيادية النقود قد ترتب عليه أمر مهم تمثل في ازدواجية التحليل الكلاسيكي، و تتضح هذه الازدواجية في تفسير تغيرات المستوى العام للأسعار على أساس التغيرات في كمية النقود المعروضة [1].

كما يفسر الكلاسيك تغير الأسعار النسبية للسلع و الخدمات على أساس تغير العوامل الحقيقية و ليس النقدية.

العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود و مستوى الأسعار فهذه العلاقة الآلية التي وضعتها النظرية على تأثير التغير كمية النقود و على مستوى الأسعار ليست بهذا الشكل البسيط الذي تصوره النظرية.

- إن كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود.
- و قد افترضت نظرية كمية النقود أن الأسعار لا تتغير إلا لحدوث تغير في كمية النقود ، غير أن تبعية الأسعار للكمية النقدية على هذا النحو تعد فرضا خاطئا و غير واقعي .

- إن العلاقة بين كمية النقود و الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية و ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين أي علاقة قابلة للانعكاس .

انه من الملاحظ أن نظرية كمية النقود تفترض أن تأثير التغير في كمية النقود يصل إلي المستوى العام للأسعار في حين انه من غير المتصور أن يصل تأثير التغير في المستوى العام للأسعار إلى كمية النقود ذاتها و مثل هذا الغرض لا يتفق تماما مع واقع الحياة الاقتصادية ، لان الأسعار لا تتصف دائما بالسلبية بل قد تكون هي العامل الايجابي المستقل الذي يترتب عليه في كثير من الأحيان تغير في كمية النقود و بالتالي تصبح النقود هي المتغير السلبي أو التابع و تكون الأسعار هي المتغير الايجابي و المستقل .

عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات و يمكن أيضا أن تتغير نتيجة لظروف السوق كما أنها تنخفض أو ترتفع نتيجة لظروف الكساد أو الرواج.

بالإضافة إلى هذا قد لا يترتب على زيادة كمية النقود حدوث أي ارتفاع في الأسعار إذا ما اقترنت هذه الزيادة بانخفاض في سرعة دوران النقود بمعدل يلغي اثر الزيادة في الكمية.

بالإضافة إلى ذلك فان النظرية لا تستطيع النظرية إلغاء عدة حقائق منها:

- التغير في كمية النقود و مستوى العام للأسعار و الانتقاد الخاص بالنظرية هو حول العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى العام للأسعار و القول أن هناك علاقة بين كمية النقود و مستوى الأسعار فذلك أمر لا خلاف فيه بشرط النظر إلى كمية النقود المتداولة في علاقتها بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة و خصوصا مدى تشغيل عوامل التوزيع و الإنتاج ..... الاستهلاك و الاستثمار.
- لهذه النظرية الفصل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي ، كما تلقي الضوء على جوانب هامة و خطيرة لفهم ظاهرة التضخم في الدول النامية خاصة الاختلال الذي يحدث بين كمية النقود و حجم السلع و الخدمات في هذه الدول.

---

[1]- د.ناظم محمد نوري الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص260

المطلب الثاني :سوق النقود و سعر الصرف في النظرية الكينزية[1]

لقد حاولت النظرية النقدية الكلاسيكية إيجاد مكان لها من خلال علاقة مباشرة و تناسبية بين التغير في كمية النقود و مستوى العام للأسعار و عرض مجموعة من الافتراضات و المبادئ الخاصة و يمكن القول أن النظرية وبكل موضوعية وفقت إلى حد بعيد في وضع أسس التحليل الاقتصادي الكلاسيكي و التي اعتمدت عليها مختلف مدارس الفكر الرأسمالي و قد تم تفسير النظرية الكلاسيكية من خلال تراكم مادي و ظهور أزمة الكساد العالمي (1929-1933) الذي عم النظام الرأسمالي ومختلف اقتصاديات الدول الكبرى و ما حدث من وقائع اقتصادية أظهرت عدم قدرة النظرية الكلاسيكية في تفسير هذه الظواهر خاصة فيما يتعلق بقانون المنافذ حيادية النقود ، توازن الاقتصاد الكلي عند مستوى التشغيل الكامل ، عدم تدخل الدولة إلا في نطاق محدود و في هذه الظروف ظهرت النظرية العامة لكينز لتنقد النظرية الكلاسيكية و تأسيس تحليل اقتصادي كان علاجا ناجحا لازمة الكساد العالمي و أحدث ضجة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي مما دفع الكثير من الاقتصاديين إلي تبني طريقة التحليل الكينزي و الدفاع عن نظرياته.

1- فرضيات التحليل الكينزي:

تم الإشارة إلي أن النظرية النقدية الكلاسيكية بقيت عاجزة عن علاج أزمة الكساد العالمي التي حلت بالنظام الرأسمالي الأمر الذي أدى إلى تحويل الاهتمام في دراسة التغيير في الأسعار نتيجة التغير في كمية النقود إلى الاهتمام بدراسة سلوك النقود و أثره على مختلف القطاعات و النشاطات الاقتصادية.

قام كينز في البداية بدراسة تحليل الأزمة التي حلت بالنظام الرأسمالي و استخلص منها ما يثبت صحة التحليل الكلاسيكي الذي كان سائدا حتى وقت حدوث أزمة الكساد و قام التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما عن فرضيات التقليدية ومنها :

- وجه كينز اهتمامه إلي دراسة الطلب على النقود (نظرية تفصيل السيولة) و ذلك أن الأفراد عندما يطلبون النقود كأصل من الأصول المكونة للثروة و هي أصل كامل السيولة ، أوضح كينز أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة) و السبب يعود إلى دوافع مختلفة أساسها المعاملات و الاحتياطات و المضاربة .

[1]- يقصد بالتحليل الكينزي اسهام " جون مينارد كينز" 1883-1946 صاحب كتاب النظرية العامة للتوظيف النقود و الفائدة ، و قد جاء بعده مجموعة من الاقتصاديين اعتمدوا في تحليلهم وتفاسيرهم لمتغيرات اقتصادية علي التحليل الكينزي فكونوا بذلك مدرسة خاصة سميت بمدرسة "كينز " من هم: R.F.Kahim, E.Agrobinsen, A. Hansen , P. Samuelson.....

- قام كينز بتحليل الطلب على النقود كمخزون للقيمة (دافع المضاربة)و تحليله هذا هو ما يميز حقا على تحليل التقليديين لان تفضيل السيولة الذي أخذ بعين الاعتبار فتح أمامه أفاق جديدة أثرت على التغيرات النقدية في النشاط الاقتصادي و بالتالي أصبحت النقود تشغل حيزا معتبرا في النظرية الاقتصادية الكلية و قدتم الاهتمام بالعوامل الكمية التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج و التشغيل التام.....الخ
- جاءت النظرية الكينزية بنظرة عامة حول التوظيف إذ يعالج جميع مستويات التشغيل عكس النظرية الكلاسيكية التي كان تحليلها في وضع واحد و هو مستوى التشغيل الكامل ، و بالتالي فالنظرية الكينزية استطاعت تفسير التضخم و تفسير البطالة حيث أن كل منهما ينشأ عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال فعندما يكون الطلب ضعيفا يحدث بطالة و حينما يزيد يحدث تضخما.
- رفض التحليل الكينزي الأوضاع الاقتصادية "لقانون ساي" و بين عدم وجود قوانين موضوعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلالا ، كما أقر بوجود توازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل ومن هنا طالب التحليل الكينزي بضرورة تدخل الدولة لعلاج الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني و ذلك بوضع أسس اقتصادية جديدة و حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل و بالتالي تحقيق التوازن للدخل الوطني .
- اهتم كينز بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد و ما نتج عنها من انخفاض في الأسعار و انتشار البطالة ، فهو يرى أن حجم الإنتاج و حجم التشغيل و حجم الدخل يتوقف على حجم الطلب الكلي الفعال و هذا الأخير يتكون من عنصرين هما: الطلب على السلع الاستهلاكية و الطلب على السلع الاستثمارية و بدوره يتوقف الطلب على السلع الاستهلاكية على عوامل موضوعية و عوامل ذاتية ونفسية ، أما الطلب على السلع الإنتاجية يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة[1] كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]- بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

الشكل رقم(09):تمثيل الناتج القومي و الدخل القومي

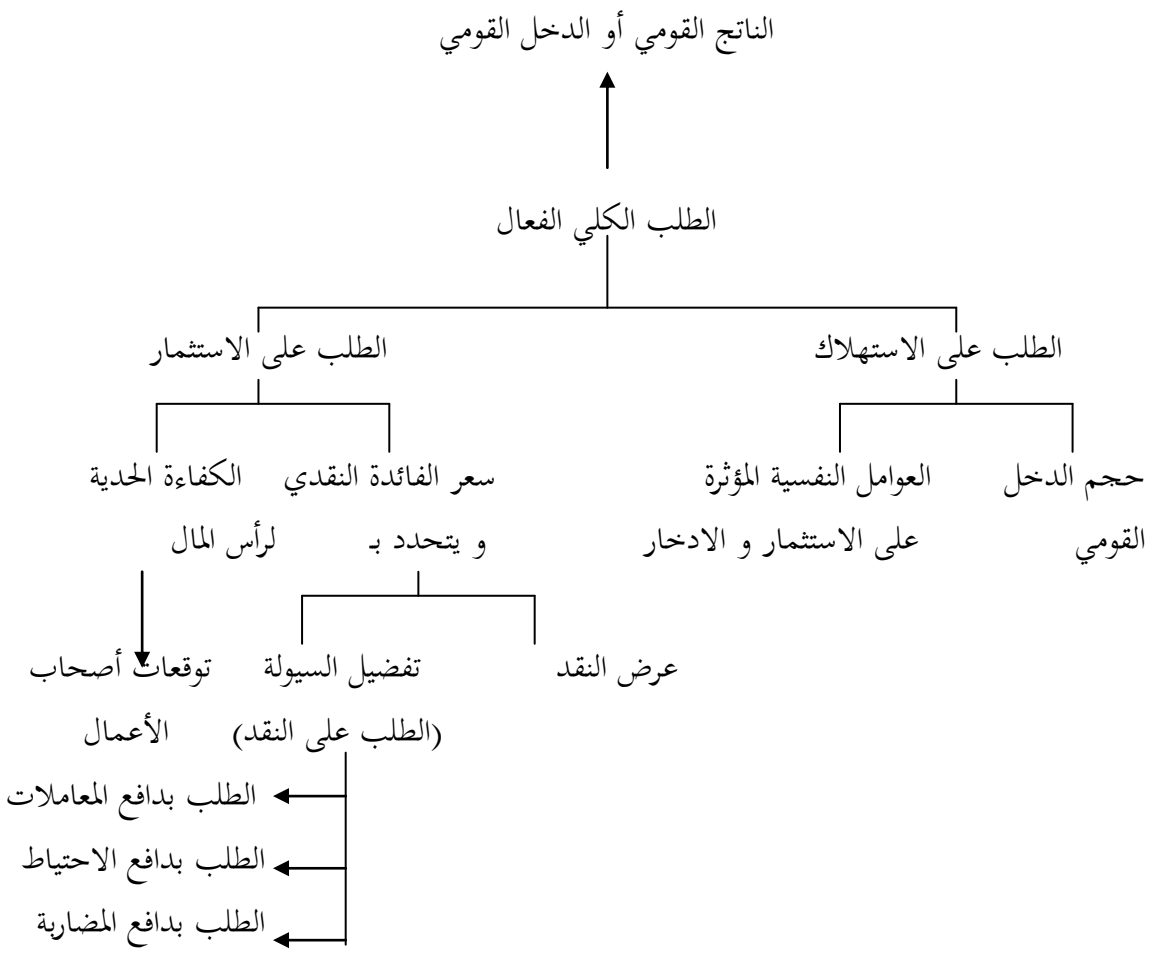

المصدر: – د.ناظم محمد نوري الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص272.

2– نظرية تفصيل السيولة:

تعد حجة كينز في انتقاد نظرية التقليديين خاصة فيما تعلق بدافع الطلب على النقود فقد خصت نظرية كمية النقود أغراض الطلب على النقود في المعاملات و الاحتياطيات.

بدا كينز تحليله عن السبب الذي يمكن أن يدفع شخصا ما لتفضيل حيازة ثروته في شكل لا يحقق له أي فائدة أو عائد بسيط عن حيازتها في شكل يحقق له فائدة ، و بإدخال عامل عدم التأكد لسعر الفائدة في المستقبل فشكل حيازة النقود يكون له أهمية بالغة على التحليل النقدي و الاقتصادي .

2–1 عرض النقود:

يقصد بعرض النقود تلك الكمية المتوفرة من النقود خلال فترة زمنية و التي تحددها السلطات النقدية و يمكن التمييز بين المعروض من النقود بثلاث مفاهيم أساسية هي:

2–1–1 المفهوم الضيق(M_1):

يعرف بمجموع الوسائل الخاصة بالدفع و يشمل على النقود الورقية الإلزامية و النقود المساعدة و الودائع الخاصة و الجارية و هي أصلا نقدية تتمتع بسيولة عالية جدا .

2-1-2 المفهوم الواسع (M_2):

تعرف بالسيولة المحلية الخاصة و تشتمل على (M_1)مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصير الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدي صناديق التوفير و هي اقل سيولة من (M_1).

2-1-3 مفهوم السيولة المحلية (M_3):

نشتمل على (M_2) السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدي البنوك كالسندات ، اذونات الخزينة وهي اقل سيولة من (M_2)[1].

فالمفروض من النقود (كمية النقود) يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها : اثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار(التضخم) و مرحلة الدورة الاقتصادية (حالة النشاط الاقتصادي) و معدل النمو و مستوى الرفاهية .

2-2 الطلب على النقود:

يقصد كينز بمصيدة السيولة الدوافع التي من اجلها يحتفظ الفرد بالثروة على شكل نقود سائلة و يعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة و هي رغبة الأعوان الاقتصاديين في حيازة أرصدة نقدية لان النقود تعد الأصل الأكثر سيولة و يمكن تحويله إلي أي أصل أخر دون المرور بفترة زمنية و دون خسارة ، و حسب كينز فان من دواعي الطلب على النقود (تفضيل السيولة) يعود إلى ثلاث أعراض هي:

2-2-1 دوافع المعاملات:

يقصد بدوافع المعاملات (المبادلات) رغبة الإفراد بالاحتفاظ بالنقود السائلة من اجل للقيام بالإنفاق جارية خلال فترة المدفوعات أي خلال الفترة التي يتقاضى فيها الشخص راتبه ، و أيضا رغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لدفع نفقات التشغيل و من ثمن المواد الأولية، أجور العمال ..... و غيرها من النفقات الضرورية و اللازمة لتمويل المشروعات.

إن هذا الدافع يعد من أكثر العوامل الثلاث للطلب على النقد شيوعا فهو العامل الرئيسي الذي يحفز الأفراد و المشروعات للاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة.

إن الطلب على النقود لأجل المبادلة نتيجة الفجوة الواقعة بين استلام الدخل و إنفاقه مما يجعل الأفراد و المؤسسات التجارية تحتفظ بقدر متوسط من النقود على شكل سائل لتسديد قيمة طلباتهم اليومية من السلع و الخدمات .

بالنسبة للإفراد يتسلمون أجورهم بصفة دورية (أسبوعيا ، شهريا) و ينفقونها على فترات اقصر أي أن النفقات تعد أكثر تكرار من استلام الدخل و يحتفظ بجزء من دخله في شكل سائل لتمويل إنفاقه الجاري على السلع و الخدمات أي لتغطية الفترة الزمنية التي تمر بين استلام الدخل و قيامه بعمليات إنفاقه[2] .

أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية إذا تحصلت المؤسسة الصناعية على دخلها من خلال مبيعاتها تقوم بدفع رواتب موظفيها مرة كل شهر أو أسبوع كما تقوم بشراء ما يحتاجونه من المواد الأولية خلال فترة متقطعة و غير

---

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص49.

[2]–د . سهيل محمود معتوق، **النظريات و السياسات النقدية** ، الدار المصرية اللبنانية ،مصر ، 1989 ، ص 80.

منتظمة [1] و لذلك لابد للمؤسسة بالاحتفاظ برصيد نقدي سائل لتغطية إنفاقها ، و يمكن توضيح فكرة الإنفاق الجاري على شراء السلع و الخدمات من خلال فترة زمنية بين استلام الفرد للدخل و قيامه بعملية الإنفاق بالشكل التالي:

الشكل رقم (10): الإنفاق على شراء السلع و الخدمات خلال فترة زمنية

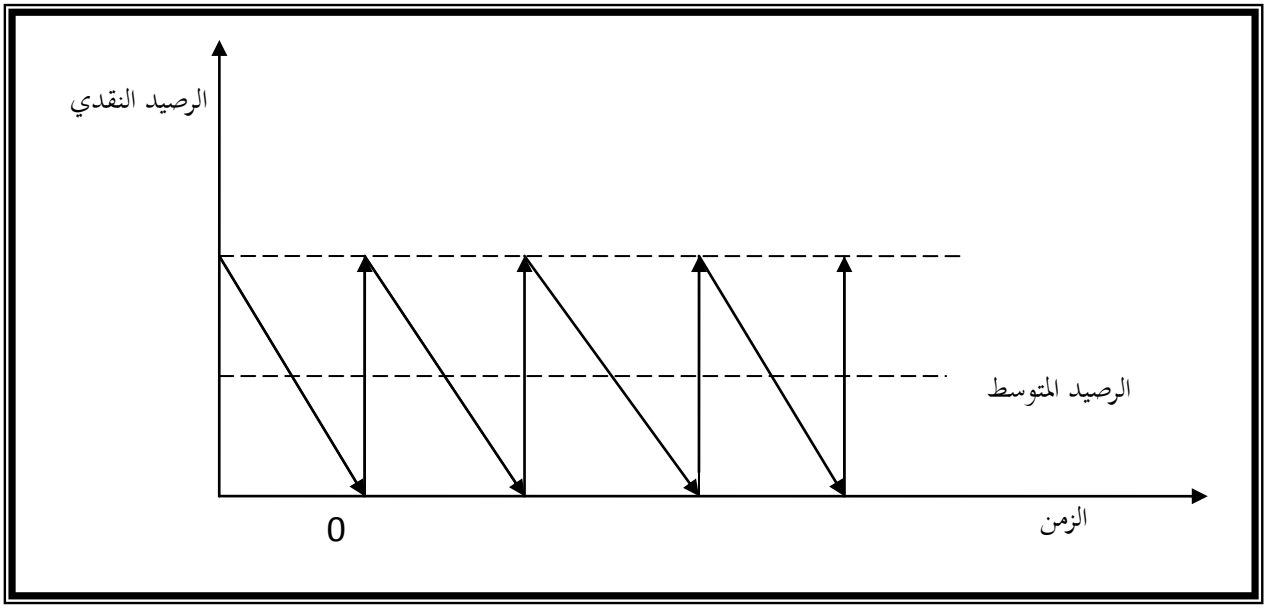

المصدر : ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي ،المؤسسة النقدية، البنوك التجاري، البنوك المركزية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 105

يوضح الشكل رقم10 الرصيد كدالة في عنصر الزمن حيث يمثل التطور بمنحنى يأخذ الشكل المسنن حيث تتعلق القمم بالاستلام الدخول في حين تشير الخطوط المائلة إلى عملية إنفاق هذه الدخول بصفة تدريجية و تحصل الوحدة الاقتصادية على الدخل في بداية الفترة متمثلا بأرصدة نقدية و من ثم تقوم بإنفاق هذه الأرصدة على المعاملات الجارية مما يجعل الرصيد النقدي يهبط تدريجيا في صورة خط مستقيم مائل حتى يصل إلى الصفر في نهاية الفترة ، و من جديد يحصل الفرد على دخل جديد في بداية الفترة الثانية فيرتفع الرصيد النقدي مرة أخرى [2] يتوقف حجم الطلب على النقود لدفع المعاملات على ما يسمى (بفترة الدخل أو الإنفاق) و تتوقف هذه الفترة على عاملين ، النمط الزمني للإنفاق و مراحل الإنفاق و تبين فترة الدخل / الإنفاق متوسط الفترة الزمنية التي يحتفظ خلالها الفرد بالنقد السائل بينما يعني النمط الزمني (يقصد بمرحلة المدفوعات الفاصل الزمني الذي يفصل بين كل دفعتين متساويتين من نفس النوع) .

و الطلب على النقود لأجل المعاملات هو دالة تابعة للدخل حيث (Y) الدخل و (M^d_1) هو الطلب لغرض المعاملات :

$$M^d_1=f(Y).....(48)$$

[1]–ضياء مجيد الموسوي ، **الاقتصاد النقدي ،المؤسسة النقدية، البنوك التجاري، البنوك المركزية** ،مرجع سبق ذكره ، ص105.

[2]– **نفس المرجع السابق**، ص106.

2-2-2 دافع الاحتياط:

يقصد بالاحتياط (الحيطة) و رغبة الأفراد أو (المشروعات) بالاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة و غير المتوقعة كالمرض ،البطالة ..... أو الاستفادة من الغرض غير المتوقع كانخفاض أسعار السلع أو المشروعات ، فهي تهدف إلى هذا النوع من الأفراد لمواجهة ما قد يحدث من طوارئ أو كوارث تتطلب القيام بنفقات إضافية متعلقة بالإنتاج[1] .

ان الطلب على النقود لغرض الاحتياط يعتمد على مستوى الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمية كطبيعة الفرد و لظروفه النفسية المحيطة به و درجة عدم التأكد السائد في المجتمع (فترة الأزمات) و درجة نمو تنظيم رأس المال ..... و بإعتبار هذه العوامل لا تتغير عادة في المدى القصير ، فالطلب على النقود بدافع الاحتياط هو دالة تابعة للدخل:

$$M^d_2=f(Y).....(49)$$

M^d_2:الطلب على النقود بدافع الاحتياط.

يمكن التعبير عن الطلب لغرض المعاملات والاحتياط رياضيا كالتالي :

$$M^{d'} =M^d_1+ M^d_2 \ =f(Y)$$

يمكن التعبير عن العلاقة الرياضية التي ترتبط بين الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط $M^{d'}$ و الدخل بالشكل التالي:

[1]- بلعزوز بن علي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص52.

الشكل رقم (11): الطلب على النقود بدافع المعاملة و الإحتياط

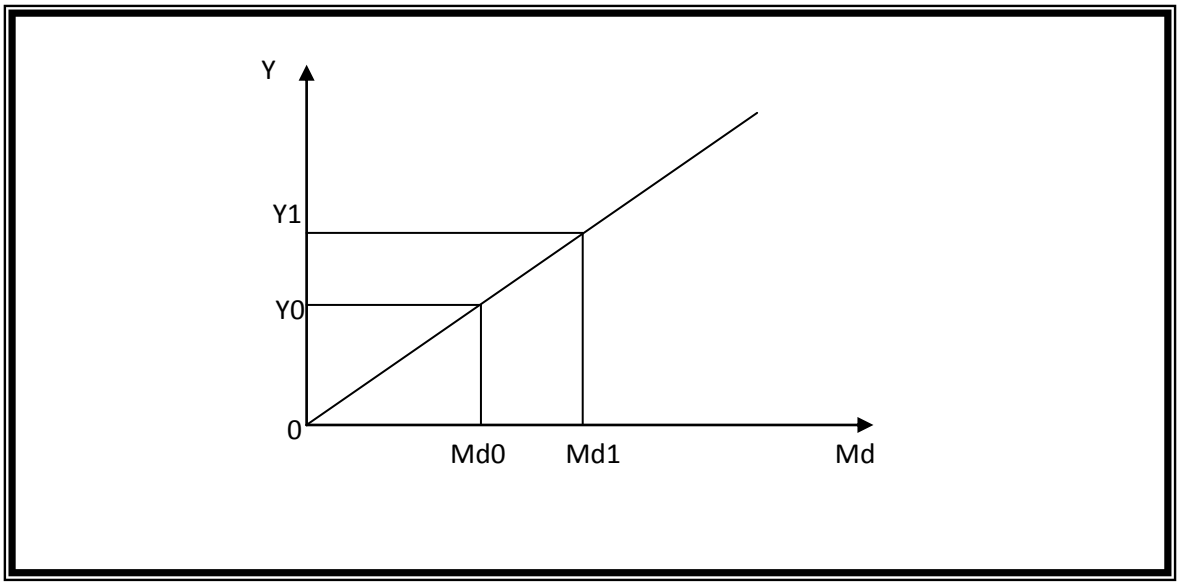

المصدر : ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي ،المؤسسة النقدية، البنوك التجاري، البنوك المركزية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 107.

و بما أن حالة الطلب على النقود في هذا الإطار لا علاقة لها بسعر الفائدة من منظور كينز فيمكن التعبير عن العلاقة بين هذا النوع من الطلب على النقود و بين سعر الفائدة بيانيا كمايلي:

الشكل رقم (12): الطلب على النقود لأجل المعاملة بدلالة معدل الفائدة

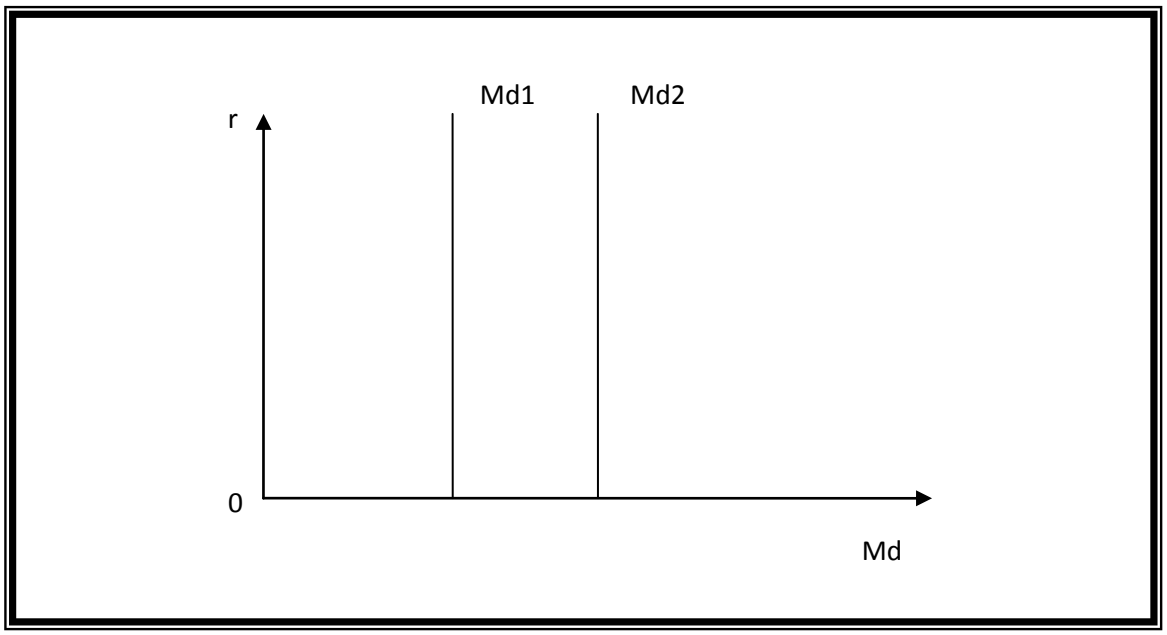

المصدر : ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي ،المؤسسة النقدية، البنوك التجاري، البنوك المركزية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 108.

إن الطلب على النقود يمثل بخط للمحور الأفقي و هو يعبر عن عدم حساسية الطلب على النقود للسعر الفائدة

2-2-3 دافع المضاربة:[1]

إن الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لغرض المضاربة تردع إلى وظيفة النقود كمستودع (مخزون)للقيمة و هذا الدافع لم تهتم به النظرية الكلاسيكية و يعد هذا مساهمات كينز في نظرية النقود.

يمثل الاحتفاظ بالنقود لدافع المضاربة هو توفر أرصدة في شكل سيولة تخصص للمضاربة و يحقق الإرباح ، إن الأفراد يحتفظ بأرصدة نقدية بالبنوك انتظارا للغرض و هي الساعة التي تحقق لهم إرباحا نتيجة التغيير في أسعار الأوراق المالية في البورصات (الأسواق المالية)[2] حيث ترتفع قيمتها وفقا لتغيرات أسعار الفائدة في السوق النقدي و الأفراد يفضلون بين التنازل في الحاضر عن فائدة مالية بسيطة و انتظار فائدة اكبر قيمة في المستقبل .

إن الطلب على النقود لأجل المضاربة سيكون شديدا لمرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة بحيث تقوم علاقة عكسية بين الطلب على النقود لغرض المضاربة و سعر الفائدة و يمكن كتابة ذلك رياضيا :

$$M^d_3=f(r).....(50)$$

تمثيل ذلك بالرسم البياني التالي :

الشكل رقم (13): الطلب على النقود لأجل المضاربة

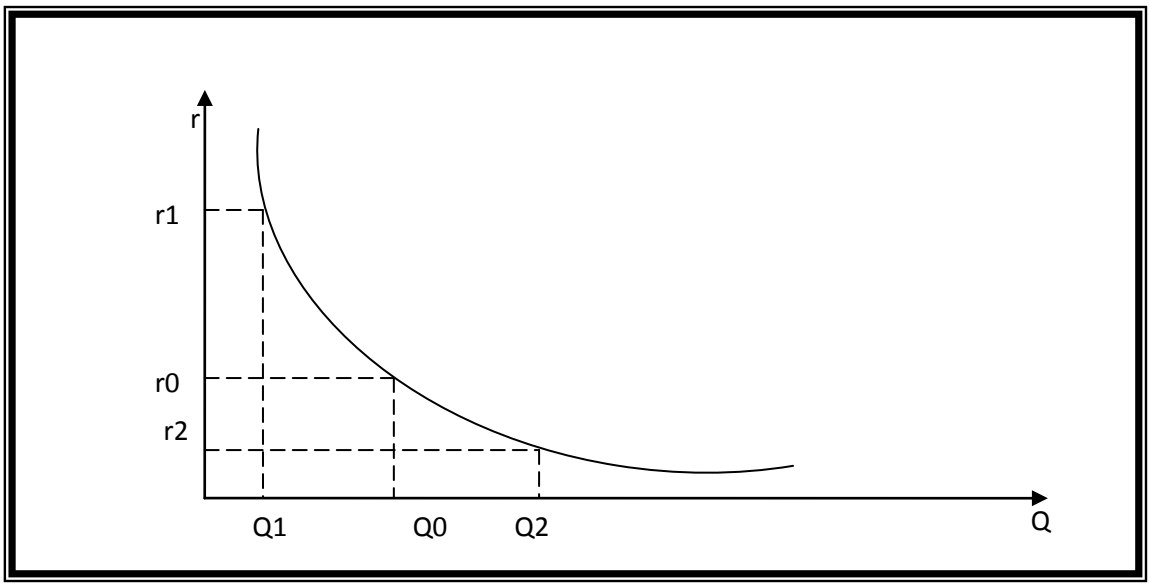

المصدر :بلعزو بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

[1]- بلعزو بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

[2]-تعرف المضاربة عند كينز على أنها إجراءات لتوقعات على ارتفاع و انخفاض سعر الفائدة على الأصول المالية و من ثم إجراء توقعات على تغيير قيمة هذه الأصول ، أما المضاربة بمفهومها الواسع هي التصرف بطريقة معينة ، و الهدف منها هو الحصول على أرباح تنتج عن الفرق بين الثمن الحالي و الثمن المستقبلي أو بتعبير أخر دقة الفرق بين السعر النسبي الحاضر و المستقبلي لسلعة ما .

نلاحظ انه عند مستوى مرتفع جدا لسعر الفائدة لإفراد سيتوجهون إلي استثمار كل الأموال التي بحوزتهم في شراء سندات و من هنا يكون الطلب على النقود الدافع للمضاربة عند هذا المستوى عديم المرونة فيعبر عنه بخط مستقيم موازيا للمحور الأفقي.

عندما يكون سعر الفائدة منخفضا جدا كما هو الحال في r_2 يفضل الأعوان الاقتصاديون الاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة، فيكون الطلب على النقود حينئذ مرنا.

و بالتالي يكون دافع المضاربة للمحور الأفقي خط يبين انه لا يجب على الأفراد و رجال الأعمال أي فائدة من استثمار أرصدتهم السائلة في شراء سندات و هي الحالة التي أشار إليها (كينز) "بمصيدة السيولة".

نلاحظ أن الدالة لا تنخفض بعد حد معين لسعر الفائدة و السؤال الذي يطرح نفسه هو :

لماذا لا ينخفض سعر الفائدة إلي الصفر؟ و كان الجواب من قبل عدد من الاقتصاديين من بينهم كينز حيث يرى انه لا بد من توافر حد أدنى من سعر الفائدة لإقناع من يريد إقراض أمواله و تحمل هذه التكلفة[1].

تحديد سعر الفائدة التوازني:

الصيغة الرياضية للطلب على النقود تكون:

دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط: $M^{d'} = M^d_1 + M^d_2 = f(Y)$

دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة :$M^d_3 = f(r)$

و يمكن كتابة دالة الطلب على النقود الكلية في التوازن كمايلي:

$$M^d = M^{d'} + M^d_3$$

أما التمثيل البياني يكون كمايلي:

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي ،المؤسسة النقدية، البنوك التجاري، البنوك المركزية** ، ص55.

الشكل (14):سوق الطلب على النقود

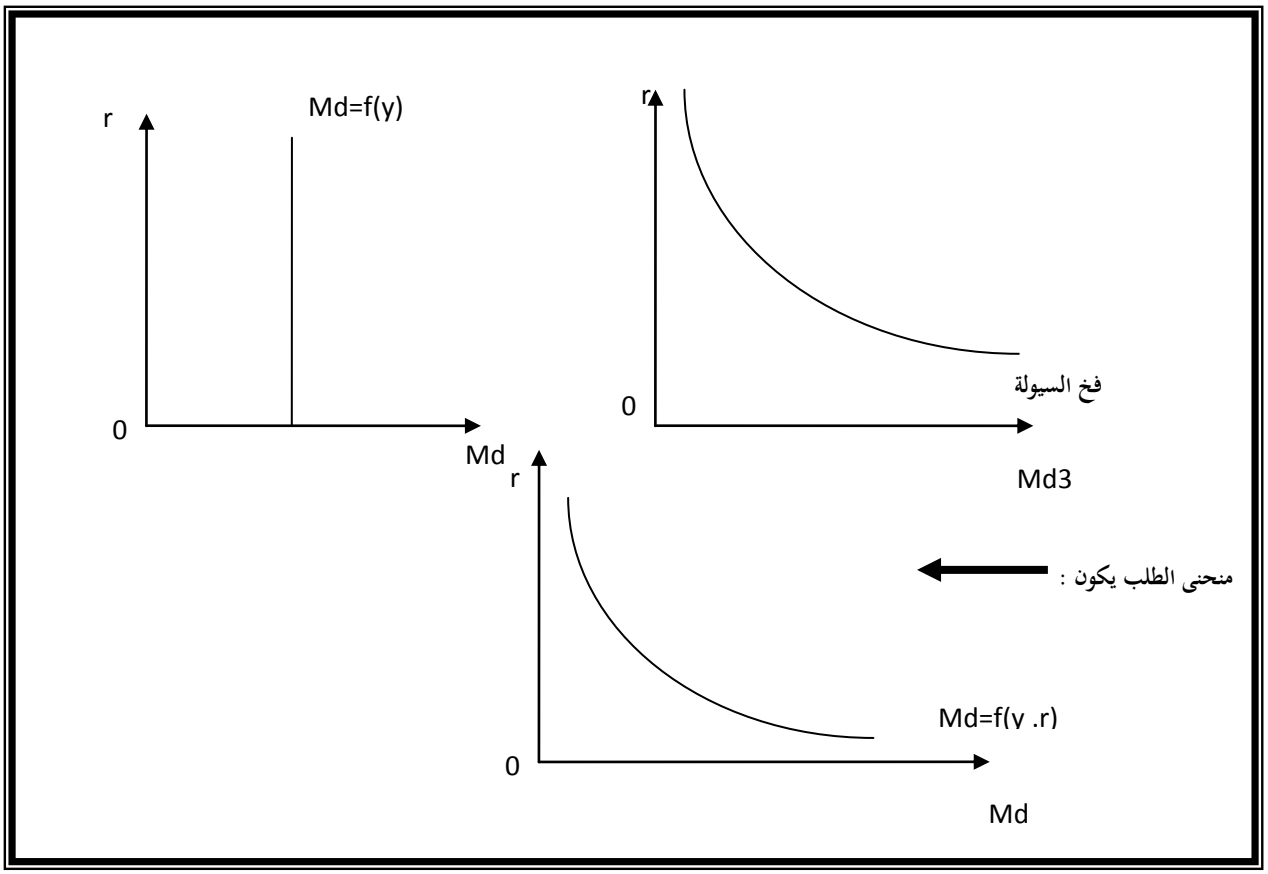

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمدا على الأشكال (11) ،(12) ،(13)

أما عن كيفية تحديد سعر الفائدة التوازني من خلال التحليل الكينزي فانه يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي (منحنى تفصيل السيولة) ومنحنى عرض النقود كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل رقم 15: منحنى تفضيل السيولة

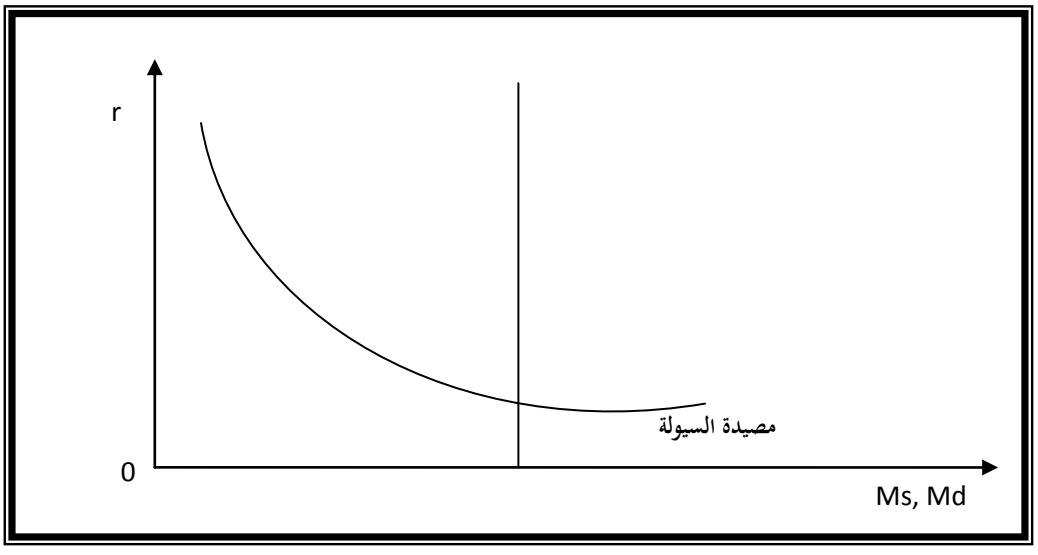

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الشكل رقم (14)

كان لفكر المدرسة الكينزية الأثر الكبير في إدخال أدوات التحليل الجديدة في دراسة التغيرات و الظواهر الاقتصادية فكان الفكر محل إعجاب وتقدير من قبل الكثير من الاقتصاديين ، و تعد النظرية بمثابة الثورة الحقيقة على مناهج و قوانين ونظريات الكلاسيك و الكلاسيك الجدد (النيوكلاسيك) فقد استطاع أن يقدم جهد فكري و علمي و استطاع أن يقدم نموذجا كاملا عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد.

في البداية كان تحليل كينز تحليلا نقديا حيث عمل على الجمع بين الاقتصاد العيني و الاقتصاد النقدي ،و عمل على ربط بين الدراسات التحليلية للاقتصاد كعلم و بين السياسة الاقتصادية و استخدام هذا التحليل في علاج المشاكل الاقتصادية التي تواجه الحكومات و بذلك فالتحليل الكينزي يواجه المشاكل الحياة العملية .

كما قدم كينز تحليلا اقتصاديا متميزا فجعل للنقود دورا هاما في تحديد مستوى الدخل و التشغيل من خلال تأثيرها على سعر الفائدة ظاهرة نقدية و ربط بين النظرية النقدية و نظرية الدخل و التشغيل .

استحدث كينز أدوات تحليل جديدة في نظريته العامة فالعلاقة بين الاستثمار و الادخار تعتبر من أدوات التحليل التي استعملتها معظم الاقتصاديين فيما بعد في علاج تفسير مشكلة نقص حجم العمالة،و الحقيقة أن كينز لم يكن مبتكرا لهذه الأداة فقد سبقه إليها كل من ريكاردو، مارشال، روبنسون.... و لكن كان السباق في تحليل

لنظرية سعر الفائدة بعرض النقود و الطلب عليها و هي لا ترتبط مباشرة بين الادخار و الاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل كما ترى النظرية التقليدية.

بالإضافة إلى هذا تتناول النظرية النقدية الكينزية توضيح لسعر الفائدة في الأجل الطويل إنما اكتفى بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير و يعد هذا إهمالا لأثر الزمن في تقدير سعر الفائدة و لهذا تعد النظرية الكينزية ستاتيكية و ليست ديناميكية .

المطلب الثالث: نموذج مندل_ فليمنج Mundell_ Fleming

لا يمكن بأي صورة إهمال إسهامات كل من Marcus.J.Fleming 1962 , و Robert .A. Mundell 1963 في بحث العلاقة بين التوازن النقدي بالتوازن الخارجي (معدل الصرف) ، حيث أن النموذج Fleming-Mundell يعد تطورا أساسيا في الفكر الاقتصادي ، و يعد من بين الأبحاث الأولى التي تحدد فعالية السياسة النقدية و المالية في اقتصاد صغير مفتوح سواء في ظل ثبات معدل الصرف أو في ظل نظام التعويم .

إن هذا النموذج يشكل أساسا للنماذج المعاصرة خاصة في تحديد سعر الصرف و يطيق هذا النموذج في ظل اقتصاد صغير مفتوح يعاني من موارد معطلة و يكون منحنى العرض الكلي تام المرونة في ظل سعر صرف ساكن.

1- الشكل الأساس لنموذج Mundell_Fleming

إن الشكل الأساسي لنموذج **Mundell_Fleming** عبارة عن نموذج لاقتصاد صغير مفتوح ، يواجه سعر الفائدة معين و الواردات تتسم بالمرونة الكاملة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية .

من المفترض وجود أربعة أنواع من الأصول المحلية و الأجنبية وهي السندات المحلية و الأجنبية و النقود المحلية و الأجنبية، و من المفروض أيضا أن تكون التوقعات ساكنة أي أن التغير المتوقع لسعر الصرف يعادل الصفر و سعر الفائدة المحلي يكون مساويا و مكافئا لسعر الفائدة الأجنبي.

1-1 توازن سوق النقد:

يحدث التوازن في سوق النقد المحلية عندما يتعادل الطلب على النقود مع عرضها و يتم التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$M^d/P=M^d(i\ ,y)\ .....(51) \qquad Li<0\ \ ;\ Ly>0$$

M^d :الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية.

P : المستوى العام للأسعار (ثابت).

L :الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية .

i : سعر الفائدة.

y : الدخل المحلي الحقيقي.

و نحصل على عرض النقود M^s بالمعادلة التالية :

$$M^s=D+F.....(52)$$

D: تمثل الرصيد المحلي (الطلب المحلي).

F: حجم الاحتياطي الأجنبي معبرا عنه بالعملة المحلية .

و نفترض وجود تغير في M^s هذا سيحدث تغيرات على مستوى D و F و تصبح المعادلة كالتالي :

$$\Delta M^s=\Delta D+\Delta F.....(53)$$

تشير Δ إلى معامل التفسير .

المقدار ΔF يعبر عن ميزان المدفوعات و بالتالي فان اختلال ميزان المدفوعات و سيؤثر على عرض النقود. و بالتالي فانه في تعريف توازن سوق النقد: هو في حالة التي يكون فيها الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية مساويا للعرض النقدي من الأرصدة الحقيقية.

$$L=M^s/P.....(54)$$

تعبر هذه المعادلة عن العلاقة التقليدية للسوق النقدية LM و استنادا إلى شرط التوازن في السلع في النموذج الأساسي الذي قدمه **Mundell_Fleming** و يتمثل وجود موارد معطلة و ثبات كل من العوائد و الأجور و هي الافتراضات التي ينتج عنها في ظل نموذج كينز انكماش (العرض الكلي تام المرونة)، و يتم الحصول على التوازن في سوق التوازن السلع من خلال المعادلة:

$$Y=D=A(i^-,Y^+).T(q^+,Y^-)+G.....(55)$$

بحيث يكون :

$$T_Y<0\ ,\qquad T_q>0\ \ ,\ \ 1>A_Y>0\ \ ,\ \ A_i<0$$

الناتج المحلي Y يتحدد من خلال الطلب الكلي D

A: الاستيعاب المحلي أو الإنفاق المحلي الذي يعد دالة سالبة في سعر الفائدة عن طريق الاستثمار و تكون دالة موجبة للدخل .

T : الميزان التجاري أو صافي الصادرات الذي يعتمد أيضا عل الدخل .

و يفترض أن مستوى الأسعار المحلية ثابت و أيضا مستوى الأسعار الأجنبية ثابت ، و نستطيع التعبير عن P^*،P بالواحد الصحيح .

تنافسية الدولة تحدد بمعدل الصرف الاسمي ، إذا افترضنا أن T_q موجب و هذا يعكس شرط مارشال لرنر.

و لتوضيح كيفية عمل نموذج **Mundell_Fleming** بالشكل التالي :

الشكل رقم(16):نموذج Mundell_Fleming

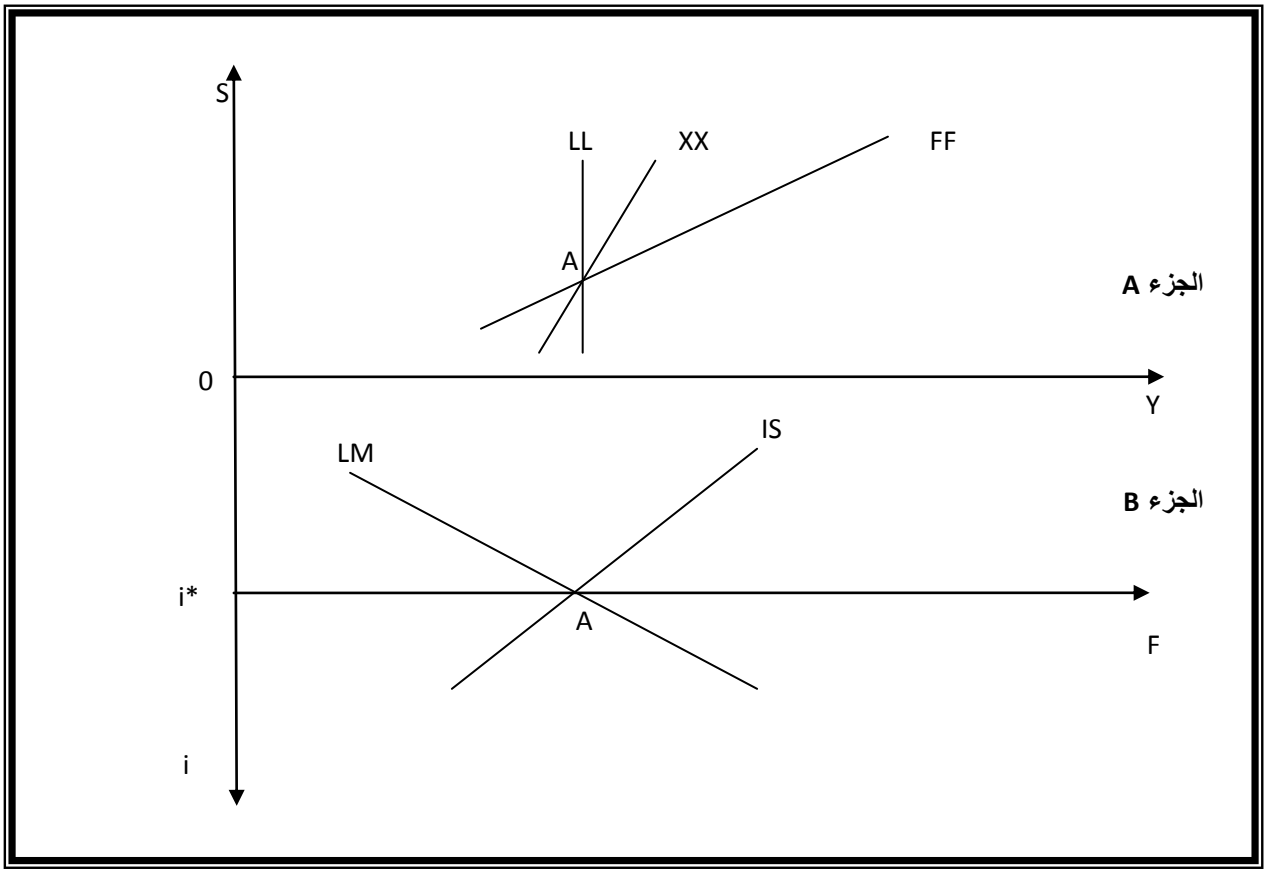

المصدر : سي بول هالوور ، رونالد ماكدونالد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص250.

ففي الجزء الأول A نجد المنحنى XX يعبر عن الرسم البياني لأسعار الصرف و مستويات الدخل التي من خلالها يتحقق التوازن في سوق السلع بالمنحنى XX ذو ميل موجب ، لأنه عند مستوى الناتج الأعلى مع وجود ميل حدي للإنفاق اقل من الواحد الصحيح سيؤدي ذلك إلي وجود زيادة في المعروض من السلع و هو ما يؤدي إلى حدوث انخفاض في سعر الصرف .

فوق المنحنى XX توجد زيادة في الطلب على السلع المحلية أما تحت ذلك المنحنى فهناك المعروض من السلع المحلية.

يمثل المنحنى LL الرسم البياني ل S عند سعر لفائدة i=i* سيكون هناك مستوى واحد للدخل و يتحقق عنده توازت سوق النقد ، على يمين المنحنى LL ينبغي حدوث انخفاض في الدخل حتى يتحقق التوازن في سوق النقد و ينبغي أن يرتفع إذا كان الدخل اقل من LL بصورة مؤقتة [1].

في الجزء الثاني B :المنحنى IS يعبر عن المحل الهندسي لأسعار الفائدة و الدخل الذي يتحقق في سوق السلع و منحنى LM يمثل الرسم البياني لسعر الفائدة iو الدخل Y يعبر المنحنىFF عن التوليفة بين i ، 'Y الذي يتناسب مع وضع التوازن في ميزان لمدفوعات ففي هذا الجزء من الشكل السابق نجد أن منحنى التوازن الخارجي تام المرونة و كذلك قدرة رأس المال على التنقل و هذا يؤدي إلى ميزان مدفوعات متوازن عندما يكون i=i* حيث أن :

i: هو سعر الفائدة المحلي .

*i: هو سعر الفائدة الأجنبي.

إذا حدث تغيير لأي سبب من الأسباب:

i *< i :فان صافي تدفق رأس المال إلى الداخل يكون بصفة كبيرة و يكون بذلك المنحنى FF في المسافة S-Y ذو ميل موجب (منحنى صاعد) ، حيث أن حدوث زيادة في الدخل ستؤدي إلي تدهور الميزان التجاري مما يستدعي حدوث زيادة في قيمة Ms (أي انخفاض في قيمة العملة) للحفاظ على توازن الميزان المدفوعات .

يتم رسم المنحنى FF في المسافة S-Y لنعبر عن المعدل المبدئي لتدفق رأس المال فوق منحنى FF يتواجد فائض في ميزان المدفوعات بينما يكون هناك عجز تحت هذا المنحنى .

إذا حدث زيادة في التدفقات الصافية لرأس المال للخارج نجد المنحنى FF في المسافة S-Y سوف ينتقل نحو الأعلى و بالتالي سيكون تحسن في الميزان التجاري يكون قادرا على تمويل التدهور الذي يحدث في حساب رأس المال نتيجة خروجه نحو الخارج.

إذا كان المنحنى XX أكثر انحدارا من المنحنى FF هذا يعكس الاستقرار الذي من المفترض أن يكون [2] لذلك فعند النقطة X في الجزء A دائما سيواجه ميزان المدفوعات و زيادة في الطلب على السلع المحلية ، أما إذا كان المنحنى FF أكثر انحدارا من المنحنى XX و كان الاقتصاد في حالة اختلال عند النقطة X فان التحركات التي سيشهدها كل من Sو Y سوف تؤدي إلى بعد الاقتصاد عن نقطة التوازن A الذي يحدثه الفائض الموجود في ميزان المدفوعات و زيادة عرض السلع حسب الشكل السابق تكون A هي نقطة التوازن و لكن يوجد نوعين من الصدمات الخارجية و زيادة عرض النقود و تطبيق سياسة مالية توسعية .

---

[1]–سي بول هالوور ، رونالد ماكدونالد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص250.

[2]– **نفس المرجع السابق** ، ص 135.

2-التوسع النقدي في نموذج Mundell_Fleming:

في ظل أسعار الصرف المرنة و عند قيام البنك المركزي بشراء سندات التطبيق سياسة نقدية توسعية من خلال عمليات السوق المفتوحة لسوق يؤدي إلى انتقال منحنى توازن سوق النقد ن الشكل LM إلى LM' فعند المستويات المبدئية للدخل سعر الفائدة لان السياسة النقدية التوسعية يجب أن تتضمن وجود سيولة مع ثبات سعر الفائدة المحلي و الأسعار لاستعادة التوازن في السوق النقد يجب زيادة الدخل من Y1 إلى Y2 .

إن السياسة النقدية التوسعية سوف تؤدي إلى انخفاض ابتدائي في سعر الفائدة المحلي و الذي يؤدي بالمقابل إلى حدوث تدفق رأسمالي للخارج و انخفاض قيمة العملة الوطنية .

إن السعر المرتفع للصرف الأجنبي سوف يتنج عنه تحسن في الميزان التجاري من خلال شرط (مارشال -لرنر) و يكون له اثر توسعي على الدخل و بالتالي يتحول الطلب من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية و يستمر الدخل في الزيادة و بالتالي يتحرك المنحنى IS إلي ناحية اليمين و بالتالي يحدث التوازن في سوق النقد عند النقطة B و يتبين ذلك في الشكل التالي :

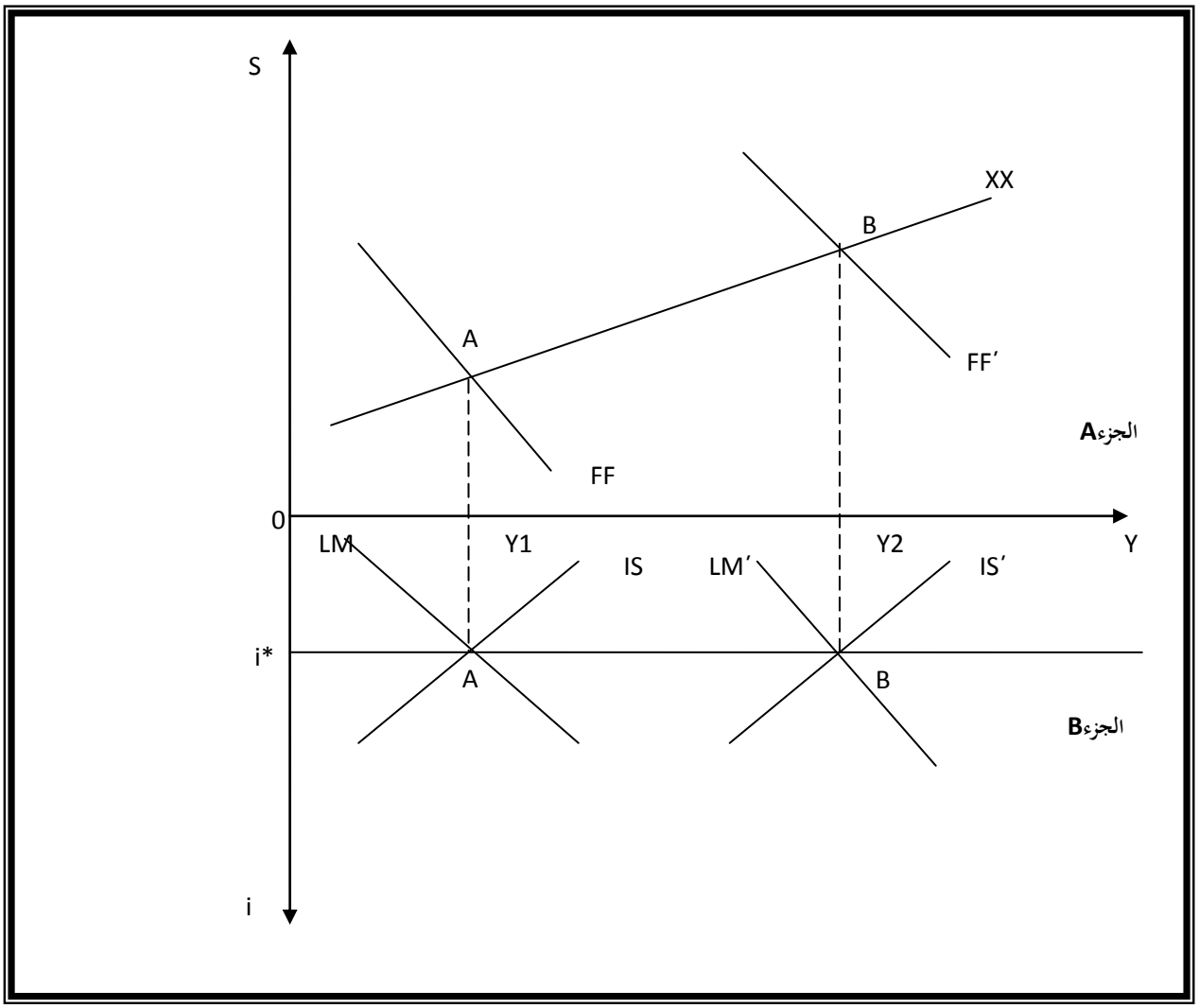

المصدر : **نفس المرجع السابق** ،ص250.

الميـــل الحـــدي للإنفـــاق في النمـــوذج يوضـــع بعـــين الاعتبـــار و يكـــون اقـــل مـــن الواحـــد الصـــحيح و يكـــون الميـــزان التجـــاري في حالـــة فـــائض عنـــد النقطـــة B بينمـــا يكـــون حســـاب رأس المـــال في حالـــة عجز أي أن منحنى (FF)ينتقل إلى '(FF) .

ينـــتج عـــن التوســـع الرأسمـــالي نحـــو الخـــارج انتقـــال LM إلى LM' حـــدوث انخفـــاض ابتـــدائي في ســـعر الفائـــدة و التـــدفق الرأسمـــالي نحـــو الخـــارج و هـــذا لـــيس لـــه تـــأثير علـــى الـــدخل و ســـعر الصـــرف لم يشـــهد أي تغيـــير ، إذا قامـــت الســـلطات بالتـــدخل لـــدعم العملـــة الوطنيـــة ســـينخفض عـــرض النقـــود و بالتـــالي ســـيعود منحـــنى LM نحـــو الخلـــف ليتقـــاطع مـــع منحـــنى IS عنـــد النقطة A .

3- السياسة المالية التوسعية في نموذج Mundell_ Fleming

الشكل رقم (18) : السياسة المالية التوسعية في نموذج Mundell_Fleming

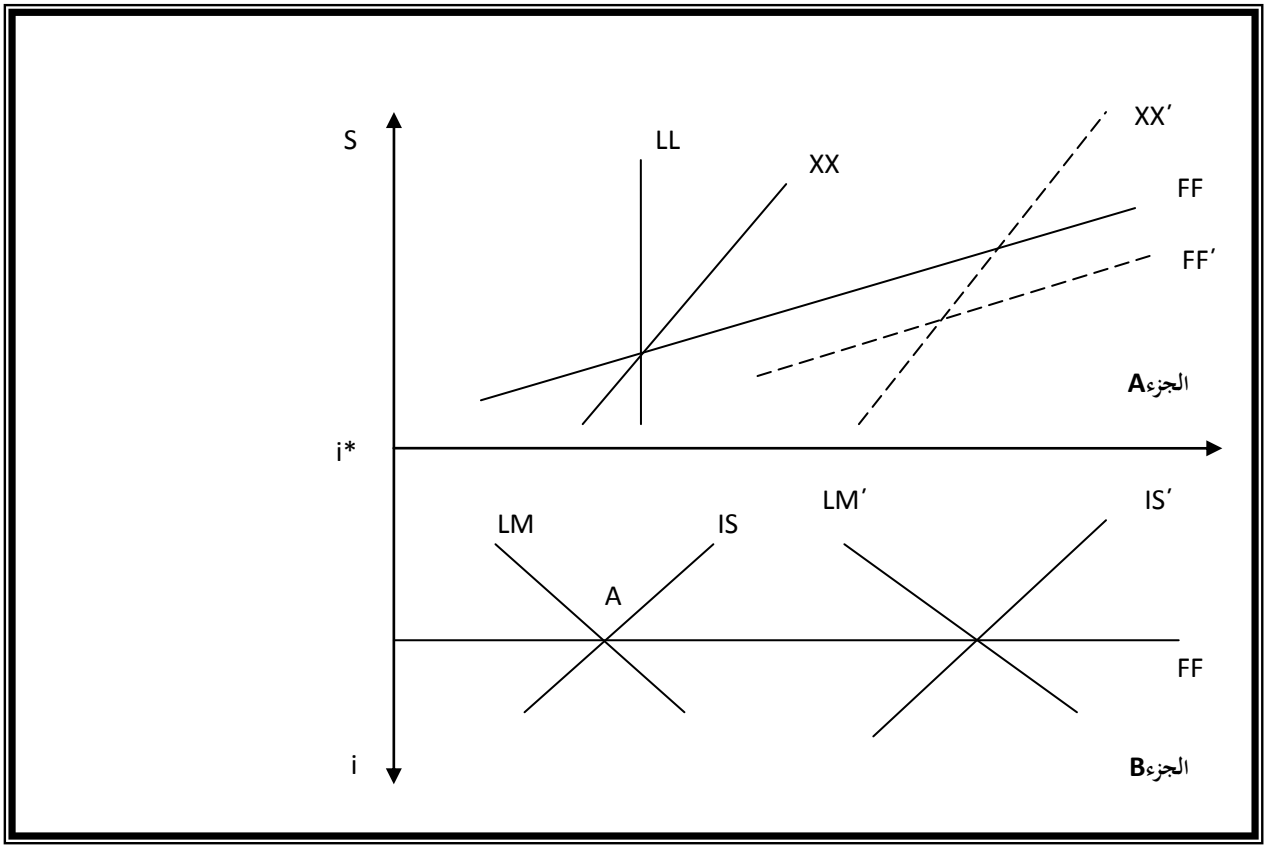

المصدر : **نفس المرجع السابق** ، ص250.

نفترض حدوث زيادة في الإنفاق الحكومي و يتم تمويلها بالكامل عن طريق إصدار سندي و هذا ما يؤدي إلي انتقال المنحنى (XX) إلى (X'X') و منحنى(IS) إلى '(IS) في الجزءA أما في الجزء B و في ظل سعر الصرف الثابت فان زيادة الإنفاق الحكومي التي أدت إلى انتقال منحنى (IS) إلى '(IS) .

إن ارتفاع الدخل سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود و زيادة سعر الفائدة و هذا ما يؤدي إلي اجتذاب تدفقات رؤوس الأموال للداخل و بالتالي ينتقل منحنى LM إلي اليمين .

إن زيادة سعر الفائدة تؤدي إلي حدوث ارتفاع قيمة العملة مما يؤدي إلى تدهور وضع الميزان التجاري من خلال إزاحة الصادرات و الطلب على الواردات و هذا ما يجعل منحنى (IS) إلى '(IS) ، أما الجزء العلوي من الشكل نجد أن المنحنى (FF) ليصبح ' (FF) مع عدم حدوث تغيير في الناتج.

4-الانعزال و نموذج Fleming-Mundell:

السؤال الذي يطرح نفسه إلي أي مدى يقوم سعر الصرف المرن بعزل الاقتصاد المحلي؟

و لحل هذا السؤال و سيتناول صدمتين في إطار نموذج Fleming-Mundellو هما صدمة سعر الفائدة الأجنبي و صدمة الميزان التجاري.

إن حدوث ارتفاع سعر الفائدة الأجنبي كما يظهر في الرسم البياني التالي : إن حدوث ارتفاع في سعر الفائدة من i^*_0الى i^*_1 و يؤدي ارتفاع سعر الفائدة نحو الأعلى ليعادل سعر الصرف الأجنبي حسب المعادلة $i=i^*$

و بالتالي سينخفض سعر الصرف سوف ينتج عنهما أثار على الدخل و أي أنهما سيؤديان إلى زيادة الدخل و هذا ما يؤثر على الميزان التجاري من خلال الشكل

الشكل رقم(19): سمات العزل الخاصة بنموذج Fleming-Mundell فيما يتعلق بصدمة سعر الفائدة

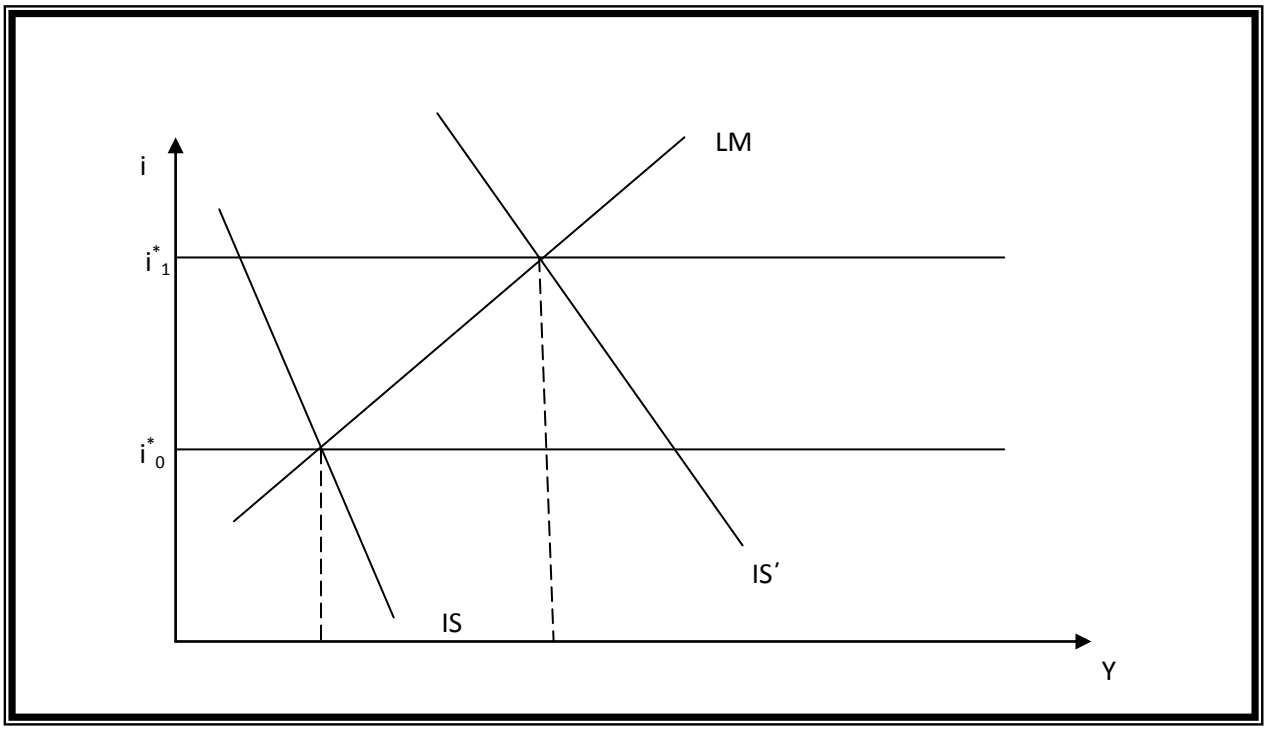

المصدر : **نفس المرجع السابق** ، ص250.

المنحنى (IS) يتحرك ليصبح '(IS) و يزيد الدخل من Y_0 إلي Y_1 لذلك فان سعر الصرف المرن و مع القدرة التامة لرأس المال على الانتقال لا تؤدي إلى عزل أسعار الصرف المرنة ن كما أن حدوث ارتفاع في i^* سيؤدي تدفق رأس المال نحو الخارج أيضا، و هذا ما يؤثر على عرض النقد لأنه سينخفض و يحدث ارتفاع مكافئ i في مما يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل التوازني .

أما إذا كان هناك تغير خارجي في الطلب على الصادرات الدولة المعنية و نفترض على سبيل المثال وجود ركود عالمي و كذا انخفاض الطلب على الصادرات الخاصة بالدولة و هذا سيؤدي إلي انخفاض سعر الصرف.

أما ارتفاع سعر الصرف ينتج عنه انخفاض في الطلب على صادرات الدولة و ارتفاع سعر الصرف للمكونات المرتبطة بالصادرات .

و بالتالي يمكن القول أن الركود المصحوب بانخفاض في i^* سيحدث انخفاضا في i و هذا يؤدي إلي زيادة الطلب على النقود و بالتالي يجب أن ينخفض الدخل حتى يحدث التوازن في سوق النقد ، و يمكن القول أيضا أن صدمة الصادرات تؤثر على الاقتصاد المحلي حيث أن المنحنيان (LM) و(IS) ينتقلان إلي اليسار للوصول إلى وضع توازني جديد عند مستوى دخل اقل ، و أن انخفاض في الصادرات هو المسؤول عن انتقال منحنى (IS)أما منحنى(LM) يتحرك نحو اليسار نتيجة انخفاض في الاحتياطي الأجنبي من اجل تدعيم سعر الصرف الثابت و أيضا عرض النقود .

المبحث الثالث: المنهج النقدي لسعر الصرف

(Nurkse 1945) , (Freidman 1953) ، و قد استعرض **Medae** سنة 1951 أسس التحليل الآني من التوازن الداخلي و التوازن الخارجي في ظل اقتصاد مفتوح و يعد هذا الأساس الذي بني عليه كل من Flemingو Mundell تحليلهما المتعلق بالمدخل النقدي .

إن السياسات النقدية درست كثيرا خاصة عند ارتفاع الدولار في بداية 70 ، ثم تعويم الدولار سنة 1973 ، و ثم إتباع سياسة نقدية انكماشية ، و أيضا انخفاض قيمة الدولار في الفترة 1977-1978 و هذا ما أدى بالو م ا إلي إتباع سياسة نقدية توسعية لتعيد الدولار إلى قوته وفعلا ارتفع بقوة في الثمانيات .

و قد مارست الو م ا سياسة نقدية أثرت على معدلات الصرف بالاستعمال نماذج نقدية لسعر الصرف و هذه النماذج تتشابه إلى حد كبير مع التحليل الاقتصادي الكلاسيكي خاصة من حيث سريان نظرية تعادل القوة الشرائية ، و يؤكد المنهج النقدي على الدور الرئيسي للسياسات النقدية على مستوى الوطني في تحديد معدل التضخم و سعر الصرف في الأجل القصير و الأجل الطويل ،كما يهمل المنهج النقدي أيضا التوقعات في تحديد سعر الصرف

و تم تقسيم هذا المبحث إلى العناصر التالية :

- **المنهج النقدي لسعر الصرف في ظل سعر الصرف المرن؛**
- **المنهج النقدي لسعر الصرف في ظل سعر الصرف الجامد (الثابت).**

المطلب الأول: المنهج النقدي لسعر الصرف في ظل سعر الصرف المرن [1]:

يعد النموذج النقدي للسعر المرن امتدادا لنظرية تعادل القوة الشرائية من اجل تفسير سعر الصرف.

1_ عرض النموذج:

يبدأ النموذج بالافتراض أن العالم يتكون من اقتصاديين أجنبي و محلي ، كما تتحدد عرض النقود في كلا الاقتصاديين خارج النموذج، من خلال السلطات النقدية كما أن الطلب الحقيقي على النقود هو دالة مستقرة في عدد محدود من المتغيرات الاقتصادية و هو مستوى الدخل الحقيقي Y و مستوى سعر الفائدة r و مستوى الأسعار P ، و تأخذ العلاقة العكسية بين الطلب على الأرصدة النقدية و الحقيقية و سعر الفائدة ، و يفترض النموذج تساوي مرونات الطلب الداخلية على النقود و مرونة الطلب بالنسبة لسعر الفائدة في كلا الدولتين كما أن التوازن في سوق النقد يتحقق عندما يتساوى العرض و الطلب على النقود [2].

كما أن النموذج يفترض أن للسلع بدائل تامة لبعضها البعض و سيادة المرونة التامة للأسعار في ظل غياب القيود التجارية

$$E=p-p^{*} \ldots\ldots\ldots(56)$$

E وp و p^{*} هم اللوغاريتمات للمتغيرات المناظرة.

يفترض النموذج النقدي ان دوال الطلب للنقود المحلية و الخارجية تأخذ الشكل التالي:

$Ms=P+\Phi y-\lambda r \ldots\ldots\ldots(57)$ الاقتصاد الوطني

$Ms^{*}=P^{*}+\Phi y^{*}-\lambda r^{*} \ldots\ldots\ldots(58)$ الاقتصاد الأجنبي

Ms و Ms^{*} : عرض النقود محليا و أجنبيا على التوالي.

. y و y^{*} : لوغاريتمات الدخل الحقيقي محليا و أجنبيا على التوالي.

. r و r^{*} : معدل الفائدة المحلي و الأجنبي على التوالي.

Φ : المرونة الداخلية

λ. : مرونة سعر الفائدة.

---

[1]-يمكم تلخيص الجملة كمايلي : FLMA

[2] -Bilson **, the monetay approach to the exchange rate some empirical evidence**,IMF staff papers vole 25, pp 49-50 ,cité par : نشأت الوكيل **مرجع سبق ذكره**، ص237

يفترض النموذج أن $m = Ms^* = Ms$ و اخذ بعين الاعتبار التوازن في سوق النقد محليا و أجنبيا :

$$M_s=M_d$$
$$M_s^*=M_d^*$$

من المعادلة 57 و58 نجد أن :

$$M_s- M_s^*=P-P^*+ \Phi y- \Phi y^* - \lambda r+\lambda r^*$$
$$m-m^*=E +\Phi(y-y^*)_ \lambda(r-r^*)$$

أو

$$P=M_s- \Phi y+ \lambda r$$
$$P^*=M_s^* - \Phi y^* + \lambda r^*$$

و بالتالي تكون المعادلة كمايلي:

$$E=(m-m^*)- \Phi (y-y^*)_ \lambda (r-r^*).....(59)$$

من خلال المعادلة (59) نستنتج مايلي:

أولا: إن حدوث زيادة في عرض النقود تؤدي إلي زيادة قيمةE بنفس النسبة (أي انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية) ، و هذا معناه أن الدول التي تزيد من عرض النقود بمعدل كبير مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة سيخفض قيمة عملتها الخارجية انخفاضا كبيرا [1]

ثانيا: إن حدوث زيادة في الدخل ستؤدي إلى حدوث ارتفاع سعر الصرف و هذا عكس نموذج Fleming-Mundell حيث انه و حسب النموذج المذكور تؤدي الزيادة في الدخل إلى انخفاض سعر الصرف[2]

ثالثا: إن حدوث زيادة في سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف و هذا يعد تناقض مع نموذج Fleming-Mundell الذي يوضح أن الزيادة في سعر الفائدة المحلية يؤدي إلي ارتفاع سعر الصرف ، و بالتالي نجد أن هناك تناقض كبير في هذا التحليل.

و يمكن تفسير هذا التناقض بالدور الرئيسي الذي تلعبه النقود في النموذج النقدي لذلك فان الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات و مع ثبات عرض النقود الاسمي يمكن الوصول إلى توازن

[1]- سي بول هالوور ، رونالد ماكدونالد، **مرجع سبق ذكره** ، ص293.

[2] - Florien Aftalion et Etienne Losq **,les taux de change** "que sais-je" , press universitaire de France, paris 1985 , p 67.

سوق النقد فقط في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية (يحدث هذا إذا تغير سعر الصرف) بافتراض سريان فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية و بالتالي يحدث ارتفاع سعر الصرف[1] .

إن الأثر الايجابي لسعر الفائدة المحلية على سعر الصرف يعكس مرة أخرى اثر أسعار الفائدة على الطلب على النقود و لان حدوث ارتفاع سعر الفائدة المحلية يقلل من الطلب على النقود ، و هذا يتطلب ارتفاع مستوى الطلب المحلي ، و من اجل الحفاظ على سوق النقد [2]من ناحية و سريان فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية من ناحية ثانية ،إن مستوى الأسعار يرتفع في حالة واحدة و هي انخفاض في سعر الصرف .

و للنظر بطريقة أخرى في العلاقة الموجبة بين i و E نجد أن أسعار الفائدة الاسمية من المفترض أن تكون حسب علاقة فيشر كالتالي:

$$i.=r+f.....(60)$$
$$i^*=r^*+f^*.....(61)$$

حيث:

r و r^* : تعبران عن سعر الفائدة الحقيقي و المحلي و الأجنبي.

f و f^* : تعبران عن معدل التضخم المتوقع.

i و i^* : تعبران معدل الفائدة الاسمي المحلي و الحقيقي .

$$i-i^*=r+f-r^*-f^*=(r-r^*)-(f-f^*).....(62)$$

بافتراض أسعار الفائدة الحقيقية متساوية بين الدول $r-r^*=0$

$$i-i^*=f-f^*.....(63)$$

بالتعويض في المعادلة 59نجد أن :

$$E=(m-m^*)-\Phi\,(y-y^*)+\lambda\,(f-f^*).....(64)$$

و بالتالي الزيادة في سعر الفائدة المحلية يعكس زيادة التضخم المتوقع و وجود رغبة اقل للاحتفاظ بالأرصدة النقدية الحقيقية و لتحقيق الثبات في عرض النقود الاسمية فان الطريقة الوحيدة لذلك هو زيادة في الطلب المحلي على النقود نتيجة زيادة الدخل المحلي أو الانخفاض في التضخم المتوقع سيؤدي ذلك إلي تحسين قيمة العملة المحلية و يمكن النظر إلى النموذج النقدي للسعر المرن باعتباره مجرد توسيع لنطاق نظرية كمية النقود و ذلك عن طريق نقل ميكانزمات

---

[1]-من بين الأمثلة التي تؤيد هذه الحالة سلوك سعر صرف الين الياباني و المارك الألماني ونجد أن العملتين شهدتا ارتفاعا منذ بداية تعومهما و كانت اليابان و ألمانيا هما الدولتان اللتان تتمتعان بمعدلات مرتفعة لنمو الدخل مقارنة بالدول الأخرى

[2]-يفترض هنا أن الدخل ثابت عند مستوى التوظيف الكامل .

التأثير في النظرية من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح حيث أن التغير في مستوى الأسعار (نظرية كمية النقود) تؤدي إلى تغير سعر الصرف و بالتالي :

إذا كانت المتغيرات النقدية تحدد التغير في مستوى الأسعار و كان التغير في مستوى الأسعار يحدد التغير في مستوى سعر الصرف تكون هناك علاقة متعدية أي أن المتغيرات النقدية تحدد التغير في مستوى سعر الصرف، و يمكن أن نعبر عن ذلك من خلال الرسم البياني التالي :

الشكل رقم (20):اثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار

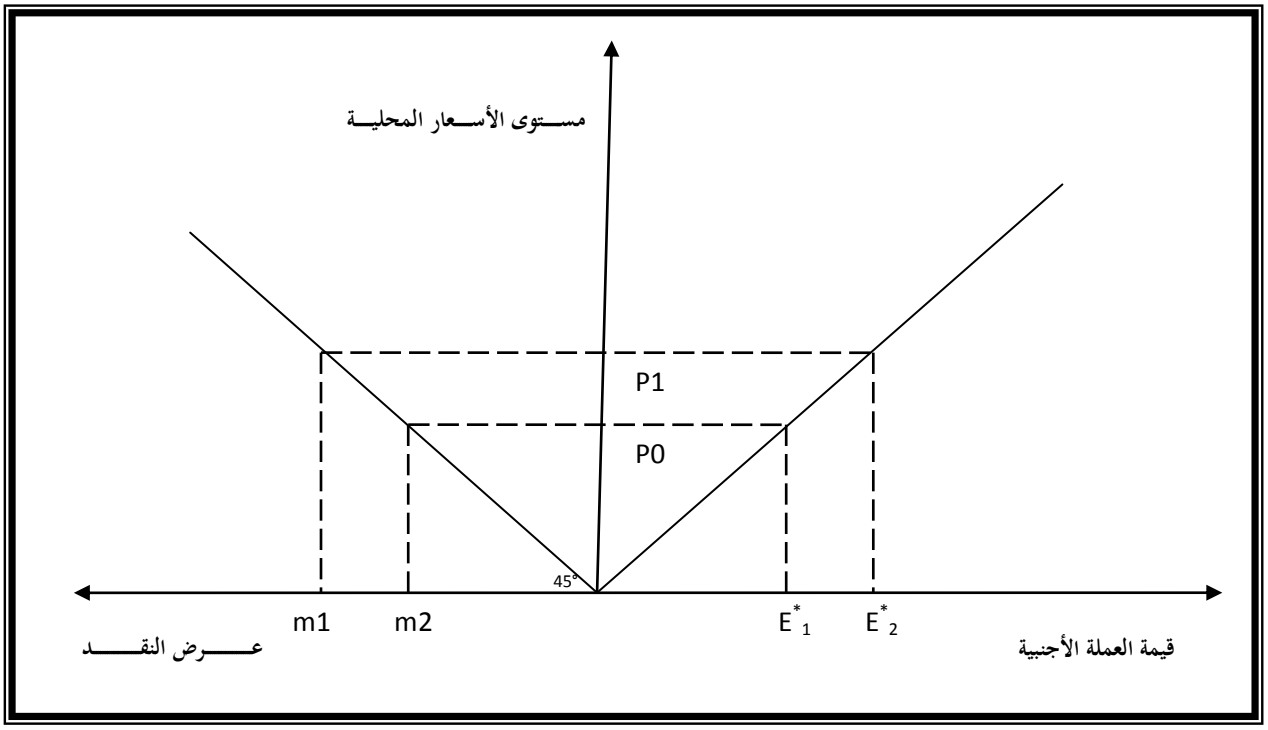

المصدر : نشأت الوكيل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص238.

يشير الشكل إلى:

- الزيادة في عرض النقود من m_1 إلى m_2 داخل الاقتصاد المحلي سيؤدي إلي زيادة في الأسعار من P_0 إلى P_1 مقارنة بالأسعار الخارجية .
- إن زيادة الأسعار المحلية تؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية و ارتفاع قيمة العملة الأجنبية.

إن هذا النموذج لا يهمل تأثيرات المتغيرات الحقيقية على معدل الصرف و يؤكد أن المتغيرات الحقيقية تمارس تأثيرها غير المباشر من خلال التأثير على الطلب المحلي على النقود[1] .

[1]- إن حدوث زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي المحلي (الدخل الحقيقي المحلي) يؤدي إلي زيادة في الطلب الحقيقي على النقود و بفرض ثبات عرض النقود ، فان زيادة الطلب المحلي الحقيقي على النقود تتحقق عندما ينخفض المستوى العام للأسعار محليا و من ثم يمكن إن يتحقق التوازن النقدي (md-ms=p) و طبقا لنظرية تعادل القوى الشرائية PPAيؤدي انخفاض مستوى الأسعار المحلية إلى تحسن قيمة العملة المحلية أي زيادة مستوى النشاط الاقتصادي الحلي مقارنة بمستوى النشاط الاقتصادي في الخارج و بالتالي تتحسن قيمة العملة المحلية .

2- إدراج التوقعات :

تشهد أسعار الصرف درجة كبيرة من التقلب بالقياس إلي المحددات الراهنة لسعر الصرف مثل العرض النقدي الحالي .

يدخل النموذج عنصر التوقعات في التحليل السابق الذي نعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$Et=1/(1+\lambda)[\Sigma(\lambda/(1+\lambda))^{i}(m-m^*)^{e}_{t+i}+\Phi(y-y^*)^{e}_{t+i}]\ldots\ldots\ldots\ldots(65)$$ [1]

تبين المعادلة 65 أن النموذج النقدي ذي التوقعات الرشيدة يشمل تحديدا للمسار المستقبلي المتوقع للمتغيرات الأساسية هي الدخل و عرض النقود بالإضافة إلي وجود عامل الخصم و هو $0.<(\lambda+1)/\lambda$.

إن النتائج المتحصل عليها تقدم شرحا جيدا للعوامل التي تتحكم في مستوى معدل الصرف مثل حالة التضخم [2]

إن المنهج النقدي للسعر المرن وجد عدة صعوبات في التفسير إذ أن :

سريان نظرية القوة الشرائية على الدوام في مختلف الآجال خاصة أن هذه النظرية ليس لها القدرة على تفسير بعض الحالات، و مرونة الأسعار دائما و هذا مغاير للواقع و بالتالي يمكن القول أن النموذج النقدي للسعر المرن يصلح لدراسات و تحليل محددات سعر الصرف في الأجل الطويل فقط، و الحالات التي يكون فيها التضخم الكبير بحيث ترتفع مرونة الأسعار بالفعل ، إلا أن النموذج النقدي للسعر المرن يعجز عن تحديد و شرح العوامل التي تحدد سعر الصرف في الأجل القصير حيث الأسعار متقلبة بشدة و الأجل القصير و هذا معناه دراسة تطور سعر الصرف يوميا أو أسبوعيا أو شهريا إذ لا يمكن أن نقول أن هذه التقلبات أساسها مستويات الأسعار أو إلي تغيرات عرض النقود و هذا لان الأسعار و عرض النقود لا يتغيران بنفس السرعة[3] .

المطلب الثاني : المنهج النقدي للسعر الصرف في ظل سعر صرف الجامد (الثابت)[4]

تتم مناقشة هذا المنهج بصيغة تنتسب إلى Dornbush 1976 ،و الذي قدم نموذج اقتصاد كلي و يتمتع هذا النموذج بنفس خصائص FLMA ، في المدى الطويل :يتفق نموذج Dornbush تماما مع النموذج النقدي للسعر المرن من حيث افتراض ان معدلات الصرف التوازنية طويلة الأجل و تعكس نظرية تعادل القوة الشرائية

---

[1]_ للمزيد من المعلومات عن كيفية الحصول على هذه المعادلة انظر المرجع:

Richard E.Caves , et autres , **commerce et paiement internationaux**, tradition par Mireille - chiroleu- Assouline , édition 9, de boeck diffuson 2003,paris, p 766

[2]- إن الدراسة التي قام بها حول تطور سعر الصرف للمارك الألماني خلال فترة التضخم التي سادت الاقتصاد الألماني (1920-1923) و هذا باستخدام بيانات (فيفري و نوفمبر) فوجد علاقة بين عرض النقود و تدهور المارك الألماني للمزيد من المعلومات انظر دراسة :

Florien Aftalion et Etienne Losq ,**opcit** , pp,67 ,68,69.

[3]-نشأت الوكيل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 249.

[4]-ان الكلمة المختصرة للمنهج النقدي للسعر الجامد : SPMA : The Sticky Price Monetary APPROACH

النسبية ، و معدل الصرف ليس سعرا نسبيا للسلع المحلية و الأجنبية فحسب بل هو كذلك سعر نسبي للأصول المالية المحلية والأجنبية ، و بالتالي فان نموذج Dornbush يقوم على نظرية تعادل القوة الشرائية بالنسبة للسوق السلع [1].

بالإضافة إلي ذلك يتشابه نموذج FLMA مع SPMA في عدد من الفروض مثل افتراض سريان قانون وحدة السعر المتجانس في السوق العالمية ، و استقرار دالة الطلب على النقد و حرية انتقال رؤوس الأموال و افتراض حالة التوظيف الكامل.

و إما في المدى القصير فهناك اختلاف جوهري أساسه السعر لجامد و هذا يعطي تفسيرا أخر لتقلب سعر الصرف ، و يختلف نموذج عن النموذج النقدي للسعر المرن من خلال بعض التعديل على الفروض الأخيرة حيث يفترض إن التحليل يتم في خالة اقتصاد صغير نسبيا

1- عرض النموذج:

و للتعرف أكثر على خصائص هذا النموذج في اجل طويل المدى و المعادلة التالية:

$$E_L'=r'-r^{*'}$$

تشير (') الموجودة فوق المتغيرات عن قيمتها في الأجل الطويل لأنه في المدى القصير يكون :

$$Es \neq r-r^{*}$$

في ظل نموذج نجد ان التغير المتوقع في سعر الصرف قد تم التعبير عنه بشكل مستمر،بان يعادل الفرق المتوقع في التضخم ، ان فشل القوة الشرائية في التحقق في الصيغة القصيرة لـ (SPMA) لذلك لا بد من استخدام صيغة بديلة للتعبير عن التغير المتوقع في سعر الصرف في الأجل القصير انه من المفترض أن يكون التغير المتوقع حدوثه في سعر الصرف يعادل مقدارا ثابتا يقدر بـ φ الفرق بين القيمة التوازنية لـ وEs المستقبلية[2] .

$$X=\varphi(E_L'-Es).....(66)$$

يعرض Dornbush في نموذجه الانتقال إلى سوق النقود حيث يفترض أن سعر الصرف المحلي (r)و يتحدد التوازن في سوق النقود المحلي و الطلب على الأرصدة النقدية و الحقيقية و يعتمد على سعر الفائدة المحلي و الدخل الحقيقي و يتحقق التوازن عندما يتساوى الطلب الحقيقي على النقد بالعرض الحقيقي منها [3].

يأخذ النموذج دالة الطلب اللوغاريتمية كدالة خطية للدخل الحقيقي Y و سعر الفائدة (r):

$$M/P=Y\phi\ EXP(-\lambda r).....(71)$$
$$-\lambda r+\phi y=m-p.....(72)$$

m : كمية النقود.

P: مستوى الأسعار.

y:الدخل الحقيقي.

---

[1] -Sari camill, **politique des taux de change au Maroc et en Algérie** , une étude comparative , thèse doctorat, université paris 8 , 15 décembre 2000,p l 23

[2] -- سي بول هالوور ، رونالد ماكدونالد، **مرجع سبق ذكره** ، ص305.

[3] - نشأت الوكيل ، **مرجع سبق ذكره**، ص 257.

و بإدماج المعادلات نجد:

$$P-m=- \phi y+ \lambda r^{*} + \lambda\phi(E_L-E_s).....(73)$$

في إطار التوازن طويل الأجل و الساكن لعرض النقد ستكون معدلات الصرف الجارية و المتوقعة متساوية و بالتالي مستوى الأسعار للتوازن طويل الآجل P_L

$$P_L=m-(\lambda r^{*} - \lambda\phi)$$

بإحلال هذه المعادلة في المعادلة (73):

$$m= P_L + (\lambda r^{*} - \lambda\phi)$$

$$P_s-P_L= - \lambda\phi+ \lambda r^{*} + \lambda\phi(E_L-E_s)- \phi y$$

$$E_s= E_L-(1/ \phi y)(P_s-P_L).....(74)$$

2–التوسع النقدي :

هذه المعادلة أساسية في نموذج Dornbush[1] ليتبع انتقال السياسة في نموذج Dornbush و يحب التفريق بين الآجال المختلفة .الأجل القصير بزيادة عرض النقود و يؤكد على عدم مرونة السعر في حين الأجل المتوسط يغير تدريجيا الأسعار متأثر بالارتفاع في سعر النقود أما الأجل الطويل يكون ارتفاع الأسعار بنفس معدل زيادة عرض النقود.

أما عند حدوث زيادة في عرض النقود الاسمي تؤدي إلى اندفاع معدل الصرف و هذا يؤدي إلى اثرين هما:

الأثر المباشر: زيادة عرض النقود تؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية.

اثر السيولة: زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة و تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج.

يمكن تبسيط آلية انتقال الأثر في نموذج Dornbush بالرسم البياني التالي :

[1]-فيما يتعلق بنموذج Dornbush في السلع يعد نموذج قائما على أساس الناتج المحلي و يعتمد على السعر المحلي(E-P) و أسعار الفائدة الحقيقي للمزيد من المعلومات خول النموذج انظر نشأت الوكيل ، **مرجع سبق ذكره**، ص 258-259-260-261.

الشكل رقم (21): اثر التوسع النقدي على سعر الصرف

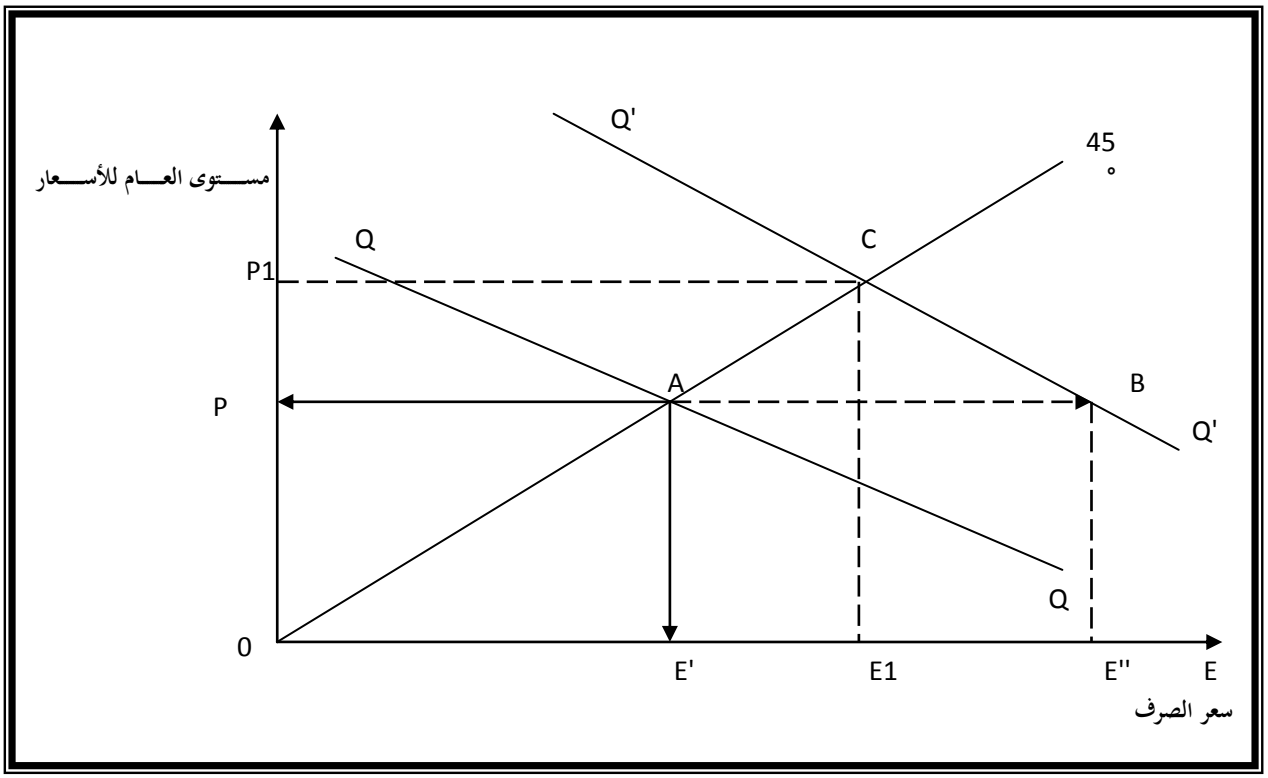

المصدر : نشأت الوكيل ، **مرجع سبق ذكره**، ص 258.

من خلال الشكل في نموذجDornbush نلاحظ تأثير التوسع النقدي على سعر الصرف حيث أن الخط°45 يعكس وحدة السعر المتاجر بها و هذا فرض أساسي في النموذج ، المنحنى يعكس(QQ) و يوضح العلاقة بين (P) و (E) حيث يؤدي السعر (P)بمقدار وحدة واحدة إلي تغير عكسي في معدل الصرف(E)عن (E_L) بالمقدار : 1/ ϕy.

التوازن الأصلي يتحقق عند النقطة Aحيث يتحدد المستوى العام للأسعار و معدل الصرف حيث تشير المعادلة:$P_L=m-(\lambda r^* - \lambda\phi)$.

المنحنى (QQ) تم رسمه في ظل كمية معينة من الأرصدة النقدية و الاسمية m و حدوث كمية النقودm مع ثبات P_L، E_L سيؤدي إلى اختلال التوازن.

لإبقاء وضع التوازن على حاله يجب أن ينخفض أو يرتفع سعر الصرف بنفس القيمة النسبية و لدلك يتم انتقال(QQ) نحو الأعلى (Q'Q') ، و من خلال النقطة Cهو التوازن في الأجل الطويل لان الزيادة في كمية النقود تنعكس على P، E و تؤدي هذه الزيادة إلى تدهور قيمة العملة المحلية حيث يؤدي التوسع النقدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي و هذا سيؤدي إلى انخفاض جاذبية الأصول المالية و تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج و بالتالي تدهور قيمة العملة المحلية و انتقال معدل الصرف من 'E إلى "E و نقطة التوازن الجديدة من النقطة A نحوB .

الجدول التالي يلخص آلية انتقال اثر الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي و سعر الفائدة إلي معدل الصرف طبقا لعدة مناهج بديلة لتحديد سعر الصرف :

المدخل	زيادة مستوى النشاط الاقتصادي	زيادة سعر الفائدة
مقاربة ميزان المدفوعات و الاستيعاب	تدهور قيمة العملة	تحسن قيمة العملة
النموذج النقدي للسعر المرن	تحسن قيمة العملة	تدهور قيمة العملة
النموذج النقدي للسعر الثابت	تدهور قيمة العملة	تحسن قيمة العملة
نموذج Fleming-Mundell	تدهور قيمة العملة	تحسن قيمة العملة

هذا الجدول يعكس ان نموذجDornbush لمعدل الصرف يقع بين نموذجFleming-Mundell و النموذج النقدي للسعر المرن يشترك لنموذجDornbush مع النموذج النقدي للسعر المرن في أن الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي تؤدي إلي تحسن قيمة العملة المحلية في حين تتشابه نموذج-Fleming Mundell أن ارتفاع سعر الفائدة المحلية يؤدي إلى تحسن قيمة العملة المحلية .

بالإضافة إلى هذا هناك عدة ظواهر اقتصادية تتحكم أيضا في سعر الصرف سواء بالزيادة أو بالنقصان من بينها نسبة التضخم، مستوى التشغيل،مستوى الناتج الداخلي الخام.....الخ ، بالإضافة إلى نسبة الصادرات و الواردات حيث انه و كما ذكر سابقا أن الفائض في الميزان التجاري يتحكم في سعر العملة وهذا يجعلنا نتساءل هل تكون للصادرات المواد الأولية التي تتحدد أسعارها في السوق الدولية تأثيرا على المستوى العام للأسعار و هذا ما يؤثر على سعر صرف العملة المحلية ؟

خاصة أن ارتفاع صادرات المواد الأولية يجعل تدفق العملة الصعبة إلي داخل الدولة المصدرة كبير و هذا ما يزيد عرض النقود و هذا ما يؤثر على الأسعار المحلية و تنافسية السلع المحلية و هذا يجعلنا أمام ظاهرة اقتصادية هي "المرض الهولندي " فماهي أدبيات هذه الظاهرة ؟ و لماذا ارتبط اسمها بهولندا دون غيرها من الدول ؟

الفصل الثاني :
نظرية المرض الهولندي و علاقته بسعر الصرف

تمهيد:

إن تعبير المرض لهولندي أو "syndrome hollandais " أو "Mal hollandais" أو " dutch disease " أو كما تفسره بعض المراجع العربية بلعنة "المصدر الطبيعي" و هي ظاهرة اقتصادية ، أول من كتب عن الظاهرة و استعمل المصطلح كانت المجلة الانجليزية "the economica" ضمن مقال نشرته سنة 1977 عن الاقتصاد الهولندي بعد الأزمة البترولية و كتبت حول الظاهرة كالتالي "إن هولندا كانت تملك بنية اقتصادية متينة منذ سنوات و اليوم تعاني من الانحطاط ....." .

شهدت هولندا في الستينات من القرن العشرين زيادة كبيرة في ثروتها بعد اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال و على غير المتوقع كان لهذا التطور الايجابي في الصادرات الواضحة معالمه انعكاسات خطيرة على القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الهولندي ، و بالتالي اثر على العملة الهولندية (الغليدر الهولندي) بالإضافة إلى هذا جعل الصادرات الهولندية غير النمطية اقل قدرة على المنافسة الدولية.

إن مصطلح " dutch disease " يوضح أكثر في البلدان الضعيفة و الحديثة فهو نموذج للقطاعات المزدهرة أو المنتعشة Booming secteur الذي يضم مجموعة من الفرضيات التي تبين تطور القطاع دون القطاعات الاقتصادية الأخرى.

و من خلال هذه التعريفات لهذه الظاهرة قسم الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية هي :

تأثير المرض الهولندي على النمو في التبادل الدول؛

ضمن هذا المبحث تم التعريف بالمرض الهولندي كظاهرة اقتصادية و هذا بعرض أهم النظريات الأساسية النيوكلاسيكية الشبيه لهذه الظاهرة ،ثم التعريف بنموذج Gregory

تفسير نموذج المرض الهولندي : بعض الأمثلة عن النموذج؛

تناول هذا المبحث تعريفا لنموذج المطلب الأول و يعرض ضمن هذه النقطة أهم الفرضيات الأساسية للنموذج ، ثم تناول هذا المبحث عرض للتطور نظرية المرض الهولندي من خلال عرض لنموذج Corden et Neary ثم عرض لنموذج Corden من خلال تعريف أثرا المرض الهولندي "**اثر الإنفاق** " و "**اثر حركة الموارد**" بالإضافة إلى هذا تناول المبحث تأثير القطاع المنتعش أو المزدهر على القطاعات الاقتصادية .

علاقة المرض الهولندي بسعر الصرف.

استعرض مشاكل سعر الصرف و النمو في الدول الريعية من خلال نظرية بلاسا – ساموبلسون و تحديد العلاقة الأساسية بين المرض الهولندي و سعر الصرف من خلال تجارب الدول التي من المكن أنها مستها الظاهرة و عرض لتجربة اندونيسيا و كندا .

المبحث الأول:تأثير المرض الهولندي على النمو في التبادل الدولي

إن المرض الهولندي ظاهرة اقتصادية عانت منها هولندي في الستينيات من القرن العشرين اثر اكتشاف ثروة طبيعية هي الغاز الطبيعي في بحر الشمال و انجر عن هذا تدفقات كبيرة للنقد الأجنبي إلى داخل الدولة مما انجر عنه تفاوت في نمو القطاعات الاقتصادية .

إن نظرية المرض الهولندي هي امتداد للنظريات نيوكلاسيكية سبقتها و هي بذلك تحمل ضمن فرضيتها مبادئ شبيه لهذه النظريات ، تم تقسيم هذا المبحث إلي مطلبين أساسيين هما :

- **تشابه نظرية المرض الهولندي بالنظريات النيوكلاسيكية ؛**
- **نموذج Gregory**.

المطلب الأول : تشابه نظرية المرض الهولندي مع النظريات النيوكلاسيكية

نوجد عدة نظريات نيوكلاسيكية شبيه لنظرية المرض الهولندي إلا أن اختلافها يكمن في الفرضيات و أهم النتائج التي توصلت إليها هذه النظريات .

1– نظرية T.M.Rybczynski

إن نظرية **T.M.Rybczynski** نظرية النيوكلاسيكية تبحث عن تفسير العوامل التي تعرف شكل التبادل ، فالتجارة الدولية تفسر في إطار تحليل مصطلح الوفرة النسبية كعوامل الإنتاج لأن هذه النظرية تتناسب بشكل كبير مع نظرية هكشر –أولين [1].

ففي أجال التبادل الثابت عندما تكون عوامل متراكمة فانه يوجد تناقض مطلق لإنتاج السلع التي تستعملها عوامل اقل كثافة و إنتاج السلع التي تستعمل الكفاءة العالية و إنتاج هذه الأخيرة سوف يضاعف من الدخل [2].

- تفترض دراسة Rybzynski وجود سلعتين هماX و Yواحدة كثيفة العملL الأخرى كثيفة رأس المالK و هما إنتاج السلع الغذائية و إنتاج السلع الصناعية و بإمكان تمثيل هذه الدراسة بالمنحنى البياني التالي:
-

[1] kautassila Jean Phillipe: **Syndrome Hollandais Théorie et vérification empriquè au Congo et Cameroun** ، centre d'économie du développement ، Université Mantesqueu ،Bordeaux IV، Paris p 03.

[2] - T.M.Rybzynski،**Factor endowment and relative commodity prices**, Economica, New series vol. XXII, n° 85-88, (1955) , p336 .

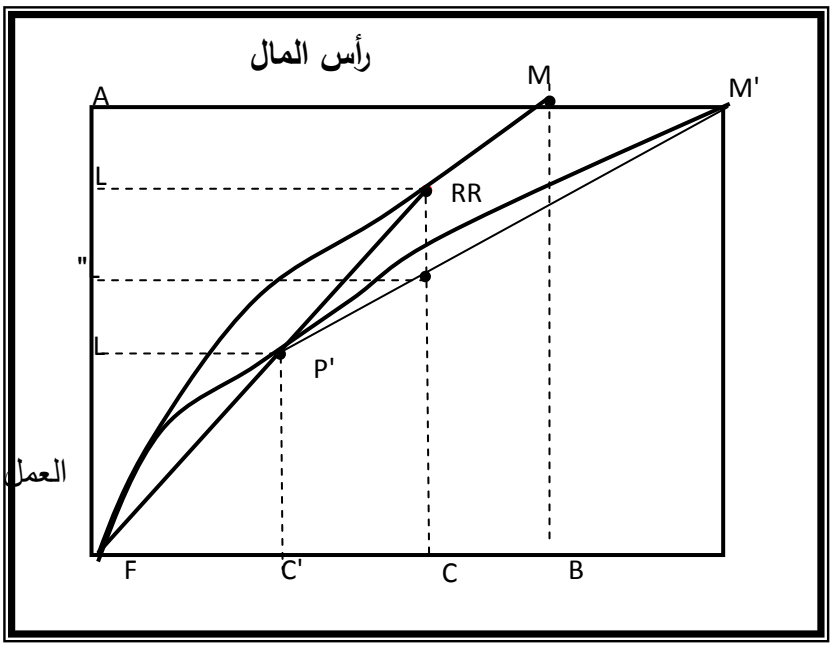

شكل 22: نظرية Rybczynski

تفسير المنحنى:

AF : تمثل العمل.

AM : تمثل رأس المال.

منحنيا الإنتاج المتساوي بالنسبة للإنتاج الغذائي له نقطة أصل F أما بالنسبة للإنتاج الصناعي نقطة الأصل هي M .

ولدينا المنحنى (FPM) هو منحنى عقد و تسمى P هي نقطة التوازن قبل النمو مع :

(PF) :هو الإنتاج الغذائي يستعمل (FL) للعمل و (FC) لرأس المال.

(PM) : هو الإنتاج الصناعي يستعمل (LA) للعمل و(BC) لرأس المال.

إذا ارتفع رأس المال نحصل على المنحنى (AM`) ويكون ل (AP`M`) مع نفس نسبة التبادل في P` كما في P لهما نفس الميل .

إنتاج المواد الغذائية هو ضعيف جدا(FP` )ويحرر(LL`) للعمل و(CC`) لرأس المال.

ولكن من اجل استعمال (CC`) لرأس المال يجب معرفة كمية العمل الضرورية وتكون (L`L``) وتبقى إذا (LL``) موجودة من أجل استعمال وظيفة رأس المال الإضافي (MM`)، فبمنطلق تراكم رأس المال يزيد الإنتاج الصناعي ويضعف الإنتاج الغذائي.

إن النتيجة المستنتجة من هذه النظرية هو أن التطور في المصادر الطبيعية مثل البترول في بلد ما يؤثر على تأخر التطور في إنتاج آخر مثل الإنتاج الصناعي في نفس البلد.

إن التفكك الصناعي désindustrialisation يفسر نفس أسباب نظرية "Rybczynski" إذ أن القطاع الجديد (قطاع المحروقات) يجذب المصادر ويختلس من القطاع الصناعي و هذا ما يسبب التفكك الصناعي .

2- نظرية النمو البائس(المفقر) لـــــ Bhagwati :

أول من قدم مثال حول النمو المفقر في الفكر الاقتصادي هو Edgeworth 1894 و تمثل حالة الدول التي تصدر السلع و لا تستهلكها و تستورد سلعا لا تنتجها ، بالإمكان توضيح الفكرة سريعا إذا وضعنا :

C : السلع المستوردة.

X : السلع المصدرة

P(X) : منحنى الطلب للسلع المصدرة و يفسر السلع للاستيراد.

تكون معادلة التبادل التجاري ممثلة كمايلي:

$$C=P(X)X$$

و نضع :

$e_{XP}=-Pdx/Xdp$ و هي مرونة الطلب يالنسبة للسعر و نجد

$$dc/dX=P(x)(e_{xp}.1/e_{XP})$$

يكون التوازن المفقر إذا كان $dc/dX< 1$ أي إذا كانت مرونة الطلب اقل من 1، أي المصادر الخاصة بالتصدير تنخفض في الإنتاج و قد صنف Edgeworth هذه الحالة بالنقص[1] .

في حالة النمو المفقر ل (Bhagwati) سلط الضوء في البداية على الأدبيات الجديدة و المستعملة في التوسع المكثف ، و بالتالي بالإمكان القول أن السلع المصدرة لا تضع في الحقيقة قدرة الاحتكارات لان السعر النسبي للمنتجات مستقل عن الكمية المباعة و لكن المنتجين في السوق يتنافسون منافسة شريفة و هنا يظهر دور الحكومة كمراقب للمصدرين و بالتالي الدولة تستطيع أن تختار السياسة من خلال :

$$Maxc.SCC=P(X)X$$

و الشرط الأول لهذا البرنامج أن تكون:

$$e_{XP}=1$$

و يمكن القول أن الدولة تستعمل قدرتها على الاحتكار وتضعه بالدقة في حالة النمو المفقر

و من اجل الفهم أكثر يكون المنحنى البياني التالي :

1-Jean-Paul Azam ,**macroéconomique de la croissance** , NATHAN, France 1989 ,p 110.

شكل رقم(23): نظرية Bhagwati

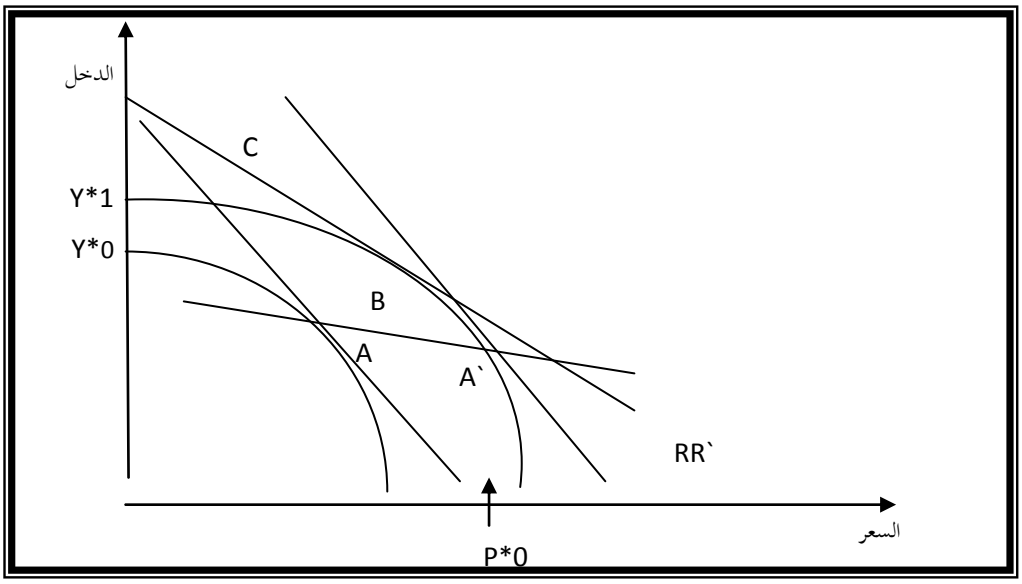

Source :Jean-Paul Azam **,macroéconomique de la croissance ,** NATHAN, France 1989 ,p110.

إذا كان بلد صغير فانه نقطة الإنتاج لا تمر A إلى 'A و بالمقابل يرتفع عرض السلع الاستثمارية (ينخفض عرض السلع الاستهلاكية) و تستطيع الدولة أن تخلق فائض في عرض للسوق الأولى في ظل نفس الظروف للتبادل الدولي ، ينتج عن هذا قوة احتكار و النتيجة لهذا انخفاض الأسعار العالمية *P و يكون مفقرا و لكن في الشكل السابق تبين هذه الحالة انخفاض الدخل الوطني المقيم بالسلع الاستهلاكية المنخفضة و مستقيم جديد للميزانية الوطنية ، و الإنتاج ينتقل من A إلى B ، و بالتالي يرتفع الدخل الوطني في الأعلى يقاس بالسلع الاستهلاكية و ينتقل من Y^*_0 إلى Y^*_1 .

إن هذه الملاحظة لا تبين إن الدولة في حالة فقر لان المقارنة بمجموعة من المتغيرات و هذا غير كاف للمقارنة لان السعر النسبي يتغير و بالتالي نحصل في هذه الحالة على النقطة C أين نحصل على نفس الحالي السابقة للاستهلاك و الاستثمار و هي ليست سريعة التأثر مع الدخل المبين بالخط العريض .

من خلال مثال (Bhagwati) سنة 1958 الدولة تحول انخفاضها إلى السلع الاستثمارية أو الاستهلاكية بعد النمو الموجود في رأسمالها و هو إذن المنتج الذي تصدره و يكون منتجا كثيف رأس المال النسبي.

إن نظرية النمو المفقر وضعت من طرف الاقتصادي" Jadish.N. Bhagwati " وضم ضمن هذه النظرية إشكالية انسداد النمو في التجارة الخارجية وهذه النظرية هي في اتجاه نيوكلاسيكي تقوم على أساس فكرة بسيطة هي تحسين طاقة العرض لبعض المواد الموجودة والمصدرة وتخفض أسعار الأسواق العالمية في نقطة أين يكون النمو قابل للانخفاض هذا الاحتمال يمكن أن يكون في الرسم البياني التالي:

شكل رقم(24): نموذج لنظرية Bhagwati أين تكون آجال التبادل ثابتة

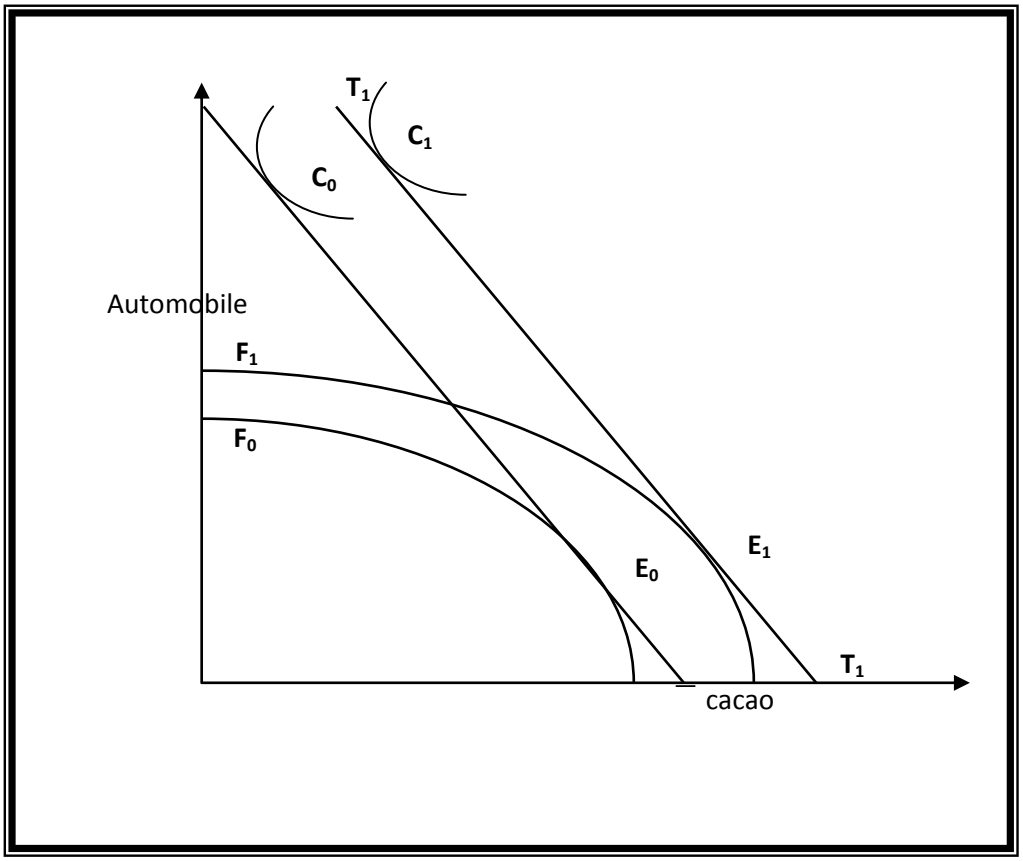

Source: kautassila Jean Phillipe**: <u>Syndrome Hollandais Théorie et vérification empriquè au Congo et Cameroun</u>** ، centre d'économie du développement ، Université Mantesqueu ،Bordeaux IV، Paris p 03.

إذا كانت دولة ما تنتج الكاكاو والسيارات وتختصص في إنتاجهما وكما أنها مفتوحة على الخارج، نفترض في الزمن (To) الإنتاج يكون ممثلا في النقطة (E_o) في حدود إنتاج (F_o)، باعتبار نسبة التبادل الدولي المساوي ل(TT) فالمستوى الاستهلاكي يكون ممثلا في النقطة (C_o).

إن عملية النمو في قطاع الكاكاو ينقل الحدود الممكنة لإنتاج (F_o) إلى (F_1)

وإذا كانت نسبة التبادل الدولي لا تستبدل إنتاج الدولة سيكون ممثلا ب(E_1) ومستوى استهلاكه يكون (C_1)، (C_1 أكبر من C_o) .

ونتيجة النمو الكبير في قطاع الكاكاو و ارتفاع الإنتاج بصورة كبيرة ستؤدي إلى انخفاض نسبة التبادل الدولي، للكاكاو والسيارات انخفضت بصورة كبيرة أيضا مهمة وتكون ممثلة ب (T_1T_1) حسب الشكل البياني التالي:

شكل 25: نموذج لنظرية Bhagwatiتدهور أجل التبادل

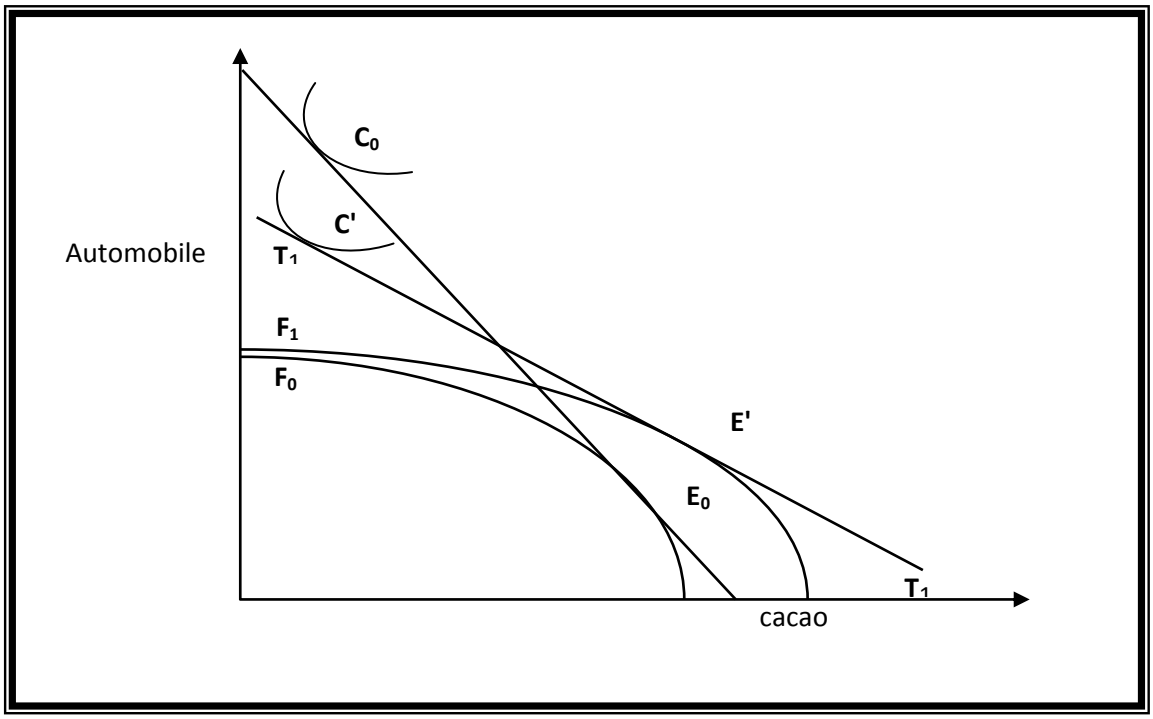

Source:، **Ibid** , p3.

إن ثبات إنتاج الدول سيكون ممثلا ب(E`) ومستوى الاستهلاك ب (C`) والتوسع في قطاع الكاكاو يؤول إلى خسارة الاستهلاك، لأن(C`) تتموضع على المنحنى بمنفعة أقل من المنفعة التي مرت على (C_0).

"Bhagwati" لخص نظريته أن الدولة ضحية إلى النمو الضعيف (نمو مفقر) وتحليله فيه نقاط تقارب مع نظرية المرض الهولندي إذ أن عملية تطور الموارد الجديدة تستطيع بطريقة معينة إلى تضعيف (تفقير) الاقتصاد رغم أنه في نظرية "Bhagwati" الانحطاط يظهر بانخفاض الدخل الحقيقي.

إن عدم الاستقرار القطاعي غالب في نظرية النمو المفقر لـ"Bhagwati " في مستوى الفرضيات وعكس هذه النظرية فإن نموذج المرض الهولندي يدافع عن تحليله على فرضيات الدول الصغيرة .

كما انه من بين نقاط الاختلاف بين النظريتين في السياسة الاقتصادية هو أن مصطلح نمو الفقر أو الضعف استعمال لينصح الدول السائرة في طريق النمو بتبني إستراتيجية في اتجاه محدود (صادرات المواد الأولية تكون متناسبة مع الميزة الطبيعية)، وتطور إنتاج السلع القائمة على الواردات، هذه الإستراتيجية تؤهل الصناعة القائمة للواردات التي تظهر كمتوسط للدول المصدرة للمواد الأولية ويبتعد عن النمو المفقر (الضعف) والعكس في نموذج المرض الهولندي تدمج الدول السائرة في طريق النمو في السوق العالمية بواسطة تصدير المواد الأولية.

3- فكرة المنطقة المحصورة : (notion d'enclave) :

إن هذه الفكرة تعد نقطة تقارب بين نموذج المرض الهولندي مع أشكال التخلف في انسداد النمو في التبادل الدولي وهذه الفكرة استعملت كثيرا من طرف بعض الاقتصاديين من بينهم: (P. Bairoch) [1] وهو يفسر حدود التصنيع عند دول العلم الثالث المصدرة للمحروقات خلال الفترة (1913-1965) ومن خلال دراسة (P. Bairoch) فإن التصنيع المستخلص عند بلدان العالم الثالث هو تصنيع محصور (enclave) وهذا ما يؤثر على باقي الاقتصاد ويؤدي به إلى الضعف .

وهذا الاقتصادي أقر بأربعة آثار من أجل تعريف الصناعة المستخلصة المحصورة

أثر← البنية التحتية للنقل من أجل تفريغ الإنتاج الصناعي المستخلص.

أثر← من خلال تجهيزات الاستغلال المنجمية.

أثر← من خلال الأجور الموزعة بالصناعة المستخلصة.

أثر← من إمكانية استثمار العرض من الأرباح المحققة في الصناعة.

إن دول العالم الثالث لا تتأثر بأي أثر من هذه الآثار الأربعة فالقطاع المستخلص هو دون روابط مباشرة مع باقي الاقتصاد فهو يحرك بقوة الإنتاج الوطني والارتباط بين القطاع المستخلص وباقي الاقتصاد يكون من خلال ميزانية الدولة التي تسترجع جزء من الموارد.

وأخيرا نقول أن الصناعة المستخلصة المحصورة(enclave) تسيطر عليه الدولة التي تستعمل إيراداتها، وهذه الأفكار نجدها أيضا عند المنحازين إلى نظرية السيطرة والهيمنة عند الكينزيين والنيوكلاسيك.

وفي فرضيات نموذج المرض الهولندي يتصاعد الدخل الخارجي الناتج عن الصدمة العشوائية الموجهة التي تصيب ميزانية الدولة التي يأتي من نشاطات القطاعات المستخلصة المحصورة، وفي هذه الحالة فإن أثر الإنفاق يكفي لوحده من أجل إطلاق (dutch disease) أو"المرض الهولندي.

المطلب الثاني: نموذج Gregory :

ظهر مفهوم المرض الهولندي سنة 1970 لشرح ظاهرة اقتصادية عصفت بالاقتصاد الهولندي بعد الأزمة البترولية الأولى ، إذ شهدت هولندا في الستينات زيادة كبيرة في ثرواتها باكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز في بحر الشمال و على غير المتوقع أدى هذا التطور إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني الهولندي و اثر على القطاعات الاقتصادية

1_ تمثيل النموذج:

نستطيع تمثيل نموذج Gregory بواسطة الرسم البياني التالي:

[1] -Bairoch .p , **Diagnostic de l'evalution economique de tiers monde** , Gauthiers-Villars ,paris,1967, cité par kautassila Jean Phillipe, **op.cit** , p 05.

شكل رقم(26): نموذج Gregory

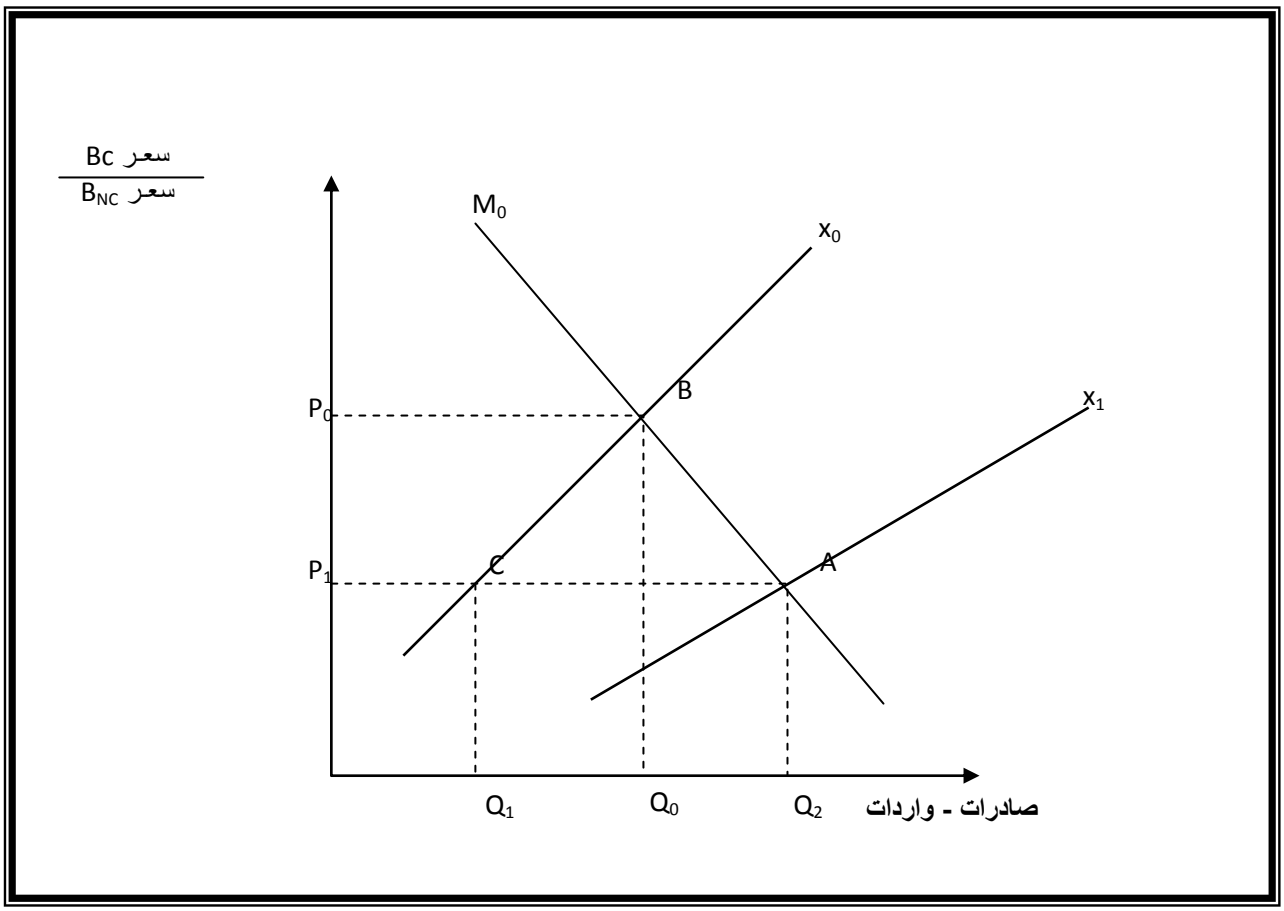

Source: Richard .H.Snape ,**effects of mineral development on the economy** ,the Australian journal of agricultural economic ,vol 32, n° 3 , December 1977, p 148

إن الأسعار النسبية للسلع غير التجارية[1] و السلع التجارية[2] في المحور العمودي في آجال التبادل العالمي ثابتة و السلع المنافسة للواردات تحل محل الواردات [3].

التداخل في الانتعاش:

في آجال التبادل الدولي الثابت كل الصادرات تكون بسعر معطى و أيضا الحال بالنسبة للواردات M_0 و X_0 إذن هما سلع الواردات و الصادرات الحقيقية .

الصادرات مساوية للسلع الوردات عندما يلتقيان المنحنيان ، يفترض أن حركات [4] رؤوس الأموال موجودة ن المنحنى X_0 ينخفض لان الاستفادة من الإنتاج القابل للتصدير مع ارتفاع نسب السعر لـ (BNC) و(BC) و أيضا الطلب المحلي ينخفض لان السعر يرتفع من اجل السلع التي بإمكاننا تصديرها ، الميل لـ M0 يكون سالب و

[1]- السلع غير التجارية يرمز لها بالرمز : Biens Nom Commercialisé (BNC)

[2]- السلع التجارية يرمز لها بالرمز : Biens Nom Commercialisé (BC)

[3] -Richard .H.Snape ,**effects of mineral development on the economy** ,the Australian journal of agricultural economic ,vol 32, n° 3 , December 1977, p 147

[4] -Ibid ,p148.

ينعكس على الطلب للسلع القابلة للاستيراد (تحل محل الإنتاج المحلي و الواردات) و الاستفادة من الإنتاج المحلي المقيم بالسعر المنخفض .

في حالة اكتساب موارد طبيعية فإن منحنى الصادرات يمثل X_1 و بالتالي تكون نقطة التوازن اقل بنسبة جديدة للسعر BC/BNC و ارتفاع الواردات و الصادرات –تصخم –في حالة تخفيض سعر الصرف ستتغير نسبة السعر ، فمن خلال نموذج Gregory فان الإنتاج الصناعي و الصناعات التصديرية موجود فعلا في الانتعاش

مرونة السعر في عرض الصادرات للإنتاج المورد الطبيعي و مرونة السعر لعرض و طلب الصادرات و الواردات التقليدي .

إن Gregory يتبع تدخل الدولة في توجيه نظام السوق و نسبة السعر لا تنخفض، الفائض الحالي يظهر من خلال التراكم في حالة استغلال الموارد الطبيعية و هذا لا يعطي أي فائدة للاقتصاد[1] .

هذا التفسير في هيكل الاقتصاد في الأجل القصير لا توازن يكون من خلال جانبين إما الانخفاض في قطاع (BC) أو تدخل الدولة ، إن الانخفاض من خلال اثر التراكم في قطاع (BC) لان الأسعار في هذا القطاع تكون من خلال سعر الصرف الضعيف و هذا لتسوية (BNC) من خلال التضخم .

السعر الداخلي P_0 ثابت و لا يستفيد من الموارد الطبيعية في الاقتصاد المحلي .

المساعدات بهذه الطريقة لا تستطيع ان تحمي القطاع التجاري الذي يتأثر من خلال الفائض ، و أيضا انخفاض في سعر الصرف .

فمن خلال نموذج Gregory لا تكون هناك طريقة للانخفاض النسبي في القطاع التجاري كاستثمار مصادر الصادرات للخارج و الحماية الكاملة تؤكد انه سيستثمر جميع المصادر الخارجية و هذا ا يجبر الاقتصاد المحلي للاستفادة من الانتعاش في المصادر الطبيعية .

هذا التحليل العام يطبق في جميع الحالات أين يكون القطاع المنتعش يؤثر على الميزان التجاري ، والنمو في المصادر الطبيعية تؤدي إلى انحطاط نسبي في الإنتاج المحلي للسلع التجارية .

إن فكرة تطور الموارد الطبيعية تفرض هبوط القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة الزراعة والصناعة وهذا ما بينه(Gregory)[2] سنة 1976 وقد سلط هذا الأخير الضوء على تغير الهياكل المرئية في أستراليا في حين أن التطور الكبير كان في قطاع المناجم.

إن نموذج "Gregory " هو نموذج بسيط وضح فيه أثر السعر المحلي على عرض الصادرات وطلب الواردات، وقد درس نموذج (Gregory) دور سعر الصرف الحقيقي في أثر الانفجار أو الازدهار في قطاع الصادرات والواردات والأسعار التي تحسب في النموذج هي أسعار السلع التجارية العالمية (goods traded

[1] - Abdelkader sid Ahmed ،**économie de l'industrialisation a partir des ressources naturelles (IBR)** ، Tom 2 ,opu, Alger , p22

[2] -R.G.Gregory, **Some implications of the growth of mineral sector**, The Australian journal of agricultural economics, vol.20, n°2, August 1976.

(BC) international) للصادرات والواردات وتتناسب مع سعر السلع الغير تجارية (traded goods (non (BNC)[1]، والفرضية تقول أن السعر العالمي لا يتأثر بالاقتصاد الأسترالي.

كخلاصة لهذا النموذج عند اكتشاف المحروقات يؤدي إلى تصاعد عرض الصادرات التي تظهر في مستوى الحساب الخارجي من خلال الفائض في ميزان المدفوعات ولتصحيح أو القضاء على هذا الفائض يكون إما بواسطة تقدير النقود الوطنية أو التضخم المحلي، يتناسب سعر السلع الغير تجارية (BNC) مع سعر الصادرات والواردات والصناعات المصدرة الموجودة من قبل أو الحديثة المستوردة.

2-فرضيات نموذج Gregory

يوضح "Gregory " ذلك بالرسم البياني السابق

في المحور العمودي: معدل الصرف الحقيقي يوضح العلاقة بين السلع التجارية (BC) وسعر السلع الغير تجارية (BNC).

في المحور العمودي: حجم الصادرات والواردات.

يفترض "Gregory " أن أجال الصرف ثابتة، وهذا النموذج يفترض فكرة غامضة حول رؤوس الأموال ويركز تحليله إلا على الميزان التجاري.

X_O : يمثل منحنى الصادرات خارج المناجم (قطاع الزراعة).

X_1 : يمثل منحنى خاص بعرض الصادرات لقطاع الصادرات خارج المناجم (قطاع الصناعة) وقطاع صادرات المناجم.

ليكن اكتشاف قطاع جديد لموارد جديدة وهذا يؤدي إلى انتقال منحى الصادرات من (X_o) إلى (X_1) في حين أن منحنى طلب الواردات (M_o) لا يتغير في الفترة الأولى.

في التوازن ($M_O = X_1 + X_o$) نفترض أن إنقاص فائض الصادرات يكون بصعود الواردات (أو/و) انخفاض الصادرات خارج القطاع المنفجر (المزدهر).

حركات سعر الصرف الاسمية (كمية النقود العالمية بالسنة للوحدة العالمية) تسمح بالتسوية. ارتفاع سعر الصرف الاسمي مع انخفاض السعر النسبي مع السلع التجارية (BC) دون الواردات التي تأتي بأقل ثمن من النقود المحلية، في الحالة العادية وانخفاض سعر الصرف الحقيقي (BC/BNC) يؤدي إلى تماثل بين ارتفاع حجم الواردات وارتفاع حجم الصادرات خارج القطاع المنفجر أو المتطور الذي يمر ب (Q_o) إلى (Q_1) أو (B إلىC).

في دراسة (Gregory) فإن تطور قطاع المناجم يصغر حجم الصناعة المنتجة كبديل للواردات أو صناعات الصادرات الموجودة من قبل وتوسيع الواردات عبر حركات سعر الصرف الحقيقية.

(Gregory) حقق كثيرا في الاقتصاد في حالة النمو فانخفاض قطاع السلع التجارية تكون متناسبة وغير مطلقة، وهذا التغير في الهياكل سريعة التأثر، وحسب (Gregory) وهذا يؤدي إلى عدم التوازن في أجل قصير ويسمى بإعادة تخفيض النقود ويمتاز بإعانة خاصة في قطاع السلع التجارية (BC)، ويقول (Gregory) أننا

[1] - Abdelkader sid Ahmed ,**opcit** , p 20.

نستطيع أن نرى أثر امثل، الإعلانات لا تستطيع أن تحمي القطاع التجاري و هذا لا يطور الفائض في الميزان التجاري ويدفع إعادة تقرير سعر الصرف.

وحسب (Gregory) فإن أي وسيلة تضعف قطاع السلع التجارية (BC) إلا الاستثمار الخارجي للعائد المستخلص من الموارد الطبيعية ويعيق الاقتصاد المحلي، (Gregory) يضع هذا التحليل من أجل جميع وضعيات القطاعات الجديدة التي تؤثر على الميزان التجاري، فالتطور الكلي للموارد الطبيعية الموجه إلى التصدير أو التي تحل محل الواردات الموجودة تؤدي إلى ضعف الإنتاج المحلي للسلع التجارية. في غياب تدخل الدولة فإن ضغوطات المصادر والأشخاص وهم الذين يعملون في قطاع السلع الغير التجارية [1]والتي تستفيد من أغلب العوائد للأشخاص العاملة في قطاع السلع التجارية (BC).

أعراض (dutch disease) المدروسة من طرف (Gregory) عمقها كل من Corden ، Neary واقتصاديين آخرين .

المبحث الثاني : تطور نظرية المرض الهولندي

ان إطلاق مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الآثار غير المرغوبة فيها التي أثرت على الصناعة الهولندية من جراء اكتشاف الغاز الطبيعي في القرن التاسع عشر و تسبب هذا الاكتشاف في زيادة أجور اليد العاملة الهولندية مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى .

كتب عن المرض الهولندي كثير ، تناولت تلك الكتابات أنماطا من الاقتصاديات الصناعية النامية المعتمدة في اقتصادها اعتمادا لامتناهي على الموارد الطبيعية ، و تركزت تلك الكتابات على الهزات في أسواق الدولية للموارد الطبيعية في السبعينيات و أوائل الثمانيات و ما نتج عنهما من مشاكل اقتصادية في تلك الدول .

سنحاول ضمن هذا المبحث تناول تطور نظرية المرض الهولندي من خلال العناصر التالية :

- **نموذج Corden و Neary**؛
- **دور القطاع المنتعش أو المزدهر في التفكك الصناعي في اقتصاد صغير مفتوح .**

المطلب الأول:نموذج Corden و Neary :

كانت دراسة سنة 1982 من طرف كل من (W.Max.Corden) و(J.Peter.Neary) وقد عينا أثر نموذج(dutch disease) وهو نموذج اقتصادي يعتمد على عدة فرضيات :

اقتصاد صغير مفتوح ينتج سلعتين تجاريتين بأسعار معينة (صناعية و زراعية)، وأسعار متجانسة السلع غير التجارية مرنة والتي تكون بمقارنة العرض والطلب المحلي.

1_ عرض النموذج:

يمكن عرض النموذج كالتالي

[1] - **Ibid**, p 20.

الشكل رقم (27): أثر الانتعاش أو الازدهار في قطاع المناجم

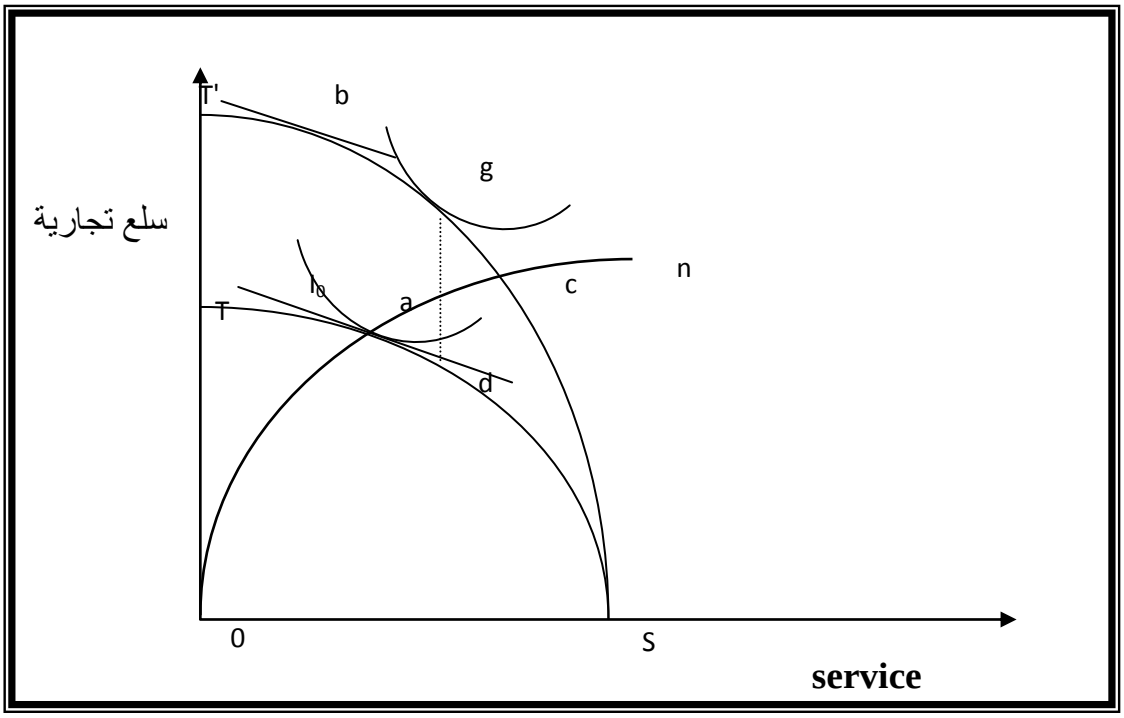

Source: kautassila Jean Phillipe، **op.cit**، p 08

سلع القطاع التجاري هي سلع قطاع المناجم (Xe) والصناعة (Xm) وقطاع السلع الغير تجارية هو الخدمات (Xs) ونفترض أن جميع السلع تستعمل من أجل الاستهلاك النهائي كما أن الأسعار متناسبة مع السلع التجارية، ويفترض أيضا أن كل قطاع لديه عوامل خاصة (رأس المال) وعوامل متحركة (العمل) "Corden " و "Neary" حاولا دراسة أثر الانفجار في قطاع المناجم على السلع التجارية خارج المناجم.

ومن خلال الاقتصاديان فإن الأثر الكبير في القطاع المنفجر يؤدي إلى أثرين واضحين – أثر حركة الموارد- أثر الإنفاق[1].

- **أثر حركة الموارد:** هو متناسب مع تحويل العوامل إلى القطاع المنفجر أو القطاع المزدهر وقطاع السلع الغير تجارية، إذا كان القطاع المنفجر (Booming Sector) ليس محصورا (enclave) ويمارس الأثر على الموارد ويدقق أكثر على تحريك العمل ويوجد تصاعد للطلب على العمل في قطاع المناجم وقطاع السلع الغير تجارية.

  أما عرض العمل يكون معطى ونستنتج أن غياب اليد العاملة في قطاع إنتاج السلع التجارية خارج المناجم يؤدي إلى إنتاج ضعيف(تفكك صناعي).
- **أثر الإنفاق:** هذا الأثر مستخرج من استعمال العوائد بعد الانفجار في قطاع المناجم والفائض في ميزان المدفوعات، وهذا العائد ينفق إذا كانت سلع القطاع غير التجاري ليست سلع دنيا وهذا ما يفسر ارتفاع الطلب على هذه السلعة قبل وضعية تمحور الطلب على العرض وانخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى

[1] _ Corden ,W, Max , **booming sector and dutch disease economie , survery and consolidation** ,oxford economie ,papers 36 , 1984 ,p 06.

تطور إنتاج السلع الغير تجارية (BNC) وانكماش إنتاج السلع التجارية خارج المناجم وهذا يؤدي إلى ضعف في الميزان التجاري وهذا ما يمثله المنحنى البياني 27.

ومن خلال هذا الرسم البياني:

المحور العمودي: السلع التجارية.

المحور الأفقي: السلع غير التجارية (الخدمات).

في المنحنى التوازن الأول يتموضع في النقطة (a) أين يكون سعر الصرف الحقيقي (أو السعر المتناسب مع السلع التجارية).

T_O : هو عبارة عن مماس للمنحنى لإمكانية الإنتاج في القطاع المنفجر وهو قطاع المناجم.

وبعد الإنتاج تتحول (TS) إلى (T`S)، وفي غياب تسوية مناسبة للسعر في نقطة التوازن الجديدة (b).

ترتفع السلع التجارية في الحدود الموسعة وتكون ممثلة بالبعد (TT`) ويكون العائد الخارجي متساوي في جميع النقاط.

تصاعد العائد بسبب ارتفاع الطلب الحقيقي على السلع الغير تجارية التي أيضا يرتفع سعرها وتقدير سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تصاعد الإنتاج للسلع الغير تجارية ويضعف إنتاج السلع

التجارية خارج المناجم، نقطة التوازن هذه المرة تنتقل من(b) نحو (g) كما تظهر في المنحى البياني، في هذه النقطة يكون إنتاج السلع التجارية خارج المناجم ضعيف مقارنة بالنقطة الأولى الإبتدائية(a).

ويكون إنتاج السلع غير التجارية (الخدمات) مهم أكثر.

في المنحنى البياني التركيز على إنتاج السلع التجارية خارج المناجم يمثل بواسطة حركة (a) إلى (b) في حدود إنتاج خارج المناجم (Ts) وانزلاق نقطة التوازن في حدود إمكانية الإنتاج خارج المناجم.

هذه الحالة قد عبر عنها كل من "Corden " و "Neary" (التفكك الصناعي). [1]

2_عموميات حول نموذج Corden

لقد طور Corden سنة 1984 النموذج السابق ل (dutch disease) وقد ضم هذا النموذج ثلاث قطاعات هي :

- **booming sector**:

يضم قطاعات المحروقات أو الصناعات الأولية المصدرة في مرحلة ارتفاع السعر ، واستغلال اكتشاف أكبر للموارد وأيضا التطور التقني الذي يخفض التكاليف ويرمز له بالقطاع (B).

- **lagging sector** :

(القطاع المتأخر) ويضم السلع الأخرى التجارية التي تغطي الصادرات وبدائل الواردات في قطاع الصناعة وقطاع الزراعة ونرمز له بالرمز (L) .

- **قطاع السلع الغير تجارية (N)** :

يضم الخدمات، النقل، ...إلخ [1]

---

[1] _ **Ibid** . p 34.

إن تحليل "Corden " كان من خلال (Core model) والعنصر الوحيد الذي يفترضه متحرك هو العمل، أما العوامل الأخرى فهي خاصة وثابتة داخل القطاعات الثلاثة، كما أن عامل رأس المال غير متحرك ومخزونات العوامل ثابتة أما السعر فهو مرن.

يفترض "Corden " أن هناك ثلاث قطاعات:

booming sector : (B)

lagging sector : (L)

(N) : قطاع السلع غير التجارية (الخدمات) .

3- الفرضيات الأساسية لنموذج Corden:

1- الأسعار في (B)و(L) تكون مقيمة مع أسعار السوق العالمية.

2- الأسعار في (N) تكون مقيمة من خلال حركة العرض والطلب في السوق المحلي.

3- المخرجات على مستوى كل قطاع تنتج مجموعة من العوامل الخاصة للقطاع الخاص (الموارد الطبيعية)، رأس المال الخاص قصير الأجل (العمل ثابت) وهذا بواسطة عامل (العمل غير المؤهل) والتحويل على مستوى القطاعات الثلاثة.

4- أسعار العوامل هي مرنة (من أجل الاستخدام التام) ومخزونان العوامل في الاقتصاد المحلي ثابتة وهذا ما يؤشر إلى عدم وجود تحولات عالمية لرأس المال والعمل[2].

إنتاج كل قطاع كان نتيجة للعمل والعوامل الخاصة، فالعمل يفترض أنه متحرك بين القطاعات الثلاث، وقد درس (Corden) أثر الانفجار (boom)في (B) على القطاعات الاقتصادية الأخرى وكان هذا الانفجار نتيجة إلى:

1- التقدم التقني العشوائي المحدد في الاقتصاد المحلي المدروس.

2- اكتشاف غير منتظر للموارد الجديدة.

3- ارتفاع أسعار المواد المصدرة من القطاع (B) في السوق العالمية.

إن الإنتاج في القطاع (B) يكون للتصدير وليس للسوق المحلي: وكما في النموذج السابق فإن هناك أثرين هما: أثر الإنفاق – أثر حركة الموارد.

ونستطيع أن نمثل(Core model) لـ(Corden) بالرسم البياني التالي:

---

[1] - Bendib Rachid، **rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie** ، opu ، 1995 . p 40

[2] Abdelkader sid Ahmed ,**op.cit** , p 26

شكل رقم(28): نموذج Corden

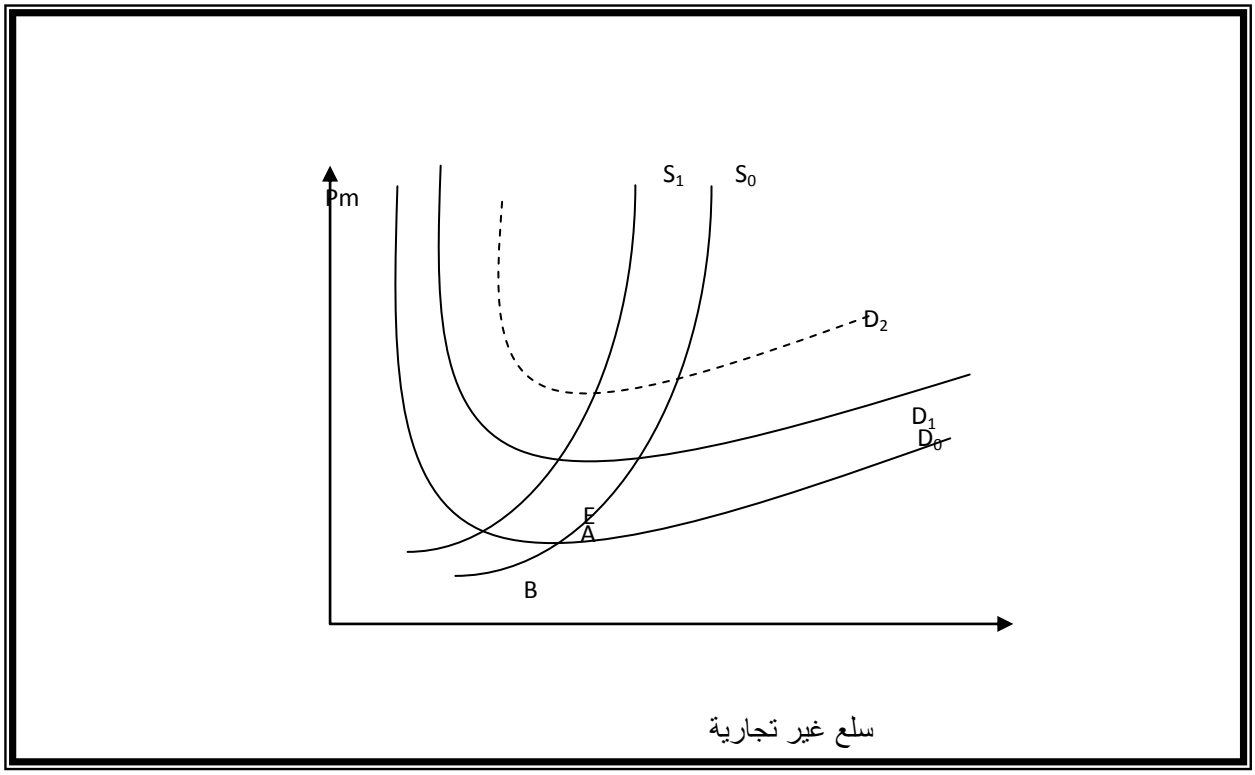

Source : Corden W.Max ,**op.cit** , p 27.

من خلال تحليل (Core model) لـ(Corden) فان العوامل في القطاعات الثلاث أن العمل هو العنصر الوحيد الذي يكون متحركا أما رأس المال فهو عالمي و غير متحرك و الطلب على جميع العوامل يتأثر بالسعر

4-اثر الانتعاش الخارجي على الاقتصاد:

إن تحليل القطاع المنتعش يكون اثرين هما و اثر حركة الموارد و اثر الإنفاق و يكون الأثر الأول من خلال تحويل العوامل المتحركة إلي قطاع المحروقات المنتعش أو القوى ، الأجور المرتفعة سوف يتم تفضيل هذا القطاع عن باقي القطاعات إما اثر الإنفاق في الأصل أول من تكلم عنه هو Mc.Kinnon 1977 [1] كمثال على ذلك نأخذ اقتصاد مفتوح ينتجBC سلع تجارية و BNC سلع غير التجارية و الأرصدة الجارية لميزان المدفوعات متجانسة .

- أسعار BC تكون صمن القطاع ذو الأسعار العالمية (المعطاة).
- أسعار BNC تكون من خلال الطلب و العرض المحليين .
- توازن السوق يكون دائما من خلال عوامل تتضمن ثبات الأسعار

و يمكن توضيح الحالة من خلال الرسم البياني :

[1] **- Ibid**, p 23

الشكل رقم(29) : اثر الانتعاش الخارجي على الاقتصاد

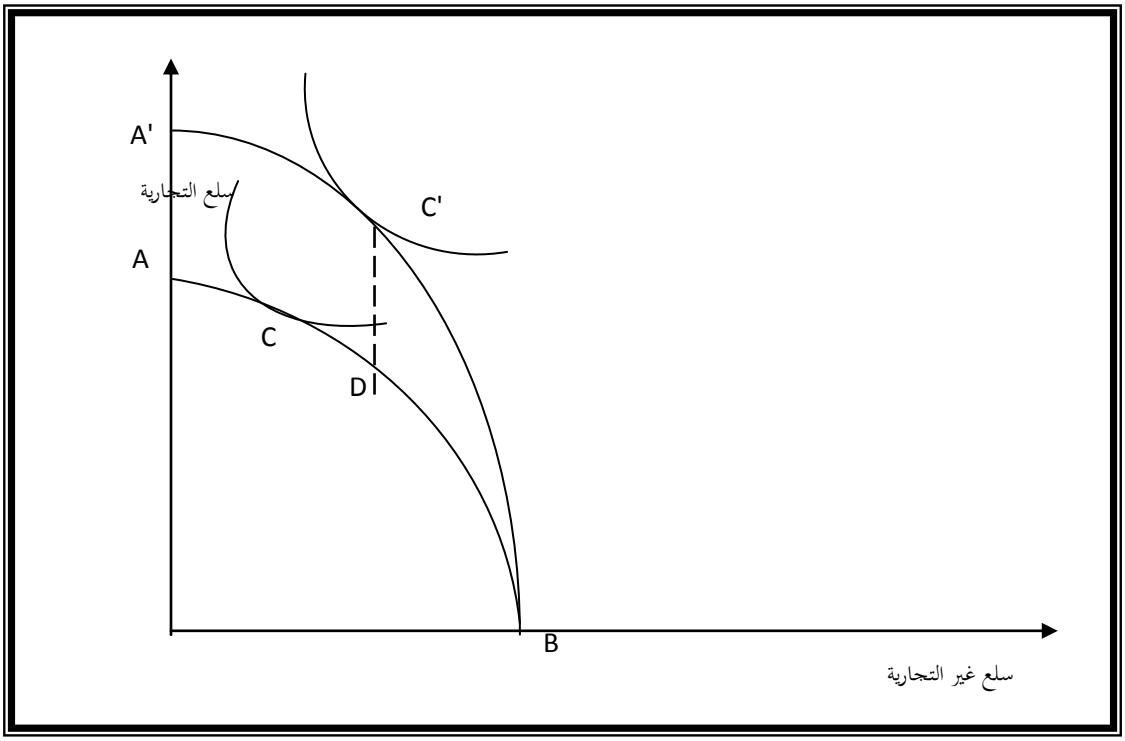

Source :Abdelkader sid Ahmed **, op.cit** , p 25

من خلال الشكل إن الإنتاج يكون (BA) و يرتفع إلى (A'B) و بأخذ بعين الاعتبار قطاع البترول في غياب اثر حركة الموارد ن المسافة (AA') هي مساوية للدخل الخارجي و مع ارتفاع الدخل تكون نقطة التوازن من cإلى c' و استهلاك نوعين من السلع سيرتفع إلا إذا كانت واحدة من السلع دنيا .

الطلب على السلعBNC يدفع السعر للارتفاع و الإنتاج سيرتفع بفضل انتقال الموارد لقطاع BC إلي القطاع BNC.

إن الطلب على BNC سيكتفي بالواردات بالأسعار العالمية الثابتة من خلال الصادرات الجديدة ، القطاع التجاري يكون متعاقد و سعر BNC ينخفض (ارتفاع سعر الصرف) و يتحرك المنحنى من C إلى D ، في حدود الإنتاج غير البترولي تسمى هذه الظاهرة بالتفكك الصناعي أو désindustrialisation[1] أو التفكك الزراعي désagriculturisation .

يمكن القول أن هذا النموذج يعطي بعض الفرضيات الخاصة و التي إذا حذفت يكون اثر الإنفاق معقد.

إذا كان و على سبيل المثال السلع هي بدائل ناقصة لقابلية الاستيراد و التصدير لا يمكن تمثيلها بالمنحنى البياني السابق و في هذه الحالة اثر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يكون مختلفا في قطاع بدائل الواردات بالنسبة لقطاع الصادرات .

[1]–نتأكد من هذا الأثر أكثر عند عرض تحليل (Core model) لـ(Corden)

و كذلك نميز عرض اليد العاملة بيد العاملة المؤهلة و اليد العاملة غير المؤهلة لقطاع السلع التجارية و قطاع السلع غير التجارية و بالتالي يكون عامل العمل المؤهل في هذه الحالة و هي حالة الانتعاش مرتفع على حساب اليد العاملة غير المؤهلة و ذلك لارتفاع الأجور الحقيقية للفئة الأولى(خلاصة لنظرية Stolper –Samuelson [1]

5–تحليل الـ (Core model) واثر الإنفاق واثر حركة الموارد:

وصيغة النموذج بإمكاننا تحديدها من خلال العلاقات التالية :

إذا كان هناك ثلاث قطاعات و عي القطاع المنتعش Bو القطاع المتأخرL و قطاع السلع غير التجاريةN، الأول ينتج السلع (BC) بأسعار عالمية و معطاة و مخرجات كل قطاع تنتج بعوامل خاصة بالقطاع المعنى و العمل يكون عاملا متحركا بين القطاعات الثلاثة و هذا ما يؤدي إلى تعدل في أجور العمال في القطاعات السابقة .

يرمز للأجور بالرمز (W) ، و (R_B)، (R_R)، (R_N) هم الدخول الثلاثة للقطاعات السابقة ن أسعار عوامل الإنتاج هي ثابتة و هي غير قابلة للتحرك عالميا [2].

الانتعاش في القطاع B يكون له تأثير أولي هو الزيادة في دخول العوامل المستعملة و هذا الانتعاش و من خلال Corden كان من خلال ثلاث عوامل هي:

- التحسن التقني و التكنولوجي الكبير في القطاع B.
- التموضع الجيد و الايجابي لوظائف الإنتاج أدي إلى محدودية التحسن في الدولة المعنية.
- من خلال اكتشاف مورد مهم و مصادر جديدة تزيد من عرض العوامل الخاصة .
- القطاع B يصدر للخارج و لا يوجه إنتاجه إلى السوق المحلية و الأسعار متجانسة للمنتوج في السوق العالمية و متناسبة مع سعر الواردات .

و حسب هذا النموذج فانه يوجد اثرين هما:

5–1 اثر الإنفاق: Effet dépense

من خلال هذا النموذج و نتيجة للانتعاش الموجود في قطاع المورد الطبيعي B فان الربح (المنفعة) يكون مباشرة للصالح الدولة و تكون مرونة عائد الطلب للقطاع N موجبة و هذا يؤدي إلى نمو السلع غير التجارية نموا نسبيا مقارنة بالسلع التجارية .

إن هذا الارتفاع الحقيقي سيؤدي إلى انسحاب العوامل من القطاعين B وL و تفضيلها ل N و ذلك لان هذا الأخير يشهد تصاعدا كبيرا في بينما قطاع L تدهورا كبيرا [3] ، يمكن تفسير الرسم البياني رقم (28)الموضح لنموذجCorden كالتالي :

---

[1] -Patrick A. Messerlin**, commerce international** ,presses universitaire de France, paris 1998, p 80

[2] -W M.Corden ,**booming sector and dutch disease economie** ,survey and consolidation, ,oxford economie , papers 36, 1984 , p360.

[3] / **Ibid** , p360.

شرح المنحنى البياني :

في المحور العمودي يمثل السعر(Pm) للقطاع (N) و يتناسب مع السعر في القطاع(L) و منحنى العرض مشتق من تحول المنحنى بين انتقال المنحنى بين (N) و الميزتين الخاصتين ل (BC)، منحنى الطلب يعكس الطلب في القطاع (N) المشتق من السعر في نفس القطاع إذا كان الإنفاق يساوي الدخل دوما .

اثر الإنفاق يتموضع في هذا المنحنى في الطلب من D_1 إلى D_0 و بالتالي يزيد السعر (Pm) و بذلك تتحول الموارد من القطاع(L) القطاع (N) إلى القطاع (N) [1] .

و بإمكاننا القول إذن تأثير اثر الإنفاق يحدث :

عند زيادة الدخل من خلال زيادة الأسعار أي أسعار مصدر طبيعي (النفط مثلا) فان ذلك لن يؤثر على أسعار السلع التجارية لكونها تتحدد وفق ا لأسعار عالمية ، لان هذه الزيادة ستؤثر على ارتفاع السلع غير التجارية لكونها تتحدد في السوق المحلي ، لذلك فان أسعار السلع غير التجارية ستزيد مقارنة بأسعار السلع التجارية (سعر الصرف الحقيقي) و سيؤدي ارتفاع السعر النسبي للسلع غير التجارية إلى رفع تكلفة الإنتاج المحلي و هو الأمر الذي سيشجع هذا النوع من الإنتاج على حساب إنتاج السلع التجارية [2].

2-5 اثر حركة الموارد:

الإنتاج الحدي للعمل في القطاع B يرتفع بعد الانتعاش boom في حين أن الأجر ثابت في الآجال التجارية و الطلب على اليد العاملة في القطاع B يرتفع و يكون طلب العمل من R و N نحو B ، يمكن توضيح ذلك بالحالتين التاليتين :

- انتقال اليد العاملة منL نحو B سيخفض في إنتاج في القطاع L .و هذا ما يسمى بالتفكك الصناعي المباشر و مباشر لان السوق في N غير مطبقة و أيضا لا ضرورة لارتفاع سعر الصرف الحقيقي .
- انتقال اليد العاملة من N إلى B سعر الصرف الحقيقي ثابت و اثر الموارد و بالتالي يتحرك منحنى العرض منS_0 نحو S_1 و يؤدي إلي تحقيق فائض في الطلب في القطاع N الذي يضيف نتيجة اثر الإنفاق [3].

و بإمكاننا القول أن اثر حركة الموارد انه عند حدوث انتعاش بسبب ارتفاع سعر السلعة المصدرة التجارية أو اكتشاف مورد طبيعي جديد هذا سيترتب عليه تحرك عوامل الإنتاج نحو هذه السلعة أو المورد الطبيعي و ارتفاع أسعار هذه العوامل [4].

إن الترابط بين الأثرين يؤدي إلى انتقال اليد العاملة منL إلي N و هذا ما يودي التفكك الصناعي الغير مباشر الذي يكمل اثر التفكك الصناعي الناتج عن انتقال العمل من L نحو B .

---

[1] - **Ibid** , p360.

[2] -د. احمد الكواز ، **مسح و تقييم بعض النماذج الاقتصادية الكلية العربية ذات تطبيقات السياسة الاقتصادية** ، المعهد العربي للتخطيط ، مارس 1996 ، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر و التوزيع ، سوريا ، ص 172.

[3]-W.M.Corden, **op.cit**, p361

[4]- د. احمد الكواز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص174.

في كلتا الحالتين يخفض الدخل الحقيقي العوامل الخاصة في القطاع L و هذا هو المشكل الرئيسي في المرض الهولندي ، هذان الأثران يؤديان أيضا إلى ارتفاع الأجر W في القطاع L و هذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على اليد العاملة و لكن السعر(Pm) يرتفع أيضا و يلاحظ أيضا أن الأجور مستهلكة أيضا في N .

إن الأجر الحقيقي W_X متغير و هو معرف في أجال الاستهلاك ويعرف أيضا ب أسعار السلع التجارية أسعار السلع غير التجارية لكن كيف يرتفع أو ينخفض سعر الصرف الحقيقي؟[1]

للإجابة على هذا السؤال و حسب Corden تكون واضحة من خلال اثر حركة الموارد :

إن الإنتاج في القطاع N ينخفض بسبب هذا الأثر و الأجر الحقيقي في هذا القطاع سيرتفع أي أن : W/ Pm يرتفع لان W مرتفع و بالتالي سيرتفع W_X ، في حين أن اثر الإنفاق في حالة الارتفاع الإنتاج في القطاع N و بالتالي ستخفض W/ Pm لانخفاض W و هذا ما يجعل W_X إما يرتفع أو ينخفض و بالتالي فان العائد أو الدخل الحقيقي ل لقطاع N سيرتفع أو ينخفض .[2]

أن الحالة الخاصة لمميزات الانتعاش البترولي (النفطي) في حالة أن يكون القطاع المنتعش (Booming sector) لا يعمل أي إن القطاع المنتعش لا يشارك في أي نشاط اقتصادي في السوق المحلية و بالتالي يكون قطاع enclave و بذلك يكون الأثر الموجود و الوحيد هو اثر الإنفاق و بالتالي لا يوجد اثر التفكك الصناعي المباشر .

الميكانيزم الأساسي لإعادة تخصص الموارد (تحرك الموارد) و هذا الارتفاع الحقيقي إذا كان جزء من الدخل يتأثر بشراء السلع غير التجارية أي منتوج القطاع N و في الأخير يرتفع مقارنة بالوضعية الداخلية في الانتعاش .

المطلب الثاني: دور القطاع المنتعش أو المزدهر في التفكك الصناعي في اقتصاد صغير مفتوح

من خلال ظاهرة المرض الهولندي على اقتصاد الدولة نجد ان القطاعات الاقتصادية التجارية تتأثر تأثرا كبيرا خاصة في إنتاجيتها و ذلك لأسباب عديدة من بينها انتقال الموارد من هذه القطاعات إلي القطاع الذي ينتج سلعا غير تجارية و الذي يشهد انتعاشا خاصا .

1- اثر الانتعاش عندما يكون رأس المال متحرك بين قطاعين(الصناعة و الخدمات) :

قدم هذا التحليل من طرف كل من (W.Max.Corden) و(J.Peter.Neary)[3] سنة 1982 و قد سمي بنموذج اللغز وهذه الوضعية تكون ضمن تحليل طويل الأجل لان جميع عوامل الإنتاج متحركة بالاستثناء الأرض و يفترض أن L و N تتبعان نفس مخزون رأس المال المتحرك و لكن يبقى القطاع B يستغل عوامل خاصة و لا يقسم العمل بين القطاعين السابقين وفي هذه الحالة ل Core model القطاعان الصناعي و الخدمي L و N لهما نفس خصائص اقتصاد هكشر –أولين هذا الاقتصاد يتجاوب

---

[1] - W.M.Corden, **op.cit**, p362

[2] - **Ibid**, p362

[3] -W.Max.Corden& J.Peter.Neary , **booming sector and de-industrialization in small open economy** ; economic journal ,92,decembre 1982,printed in great Britain , p 833.

مع نظرية Stolper –samuelson[1] ،يوجد ضمن هذه النظرية علاقة وحيدة بين السعر التوازني و سعر الخدمات التكنولوجية في القطاعين (السعرين يتحددان خلال أسعار السلع التجارية) و يبقي رأس المال متحركا ويمكن تفسير العلاقة في الرسم البياني التالي :

الشكل رقم(30):اثر الانتعاش عندما عندما يكون رأس المال متحركا بين قطاعين (الصناعة و الخدمات)

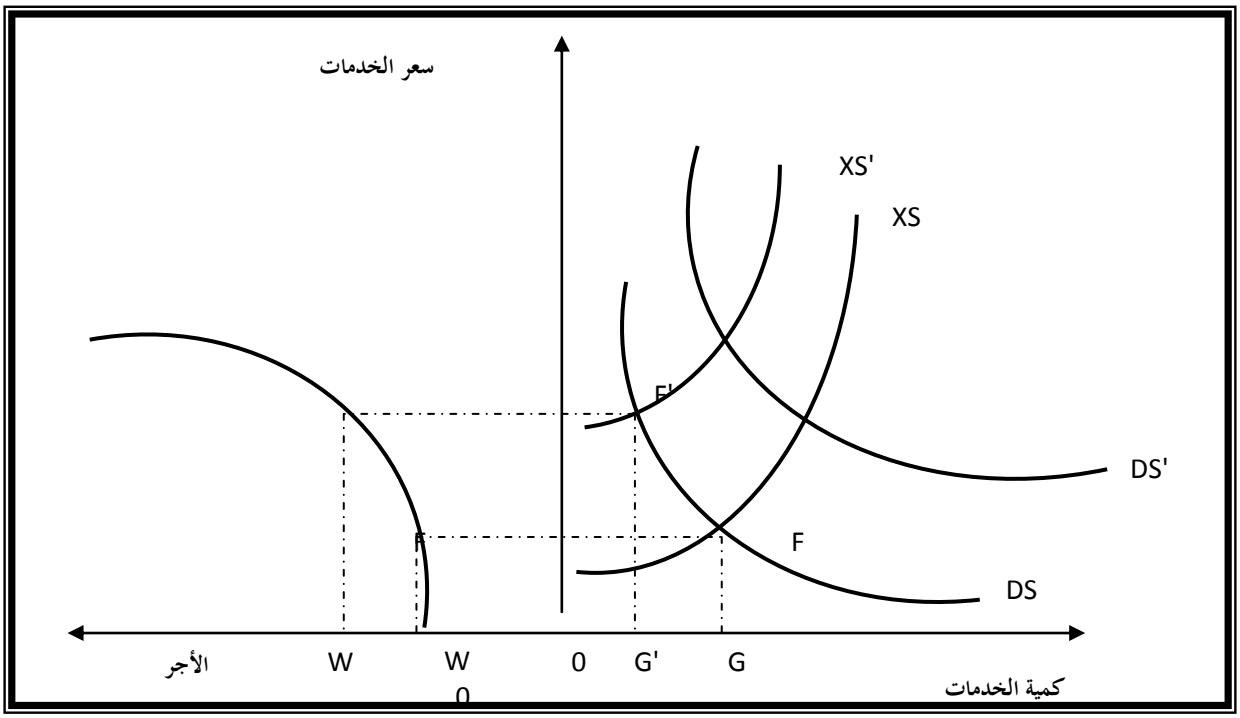

Source: Abdelkader Sid Ahmed، **op.cit** ، p 29.

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن الميل منخفض ، في الجزء الأيسر للرسم نلاحظ منحنيا العرض و الطلب للخدمات منحنى العرض X ناتج عن حركة الموارد بين الصناعة و الخدمات ، حركة اليد العاملة بين القطاعين و القطاع B تستجيب للتغير السعر النسبي للخدمات .

ان هذا المنحنى يقدم ميلا منخفضا للعرض أما منحنى الطلب D_S يعكس فرضيات ، إذا كان الإنفاق يساوي الدخل من اجل أسعار معطاة ، ان التوازن بعد الانتعاش يقدم النقطة A و F.

نلاحظ أن اثر الموارد و مرونة طلب الدخل للخدمات معدومة و بالتالي لا يكون اثر الإنفاق ، إن منحنى الطلب يبقى ثابت في نفس مستوى الأجر الأول، الانتعاش يعطي ارتفاع الطلب في اليد العاملة من طرف القطاع B و يخفض من حجم الموارد في القطاعين أين يكون رأس المال متحرك و هذه نفس فرضيات "Rybczynski" ،ان السعر ثابت و إنتاج السلع كثيفة رأس المال ترتفع إما إنتاج السلع كثيفة اليد العاملة تنخفض في اتجاه عقارب

[2]- للنظر في النظرية انظر كتاب :

Patrick A. Messerlin, **commerce internationa**l ,presses universitaire de France,paris 1998.

الساعة من اليسار و بذلك ينسحب الطلب على الخدمات من X_S إلى X_S' و توازن قطاع الخدمات يبين في F' مكان F ، الإنتاج ينخفض منGO إلى $O'G$ ، الأجر يرتفع من W_0 إلى W_1 وبذلك يرتفع سعر الخدمات [1]

[1]

في هذه الحالة انخفاض الإنتاج الخدمي مهم و يرافقه ارتفاع في الإنتاج الصناعي ، إذن في هذه الحالة يخلق اثر حركة الموارد اثر إعادة التصنيع [2].

هذه النتيجة تبين أن للخدمات عوامل كثيفة العمل و تكون نسبية مع قطاع الصناعة اثر حركة الموارد يخفض مردودية العوامل الخاصة في الصناعة و هذا الانتقال في رأس المال للصناعة يزيد من الإنتاج الصناعي .

إذا افترضنا أن الإنتاج الصناعي هو عامل كثيف اليد العاملة في هذه الحالة المنحنى في اليسر يكون ميله منخفضا لان السعر النسبي مرتفع للخدمات و يشترك مع الأجر الحقيقي الضعيف ، إذن الانتعاش يتموضع في اتجاه اليمين .

و مثل الحالة السابقة نسبة الأجور ترتفع لتتبع اثر الموارد و لكن هذه الحالة الإنتاج الخدمي يرتفع و السعر ينخفض .

إن الإنتاج الصناعي ينخفض و يتغير في اتجاه معاكس لخدمات في الحالة العادية (اثر التفكك الصناعي)لكن نسبة سعر الصرف الحقيقي تنخفض ، إذن هناك انخفاض حقيقي .

اثر الإنفاق : في الانتعاش منحنى الطلب يمر من DS إلى D'S يؤدي إلى رفع الإنتاج و سعر الخدمات و يؤثر بالسلب على الإنتاج الصناعي بغض النظر عن كثافة العوامل النسبية بين القطاعين و الجدول التالي يوضح الخلاصة الأساسية لهذه الوضعية :

الجدول رقم (01):اثر الموارد و اثر الإنفاق في حالة تحرك رأس المال بين L و N

	Effet de resource	Effet dépense
$K_M > K_S$	X_S ↓، X_M ↓ , P_S ↑	W ↑ rM ↓
$K_M < K_S$	X_S ↑، X_M ↓ P_S ↓	X_S ↑ ,X_M , ↓ P_S ↑
	W ↑ rMS ↓	W ↓,rMS ↑

Source: **Ibid** , p30.

rMS : دخل رأس المال المستعمل في القطاعين L و N

2- اثر الانتعاش عندما يكون رأس المال متحركا بين ثلاث قطاعات :

[1] -W.Max.Corden& J.Peter.Neary، **op.cit** ، p 833-834

[2] - **Ibid** . p834

نفترض وجود ثلاث سلع أنتجت قبل الانتعاش و يلعب دور قاعدة تعادل أسعار العوامل دورا كبيرا ، و هناك تعادل لمجموع القطاعات و السعر النسبي و هو متجانس و نسبة الأجر و الدخل و أسعار الخدمات تكون معروفة بالتكنولوجيا و سعر السلع القابلة للاستهلاك مستقل عن العوامل و هيكل الطلب و هذه الوضعية تبين بالشكل التالي :

الشكل رقم(31) : اثر الانتعاش على السعر ، و رأس المال متحركا بين ثلاث قطاعات :

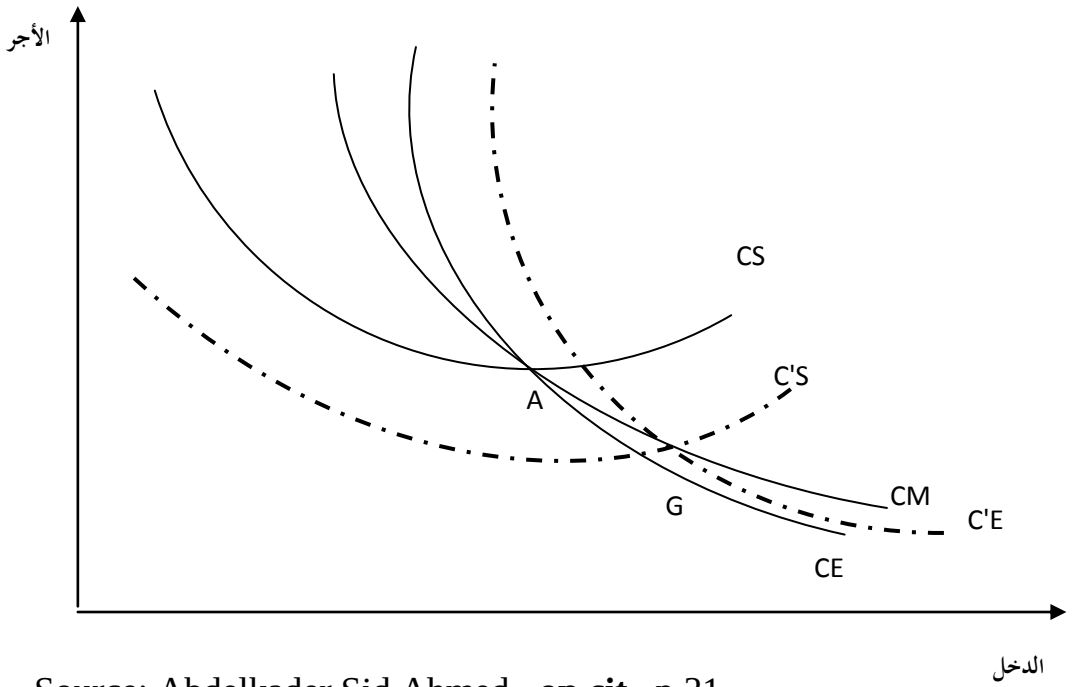

Source: Abdelkader Sid Ahmed ، **op.cit** , p 31.

كل منحنى من المنحنيات هو منحنى تكلفة وحدوية تعكس منحنيات لثلاث قطاعات تتجمع في النقطة A قبل الانتعاش وهو يضع السعر التوازني للعوامل ، الميل لمنحنى التكلفة الوحدوي يساوي معامل رأس المال و العمل في القطاع المعني ، التوازن في النقطة A و هو توازن أين يكون قطاع الصناعة أكثر رأسمالية من الخدمات و لكن اقل من قطاع الصادرات الطاقوي B ، من خلال Corden هذه الوضعية نسبية في بريطانيا في بداية سنوات 80[1] .

مع الانتعاش منحنى التكلفة الوحدوي يتموضع C_{E} إلى C_{E}' لان القطاع B بإمكانه ....عوامله ، و أسعار قطاع الصناعة و التكنولوجيا في القطاع الثابت ، منحنى التكلفة الوحدوي g يبقى ثابت و بالتالي التوازن الجديد يكون في G هذا ضروري و يترجم السعر و هذا الأخير(الانخفاض الحقيقي) يقلص المنحنى من C_S إلى C_S' و حسب Corden هناك خلاصتين أساسيتين :

- الأولى: تقدير الأسعار المعنية ، إذن لا يوجد اثر الإنفاق في النموذج و الأسعار تعرف بأسباب التوازن في سوق العوامل ، التغيرات في الأسعار تتحدد من خلال الانتعاش و الأسعار هي مستقلة عن مرونة الدخل للطلب على الخدمات .
- الثانية: معنى التباين في السعر يكون سببه كثافة العوامل رأس المال و اليد و العمل .

[1] **- Ibid** . p35

بين B و L (قطاعي الصادرات و الصناعة) يبين اثر الانتعاش في سعر العوامل و هذا يبين الصناعة و الخدمات التي توضح التغيير للأسعار .

هذه الأخيرة ضرورية لتسوية الأسعار الجديدة للعوامل،أربع حالات ممكنة للأجر الحقيقي ، لا يرتفع إلا في حالة واحدة إذا كانت شركة الصناعة رأسمالية متناسبة مع قطاع الصادرات و أسعار الخدمات لا ترتفع إلا عندما تكون الصناعة كثيفة العوامل ،عامل العمل يكون كبيرا أو صغيرا في القطاعين الآخرين .

الجدول رقم (02): اثر الموارد عندما يكون رأس المال متحركا بين ثلاث قطاعات حسب corden and neary

	$K_M > K_S$	$K_M < K_S$
$K_M > K_S$	$P_S \uparrow , W \downarrow$	$P_S \downarrow , W \uparrow$
$K_M < K_S$	$P_S \downarrow , W \downarrow$	$P_S \uparrow , W \downarrow$

ان هذه تنشط بعمل مستوى الإنتاج بمختلف الأسعار و يؤثر اثر الإنفاق دون اثر الموارد

ويمكن تمثيل ذلك بالمنحنى البياني التالي :

الشكل رقم(32):آثار على سوق عوامل الانتعاش : رأس المال متحرك بين ثلاث قطاعات

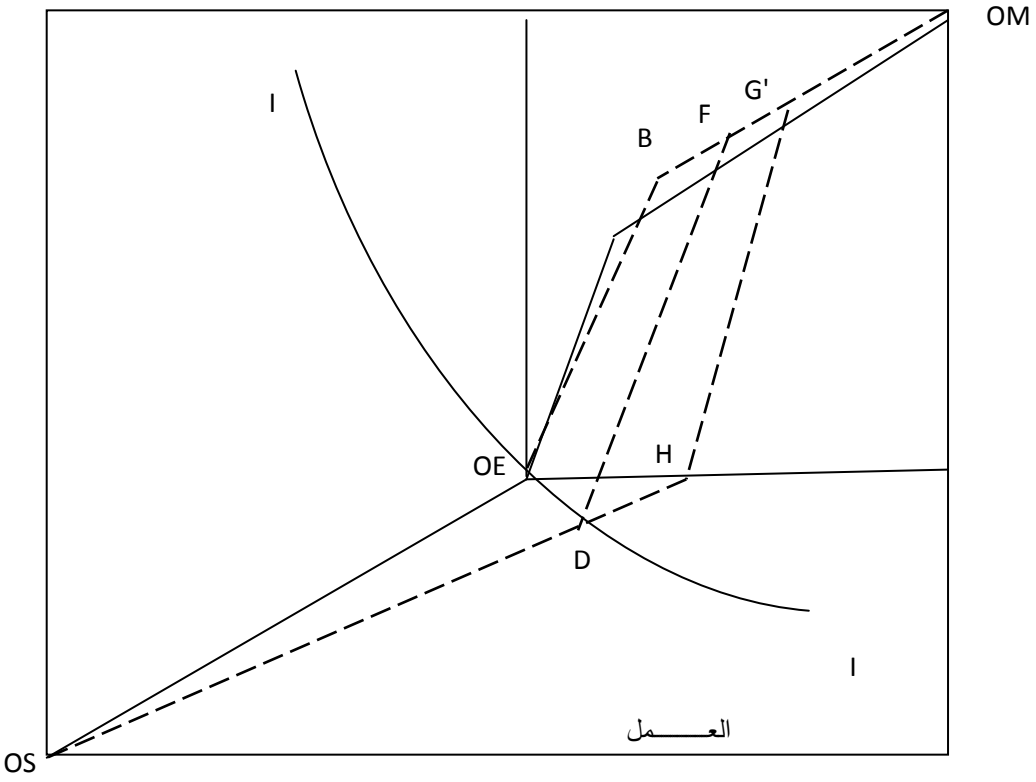

Source: Abdelkader Sid Ahmed , **op.cit** ,1990 . p 33.

العمل في قطاع الصناعة هو وسيط بين عامل رأس المال (قطاع الصادرات) وعامل كثيف العمل لقطاع الخدمات و يسمى هذا ارسم(علبة المنحنى) للإنتاج بأبعاد تعكس ، يكون الناتج متساوي لقطاع الخدمات وقطاع الصناعة ويكون مقيما ب (O_M) و(O_S) .

التوازن في الإنتاج بعد الانتعاش في الخدمات يؤدي إلى ناتج متساوي(II) ،إلى التوازن في سوق العوامل ، إذا كان الناتج المتساوي في قطاع الصادرات وقطاع الصناعة ويكون في النقطة ('A) و لديه نفس الميل ل (II) في (O_E) .

في التوازن المبدئي مستوى الاستعمال للعوامل للقطاعات الثلاث (N,L,B) تمثل في الأبعاد(O_S O_M) و(O_E 'A) و (O_M 'A) على التوالي.

نعالج أولا اثر الموارد للانتعاش ،سعر الخدمات قي البداية يكون ثابت (من خلال الفرضيات الموجودة في المنحنى السابق) وكثافة العوامل بنسبة بين القطاعات الثلاث ، والأجر الحقيقي ينخفض من جراء الانتعاش ويكون بديل العمل رأس المال في القطاعات الثلاث [1].

إذا كانت نقطة الإنتاج للخدمات تبقى ثابتة في (O_E) ، الانسحاب للعامل كثيف ورأس المال ضعيف قي قطاع الصادرات والصناعة ،سيؤدي إلى إعادة تخصيص للعوامل بين ('A) وأيضا (B) مع تخفيض محدود في الإنتاج الصناعي [2] ، إذا كانت التكنولوجيا ثابتة في الخدمات هذا سيؤدي إلى كثافة العمل ، نقطة الإنتاج تمر من (O_E) والى(D) .

درجة الاستعمال للموارد في قطاع الصناعة تنخفض أيضا من (O_M B) إلى (O_M F) مثل النموذج الأساسي ، اثر الموارد يؤدي إذن إلى التفكك الصناعي المباشر و يجب أن لا ينبغي للإنتاج الخدمات تساوى الناتج المتساوي II والعوامل في قطاع الخدمات بعد الانتعاش يعكس بالميل (DSO) وتكون قوة الطلب ناتجة عن التوازن الجديد .

السعر في مستوى الدخل الوطني يؤثر بالانتعاش والفرضيات تحتوى على كثافة العوامل النسبية في المنحنيين 31 و 32.

إذن يرتفع الطلب على الخدمات في مستوى التوازن متساوي لان الأسعار النسبية متساوية (**منحنى 31**) و الدخل الوطني يكون مرتفع ، يفترض أن النقطة التوازن النهائية للخدمات هي (H) و الإنتاج الصناعي ينخفض بالبعد ('O_M G).**منحنى 32** .

[1] **-Ibid** . p35
[2] **-Ibid** , p838 .

المبحث الثالث : علاقة سعر الصرف الحقيقي بالمرض الهولندي

عند اكتشاف هذه ظاهرة في الاقتصاد الهولندي في القرن الماضي و هذا الاكتشاف تولد عنه ارتفاع سعر الصرف الاسمي و الحقيقي للعملة الهولندية و هذا أدى إلى ضعف منافسة الصناعة الهولندية في الداخل و الخارج .

ضمن هذا المبحث سيسلط الضوء على علاقة سعر الصرف الحقيقي بالظاهرة من خلال النقط التالية :

- **نظرية SAMUELSON –BALASSA ؛**
- **تأثير عوارض المرض الهولندي على سعر الصرف–تجارب بعض الدول– .**

المطلب الأول :نظرية SAMUELSON –BALASSA

تعددت النماذج التجريبية لدراسة و تحليل علاقة المرض الهولندي بسعر الصرف الحقيقي في الدول التي تعتمد في صادراتها بصفة مطلقة على مورد وحيد هو المورد الطبيعي (الريع) [1] ، خاصة ان أسعار الصرف الحقيقة مؤشر هام من مؤشرات وجود المرض الهولندي في الدولة .

1–العلاقة بين السلع التجارية و السلع غير التجارية (تفسير جديد لنظرية القوة الشرائية)

إذا تم النظر إلى سعر الصرف لأحد الأصول و هذا باستخدام الرقم القياسي للأسعار فان سعر الصرف يشمل السلع التجارية و السلع غير التجارية يكون المشكل المطروح هو في سعر لتعادل القوة الشرائية للسلع غير التجارية خاصة في آجال القصيرة و السبب الرئيسي أو الأساسي هو ان بعض السلع غير التجارية و الخدمات دوليا يجب استهلاكها عند الشراء لذلك فإن المواطن الأجنبي سيواجه نفقة مرتفعة إذا رغب في الحصول على خدمة من دولة أخرى إضافة إلى قضية التفرقة بين السلع التجارية و السلع غير التجارية لا تعد مشكلة عند حساب سعر الصرف و طبقا لنظرية تعادل القوة الشرائية و السؤال الذي يطرح نفسه هو هل بإمكانية نظرية تعادل القوة الشرائية ان تتحقق بشكل مستمر ؟ .

---

[1]- وضع كل Dornbucsh, Corden, Swan , Stlterمن كل من نموذجا نظريا تجريبيا لتحليل تأثير رأس المال على سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاديات النامية هذه النماذج تدرس ميكانيزم زيادة تدفق رأس المال (في هذه الحالة التحويلات) و يمكن أن تسبب في ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية و ارتفاع الدخل الحقيقي للأسر ، إن التوسع في الطلب الكلي الذي يشكل أسعار معطاة للسلع القابلة للتجارة و ترتفع الأسعار النسبية للسلع غير القابلة للتجارة(اثر الإنفاق) الذي يؤدي إلى حركة الموارد نحو هذا القطاع بعيدا عن المبادلات التجارية في القطاع (اثر حركة الموارد) و ارتفاع في الأسعار النسبية للسلع غير التجارية ويكون مطابقا لأسعار الصرف الحقيقية . وضع Acosta نموذج توازن عام الذي يعد احد آليات الانتقال ، فزيادة في دخل الأسر تؤدي إلى انخفاض قي العمل الناتج عن تقلص عرض العمل المرتبط بالأجور الكبيرة و هذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و تقليص المبادلات التجارية في القطاع. إن سعر الصرف الحقيقي و نسبة التداول غير التجارية تعد بمثابة مؤشرات اثر المرض الهولندي وهما كل من : اثر الإنفاق و اثر حركة الموارد للمزيد من التفصيل انظر المقال الالكتروني :

Emmanuel. k , k.Federico, S.Mandelman, and Pablo A .Acosta, Remittances , **exchange rate regimes , and the dutch disease**: A panel data analysis, working paper 2008-12 , féderal reserve bank of Atlanta, ,march 2008 , www.frbatlanta.org/filelegacydocs/wp0812.pd

ان مؤيدي نظرية تعادل القوى الشرائية يلجؤن إلى فكرة القبول التام بين بان النظرية تحدد على أساس سعر الصرف في المدى الطويل أما المدى القصير فانه توجد عوامل أخرى تؤثر فغي سعر الصرف ، و يمكن ان يتأثر سعر الصرف بالتطورات النقدية المتوقع حدوثها في المستقبل لدولة ما لذلك يمكن ان يتحرك سعر الصرف في أعقاب التطورات التي تحدث في الأسعار و حسب ما أشار له DURNBUSH في نموذجه الخاص بتقييم سعر الصرف فإن أسعار سعر الصرف يمكن ان تقفز بأعلى من قيمتها المحددة في المدى الطويل .

كما أن مؤيدي لهذه النظرية أمثال (كاسل) بالرغم من اعترافهم بانحرافات سعر الصرف في المدى القصير إلا أنهم يقولون بان تعادل القوة الشرائية سوف يتحقق في الأجل الطويل :

نعلم ان سعر الصرف الحقيقي

$$Qt=S_t-P^*_t/Pt=P_{tT}/Pt_N$$

Qt: سعر الصرف الحقيقي.

S_t : عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة محلية .

P^*_t : أسعار الدول الأجنبية.

Pt : أسعار محلية .

P_{tT} : سلع تجارية .

Pt_N : سلع غير التجارية.

tالزمن

إذا كان Qt ثابت معناه ان S_t (عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة محلية)تتحقق من خلال نسبة الأسعار المحلية إلى نسبة الأسعار الأجنبية ولكن هناك عوامل تؤثر على Qt و لدينا الشكل التالي:

الشكل رقم (33): الصدمات و تأثيرها على سعر الصرف الحقيقي التوازني

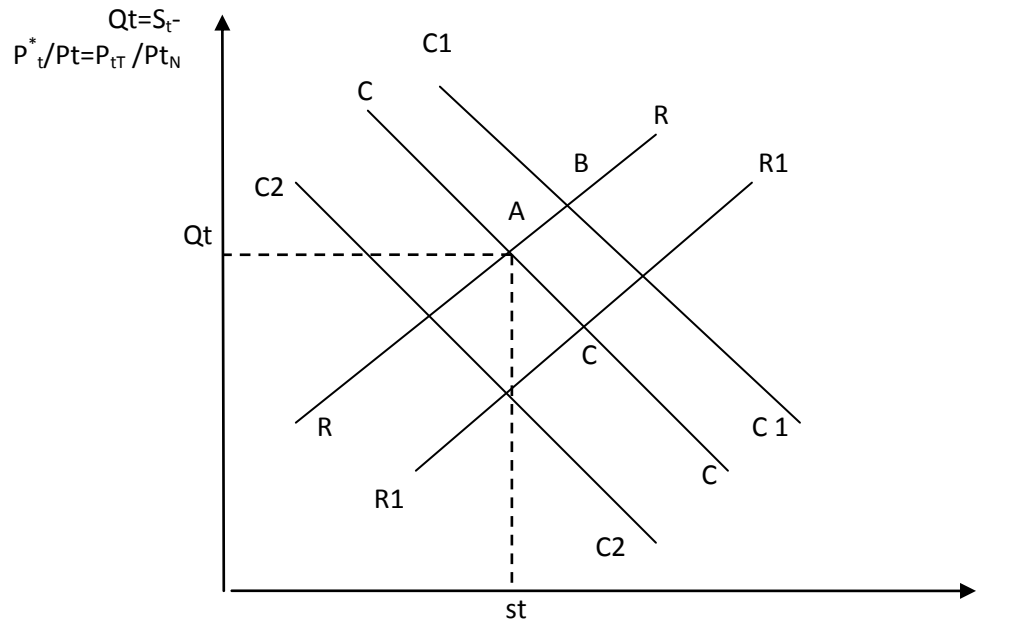

نسبة السلع التجارية إلى السلع غير التجارية في الإنتاج R و الاستهلاكC

المصدر: **المرجع السابق**، ص 224

R R هو نسبة السلع التجارية و غير و التجارية من الإنتاج المحلي في شكل دالة P_{tT} / Pt_N

C C يمثل نسبة السلع التجارية و السلع غير التجارية في الاستهلاك في شكل دالة عكسية

Qt سعر الصرف الحقيقي حيث لا توجد زيادة في الطلب على السلعتين .

من خلال الشكل التوازن يتحقق عند انتقال الدوال منR R و C C و ذلك من خلال العوامل التالية :

- التعريفات الجمركية أو القيود الجمركية على الواردات تؤدي إلى زيادة الربحية النسبية لسلع غير التجارية و هذا يؤدي إلى انتقالRR إلى R_1R_1 و بالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي عند C .
- اكتشاف مورد طبيعي مثل البترول (مثل هولندا في بحر الشمال) و الغاز الطبيعي في بريطانيا في سنوات الستينيات و السبعينيات و معاملة هذا المورد كسلعة تجارية و هذا يؤدي إلى زيادة النسبة بين سعر السلع التجارية و سعر السلع غير التجارية و بالتالي زيادة سعر الصرف الحقيقي عند النقطة C
- ارتفاع معدل الإنتاج في قطاع السلع التجارية بالنسبة لقطاع المحلي لسلع غير التجارية و قطاع السلع الأجنبية التجارية و بالتالي ينتقل R R إلى جهة اليمين و بالتالي يرتفع سعر الصرف الحقيقي* .
- حدوث تغيرات في الاستهلاك المحلي نحو السلع التجارية و هذا يؤدي إلى انتقال CC نحو C_1C_1 و بالتالي انخفاض سعر الصرف الحقيقي التوازني Q نحو B .

* على سبيل المثال ما وقع في اليابان و كوريا و ألمانيا و ذلك لفترة طويلة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

- إذا اتجهت نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي إلى الزيادة يكون هناك تحيز نحو السلع غير التجارية في هذه الحالة ينتقل CC نحو اليسار C_1C_1 و يحدث ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي التوازني .

2- الإنتاجية المتحيزة ، فرضية بلاسا_ ساموبلسون :

ان الإشكال الموجود عند تطبيق نظرية القوة الشرائية لحساب سعر الصرف من دول متقدمة و دول متخلفة فهناك انحرافات بين أسعار الصرف الثابتة الاسمية و الأسعار الصرف الحقيقية و يعد هذا المشكل فرضية (بلاسا_ ساموبلسون) التي تعتمد على فرضية ان أسعار (السلع التجارية) مع التي تحدد سعر الصرف التوازني أي ان سعر الصرف يتحدد من خلال عرض العملة الأجنبية و الطلب عليها خاصة ان كل من الدول المتقدمة و الدول المنتجة تنتجان سلعا تجارية و أخري غير تجارية .

لاحظ بلاسا سنة 1964 ان الإنتاجية في قطاع السلع التجارية تكون أعلى في الدول المتقدمة بينما مستويات الإنتاجية في قطاع السلع غير التجارية تكون متماثلة، في الدول المتخلفة فان أسعار السلع غير التجارية تكون منخفضة و بالتالي فان أسعار السلع التجارية و السلع غير التجارية تكون ارخص في الدول ذات أجور منخفضة (الدول المتخلفة) و بالتالي يكون هناك اختلاف بين أسعار الصرف الاسمية و أسعار الصرف الحقيقية .

أما الدول المتقدمة فان سعر الصرف الاسمي اضعف من سعر الصرف الحقيقي بمعنى ان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بالنسبة لسعر الصرف الاسمي تكون بذلك عملة هذه الدولة ذات قوة شرائية اكبر من الدول المتخلفة و بصيغة أخرى يكون مستوى الأجور مرتفع في الدول المتقدمة و ضعيف في الدول النامية .

إذا أخذنا بعين الاعتبار المعادلات التالية :

- أسعار السلع التجارية في الدولة المحلية $P_{tT=WtT/XtT}$
- أسعار السلع التجارية في الدولة الأجنبية $P_{tT}^{*}=WtT^{*}/XtT^{*}$
- أسعار السلع غير التجارية في الدولة المحلية $P_{tNT=WtNT/XtNT}$
- أسعار السلع غير التجارية في الدولة الأجنبية $P_{TNt}^{*}=WtNT^{*}/XtNT^{*}$

إذا كانت

$$WtNT = WtT$$

$$WtNT^{*} = WtT^{*}$$

من خلال المعادلات هناك تعريف السعر من منظور اقتصاد جزئي على اعتبار انه يعتمد علة نفقات الإنتاج التي تتكون من الأجور Wt و متوسط الإنتاجية عنصر العمل Xt مع اخذ بعين الاعتبار ان عنصر العمل متجانس و يتمتع بقدرة تامة على ان لا تنتقل بين القطاعات داخل الدولة الواحدة .

ان الفرضية الأساسية تبقى على أساس $XtNT = XtNT^{*}$ و هو افتراض قائم على أساس ان الكثير من السلع هي غير قابلة للتجارة (خدمات) علما ان فروق الإنتاج ليست كبيرة .

ان $XtT^{*} > XtT$ تعكس فكرة ارتفاع الإنتاجية الخاصة بعنصر العمل يكون في الدول الغنية و هذه الميزة موجودة في قطاع السلع التجارية كصناعة و بالتالي فان نسبة أسعار السلع غير التجارية إلى السلع التجارية يكون كبيرا في الدول المتقدمة عكس الدول المتقدمة .

ان فرضية بلاسا ساموبلسون تفترض ان سعر الصرف الاسمي يتحدد من خلال قطاع السلع التجارية و يفترض ان انه إذا كانت القوة الشرائية الحقيقية للعملات المختلفة بالنسبة لكل سلعة من السلع التجارية و غير التجارية تتعادل ،و بالتالي يزيد سعر الصرف الاسمي يتحدد من خلال أسعار السلع التجارية و بالتالي يزيد سعر الصرف الحقيقي [1].

لمعرفة التفاوت بين سعر الصرف السلع التجارية و أسعار السلع غير التجارية إذا وجدت دولارات باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة متقدمة يتم تحويلها إلى عملة محلية لدولة متخلفة طبقا لسعر الصرف الاسمي و بالتالي يمكن شراء كميات كبيرة من السلع و الخدمات قياسا لما يمكن ان تشتريه هذه الدولارات في السوق الأمريكية و بالتالي هذا الكلام يتناقض و مبدأ نظرية القوى الشرائية هذا من جهة ، و من جهة ثانية ان الطريق الصحيح لمقارنة نصيب الفرد من الدخل لا يكون من خلال تحويلات سعر الصرف حيث ان سعر الصرف الاسمي لا يعكس القوة الشرائية للعملات و بالتالي يجب مقارنة نصيب الفرد بين الدول بواسطة سعر الصرف الحقيقي .

إذا حققت الدول الأخذة في طريق النمو نموا أسرع من الدول المتقدمة فان سعر صرف عملتها سوف يرتفع بالنسبة لدول المتقدمة و يزداد احتمال ان تصل الدول الأخذة في طريق النمو إلى مستوى الدول المتقدمة ،بسبب زيادة إنتاجية العمل في قطاع السلع التجارية و يتم تفسير ذلك من خلال الرسم البياني التالي :

[1] - رونالد ماكدونالد، سي بول هالود ، **مرجع سبق ذكره**، ص 226

الشكل رقم (34): تضييق الفروقات الإنتاجية و نظرية بلاسا– ساموبلسون

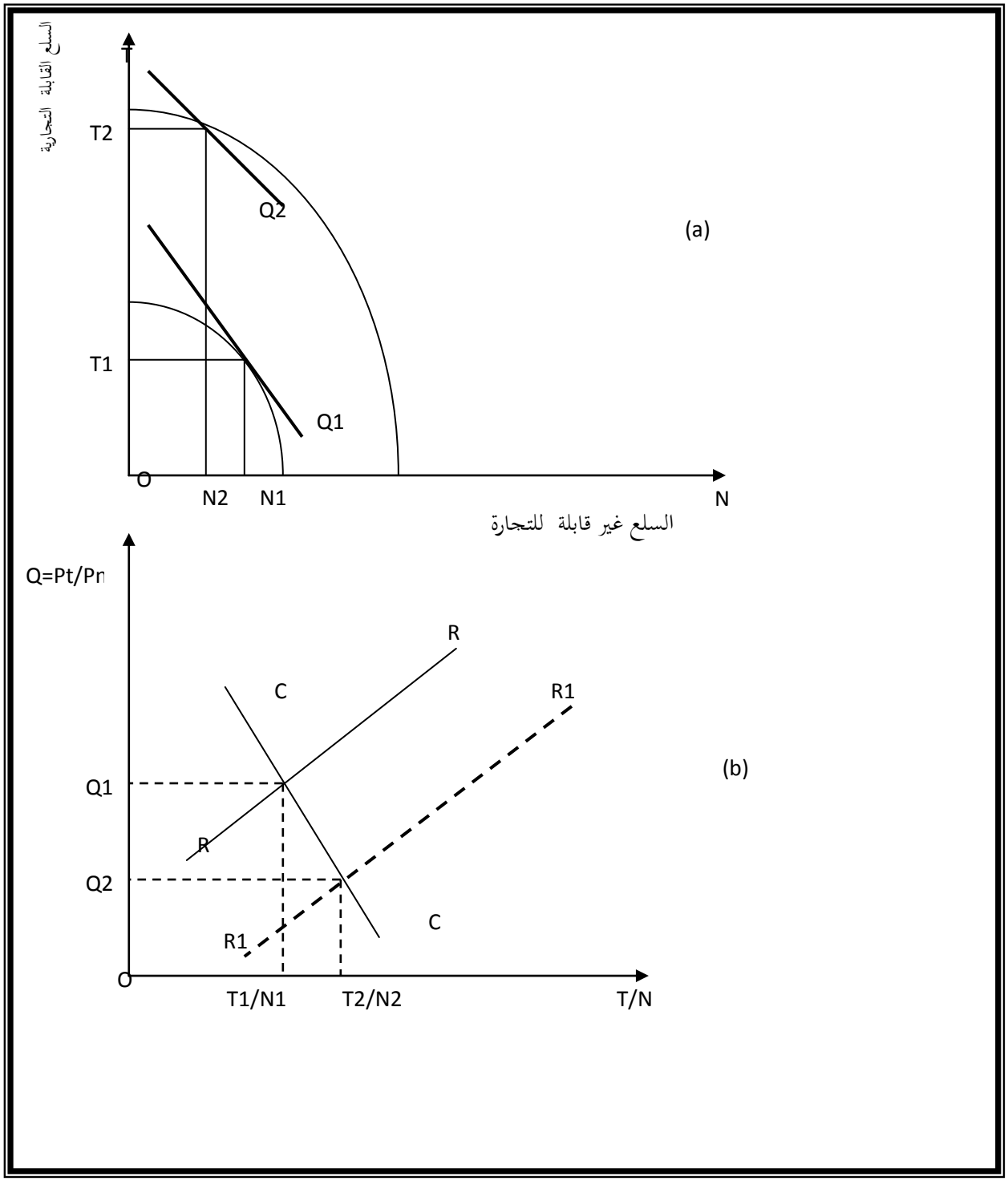

المصدر : **المرجع السابق** ، ص229

التفسير:

باستخدام حدود إمكانات الإنتاج حيث يتوسع نحو الخارج بشكل متحيز ناحية إنتاج السلع القابلة للتجارة أي أكثر من التوسع الحادث في المحور الأفقي و الذي يعبر عن السلع غير القابلة للتجارة لذلك و باستخدام نموذج لتحديد سعر الصرف الحقيقي فان عند سعر صرف حقيقي لا يتغير Q ،

T2/N2> T1/N1 و نجد ان الدالة R R الموجودة في الشكل السابق الجزء (b) سوف تتحرك ناحية اليمين و مفاد ذلك حدوث ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي .

حيث يوجد اثر حقيقي للدخل ينجم عن توسع منحنى حدود إمكانات الإنتاج اعتمادا على الزيادة في الدخل الحقيقي و حجم المرونة الداخلية (مرونة الدخل) على السلع القابلة للتجارة و غير القابلة للتجارة ، و نجد ان دالة CC تتحرك مما يؤثر أيضا على Q ، إذا كانت مرونة الطلب بالنسبة للسلع غير القابلة للتجارةN اكبر من نظيرتها ا لسلع القابلة للتجارةT و نجد الدالة CC سوف تنتقل إلى اليسار مما يعني تعظيم الارتفاع الحادث في سعر الصرف الحقيقيQ [1].

المطلب الثاني:تأثير أعراض المرض الهولندي على سعر الصرف–تجارب بعض الدول–

لمعرفة العلاقة بين المرض الهولندي و سعر الصرف يعرض هذا المطلب تجارب الدول التي مستها الظاهرة من بينها كندا و اندونيسيا

1– اندونيسيا:

حسب corden يظهر في اندونيسيا امتصاصا من الدخل البترول يكشف بعض المشاكل ، أن امتصاص الدخل يؤثر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية المحلية خارج قطاع المحروقات ، هذا الامتصاص يفضل إنتاج السلع و الخدمات غير التجارية العالمية هذا ما يؤدي إلى حماية قطاع السلع التجارية .

قي دراسة لاندونيسيا ل (Thee Kian wie)استخلص أن التفكك الصناعي و التفكك الزراعي، فحص خصوصا قطاع السلع التجارية غير البترولية ، لاحظ انخفاض السعر في السلع التجارية غير البترولية نسبيا و انتعاش ملموس في قطاع البترول أو قطاع الصادرات بين الفترة (1973–1974) و (1979–1980) و الجدول التالي يبين ارتفاع مؤشرات الأسعار في اندونيسيا في الفترة 73–82 و مؤشرات التنافسية أيضا

[1]- **نفس المرجع السابق** ، ص229 .

جدول رقم (3):مؤشر الأسعار في اندونيسيا(72-82)

	72	73	74	75	77	78	79	80	81	82
مؤشر الأسعار										
سلع مستوردة	76	100	109	117	122	130	188	217	243	255
سلع مصدرة	47	100	98	104	119	121	258	391	416	432
الزراعة	73	100	117	147	180	194	261	327	378	422
الصناعة	81	100	107	126	140	153	205	250	274	307
أسعار الاستهلاك العامة	71	100	119	143	159	166	216	256	285	310
أسعار الاستهلاك الخاص	83	100	125	157	184	199	255	308	338	386
التنافسية	122	100	100	82	87	95	132	110	98	95

Source: Abdelkader Sid Ahmed **, op.cit** , p 28.

إن أول أربعة سطور تعطي مؤشرات جيدة و مؤشرات السلع المستوردة تكون الأفضل و بالعكس مؤشرات السلع المستهلكة في جاكرتا و تجمع السلع التجارية و السلع غير التجارية و العملة الصعبة .

سعر الصرف الحقيقي:

سعر الصرف الاسمي ينكمش بفعل التضخم النسبي في اندونيسيا و حسب مؤشر التنافسية للصناعات العالمية للسلع التجارية ، الجدول التالي يلخص تطور سعر الصرف الحقيقي و الاسمي قي الفترة 71-84

جدول رقم (4): تطور سعر الصرف الحقيقي و الاسمي خلال الفترة 71-84

السنة		سعر الصرف الاسمي 1971=100	سعر الصرف الحقيقي 1979=100
1971		100	100
1972		114	114
1973		125	105
1974		121	86
1975		121	79
1976		119	69
1977		126	71
1978	(31 اكتوبر)	167	93
1978	بعد التقييم	250	140
1979	(30 جوان)	210	103
		1979=100	1979=100
1979		100	100
1980		110	100
1981		107	106
1982		102	117
1983	(قبل التقييم لسنة 1983)	109	116
	(بعد التقييم)	100	86
1984	(الثلاثي الأول)	158	87

Source: Abdelkader Sid Ahmed**, op.cit** , p 29.

و نلاحظ ان اثر الموارد لا يستجيب إذا كان القطاع المنتعش هو البترول ، و هذا الأخير لا يشغل عموما إلا العوامل المتحركة الوطنية و يحدث اثر الإنفاق من خلال ارتفاع الدخل في هذا القطاع و يفضل السلع غير التجارية و الارتفاع النسبي للسعر في أسعار السلع غير التجارية نسبة إلى السلع التجارية و هذا يؤدي إلى ظاهرة الارتفاع الحقيقي التي تؤدي إلى ترجمة الإنتاج في القطاع المتأخر و ارتفاع الإنتاج في قطاع السلع التجارية

من خلال دراسة M.Roemer [1] يلاحظ أن الانخفاض في الإنتاج الزراعي (التفكك الزراعي) في اندونيسيا مثله في المكسيك و نيجيريا و كانت دراسة اندونيسيا لThee Kian wie[2] تختلف عن نيجيريا و لا تضم اثر التفكك الزراعي بمعنى انخفاض في الإنتاج الزراعي الناتج عن الانتعاش البترولي .

[1] -Michael .Roemer , **dutch disease in developing contries ,swalloving bitter medecine**,1985,p 234.

[2] - Abdelkader sid Ahmed :**op.cit** , p 50

إذن التفكك الزراعي يكون نسبي في اندونيسيا و السبب يعود إلي الثورة الخضراء في هذا البلد قبل 1974و التقسيم الكبير للنشاطات الزراعية و تصنيفها في إطار الزراعة (كالصيد البحري، الغابات.....الخ) و قد حدد Thee Kian wie أسباب كاملة يشرح هذه الظاهرة فقطاع الزراعة هو قطاع يجمع جميع القطاعات الإنتاجية تبعا للسلع التجارية و السلع غير التجارية تقدر القيمة المضافة للزراعة 60% في سنة 1974 و تقدر ب 64% في سنة 1984 و هذه النسبة ضرورية للنشاطات غبر القابلة للتبادل ، ن الجهود الكبير للدولة في الإنتاج الزراعي ،من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء و يمدها بالمميزات و الخصائص الرئيسية لسلع القابلة للتبادل.

أما بالنسبة للصادرات الاندونيسية بالسعر المحلي تعطلا بواسطة الأسعار العالمية بغرض الطلب المحلي(المطاط ، القهوة،التبغ .....)، إن الأثر الكبير على قطاع الزراعة الناتج عن الانتعاش في القطاع البترولي سيؤدي إلى ارتفاع الطلب الحقيقي على السلع الزراعية القابلة للتبادل و التي تميز لتجربة الاندونيسية ، أما الأثر السلبي لانتعاش القطاع البترولي على القطاعات الأخرى سيؤدي إلى المضاربة على السلع غير التجارية.

إذن الإنتاج الزراعي ارتفع 3.8% بين (1960-1966) و(1970-1975) أما المضاربة في الإنتاج انخفضت إلي 242% أما الإنتاج السلع غير التجارية ارتفعت الى8.3% .

أما التفكك الصناعي في اندونيسيا فان دراسة Thee Kian wie بينت ان الانتعاش البترولي يعطي أثرا سلبيا على نمو القطاع الصناعي سنة (1973) الجدول التالي يبين النمو الصناعي في اندونيسيا

جدول رقم (5): نسبة النمو الصناعي في اندونيسيا

السنة	نسبة النمو
73	%15.2
74	%16.2
75	%12.3
76	%9.7
77	%13.79
78	%16.8
79	%12.9
82	%1.2

Source**: Ibid** , p 28.

إن التباطؤ في النمو الصناعي بالإضافة إلي نسبة التضخم المرتفع مند سنة 1973 اثر على سعر الصرف (للروبي) الاندونيسي الناتج عن اثر الإنفاق من الانتعاش في القطاع البترولي بين (1973-1974)و بالتالي فالصناعة الاندونيسية مستها ظاهرة المرض الهولندي لوجود تفكك صناعي في اقتصاد هذه الدولة .

2- المرض الهولندي في كندا:

لم يكن النفط الموجود في غرب كندا (الصحراء الكندي) مستغلا إلا أن ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية و زيادة الطلب العالمي على الموارد الطبيعية والتطور التكنولوجي الحاصل في السنوات الأخيرة ، بالإضافة إلى أن الإنتاج التقليدي للنفط انخفض في الدول خلال النصف الثاني من سنوات (90) فمستقبل كندا في تصدير الطاقة يعتمد عليه تنمية المصادر غير التقليدية للغاز و البترول في لأجل المتوسط و القصير و استغلال الرمال النفطية الذي يتضمن اكبر الإمكانيات .

تضم الرمال النفطية(الصحراء الكندية)اكبر رواسب هيدروكروبونية وفقا لمجلس الطاقة و المرافق العامة لالبرتا 11% من الاحتياطيات ما يعادل 175 مليار برميل تحتل كندا المرتبة الثانية عالميا بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياطي البترول ن فمشروع الرمال النفطية يرتفع بصورة مذهلة منذ ظهور المشروع الكبير للبترول الكندي سنة

1967 ، و إنتاج النفط الخام هو مليون برميل يوميا سنة 2004 أي الزيادة بنسبة 20% سنة 2003 طبقا للإحصائيات الوطنية الكندية[1]

جدول رقم(6): الاحتياطات العالمية للبترول

الدولة	مليار برميل
العربية السعودية	259
إيران	126
العراف	115
كندا	179
الكويت	99
الإمارات العربية المتحدة	98
فينز ويلا	77
روسيا	60
الو م ا	22
دول أخرى	142
المجموع	1278

المصدر : -François Dupuit, et autres **, une « pétrodevise » :un bienfait ou un fardeau pour l'économie canadienne** ?,etude économique ,11 octobre 2006 , voire le site www.desjardines.com/economie

إن نشاط القطاع الطاقوي ارتفع كثير خلال السنوات الأخيرة يعود أساسا إلى :

[1] -François Dupuit, et autres **, une « pétrodevise » :un bienfait ou un fardeau pour l'économie canadienne** ?,etude économique ,11 octobre 2006 ,p02 voire le site www.desjardines.com/economie

- بقاء سعر البترول في أعلى مستوياته منذ سنة 2004 و هذا ما أدى إلي تدفق العملة الصعبة و زيادة ربحية الدولة .
- دعم أسعار النفط في المستقبل .
- معرفة أن رمال النفط تعطي تراكما ضخما من البترول في دولة مستقلة سياسيا .

من خلال الرابطة الكندية المنتجة للنفط وجدت عدة مشاريع استثمارية من الممكن أن تزيد في الإنتاج الكندي للنفط الخام بما يزيد عن 2.5 مليون برميل يوميا سنة 2005 و إلى 4.6 مليون برميل يوميا سنة 2015 و احتمال نمو إضافي يقدر ب 4.9 مليون برميل يوميا سنة 2020 ، و وفقا للتوقعات الأساسية 95% من الإنتاج المحتمل 2015 سيكون مضمونا من طرف المنتجين و 3.5 مليون برميل سيكون إنتاج الرمال النقطية لوحدها .

المخاطر المرافقة للمرض الهولندي و منذ 250 سنة كانت ضعيفة و هذا بسبب ضعف تقييم الإنتاج الكندي للبترول

فبنسبة لعديد من الشركات فان الربحية الجديدة للمشاريع تعتمد على السعر و لأجل تحقيق ذلك كان التقلب الموجود في أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة مربح 35 دولار للبرميل في 2003 ثم 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 ليصل إلى 60 دولار للبرميل في سبتمبر 2006، بالإضافة إلي هذا توجد عدة حواجز تعترض نمو مجموعة من المشاريع يمكن حصرها في :

- معدل البطالة في انخفاض عن مستواه التاريخي في كندا خاصة في ألبرتا كما انه من الصعب الحصول على اليد العاملة الماهرة .
- المصافي البترولية تعمل بسرعة و مع ذلك فان الإنتاج في ألبرتا يتطلب خطوط أنابيب جديدة لتوسع الأسواق الحالية و زيادة طاقة التكرير.
- تسارع النشاط الاقتصادي العالمي خلق ندرة من الموارد و هذا يؤثر على التنمية في منطقة الرمال النقطية الكندية .
- القيود البيئية المفروضة على عمل الشركات و هي تفترض باستمرار و تضع كل مرة أساليب جديدة للمحافظة على البيئة

إن الزيادة في الإنتاج من النفط الخام تزيد من الصادرات و تكون مفيدة للاقتصاد الكندي سواء من حيث ارتفاع الدخل الوطني أو خلق فرص العمل ذات القيمة المضافة ، إلا أن الضغوطات على قطاع الصناعة خارج الطاقة يكون كثيفا و هذا ما أدى إلي ارتفاع ملحوظ في الدولار الكندي ، بالإضافة إلى هذا فان انخفاض الطلب العالمي أو انخفاض أسعار الطاقة يمكن أن يعرض للخطر الاقتصاد الذي يعتمد على قطاع النفط .

إن أثار أسعار الطاقة على العملة الكندية قي الفترة19973-1993 اظهر علاقة عكسية مع أسعار الطاقة إذ أن الارتفاع في أسعار لطاقة أدى إلى انخفاض الدولار الكندي و بالتالي فان الصدمتين النفطيتين 1973و سنة 1978 أثرتا على الدولار الكندي

الرسم البياني رقم(35): الصادرات الصافية للبترول الكندي

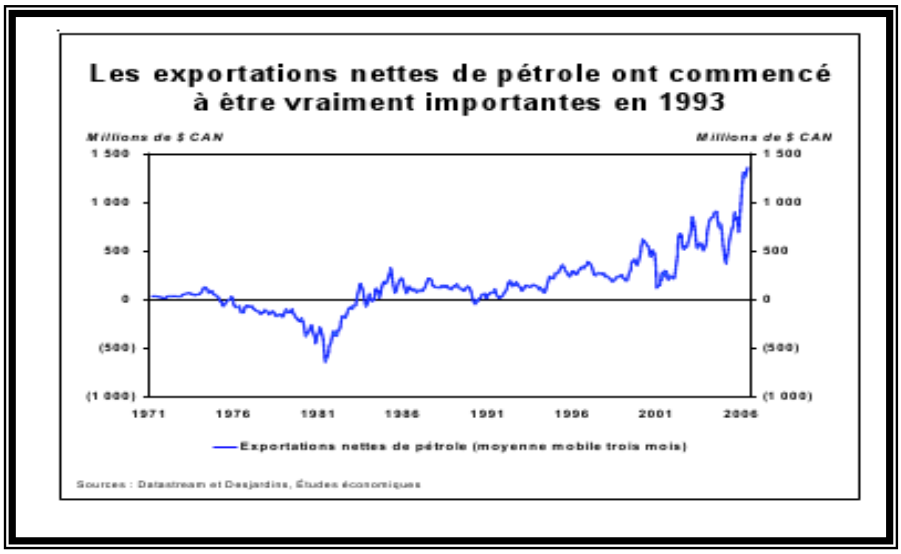

فحدثت عدة تطورات أدت إلي وضع يؤسس علاقة ربط بين الدولار الكندي و أسعار الطاقة إذ أن العلاقة سلبية حتى النصف الأول من 80 و كانت ايجابية ضعيفة خلال سنوات 90 و سريعة خلال 2000.

مع صعود الأسهم في سعر البترول و الدولار الكندي في السنوات الأخيرة وجود علاقة بين المتغيرين مع أخد بعين الاعتبار التقييم الهيكلي لسنة 1990،استنادا إلى البنك الكندي[1] فان اقتراح نموذج للتوازن سعر الصرف سيعكس الأثر الايجابي لارتفاع أسعار الطاقة على العملة

الشكل رقم(36):الارتباط بين سعر صرف الدولار الكندي و سعر البترول

[1] **-ibid** , p05.

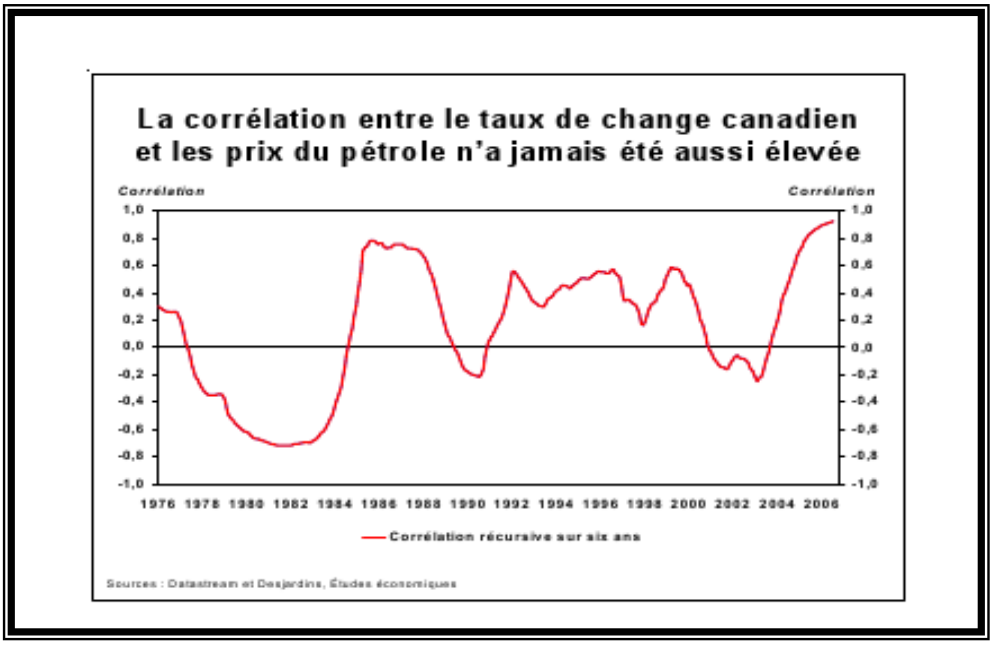

يلاحظ أن الدولار الكندي انخفض و هو حساس لسعر الفائدة ، فالتغيرات في سعر لعملات الرئيسية الأخرى للشركاء الاقتصاديين للو م ا في الفترة من جانفي 1992 إلي ماي 2006 النموذج يلتقط التقلبات في أسعار الدولار خاصة في نهاية 2002.

ارتفاع الدولار الكندي يعكس الزيادة الملحوظة في أسعار النفط في أواخر عام 2003 ، ان التنبؤ التقديري للعملة من 0.88 دولار أمريكي شهر جويلية إلى مستوى اقل من القيمة الملاحظة ب 0.89 دولار أمريكي .

الرسم البياني (37): التقييم الديناميكي لسعر الصرف

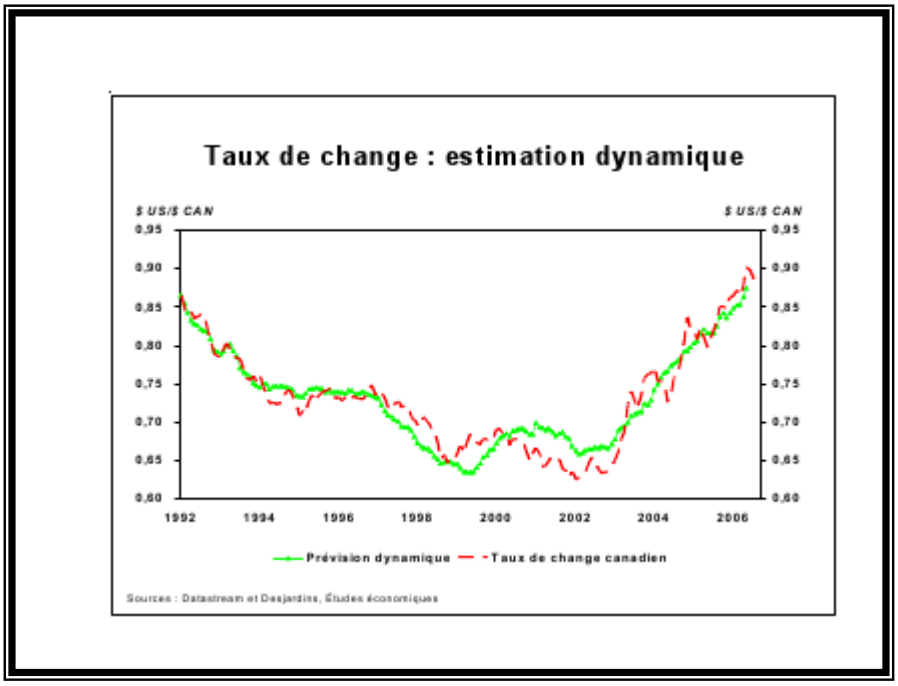

الرسم البياني (38):ارتفاع الدولار الكندي مع سعر البترول

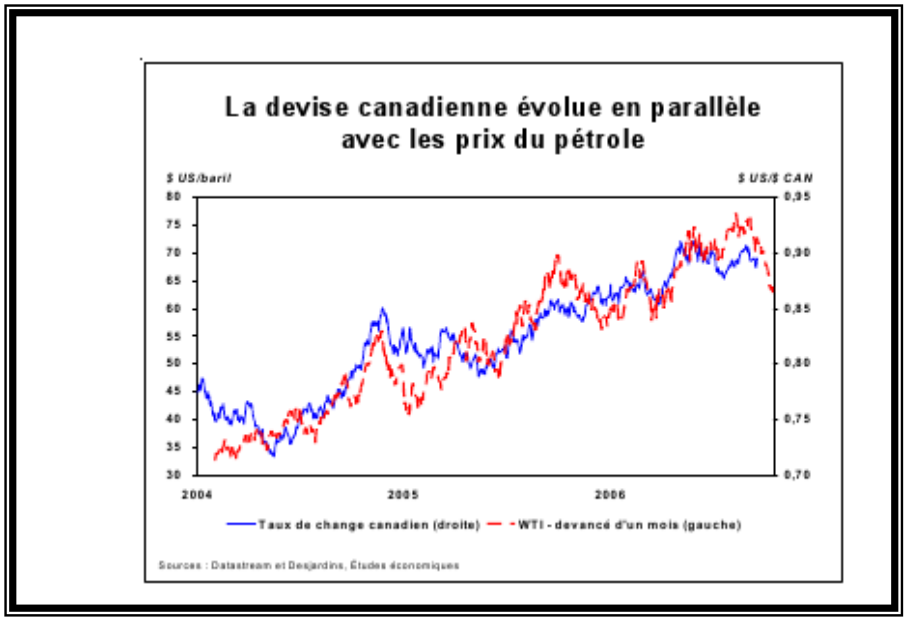

في السنوات الأخيرة الصادرات الصافية و منتجات الطاقة اكبر ثلاثة أضعاف من المستوى 18.2 بليون دولار قي نوفمبر 2001 و بلغ 64.3يليون دولار قي نوفمبر 2005 في نفس الوقت قدرت الصادرات الصافية خارج الطاقة فائض قياسي بحوالي 39.9 بليون دولار في جانفي 2002 إلي عجز 5 مليارات في افريل 2003

الرسم البياني(39) : الفائض التجاري الكندي

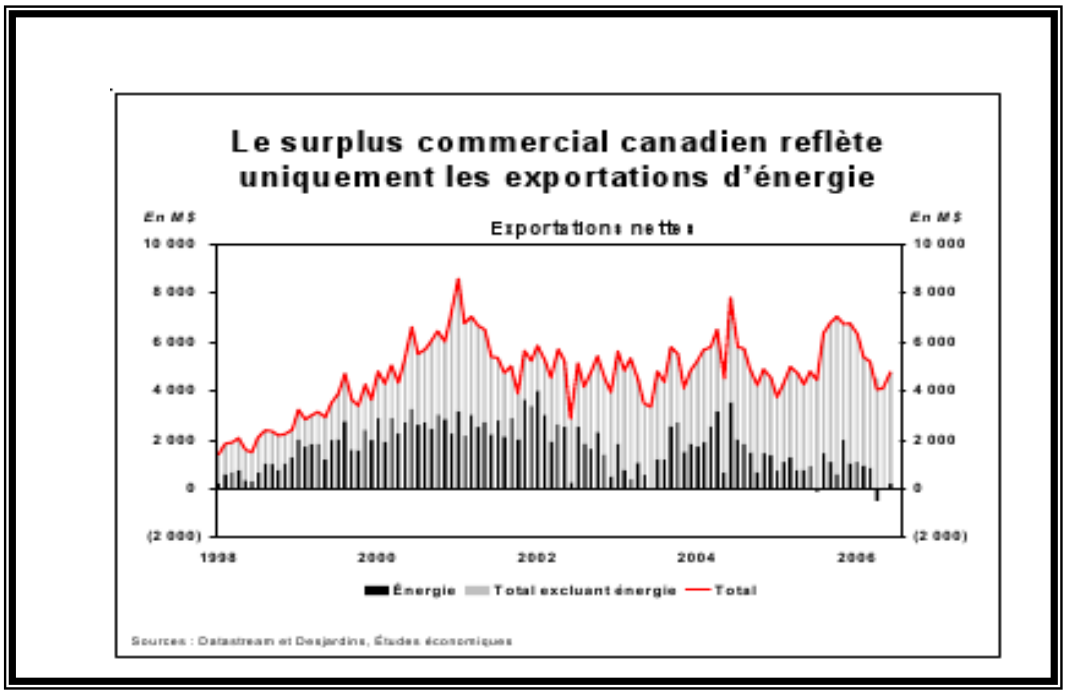

و لكن الصادرات الصافية في الموارد الأولية غير الطاقوية ظلت مستقرة نسبيا خلال هذه الفترة و هذا يعني تدهور حاد في إنتاج القطاع التقليدي التصديري خاصة القطاع الصناعي الذي وجد صعوبات كثيرة

الرسم البياني (40) العجز التجاري في القطاع الصناعي

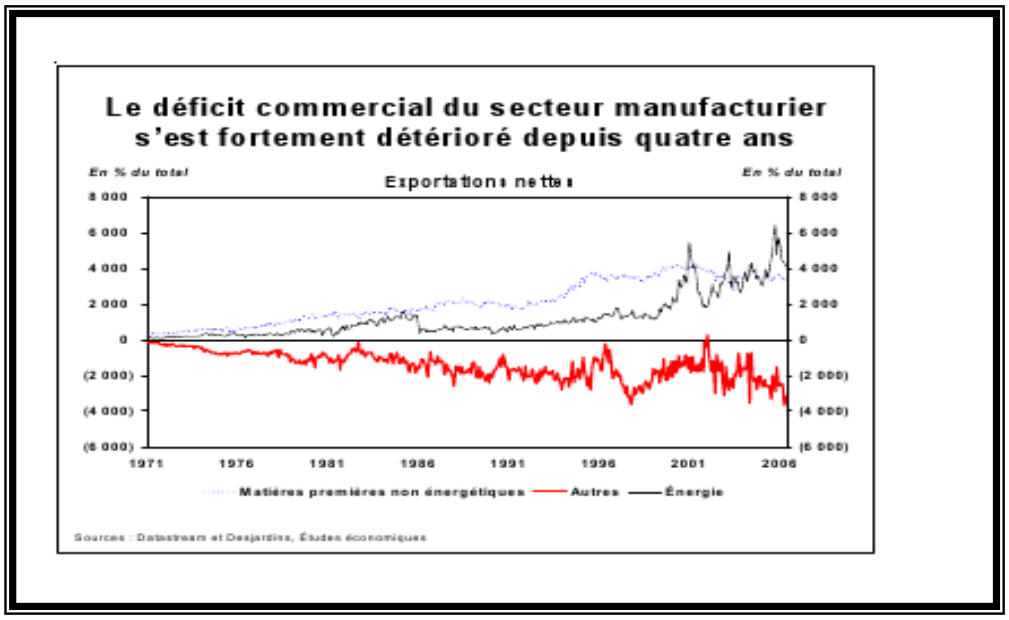

ارتفاع أسعار المحروقات سمح للصناعة البترولية من مضاعفة ربحها خلال السنوات الأخيرة 11.8% في أواخر 2001 إلى 23.0% أواخر 2005

الرسم البياني (41): هوامش الربح في قطاع المحروقات في كندا

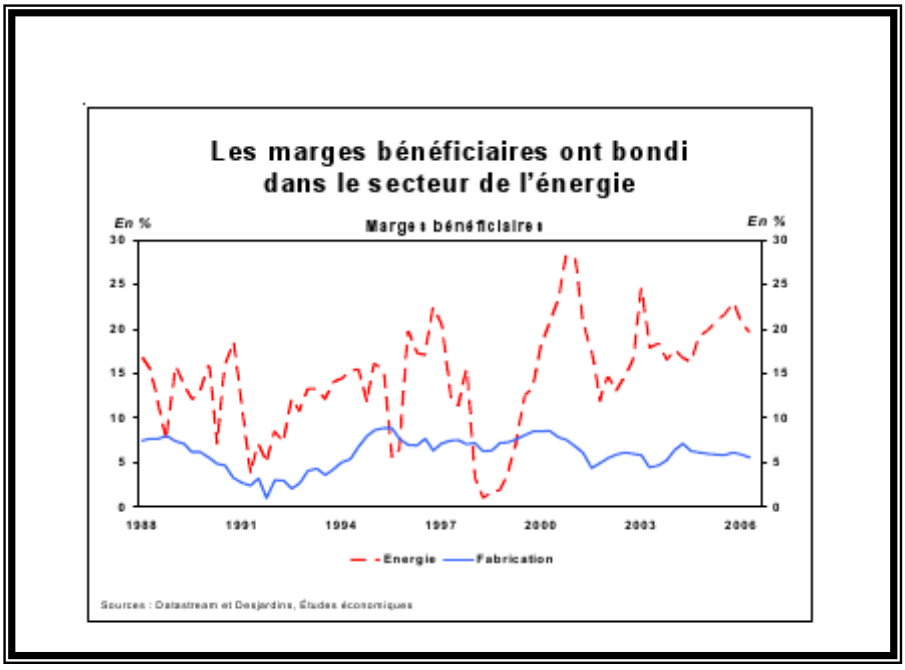

أما نسبة البطالة في نوفمبر 2002 حوالي 243700 عامل سرحوا من قطاع الصناعة حوالي (-10%)في حين وظف قطاع الخدمات حوالي مليون عامل أي (8.5%) و حوالي 60000 عامل في قطاع العابات، المناجم و قطاع البترول و الغاز أي (22%)

الرسم البياني(42): خسارة العمال في القطاع الصناعي

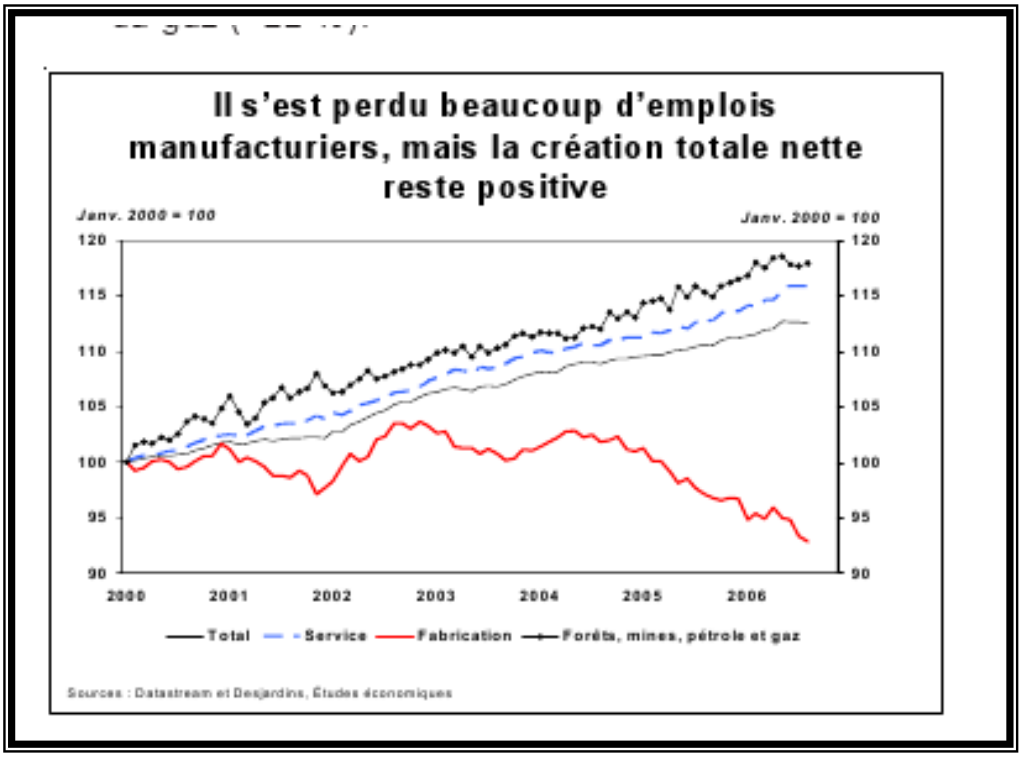

على الصعيد الإقليمي ليس هناك شك في أن النشاط الاقتصادي ذو وتيرة سريعة في الغرب الكندي مع وجود النفط في البرتا إلا أن البطالة ارتفعت أكثر من النصف في عدة مناطق في كندا

الرسم البياني (43): تطور نسبة البطالة

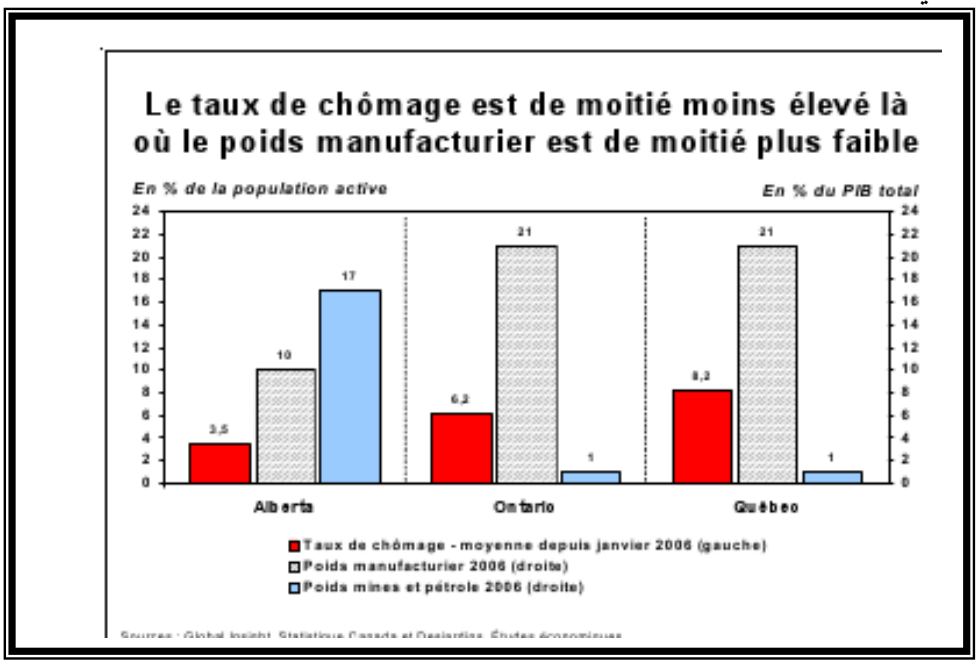

بالإضافة إلى ذلك ومنذ ماي 2003 الزيادة في الأجور كانت كبيرة في البرتا دون مناطق أخرى غي كندا

الرسم البياني(44) : تطور الأجر اليومي في كندا

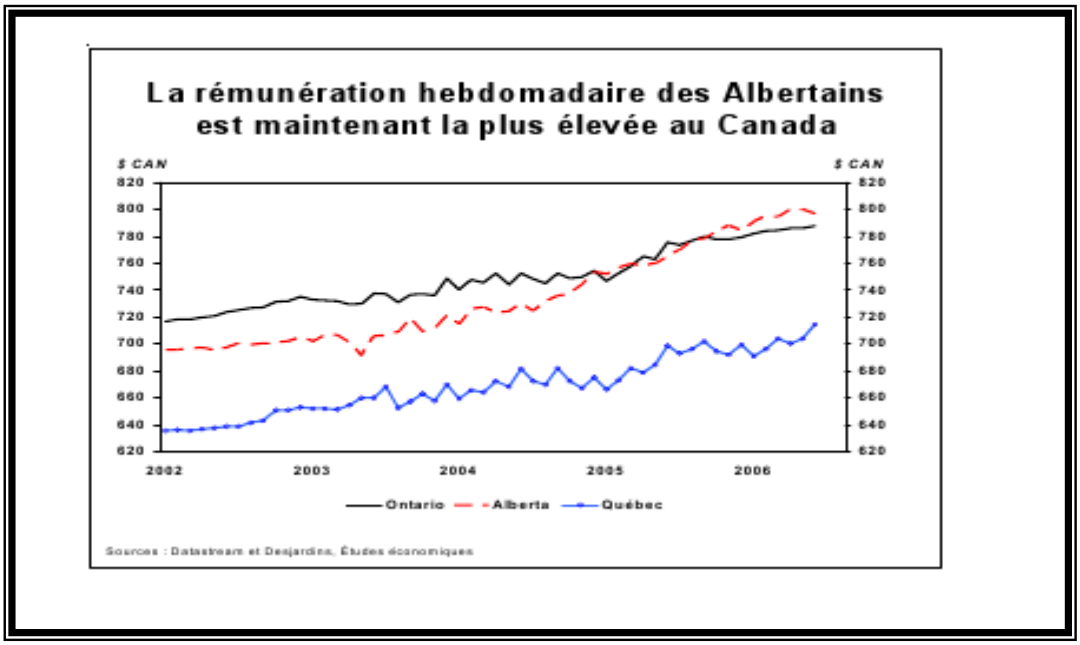

و السبب في ذلك يعود إلي:

انعكاس مبيعات التجزئة التي ارتفعت منذ بداية سنة 2006 و أكثر من (16 %) في البرتا و (3.8 %) في كيباك و (4.2 %) في اوتاريو.

فوائد عوائد النفط يلعب دورا أيضا في المالية العامة لأن صافي الديون في كيباك يقدر ب (33 %) من الناتج الوطني الإجمالي أما اونتاريو (26 %) من الناتج المحلي الإجمالي.

يكمن القول أن الاقتصاد الكندي يعاني من أعراض للمرض الهولندي و لكن الآثار على مجموع الاقتصاد تبقي محدودة لان الاقتصاد الكندي متنوع .

في المدى القصير فان الانخفاض المتوقع في سعر الموارد الطبيعية سيحمي الدولار الكندي مع إمكانية استغلال النفط في غرب كندا و هذا ما يعرف باسم « PETRODEVISE »

الرسم البياني(45): ارتفاع سعر الصرف الكندي

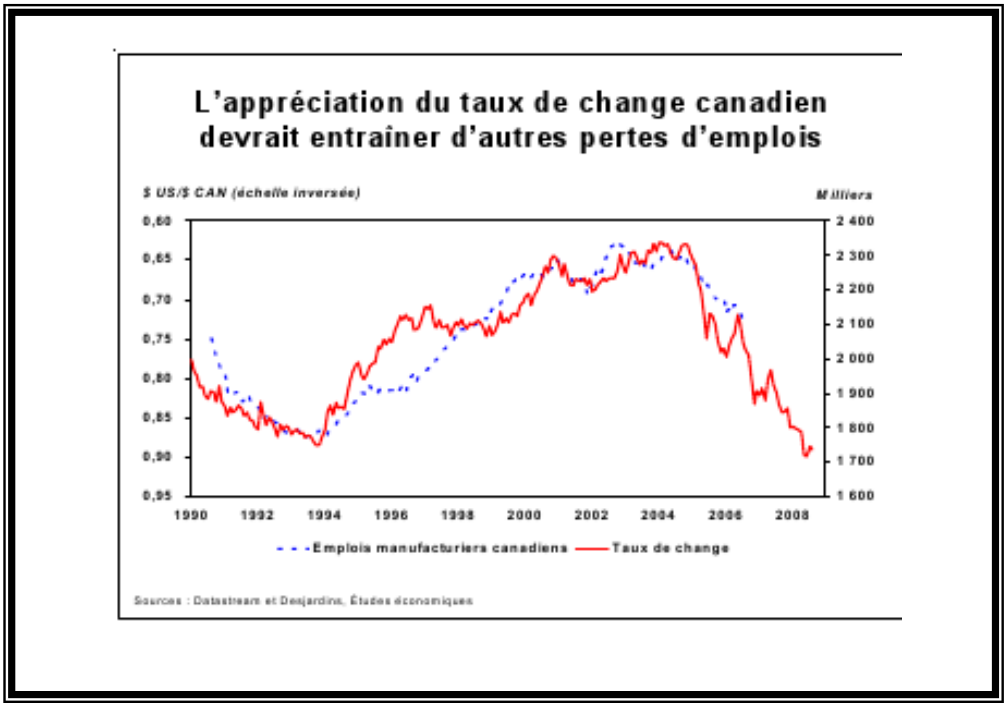

في ظل هذه الظروف فإن الشركات واجهت أوقات صعبة راجع إلى تسريح العمال و إغلاق المصانع إستراتيجية لبضعة سنوات ، و في هذه الحالة يمكن أن يكون من الصعب خاصة في كيباك أين يكون النمو الاقتصادي متباطئ أكثر قليلا من نمو الناتج المحلي الحقيقي.

إن المرض الهولندي ظاهرة اقتصادية تعاني منها الدول التي تعتمد في صادراتها على مورد وحيد من مصدر طبيعي و ينجر عن ذلك تفاوت في القطاعات الاقتصادية للدولة منة جراء التدفق الكبير للعملة الصعبة خاصة عند ارتفاع سعر هذه المواد في السوق الدولية و هذا سيؤثر على سعر الصرف المحلي .

إن الجزائر من بين الدول التي تعتمد في صادراتها على مورد وحيد و غير متجدد هو النفط فاعتمادها على تصدير النفط و المواد الخام يجعل اقتصاد البلاد تحت رحمة تقلبات السوق العالمية فهل تمس ظاهرة المرض الهولندي الجزائر أين يقود قطاع المحروقات عجلة النمو الاقتصادي؟ و هل من الممكن أن يؤثر ذلك على سعر صرف الدينار الوطني؟ خاصة أن الجزائر مرت بمراحل و تحولات جذرية في اقتصادها .

الفصل الثالث : تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق

تمهيد :

إن وضعية الجزائر غداة الاستقلال تميزت بالعديد من المشاكل المتولدة عن الاستعمار وظروف الحرب، وهذه المشاكل تمثلت في إدارة تفتقر إلى التسيير المنظم والمحكم واقتصاد مختل تسوده الفوضى وبلاد مخربة، رغم أن النصوص السياسية الصادرة في عهد الثورة التحريرية الكبرى كانت تفكر في مستقبل الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، فقد حمل نداء أول نوفمبر 1954 ضمن أوراقه بالإضافة إلى الدعوة إلى الثورة والحرب، الدعوة إلى تجسد هذا الكفاح بنصر لبناء الدولة الجزائرية ذات حدود ومعالم واضحة. ولكن بعد الاستقلال مباشرة وجدت الحكومة الجزائرية آنذاك اقتصاد منهار ضعيف يفتقر إلى التوازن تابعا إلى الاستعمار، فحاولت الحكومة تخطي هذا فانتهجت أسلوب التخطيط كخطوة أولى نحو التنمية ابتدءا من سنة (67) وكان نهاية آخر مخطط سنة (89) تبدأ مع بداية (90) مرحلة سياسية اقتصادية جديدة وهنا كان على الحكومة الجزائرية أخذ جميع الاحتياطات اللازمة لإتباع نهج اقتصادي جديد تواكب به العالم.

و قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:وضعية الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال مباشرة (1962_1966),

المبحث الثاني: المخططات قصير الأجل (1962-1977):التي وضعها الحكومة الجزائرية سياسات من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وتبنت سياسة الاقتصاد المغلق فقد كانت الدولة مالكة لجميع المؤسسات الاقتصادية و هذا من خلال تطبيق النهج "الاشتراكي",

المبحث الثالث:المخططات طويلة الأجل (1980-1989).

المبحث الأول:مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق(1962–1969)

بعد الاستقلال مباشرة واجهت الجزائر عدة مشاكل اقتصادية إذ انه و بعد سنة 1962 فوجدت اقتصاد منهار و بني تحتية ضعيفة جدا بالاضافة إلى مصانع مخربة و ديون خارجية ،في ظل هذه الظروف كان محتما على السلطات الجزائرية آنذاك بضرورة انتهاج سياسية اقتصادية تخرج بها البلاد من وضعية خطيرة .

من خلال هذا المبحث سيتم تناول النقاط التالية :

- **الوضعية الاقتصادية التي عانت منها الجزائر سنة 1962؛**
- **السياسة الاقتصادية المتخذة للنهوض بالاقتصاد الجزائري.**

المطلب الأول: الوضعية الاقتصادية التي عانت منها الجزائر سنة 1962

إن وضع الجزائر غداة الاستقلال يتميز بالعديد من المشاكل المتولدة عن الاستعمار وظروف الحرب وهذه المشاكل تمثلت في إدارة تفتقر إلى التنظيم وبلاد مخربة ومشاكل اجتماعية خطيرة.

1- واقع القطاع الزراعي:

لقد عرف الإنتاج الزراعي تراجعا منذ سنة 1959 وهذا بسبب تهجير الفلاحين وتدمير قراهم ومدا شرهم من طرف الاستعمار بالإضافة إلى التخريب الذي أصاب الأراضي الفلاحية بسبب اتساع عمليات الحرق والتدمير الذي زاد في أزمة هذا القطاع، بالإضافة إلى خروج المزارعين الأوروبيين وتركهم للأراضي التي كانوا يستغلونها دون زراعة حيث كانوا يسيطرون على (2,7 مليون هكتار) من أجود وأخصب الأراضي التي تشكل (40%) من المساحة الكلية المستثمرة، يضاف إلى هذا أن حوالي 2 مليون فلاح جزائري كانوا خاضعين لنظام المحتجزات الإجبارية (السكن الإجباري) وبعد الاستقلال وإثر عودتهم إلى قراهم

وجدوا أن مواشيهم قد أبيدت وحقولهم أحرقت لهذا فإنه يصعب عليهم إعادة فلاحتهم في وقت قصير.

2- الواقع القطاع الصناعي:

ورثت الجزائر عن المرحلة الاستعمارية بعض المؤسسات الصناعية التحويلية والنسيجية الغذائية وبعض المركبات الصناعية ذات الأهمية المتوسطة والتي تعتمد بشكل أساسي في عملية تموينها من التجهيزات والسلع الوسطية وبعض المواد الأولية على السوق الفرنسية وهذه الصناعة (التي كان أغلبها ورشات ومؤسسات صغيرة وبسيطة) كان المعمرين يسيطرون عليها بنسبة (80%) وبعد خروج المعمرين غداة الاستقلال تركها أصحابها شاغرة دون وجود إطارات جزائرية مؤهلة وقادرة على تسييرها وإدارتها وتشغيلها وهذا جعل الجزائر أمام وضعية صعبة حيث أن إعادة تشغيل هذا القطاع يستوجب الاستعانة بالخبرات الأجنبية.

3- واقع قطاع المحروقات:

في هذا المجال نجد أن القطاع البترولي تحت السيطرة الفرنسية والشركات الأجنبية الأخرى حيث تم وفي إطار اتفاقية إيفيان تكريس هذه الوضعية من خلال بعض بنود هاته الاتفاقية وانطلاقا من ذلك كانت النسب الفعلية للإنتاج غداة الاستقلال موزعة كالتالي:

71,99 % للمصالح الفرنسية العامة والخاصة.

17,76 % للشركات الأجنبية الخاصة والعامة.

10,15 % للجزائر .

4- واقع بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى:

نظرا للأهمية القاعدية الهيكلية لشركات الاستعمار لعملية استغلال ثروات البلاد أو القيام بعمليات عسكرية، ورثت البلاد قاعدة لا بأس بها في هذا المجال حيث تركت طرق معبدة وخطوط للنقل حوالي (10,000كلم) من الطرق المعبدة (4300كلم) من خطوط السكة الحديدية و حوالي (20) مطار وشبكة لنقل الكهرباء تزيد عن (600.000كلم) وموانئ متعددة وبعض المدارس.

كما أن الجزائر ورثت مؤسسات تجارية التي كانت تعمل في ظل الاستعمار إلا أن المعمرين عند خروجهم أخذوا الأصول وتركوا الخصوم مما صعب على السلطات الجزائرية قيادة قطاع التجارة وتشغيله من جديد وهذا بسبب انعدام التمويل اللازم للحصول على الأصول الضرورية ورفع الالتزامات المترتبة عليها قبل الاستقلال.

وكان الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة اقتصادا مشوها وتابعا وجميع قطاعاته تعاني من التخريب.

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية المتخذة للنهوض بالاقتصاد الجزائري

إن السياسة الاقتصادية التي اتخذت خلال السنوات الأولى للاستقلال لم تكن مبنية على قواعد وأسس علمية تراعي الواقع الموضوعي بشكل دقيق مما جعلها مجرد إجراءات ارتجالية، ولعل كثرة المشاكل وتعددها وتشعبها من الأسباب التي أفرزت هذه الإجراءات.

1-الإجراءات المتخذة في القطاع الزراعي:

- العمل على تأمين معيشة السكان بتوفير الحجم الذي يسد الحاجيات الأساسية من المواد الزراعية وذلك بزراعة القدر المتاح من الأراضي واستغلال الجزء المتوفر من المعادن والأموال مع إدارة المزارع الشاغرة التي تركها المعمرون بحيث تعود منفعتها على غالبية الشعب حيث أقيمت في هذا المجال حملات زراعية واسعة لزراعة الريف الجزائري.
- الإبقاء على هيكل الإنتاج الزراعي وبالتالي المحافظة على السوق التقليدية ومحاولة زيادة حجم الصادرات لتغطية الحاجة الملحة إلى العملة الصعبة.
- تنظيم المزارع الشاغرة التي تركها الاستعمار وذلك بإصدار مرسوم (22مارس 63) الذي أعطى الصيغة القانونية للإدارة واستقلال تلك المزارع التي سميت آنذاك المزارع المسيرة ذاتيا.
- الإبقاء على الملكية الزراعية ومحاولة الاهتمام بزيادة المرودية الزراعية.

2- الإجراءات المتخذة في القطاع الصناعي:

بعد خروج المعمرين تركوا حوالي 400 مؤسسة شاغرة مما اضطر العمال الجزائريين إلى تحمل لمسؤولية وتشغيلها رغم المشاكل التي كانت تعانيها هذه المؤسسات أهمها:

- عدم وجود أرصدة متداولة وعدم وجود احتياطات من المواد الأولية والمخزون.
- عدم وجود أصول جاهزة بحيث أن المعمرين أخذوا جميع الأصول أو أتلفوها وتركوا إلا الديون.
- صعوبة الحصول على التمويل اللازم في الوقت الملائم لذا وجب على العمال إما العمل دون أجر أو الخضوع إلى البطالة أو إلى الهجرة إلى الخارج.
- لهذا قامت الدولة بإصدار قوانين تنظيم وتسيير هذه المؤسسات وإخضاعها إلى قانون التسيير الذاتي (22مارس1963) وقامت السلطة بخمسة مشاريع صناعية، في مجال: الصناعات النسيجية، الجلدية، الغذائية، وذلك للاستمرار في عملية التنمية وكان يجب على الدولة القيام بعدة إجراءات أهمها:

أ / ضرورة القيام بإجراءات سريعة للوصول بالاقتصاد الجزائري إلى مستوى سنة 1959 أي قبل خروج الاستعمار .

ب / القيام بإجراءات سريعة في مجال التجهيز والتسيير لكي يسترجع الاقتصاد الوطني ما فقده خلال سنوات الحرب.[1]

3- التقييم خلال الفترة (63-66):

من خلال الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة أدى إلى ظهور الاستجابة في بعض القطاعات وهذا ما نلتمسه من خلال التقييم للفترة (63- 66).

3-1-تقييم القطاع الزراعي:

لقد عانت الزراعة خلال الفترة (63- 66) من سيطرة الدولة على تسيير المزارع المسيرة ذاتيا لأنه بإنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي أصبح التسيير مركزيا ويقوم هذا الديوان بتمويل جميع المزارع المسيرة ذاتيا لمدخلات الإنتاج الضرورية وبتسويق المحاصيل التي تقوم بإنتاجها لكن الغياب الكامل للحسابات بالنسبة لكل مزرعة على إحدى وعدم كفاية سبل التخطيط والتسيير من قبل الديوان المذكور وتحويل نظام الديون إلى أجور وهذا ما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل وبالتالي ركود الإنتاج الزراعي،كما أن الاستثمار في هذا الميدان خلال فترة (63- 66) عرفت تناقضا من سنة إلى أخرى[2] .

---

[1]/- لعلاوي محمد, **طبيعة التخطيط الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**, مذكرة ماجستير، غير منشورة ،جامعة الجزائر، 1995, ص85.

[2] /- Benachenhou A، **Planification et développement en Algérie (1962 –1980),**Imprimerie commerciale ,Alger , 1980 page 17.

الجدول رقم (7): يبين ميزانية التجهيزات من 1963– 1966

الوحدة: مليون دينار

السنوات / البيان	1963	1964	1965	1966
مخصصات الدفع	366	347	245	368
الإنفاق	149	207	194	182
النسبة	% 39	%59	%79	%49

Source :Benachenhou, A **:** **planification et développement en Algérie**: **(1962 –1980)**. imprimerie commerciale -Alger - 1980 ,page 18.

3–2– تقييم القطاع الصناعي:

لم تكن حالة التسيير الذاتي الصناعي بأفضل من ذلك حيث تكون هذا القطاع من مؤسسات صغيرة الحجم وقد كان عددها سنة (1964) 330 مؤسسة وعدد من العمال فيها (3000عامل) وبإمكاننا تفسير ذلك إذا ما تذكرنا أن الشركات الأجنبية الكبيرة لم تغادر الجزائر سنة 1962 بل بقيت وحافظت بذلك على ممتلكاتها الصناعية وأما التي غادرت فهي المؤسسات الفرنسية التي كانت مقيمة في الجزائر وأهم الشركات التي تعود ملكيتها إلى شركات أجنبية والتي استمرت في نشاطها، SNAF (معدات حديدية)، WEYRPIC (إنشاءات ميكانيكية)، ALLUMAF (تحويل الألمنيوم). [1]

ولقد تمت حرية التسيير الذاتي في الصناعة كما حصل في الزراعة لمحاربة رحيل المسؤولين الأجانب ولكن الدولة وجدت صعوبات خاصة في التمويل والتموين والتسويق وكذلك المشكل الذي واجه الدولة في هذه الفترة هو تناقص العمال من سنة لأخرى.

3–3– التقييم في قطاع المحروقات:

عرف هذا القطاع تطورا ملحوظا بالنظر إلى القطاعات الأخرى فأنشأت الشركة الوطنية سونطراك (Sonatrach) سنة 1963 وهذا كوسيلة لمنافسة الرأسمال الأجنبي وكان من مهام الشركة القيام بأعباء كان

[1]- **I bid**, p 15.

يرفضها الرأسمالي الأجنبي كإنشاء خطوط أنابيب جديدة لا غنى عنها لتنمية الإنتاج النفطي، وقامت الدولة الجزائرية بالمساهمة كشريك في البداية مع شركة بون(عنابة) للحديد والصلب التي تسير مركب عنابة للحديد والصلب قبل إنشاء الشركة الوطنية للحديد والصلب (1964) وكان هذا القطاع يشكل ثروة هامة للاقتصاد الجزائري [1]

4_3 التقييم العام: بقيت واردات الدولة الإجمالية عمليا حتى سنة 1966 كما يشير الجدول التالي

جدول (8):واردات الدولة الإجمالية (1963–1966) **الوحدة 1000 دج**

السنوات / البيان	1963	1964	1965	1966
واردات إجمالية	3289	3200	3038	3517
نفقات جارية عادية	2237	2070	2757	2846
إدخارات الموازنة	1052	1130	281	671
نفقات التجهيزات	434	741	492	945
النتيجة	+618	+380	-211	-174

Source : Benachenhou,A **, op.cit** 1980 ,page 19.

إن الواردات العامة لا تستطيع أن تكون مصدر للتمويل رغم ارتفاعها المحصلة من طرف البترول وهذا يعود إلى نمط التجهيزات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك أن الضعف المالي في هذه الفترة كان نتيجة لما تواجهه الدول من إعادة بناء وأعمار المؤسسات الاقتصادية وهذا ما جعل الاستثمارات في تلك الفترة في ركود اقتصادي[2]

[1] **-I bid**, p 18.

[2] -**I bid** page 20.

جدول(9): حجم الاستثمارات الإجمالية(1963–1966)

الوحدة 1000دج.

البيان / السنوات	1963	1964	1965	1966
استثمارات الدولة	386	811	718	559
استثمار الشركات	2297	1497	1680	1623
استثمار قطاع النفط	940	780	1070	1020
إستثمارالقطاعات الأخرى	1357	717	616	603
استثمار الأسر	30	20	10	10
المجموع	2713	2328	2408	2192

Source :**Ibid** ,page 19.

من خلال الجدول يتبين أن حجم الاستثمار الإجمالي قد تراجع خلال تلك المرحلة وهذا التراجع هو مؤشر لأزمة التراكم والشركات الأجنبية وهي التي حققت القسم الأعظم من تراكم رأس مال المنتج خاصة قطاع المحروقات.

وكنتيجة عامة فقد أصيب الاقتصاد الجزائري طيلة تلك المرحلة بالركود وأن هبوط الإنتاج الزراعي وانخفاض حركة البناء والأشغال العمومية الناجم عن هبوط حجم الاستثمارات وركود الإنتاج في قطاع المحروقات لم تعوضه أي زيادة قليلة في الإنتاج الزراعي التحويلي.

ورغم هذا الانحطاط والركود الاقتصادي في الجزائر إلا أن الدولة الجزائرية قامت بإجراءات تاريخية هامة متمثلة في التأمينات التالية:

1- تأميم أراضي المعمرين وجميع الأملاك الشاغرة وتطبيق نظام التسيير الذاتي طبقا لتنظيمات مراسيم مارس وأكتوبر1963.

2- تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي الجزائري وإلغاء العملة الفرنسية واستبدالها بالدينار الجزائري في جانفي 1963.

ثم توسعت حركة التأميمات لتشمل جميع البنوك الأجنبية سنة 1966 بالإضافة إلى شركات التأمين وإعادة التأمين.

3- احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة وبسط يدها على تجارة الجملة وقد قامت الدولة على أنقاض هذه العلاقات الإنتاجية الرأسمالية الأجنبية وعلاقات ملكية الدولة المتمثلة إما في شبكة النظام التعاوني، كالتسيير الذاتي، التعاونيات الزراعية.

4- المشاكل التي واجهت السياسة الاقتصادية خلال الفترة (63-66) :

من خلال التقييمات السابقة فالجزائر خلال فترة (63-66) والتي سماها بعض الاقتصاديين بمرحلة الانتظار[1]،كانت استعادة السيادة الوطنية شوطا أساسيا للتنمية لأنه يضمن للمجتمع حرية القرار السياسي لوضع برنامج وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فمرحلة (62-67) يمكن اعتبارها مرحلة مخاض وتحولات اجتماعية ولأن الظروف التي عاشتها تميزت بثلاث أوضاع صعبة وهي[2]:

1- الاهتمام بحل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الحرب التحريرية التي كان حجم تضحياتها مايقارب من مليونين من الشهداء وتشريد سكان ما يزيد عن 1000 قرية.

2- مواجهة العجز المالي الذي تركه خروج الاستعمار بفعل أعمال تخريب المؤسسات الاقتصادية وتهريب أموالها ونهب خزائن المؤسسات المالية.

3- تعويض الإطارات الإدارية والفنية الأجنبية التي تعمدت ترك الشغور في الجهاز الإداري والاقتصادي.

وفي هذه الفترة (63- 66) نستطيع القول أن السياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ (63) لم تكن كافية للنهوض باقتصاد مختل ذو بنية هشة خاصة بوجود رؤوس الأموال الأجنبية أو كما يسميها البعض البرجوازية، بالإضافة إلى هذا فإن انتهاج الحكومة الجزائرية آنذاك الطابع الاشتراكي حيث أقر برنامج طرابلس (1962) رفض بصفة قاطعة أسلوب الإنتاج الرأسمالي وكان على الحكومة الجزائرية أن تتبع سياسة الدولة الاشتراكية وأن تجد مخرجا للمشاكل التي عرفتها بعد(05) سنوات من الاستقلال لهذا من الضروري أن تعتمد الجزائر أسلوب التخطيط ودخلت في هذا العهد الجديد سنة 1967: "... التخطيط هو الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد والسير به في طريق الديمقراطية أنه الوسيلة الفعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية وتكاليفها... "[3]

فالتخطيط هو برنامج اقتصادي اجتماعي محدد يتضمن حصرا دقيقا للإمكانيات البشرية والمادية المتاحة ويتم اتخاذ قرارات التخطيط بتوزيع المواد بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي وقد توالت على الجزائر خمس مخططات للتنمية حتى سنة 1989 نهاية المخطط الخماسي الثاني والأخير في الاقتصاد الجزائري.سنحاول إدراج هذه المخططات ومناقشة هذه المخططات هو الإجابة عن السؤال الذي يتبادر في أذهاننا كالتالي: هل استفادت فعلا الجزائر من تبني التخطيط كأسلوب علمي ؟

---

[1]-**I bid** page 12

[2]/- بهلول محمد بلقاسم حسن، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 1**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999، ص 69.

[3]- **الميثاق الوطني**، 76. ص 42 – 43.

المبحث الثاني: المخططات قصيرة الأجل (1967–1978)

إن سنة 1967 قد شهدت المرحلة الحقيقية لدخول الجزائر في التنمية بمفهومها العلمي وتجسدت في اندماج القرار السياسي بالقرار الاقتصادي فالدولة قد استلمت زمام الأمور وشرعت في تحريك الحياة الاقتصادية للأمة اعتمادا على أسلوب التخطيط[1]،ويعتبر مخطط 67-69 أول مخطط للتنمية في الجزائر بعد الاستقلال وبه دخلت البلاد إلى مرحلة جديدة مليئة بالطموح الكبير لتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي كبير، وتعتبر سنة 1967 بداية جديدة لتنظيم الاقتصاد الوطني وسنة بدء التخطيط الذي لم يكن ممكنا في ذلك الوقت لسببين هما :

- الجزائر دولة حديثة العهد بالاستقلال.
- إنعام الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية.

سيتناول هذا المبحث النقاط التالية :

- **المخطط الثلاثي (67–69)؛**
- **المخطط الرباعي الأول (1970–1973)؛**
- **المخطط الرباعي الثاني (1974–1978).**

2-بهلول محمد بلقاسم حسن، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر , جزء 1**,مرجع سبق ذكره، ص 72.

المطلب الأول : المخطط الثلاثي (67-69)

بعد الاستقلال مباشرة وجدت الجزائر مشاكل اقتصادية كبيرة و صعوبات ونقص كبير في الهياكل و الموارد البشرية المؤهل للنهوض بالاقتصاد لذا عمدت السلطات في ذلك الوقت إلى وضع خطط تنموية للاقتصاد بدء بالخطة التنموية قصيرة الأجل الأولى المتمثلة في المخطط الثلاثي.

1- الاتجاه العام للمخطط (67-69):

اعتمد هذا المخطط بخطوة أولى على عملية حصر لجميع الإمكانيات البشرية والمادية للمجتمع واعتمد على ثلاث عناصر:

- حصر الموارد التي يتوفر عليها المجتمع وهي القوة البشرية التي تمثل قوة العمل بمختلف مستوياتها سواء منها المالية أو العينية، وكذلك حصر ما يزخر به التراب الوطني من ثروات زراعية و صناعية.
- خلق قدرات عمل جديدة عن طريق استخدام الموارد المحصورة أفضل استخدام ممكن وفي الواقع هذه القدرات ماهي إلا هياكل مادية جديدة، وهي عبارة عن استثمارات ووسائل عمل.
- تحديد الفترة الزمنية التي يلتزم فيها المجتمع بتحقيق تلك الاستثمارات في أوقاتها.

2- استثمارات المخطط الثلاثي (67-69):

كان الحجم الاستثماري المنجز هو (9,06 مليار دج) وقد تم توزيع هذه الاستثمارات بين ثلاث مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها كما يلي :

1- الاستثمارات الإنتاجية مباشرة* (6,79 مليار دج) موزعة كما يلي :

- الزراعة: 1,88 مليار دج.
- الصناعة: 4,91 مليارد ج.

2- الاستثمارات شبه إنتاجية** : 0,36 مليار دج.

3-الاستثمارات الغير إنتاجية[1]*** : 2,01 مليار موزعة كما يلي:

- البنية التحتية الاقتصادية: 0,28 مليار دج.
- البنية التحتية الاجتماعية: 1,73 مليار دج.

وتعكس هذه الأوزان النسبية أولويات المخطط في توزيع الاستثمارات ويظهر أن جهاز الإنتاج هو الذي حظي بالأولوية المطلقة وقد عمدت الدولة على هذه السياسة لتطوير جهاز إنتاجها الذي يعاني من التبعية والضعف.

وما نلاحظه فقد أولت الجزائر منذ بداية التخطيط عناية كبيرة للقطاعات المنتجة بشكل كبير خاصة قطاع المحروقات الذي بلغت حصته (2,27 مليار دج) ونجد أن هيكل القطاع المنتج قد حظي بمبلغ هو (7 مليار دج) (كترخيص مالي) وقد وجهت إلى الصناعة لوحدها (5,4 مليار دج) أي يشكل وزنها نسبة (77%) تقريبا من مجموع

---

*الاستثمارات الإنتاجية: هي تلك التي تؤدي إلى خلق هياكل الإنتاج في شكل سلع كالمنتجات الزراعية والصناعية المختلفة.

**الاستثمارات شبه إنتاجية هي التي تؤدي إلى إنشاء هياكل لخدمة الإنتاج مثل : التجارة ، النقل ، المواصلات وهي هياكل ملتصقة بالزراعة والصناعة في سير إنتاجها أو استخدامهما للعمل والمواد .

*** الاستثمارات غير الإنتاجية التي يترتب عنها هياكل ذات نشاط اجتماعي أو ثقافي مثل البناءات السكنية والمدارس والمستشفيات والمؤسسات الإدارية أو ذات نشاط مقيد للإقتصاد، الماء، الكهرباء، ... وغيرها.

استثمارات القطاع المنتج . وهنا تظهر الأهمية التي أعطتها الحكومة الجزائرية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي

ويبين الجدول التالي: استثمارات المخطط الثلاثي بالأسعار الجارية

جدول(10):استثمارات المخطط الثلاثي : 1967 – 1969 : **الوحدة : مليار دج**

البيـان / القطاعـات	المخطط الاعتماد المالي	تكاليف برامج	الإنجازات
المياه (الري)	0,35	0,60	0,49
الفلاحة	1,26	-	1,39
الصيد البحري	0,01	-	-
المجموع	**1,62**	**1,87**	**1,88**
المحروقات	2,27	4,65	2,52
الصناعات القاعدية والإدماج	2,18	6,33	1,58
صناعات التحويل الأخرى	0,49	1,67	0,37
المناجم والطاقة	0,64	1,35	0,44
المجموع	**5,40**	**14,00**	**4,91**
بناء وأشغال عمومية	**-**	**-**	**-**
السياحة	0,34	0,29	0,18
النقل	-	0,08	0,07
المواصلات	0,12	-	0,11
التخزين والتوزيع	-	-	-
القطاعات المنتجة	**0,46**	**0,37**	**0,36**
الإستثمارات المنتجة	**7,48**	**16,24**	**7,15**
الإتصالات	0,34	1,04	0,28
المناطق والإرصاد الجوي	-	-	-
المنشآت الأساسية	**0,34**	**1,04**	**0,28**
السكن	0,34	0,41	0,24
التربية والتكوين	0,81	1,04	0,84
الإجتماعي والجماعات الإدارية	0,09	0,64	0,65
متفرقات غير محددة	-	0,21	-
المجموع	**1,24**	**2,30**	**1,73**
الغير منتج والمنشآت الأساسية	**1,58**	**3,24**	**2,01**
الإستثمارات	**9,06**	**19,16**	**9,16**

المصدر: **خلاصة الحصيلة العشرية الاقتصادية والاجتماعية (67–78)** ، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سنة (80)، ص 45 .

من خلال الجدول:

نلاحظ أن الاستثمارات غير المنتجة كانت أسرع إنتاج – بالنظر إلى حجم الترخيص المالي – ويبدو ذلك واضحا إذا قارنا المعدلات الفعلية للإنجاز التي أسفرت عنها أعمال الاستثمار في نهاية المخطط:

- **معدل الإنجاز الفعلي للاستثمارات المنتجة :**

الاعتماد المالي: 1,62 + 5,40 = 7 مليار دج .

الاستثمارات الفعلية: 1,88 + 4,91 = 6,79 مليار دج .

معدل الإنتاج الفعلي: $\frac{6,79}{7} = 0,97$

- معدل الإنجاز الفعلي للاستثمارات شبه المنتجة :

حسب بنفس الطريقة أي معدل الإنجاز الفعلي: $\frac{\text{الاستثمارات الفعلية} \times 100}{\text{الاعتماد المالي}}$

معدل الإنجاز الفعلي = $\frac{0,36}{0,46} \times 100 = 78\ \%$

* معدل الإنجاز الفعلي للاستثمارات الغير منتجة :

معدل الإنجاز الفعلي = $\frac{2,01}{1,58} \times 100 = 127\ \%$

ويعود سبب سرعة إنجاز الاستثمارات غير المنتجة إلى العامل الاجتماعي والعامل الفني.

أما العمل الاجتماعي: هو تعطش سكان بعض المناطق المحرومة إلى هذا النوع من الاستثمارات وهذا ما أدى ببعض سكان هذه المناطق إلى المساهمة والتطوع في عملية إنجاز هذه الاستثمارات.

أما العمل الفني: كون هذا النوع من الاستثمارات ليتطلب دراسات شديدة ومعقدة

المطلب الثاني:المخطط الرباعي الأول: (1970–1973)

إن المخطط الرباعي قد شكل الخطوة الأولى لسياسة التخطيط في الجزائر وقد كانت تجربة مفيدة مكنت البلاد من تحسين أداة التخطيط وشجعتها على تنويع البرامج الاستثمارية، وتوسيع نطاقها في المخطط الرباعي الأول (70–73) ويبدو من قراءة هذا المخطط هو تأكيد على شيئين هامين:

- تطبيق النهج "الاشتراكي" وتقوية دعم بناء الاقتصاد.
- جعل التصنيع في الدرجة الأولى وهذا من أهم عوامل التنمية.

وقد حاول المخطط الرباعي إبراز هذه الاهتمامات وذلك من خلال توزيع الاستثمارات التي تميزت بتخصيص غلاف مالي معتبر، واعتماد البرامج الاستثمارية كبيرة الحجم.

بناء «الاشتراكية":

ويقتضي عمل هذا المخطط هو هدم جميع العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية التي خلقها الاستعمار وفي نفس الوقت تقوم الدولة ببناء هيكل جهاز إنتاجي متطور يعتمد على التصنيع.

" فالتصنيع يتواكب مع الثورة الزراعية التي ستضمن له النجاح وتهدف هذه الثورة الزراعية إلى التحديد الكامل لهيكل الإنتاج الذي يرمي إلى تحقيق مستوى التغذية الأفضل للسكان الذين يتزايدون بسرعة بفضل الاستعمال الكثيف للإمكانيات الطبيعية والمحافظة على إمكانيات الإنتاج وتنميتها ..."[1]

1- تكاليف استثمارات المخطط :

قامت الدولة الجزائرية ضمن المخطط الرباعي الأول برفع حجم الاستثمارات مع ما يوافق ويناسب طموحها الكبير للتغلب على مشكلات التخلف والتبعية ويرقى إلى مستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويظهر ذلك جليا من خلال الجدول التالي:

جدول(11): برنامج استثمارات المخطط الرباعي الأول(1970-1973)

الوحدة: مليار دج

البيان / القطاعات	تكاليف البرامج الاعتماد المالي	الترخيص المالي
1- القطاع المنتج	46,84	17,34
الصناعة	37,75	12,40
الزراعة	09,49	04,94
2- القطاع شبه منتج	04,43	01,87
-التجارة والنقل والمواصلات السلكية	04,43	01,87
3- القطاع غير المنتج	17,29	08,54
- البنية التحتية الإقتصادية	02,05	01,14
- البنية التحتية الإجتماعية	15,24	07,40
الاستثمارات	28,56	27,75

المصدر: بهلول محمد بلقاسم حسن، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1**، مرجع سبق ذكره، ص 198.

ويتضح من الجدول بأن المخطط الرباعي الأول أطول من المخطط الثلاثي كما أن حجم الاستثمار مرتفعة عن المخطط السابق.

[1]- مقدمة تقرير المخطط الرباعي.

2–تنمية القطاع الصناعي :

لقد خص المخطط الرباعي الأول القطاع الصناعي بأولوية كبيرة ، فاهتمت الدولة بتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع باعتبارها القاعدة المادية لتطويره، ولأن الجزائر متخلفة جدا في تطورها الصناعي وتفتقر بشكل ملح إلى جهاز صناعي قوي يساعدها في المستقبل على تحرير اقتصادها من التبعية الخارجية ، وتطوير كفاءاتها الإنتاجية وتوزيع ثرواتها على نحو يمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية بين السكان باعتبارها هدفا اجتماعيا رئيسيا من أهداف بناء المجتمع.

– مختلفة ويتضح من هذا التوزيع أن الاهتمام قد أولى بصفة واضحة لفرع إنتاج وسائل الإنتاج الذي تبلغ حصته من الاستثمارات الصناعية(82%) منها(56%) موجه لإنتاج موضوعات العمل خصوصا تطوير الصناعة الإستخراجية وفي مقدمة فروع هذه الصناعة هي :

فرع صناعة المحروقات التي استحوذت على حصة الأسد وقد خصصت الدولة (1,31 مليار دج) للبحث عن المحروقات فقط وذلك لأنها تكاد تكون المصدر الوحيد للحصول على العملة الصعبة.

وإلى جانب هذا أيضا وجهت الدولة اهتماما في مجال تطوير شبكات نقل الغاز الطبيعي والبترول وكذلك مركبين لتمييع الغاز الطبيعي إحداهما أرزيو والثانية في سكيكدة، وهذا من أجل رفع قدرة تصدير المجتمع للمحروقات وخاصة الغاز الطبيعي.

3–تقييم المخطط الرباعي الأول (70–73):

من خلال التقييم العام وملاحظة النتائج النظرية للمخطط الرباعي الأول أنه أسفر عن زيادة ملحوظة في الكميات الكلية فكما زاد الاستثمار الفعلي من (9,2 مليار دج) خلال المخطط الثلاثي إلى (36,3 مليار دج) بالإضافة إلى هذا فإن حجم القيمة المضافة الإجمالية بالسعر الإجمالي من(47 مليار دج) في المخطط الثلاثي إلى حوالي (93 مليار دج) خلال المخطط الرباعي الأول، وتدل هذه الإحصائيات على تطور اقتصادي يمكن أن تعتمد عليه في :

أ – فعالية الاستثمارات:

إن الاستثمارات قد تطورت من حيث الحجم تطورا كبيرا في المخطط الرباعي الأول إذ أن المتوسط السنوي للاستثمار بلغ ضعف المخطط الثلاثي بثلاث مرات وهذا ما أدى إلى :

– ارتفاع بالناتج الداخلي الإجمالي إلى 108,4 مليار دج وهذا بزيادة قيمتها 58,7 مليار دج.

– ارتفاع عدد العمال إلى 2,182 مليون شخص سنة 1973.

– ارتفاع حجم الاستثمارات الإجمالية 39,84 مليار دج وهذا التوسع قد بلغ إجمالي مقداره (26,72 مليار دج) وهذا ما يدل على وجود سرعة كبيرة في نمو الاستثمارات الصافية.

ب– الوضع في القوى الإنتاجية:

إن اختيار التوسع في التشغيل معناه أيضا تنمية وسائل الإنتاج واعتماد وسائل نوعية تقنية وقد سلك المخطط الرباعي الأول مسلك تطوير القوى الإنتاجية للمجتمع ويبرز ذلك:

1- المعامل الفني لوسائل الإنتاج الذي يرمز للاستثمار الإجمالي وإلى كمياتها بالنسبة للزيادة في الناتج الداخلي الإجمالي.

2- المعامل الفني للتشغيل يقيس كمية الزيادة في الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة لكل عامل جديد هو (203114 دج) وهذا يدل على إنتاجية مرتفعة كون أن السياسة الاستثمارية التي أنتهجها المخطط الرباعي الأول اتجهت نحو الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا المتطورة.

ج- تنمية جهاز الإنتاج المادي:

اهتم المخطط الرباعي الأول بصفة واضحة بتنمية جهاز الإنتاج المادي المتمثل في الزراعة والصناعة وأعطاه أولوية في توزيع استثمارات بلغت (71%) من مجموع استثمارات المخطط وأهتم بصفة خاصة بالصناعة وكانت حصتها أكثر من (59 %) بينما كانت حصة الزراعة أقل من 12% .

والجدول التالي يبين استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الأسعار الجارية

جدول(12): استثمارات المخطط الرباعي الأول (70-73) **الوحدة: مليار دج**

المصدر: **خلاصة الحصيلة العشرية الاقتصادية والاجتماعية (67–78) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية** ،سنة (1980)، ص 45.

إن المخطط الرباعي الأولى تعتبر مرحلة هامة في طريق تحقيق الأهداف العامة للحكومة الجزائرية والأهداف البعيدة

البيـــان / القطاعـات	المخطط	تكاليف برامج	الإنجازات
المياه (الري)	1,90	3,64	1,34
الفلاحة	2,92	5,63	2,94
الصيد البحري	0,12	0,22	0,07
المجموع	**4,94**	**9,49**	**4,35**
المحروقات	4,57	16,00	9,78
الصناعات القاعدية والإدماج	5,21	15,15	7,52
صناعات التحويل الأخرى	1,19	2,69	1,32
المناجم والطاقة	1,43	2,66	2,18
المجموع	**12,40**	**36,50**	**20,80**
بناء وأشغال عمومية وإنجازات	**–**	**085**	**064**
السياحة	0,70	1,69	0,78
النقل	0,80	1,37	1,13
المواصلات	0,37	0,88	0,40
التخزين والتوزيع	–	0,49	0,29
القطاعات شبه المنتجة	**1,87**	**4,43**	**2,60**
الاستثمارات المنتجة	**19,21**	**51,27**	**28,39**
الاتصالات	1,14	1,69	1,13
المناطق والأرصاد الجوي	–	0,36	0,08
الهياكل الأساسية	**1,14**	**2,05**	**1,21**
السكن	1,52	3,61	1,54
التربية والتكوين الاجتماعي	3,31	6,76	3,04
الجماعات المحلية الإدارية	2,57	4,87	2,13
متفرقات وغير محددة الاجتماعي	–	–	–
المجموع	**7,40**	**15,24**	**6,71**
الغير منتج والمنشآت الأساسية	**8,54**	**17,29**	**7,92**
الاستثمارات	**27,75**	**68,56**	**36,31**

التي يسعى المخططون لتحقيقها والتي تتسم بالكثير من الطموح بل وقد تبدو مستحيلة إذا لم نأخذ بعين الاعتبار الموارد غير العادية التي تحت تصرف البلد والعزيمة والتصميم الذي تواجه به السلطات الجزائرية مشكلة القضاء على التخلف.

المطلب الثالث:المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

لقد سجل المخطط الرباعي الثاني أكبر قفزة استثمارية كمية ونوعية وهو ثالث مخطط اعتمدت عليه الدولة منذ الاستقلال وكان حجمه الاستثماري المرخص به يقدر ب (110 مليار دج) وتعتبر مهام هذا المخطط واسعة ومتنوعة إذا ما تم مقارنتها بسابقتها وتتلخص الاتجاهات الأساسية العامة للمخطط الرباعي الثاني حول المحاور التالية:

1- تدعيم وتوسيع التغيرات الاجتماعية.

2- تطوير القاعدة المادية للمجتمع.

3- اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

4- تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث.

1- اتجاهات المخطط الرباعي الثاني:

أ- تدعيم التغيرات الاجتماعية:

ويقصد بتجنيد نشاط العمال من أجل إنجاز عمل التنمية في المخطط الرباعي الثاني، وهذه التغيرات ضرورية جدا لتمكين الدولة من السيطرة على أهم وسائل الإنتاج في الاقتصاد الوطني لأنه بالسيطرة المباشرة على هذه الوسائل يسجل تطبيق التخطيط بمفهومه الاشتراكي.

ب- تطوير القاعدة المادية:

إن الثورة الزراعية ومجالس العمال التسييرية تحت الشكل التعاوني أو غيره هو عبارة عن نظام ديمقراطي لإلغاء العلاقات الاستغلالية المركزية، واهتم المخطط الرباعي الثاني أيضا في توجهاته العامة بالشروط المادية للمواطنين بصفة عامة، فقرر المخطط ضمن أهدافه:

- الطب المجاني، توسيع هياكل التعليم والتكوين، تنشيط سياسة التعريب ومن أهم التوجهات الأخرى أما بالنسبة للزراعة فقد تم إعطاء أولوية للتنمية الزراعية في إطار هياكل الثورة الزراعية باستصلاح أراضي جديدة وتغيير شروط الإنتاج والاستغلال الزراعي.

- بالنسبة للصناعة توسيع القاعدة الصناعية بإعطاء اهتمام جديد لاستغلال الموارد الطبيعية وتحويلها صناعيا وخلق الصناعات المحققة للتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن الاستثمار في الزراعة والصناعة يهدف إلى تنمية وسائل الإنتاج وتنمية القاعدة المادية لتطوير المجتمع وهذا شرط أساسي لنقل ملكية وسائل الإنتاج إلى المجتمع.

ج- اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي :

اهتم المخطط الرباعي الثاني أيضا ضمن اتجاهاته اللامركزية واعتبرها السياسة الناجعة لتحقيق هدف التنمية في المناطق الفقيرة أو المتخلفة للارتقاء بها بمعدلات نمو سريعة إلى مستوى تطور المناطق الأخرى والطريقة التي اعتمدت ضمن سياسة هذا المخطط وهو تطبيق اللامركزية وهو أسلوب المخططات الإنمائية البلدية، وقد أقرت الدولة في (16نوفمبر1971) الأمر رقم (71-74) المتضمن إدخال التسيير الاشتراكي للمؤسسات إلى جانب النظام التعاوني والتسيير الذاتي قبل ذلك حرصا على تعميم تطبيق هذا التسيير الاشتراكي وأصدرت الدولة سنة 1974 عدة

مراسيم متعلقة بتشكيل اللجان الدائمة وصلاحياتها، وبطرق الأشخاص الممكن لهم إفادة مجلس العمال بالتوضيحات اللازمة... إلخ.

كما أصدرت الدولة 29 أفريل 1975 الأمر الصادر رقم (75-23) المتضمن القانون النموذجي للمؤسسات الاشتراكية [1]

د- التعاون بين دول العالم الثالث:

على الصعيد الدولي يجب على الدولة الجزائرية تقوية التعاون والتشاور بين بلدان العالم الثالث خاصة بلدان عدم الانحياز وهذا من أجل بناء إستراتيجية مشتركة للتعاون أو لمعالجة مشكلة التبادل الغير متكافئ لذا تضمن بيان مجلس الثورة ضمن المخطط الرباعي الثاني دور الجزائر ضمن نقطتين هامتين:

- الجزائر بلد متفتح على العلاقات الاقتصادية الدولية ولكنه في إطار علاقات تعاون عامة وعادلة مع مختلف الدول ومفيدة للطرفين وهي كعضو في حركة عدم الانحياز لتحمل مسؤولياتها الدولية في الكفاح من أجل إقامة نظام دولي عادل[2].
- جب على الدولة الجزائرية تطبيق المخطط الرباعي الثاني لأن تحقيق أهدافه يرتكز بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية.

ولقد نبه المخطط الرباعي الثاني إلى الوضع الغير طبيعي للهيمنة والتبعية الاقتصادية والتفاوت الحضاري والاقتصادي في العالم بين دول متخلفة ودول مصنعة ولأن الجزائر عضو من هذه المجموعة الدولية فإنها ستتأثر حتما بهذا النظام الذي سيعرقل تنميتها وتنمية شعوب العالم.

2- تكاليف استثمارات المخطط الرباعي الثاني:

إن المخطط الرباعي الثاني (73-77) كان كبيرا إذ أن مجموع الاستثمارات التقديرية للمخطط الرباعي الثاني (110,22 مليار دج) وهي تعبر عن زيادة ب (297 %) . وقد اهتم هذا المخطط اهتماما كبيرا بالصناعة وسجل عددا من البرامج الصناعية بلغت تكاليفها (65,35مليار دج) .

أ- تنمية قطاع الإنتاج المادي :

إن التوزيع المالي المعتمد للمخطط كان مركزا أكثر على تنمية قطاع الإنتاج المادي كما يبينه الجدول التالي :

---

[1] بهلول محمد بلقاسم حسن، ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر , جزء 1**,مرجع سبق ذكره، ص 262.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص 263.

جدول(13):تكاليف القطاع الإنتاج المادي

الوحدة : مليار دج

البيـــان / القطاعـات	تكاليف البرامج الجديدة	تكاليف البرامج الكلية
الصناعة	14,12	31,60
الصناعة ومؤسسات الإنجاز	65,35	172,75
التوزيع	13,84	23,65
البنية التحتية الاقتصادية	04,08	08,20
البنية التحتية الاجتماعية	29,08	75,10
المجموع	126,47	311,30

المصدر:بهلول محمد بلقاسم حسن، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر , جزء 1**,مرجع سبق ذكره،ص263.

يبدو أن وزن القطاع المنتج بما فيه توزيع الاستثمارات الجديدة ما يقارب 74% من الاستثمارات الكلية وتقصد بالاستثمارات الكلية البرامج الاستثمارية الجديدة والاستثمارات المتبقية من برامج التخطيط السابقة.

ب- تنمية قطاع الصناعة:

ركز المخطط الرباعي الثاني على تنمية الصناعة فخصص لها دون وحدات إنجاز البناء والأشغال العمومية (48ملياردج) كترخيص مالي و 65,35 مليار دج كبرامج جديدة و (166,71 مليار دج كبرامج كلية) ويعود هذا الاهتمام بالقطاع الصناعي إلى الأولوية التي أعطتها الدولة لسياسة التصنيع واعتبرته على حق محرك التنمية الشاملة للمجتمع.

و قد حظيت الصناعة مع وحدات الإنجاز في استثمارات المخطط الرباعي الثاني بالكميات التالية:

- الترخيص المالي 50,73 مليار دج.
- الاستثمارات الفعلية 77,6 مليار دج.
- الاستثمارات الفعلية 172,75 مليار دج.

و النسب التي تشكلها هذه الكميات في مجموعة استثمارات المخطط هي (46 %) من الترخيص المالي و (64 %) من الاستثمارات الفعلية (55 %) من تكاليف البرامج الاستثمارية.

وقد اتجهت الاستثمارات الصناعية اتجاها واضحا نحو الفروع المعروفة بإنتاج وسائل الإنتاج حيث أنه إذا أخذنا فقط صناعات الإنتاج واستبعدنا وحدات إنجاز أعمال البناء والأشغال العمومية نلاحظ مايلي :

- صناعات الإنتاج ووسائل الإنتاج التي بلغت حجمها الاستثماري في الترخيص المالي 42,33 مليار دج.

- فرع الصناعات الإستخراجية كالهيدروكاربونات (المحروقات) والمناجم الذي خصص له المخطط 20,5 مليار دج منها 19,5 مليار للمحروقات وحدها.

- فرع الصناعة الأساسية المعروفة أيضا بصناعة التكامل الذي خصص له المخطط 21,86 مليار دج ويشكل حجمه نسبة (51%) من مجموع استثمارات صناعات وسائل الإنتاج وأبرز أنواع هذا الفرع (صناعات الحديد والصلب، المعدنية غير الحديدية كالألمنيوم، البتروكيميائية، الأسمدة، الإسمنت، الميكانيك، الكهربائية ... إلخ.

3- تقييم المخطط الرباعي الثاني (74-77):

إن الاستثمارات الواسعة في المخطط الرباعي الثاني (74-77) قد أثرت على الإنتاج، التشغيل، الدخل القومي، الاستهلاك وهي متغيرات اقتصادية خاضعة في تطورها للاستثمار الذي يمكن اعتباره على هذا الأساس متغيرا مستقلا بالنسبة إليها.

*** إنجاز الاستثمارات:**

كان حجم الاستثمارات الكلية التي سجلها المخطط الرباعي الثاني في نهاية فترة تطبيقه هو (121,23 مليار دج).ومن خلال ملاحظة أرقام استثمارات مختلف القطاعات نلاحظ أن القطاع الوحيد الذي سجل السرعة في الإنجاز وتجاوز الهدف التقريري هو القطاع الصناعي بنسبة أعلى من (54%) ثم فرع البناء والأشغال العمومية بنسبة (26 %) .

كما أنه بلغ حجم الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1977 حجم (72,8 مليار دج) بالأرقام الجارية مقابله (30,5 مليار دج) بالأسعار الجارية سنة 1973، ويشكل الفرق بين الرقمين معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب (138 %). وتتوزع الزيادة في الإنتاج بالأسعار الجارية في نهاية المخطط عن بداية سنة تطبيقه كما يلي :

جدول(14): الزيادة في الإنتاج بالأسعار الجارية

الوحدة : مليار دج

البيـــان / القطـاعـات	الزيـادة
الإنتاج الصناعي	21,30
الزراعة	02,70
الأشغال العمومية	06,00
مجموع	30,00
التجارة	05,40
النقل والمواصلات	02,30
مجموع	**07,70**

المصـــدر : حســـن بهلـــول، **سياســـة تخطـــيط التنميـــة وإعـــادة تنظـــيم مســـارها فـــي الجزائـــر , جـــزء 1**,مرجع سبق ذكره.ص 264.

وقد بلغت الاستثمارات المتراكمة في القطاعين المنتج وغير المنتج سنة 1977 مقدار 96,73 مليار دج، بينما كانت الزيادة في الناتج الداخلي الإجمالي (42,3 مليار دج) وقد بلغت الاستثمارات الجديدة سنة 1977 بـ (8306 مليار دج) بينما كانت زيادة الإنتاج في نفس القطاع خلال المخطط الرباعي الاول بـ 30مليار دج .وهي تعتبر قيمة مضاعفة.

أما بالنسبة لاستثمارات القطاع الصناعي (دون البناء والأشغال العمومية) بـ 74,15 مليار دج مقابل زيادة في القيمة المضافة الصناعية قدرها21,1 مليار دج ، بالإضافة إلى هذا فمن بين النتائج المتولدة عن استثمار (المخطط الرباعي الثاني) ارتفاع الدخول العائلية النقدية من 27,8 مليار دج سنة 1974 إلى 45,1 مليار دج بالأسعار الجارية ويقدر هذا النمو بين السنتين بنسبة (62%).

وهذا النمو قد انعكس في الدخول النقدية للعائلات على صعيد استهلاكها حيث ارتفع حجمها من (22,8 مليار دج) إلى (38,9 مليار دج) خلال (77/74) وقد سجل ذلك نموا قدره تقريبا (71%) بالأسعار الجارية أو حوالي (26%) بالأسعار الثابتة وهذا ما يؤكده:

- ارتفاع متوسط الدخل الفردي من (1793دج) سنة 1974 إلى (2570دج) سنة 1977 بالأسعار الجارية أي بزيادة نسبية أكثر من 93 %.
- ارتفاع متوسط الاستهلاك الفردي خلال نفس الفترة من 1487دج إلى 2281دج بالأسعار الجارية بزيادة نسبية هي 53%

ونقول أن المخطط الرباعي الثاني قد ركز بشكل كبير على الجانب التصنيعي وكانت سرعة الإنجاز قد ظهرت في هذا النشاط الاستثماري أكثر من غيره حيث اهتم بالصناعات الثقيلة المعروفة بالصناعات المندمجة، وقد كان معدل إنجازها متقدما نوعا ما، وعمل أيضا المخطط الرباعي الثاني على بعث الصناعات الصغيرة والمتوسطة ونشير أيضا أن هذه العملية الاستثمارية قد عرفت بعض التأخر والسبب هو التخلف الكبير في إنجاز الاستثمارات.

جدول(15): استثمارات المخطط الرباعي الثاني (74–77)

الوحدة : مليار دج

البيـــان / القطاعـات	المخطط (الاعتماد المالي)	تكاليف برامج	الإنجـاز
المياه (الري)	4,60	14,60	2,97
الفلاحة	12,00	16,75	5,85
الصيد البحري	0,12	0,25	0,09
المجموع	**16,72**	**31,60**	**8,91**
المحروقات	19,50	63,55	36,00
الصناعات القاعدية والإدماج	21,86	70,96	28,46
صناعات التحويل الأخرى	4,01	23,00	5,07
المناجم والطاقة	2,63	9,20	4,62
المجموع	**48,00**	**166,71**	**74,15**
بناء وأشغال عمومية – إنجازات	**2,73**	**6,04**	**3,45**
سياحة	1,50	3,02	1,24
النقل	6,49	10,22	5,27
المواصلات	1,51	4,96	2,32
التخزين والتوزيع	1,00	5,45	1,39
القطاع الغير منتج	**10,50**	**23,65**	**10,22**
الإستثمارات المنتجة	**77,95**	**231,00**	**96,73**
الإتصالات	3,09	6,52	2,66
المناطق والإرصاد الجوي	0,70	1,68	0,97
الهياكل الأساسية	**3,79**	**8,20**	**3,23**
السكن	8,30	34,62	8,55
التربية والتكوين الإجتماعي	9,95	23,76	5,95
الجماعات الإدارية	7,71	12,36	3,90
متفرقات غير محددة	2,52	4,36	2,87
المجموع	**28,48**	**75,10**	**21,27**
الغير منتج والمنشآت الأساسية	**32,27**	**83,30**	**24,50**
مجموع الإستثمارات	**110,22**	**314,30**	**121,23**

المصدر: **خلاصة الحصيلة العشرية الاقتصادية والاجتماعية (67–78) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية** ،سنة (1980)، ص 45.

4- تقييم الفترة الانتقالية (78-79) :

أهم ما يميز سنتي 1978- 1979 أنها عبارة عن فترة انتقالية وبين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول وهي أيضا فترة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني لأن بعض إنجازات سنة (1977) بلغة (190,07مليار دج) من مجموع الاستثمارات المخطط البالغة (311,30 ملياردج).

4-1-البرامج الباقية المسجلة:

يتضح من تفحص أرقام جهاز التخطيط مثل الحصيلة العشرية (67-78) التقرير السنوي التنفيذي لعام 1980 أن البرامج الاستثمارية المدرجة في سنة 1979 والتي امتد تسيير إنجازها أيضا إلى السنة الموالية متميزة بالخصائص التالية:

1- هذه البرامج تمثل ما مقدار(19007مليار دج) عبارة عن إنجازات باقية من المخطط الرباعي الثاني.

2- خضعت هذه البرامج لإعادة تقييم نظرا للتغيرات الحاصلة في الأسعار والناتجة عن الأزمة الاقتصادية الدولية.

3- وجود بعض البرامج الاستثمارية الجديدة لمواجهة الحاجات الجديدة للتنمية.

إذا مجموع تكاليف برامج الاستثمارات المسجلة أو المعاد تقييمها سنة 1978 وهي 95,63 مليار دج وقد توزعت كالتالي :

* **الاستثمارات الإنتاجية وشبه الإنتاجية** : 65,23 مليار دج وتشكل ما يقارب من (68%) من مجموع تكاليف برامج استثمارات عام 1978.

- الزراعة تحصلت:03,77 مليار دج.
- الصناعة: 55,65 مليار دج .
- مقاولات الإنجاز: 02,35 مليار دج.
- خدمات الإنتاج: 06,46 مليار دج .

* **الاستثمارات غير الإنتاجية:** 28,3 مليار دج وتشكل 29 % من مجموع تكاليف الاستعمار [1]

* **الاستثمارات الفعلية:** لقد توزعت الاستثمارات الفعلية لسنة 1978كما يلي:

- الزراعة: 4,15 مليار دج.
- الصناعة: 32,50 مليار دج.
- مقاولات إنجاز الأشغال العمومية والبناء: 1,09 مليار دج.
- خدمات الإنتاج: 2,93 مليار دج.
- البنية التحتية الاقتصادية: 1,35 مليار دج.
- البنية التحتية الاجتماعية: 10,63 ملياردج.

* **قدرات الإنتاج الفعلية:**

---

[1]-**نفس المرجع السابق**، ص 336

لقد تطورت قدرات الإنجاز في الاستثمارات الإنتاجية وشبه الإنتاجية إلى 40,67 مليار سنة 1978وكانت سرعة الإنجاز قد برزت في النشاط الصناعي بقوة كبيرة.

أما الاستثمارات غير الإنتاجية حيث ارتفع حجم الاستثمار السنوي الفعلي إلى 12مليار دج سنة 1978.

أما القطاع الزراعي فإن حجم الاستثمارات الفعلية قد قفز إلى (4,15 مليارد ج)

وقد تجاوز الحجم التقديري للاستثمارات المسجلة البالغة (377 مليار دج).

2-4 الاستثمارات سنة 1979:

بلغت الإنجازات المالية لسنة 1979: 54,58 مليار أما ترخيصها المالي فكان (64,77 مليار دج) توزعت كما يلي :

- الفلاحة والري: 3,71 مليار دج.
- الصناعة: 34,10 مليار دج .
- مقاولات الإنجاز: 1,46 مليار دج .
- قطاع خدمات الإنجاز: 02,67 مليار دج.
- الهياكل الأساسية: 12,84 مليار دج.

نلاحظ من هذا التوزيع كما يلي :

حدوث توزيع استثماري نشيط في كل من القطاعات الصناعية ومقاولات إنجاز أشغال البناء وقد بلغ الوزن النسبي للاستثمارات في القطاع الصناعي أعلى معدل منذ الشروع في تطبيق أسلوب التخطيط هو أكثر من (62%) وتبلغ حصة المحروقات أعلى معدل وهو: (51,5%) .لمخطط الرباعي فقد جاء بيان مجلس الحكومة والثورة كما يلي:

جدول(16): استثمارات سنتي 1978 – 1979 الوحدة : مليار دج.

البيان / القطاعات	1978		م رباعي 2 + 1978		67– 78		
	إستثمار وإعادة إستثمار	إنجاز	تكاليف برامج	إنجاز	تكـــــاليف إجمالية	إنجازات	الباقي
المياه (الري)	1,77	1,67	16,37	4,64	18,20	6,47	11,73
الفلاحة	1,99	2,47	18,74	8,32	23,07	12,65	10,42
الصيد البحري	0,01	0,01	0,26	0,10	0,33	0,17	0,16
مجموع الزراعة	**3,77**	**4,15**	**35,37**	**13,06**	**41,60**	**19,29**	**22,31**
المحروقات	34,40	14,70	97,95	50,70	110,25	63,00	47,25
الصناعة القاعدية المدمجة	7,95	11,79	78,91	40,25	88,01	49,35	38,66
صناعات التحويل الأخرى	8,63	3,96	31,63	9,03	33,32	10,72	22,60
المناجم والطاقة	4,67	2,05	13,87	6,67	16,49	9,29	7,20
مجموع الصناعة	**55,65**	**32,50**	**222,36**	**106,65**	**248,07**	**132,36**	**115,71**
بناء وأشغال عمومية	**2,35**	**1,09**	**8,39**	**4,54**	**9,03**	**5,18**	**3,85**
سياحة	0,31	0,33	3,33	1,57	4,29	2,53	1,76
نقل	2,68	1,19	12,90	6,46	14,10	7,66	6,44
مواصلات	0,23	0,71	5,19	3,03	5,70	3,54	2,16
تخزين و توزيع	3,24	0,70	8,69	2,09	8,98	2,38	6,60
المصالح المنتجة	**6,46**	**2,63**	**30,11**	**13,15**	**33,07**	**16,11**	**16,96**
الإستثمارات المنتجة	**65,23**	**40,67**	**296,23**	**137,40**	**331,77**	**172,94**	**158,83**
الإتصالات	1,75	1,20	8,27	3,86	9,68	5,27	4,41
المناطق والإرصاد الجوي	0,36	0,15	2,04	0,72	2,12	0,80	1,32
المنشآت الأساسية	**2,11**	**1,35**	**10,31**	**4,58**	**11,80**	**6,07**	**5,73**
السكن	14,18	4,93	48,80	13,48	50,58	15,26	35,32
التربية والتكوين	8,14	2,96	31,90	8,91	35,78	12,79	22,99
	3,97	1,25	16,33	5,15	19,11	7,93	11,18
	–	1,49	4,36	4,36	4,36	4,36	–
المجموع	**26,29**	**10,63**	**101,39**	**31,90**	**109,83**	**40,34**	**69,49**
الغير منتج والمنشآت الأساسية	**28,40**	**11,98**	**111,70**	**86,48**	**121,63**	**46,41**	**75,22**
مجموع الإستثمارات	**93,63**	**52,65**	**407,93**	**173,88**	**453,40**	**219,35**	**234,05**

المصدر: خلاصة الحصيلة العشرية الاقتصادية والاجتماعية (67– 78) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، سنة 1980، ص 45.

جدول(17): استثمارات سنة 1979 بالأسعار الجارية الوحدة ملياردج

القطاعات	الاستثمارات الفعلية
الفلاحة الصيد البحري الري	01,78 01,93 -
المجموع	**03,71**
المحروقات الصناعات الأساسية الصناعات التحويلية المناجم والطاقة	17,53 16,57 - -
مجموع الصناعة	**34,10**
مؤسسة البناء والأشغال العمومية	**01,46**
السياحة النقل المواصلات السلكية واللاسلكية التخزين والتوزيع	0,26 0,90 0,66 0,85
مجموع قطاعات شبه منتجة	**02,67**
شبكة النقل السكن التربية والتكوين الإستثمارات الأخرى	01,44 05,16 03,21 03,03
مجموع قطاعات الهياكل الأساسية	**12,84**
مجموع الإستثمارات	**54,78**

المصدر: خلاصة الحصيلة العشرية الإقتصادية والإجتماعية (67– 78) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ،سنة 1980، ص 45.

المبحث الثالث: مرحلة المخططات طويلة الأجل(1980-1989)

لقد تضمنت الفترة (80-89) تطبيق مخططين هامين وهما مخططان أطول من المخططات السابقة من حيث المدة إذ أن مدتها هي (5 سنوات) وكذلك فان حجم الاستثمارات كان كبيرا إذا ما قارناه بالمخططات السابقة، بالإضافة إلى هذا فإن عشرية (80الثمانيات) من التخطيط إصدمت في نصفها الثاني بصعوبات مالية ناتجة بالخصوص على انهيار أسعار المحروقات وسنحاول أن نناقش هذا المشكل خاصة خلال المخطط الخماسي الثاني.

أما بالنسبة لعشرية (90) فقد تميزت بأسلوب مخالف للسنوات الماضية إذ أخذت الحكومة على عاتقها سياسات وإصلاحات اقتصادية كبرى وهذا من أجل محو آثار بعض النقائص التي ظهرت في الاقتصاد الوطني.

و تناول هذا المبحث النقاط التالية :

- **المخطط الخماسي الأول .(1980-1984)؛**
- **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).**

المطلب الأول :لمخطط الخماسي الأول (80-84)

لقد تميز المخطط الخماسي الأول بميزتين أساسيتين:

- مخطط ساهم في إعداد الهيكلة الحزبية والمجالس المنتخبة.
- أول تجربة تخطيطية طويلة الأجل وهي فترة 5 سنوات، والتوجه البارز للمخطط الخماسي الأول هو جعل التهيئة الإقليمية الركيزة الأساسية للتنمية وسنتناول أهم أهداف هذا المخطط وإنجازاته بشيء من التفصيل.

1- هيكل استثمارات المخطط الخماسي الأول وأهدافه :

لقد خطت الجزائر سنة 1980 خطوة جديدة في التخطيط فاعتمدت فترة زمنية أطول من المخططات الثلاثة السابقة وهي 5 سنوات. وقد بلغت تكاليف برامج المخطط الخماسي الأول إلى(560,5 مليار دج) ومن المقدر أن يبلغ حجم إنجاز هذه البرامج في نهاية 1984 مقدار(400,6 مليار دج).

1-1- توزيع الاستثمارات:

إن استثمارات المخطط الخماسي الأول ترتفع عن مثيلتها في المخطط الرباعي الثاني ، إذ أن تكاليف البرامج لهذا الأخير هي (311,3 مليار دج) وحجم ترخيصه المالي (110,22 مليار دج) أما بالنسبة للمخطط الخماسي الأول فقد بلغ (560,6 مليارد ج) و(400,6 مليار دج) للتكاليف والترخيص المالي على التوالي.

توزع تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الأول بين الاستثمارات المنتجة مباشرة والاستثمارات شبه المنتجة والاستثمارات غير المنتجة كالتالي:

- الاستثمارات المنتجة(297,71 مليار دج) منها (59,4 مليار دج) للزراعة و

(211,7 مليار دج) للصناعة(1،56 مليار دج) لمقاولات الإنجاز .

- الاستثمارات شبه المنتجة (42,2 مليار دج).
- الاستثمارات غير المنتجة: (216,69 مليار دج) للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية[1].

من خلال هذه الأرقام نلاحظ أن الدولة كانت في مقدمة اهتمامات القطاع المنتج لأنه القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان نحو الإنتاج والدخل القومي، الذي يحفظ التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يقدر المخطط ب (4,7% سنويا) مقابل نمو ديموغرافي سنوي (03,50%).

1-2- معدلات الإنجاز التقديرية:

إن الفكرة الرئيسية التي اعتمدت من خلال توزيع الاستثمارات بين القطاعات الثلاثة الكبرى هي : التهيئة الإقليمية وهي تقنية معينة في العمل ويحدد المخطط الخماسي الأول الإنجازات التقديرية على النحو التالي:

1- الهدف الإجمالي للاستثمارات التقديرية للمخطط هو (400,6 مليار دج) بحيث يبلغ متوسط الإنجاز التقديري معدل (71,5%) تقريبا من حجم تكاليف البرامج الاستثمارية ويفترض هذا الإنجاز متوسط استثمار سنوي فعلي حجمه (80,12 مليار دج) ويعتبر المعدل المذكور هدفا مرتفعا يعبر عن تقدير عالي للإنجاز مقارنة بالمعدلات التقديرية للمخططات السابقة للدولة :

2- معدل الإنجاز التقديري للقطاع المنتج هو ما يقارب 75%

3- معدل الإنجاز التقديري للقطاع الشبه منتج 76,6%

4- معدل الإنجاز التقديري للقطاع الغير منتج 65,8%

ويبدو أن المخطط الخماسي حريص جدا على تحقيق أهدافه بكل سرعة وحزم وتدل على ذلك معدلات الإنجاز التقديرية التي يبدو الطموح فيها واضحا كل الوضوح.

2- تنمية القطاع الفلاحي:

حدد المخطط الخماسي الأول (80-84) التكاليف الإجمالية (59,4%) لتنمية القطاع الزراعي وكانت عبارة عن أكبر حجم من الاستثمارات وقد وجه المخطط الخماسي الأول لتطوير وسائل الإنتاج وأعتمد في ذلك على تنمية الري الفلاحي كوسيلة رئيسية في تطوير طريقة العمل الزراعي وهذا من أجل تلبية حاجيات المجتمع إلى الاستهلاك وقد أخذ المخطط الخماسي الأول بعين الاعتبار سياسة خاصة لتنمية الفلاحة أن تكون العملية متكاملة.

واعتمد المخطط الخماسي الأول على برامج استثمارية معتبرة موزعة على الفروع كالتالي:

- الري: 30 مليار دج.
- الزراعة النباتية والحيوانية: 23,9 ملياردج.
- الغابات: 4 مليار دج.

[1] **- projet de plan quinquennal I (1980- 1984)**,M.A.P.T,Mai 1980 , p 443.

- الصيد البحري: 1,5 مليار دج .

ومجموع هذه الاستثمارات = (59,4 مليار دج)

من الواضح أن فرع الري هو الذي توجهت إليه معظم الاستثمارات الزراعية وكانت الحصيلة النسبية (50,5 %) ثم تأتي الزراعة النباتية والحيوانية بنسبة (40,2%) ثم الغابات بنسبة

(6,7 %) وأخيرا الصيد بنسبة (2,6%) وقد أولى المخطط الخماسي اهتماما واضحا للتجهيزات والعتاد الفلاحي وخصته باستثمارات هي أكثر من (38%) ويتوافق هذا الاتجاه مع سياسة الدولة في تطبيق الزراعة وقد حرص المخطط الخماسي الأول على الإسراع في تحقيق أهدافه المحددة في الاستثمارات الزراعية والري هي التي جعلته يحدد الحجم المالي المرخص صرفه خلال فترة زمنية برقم ارتفع إلى (47,10 مليار دج) وهو هدف رقمي تقديري لمعدل الإنجاز الذي يمثل نحو (79 %) من تكاليف البرامج الاستثمارية ومن المنتظر إذا أن تكون كميات الإنجاز بمختلف الفروع الزراعية كالتالي :

- الري: 23 مليار دج.
- الزراعة النباتية والحيوانية: 20 مليار دج.
- الغابات: 3,2 مليار دج.
- الصيد: 0,9 مليار دج [1]

معناه أن معدلات الإنجاز في الفروع الأربعة مقدرة حسب المخطط بنسبة (76,6% للري)، (83,7% للزراعة)، (80 % للغابات) و 60% للصيد البحري.

3- تنمية القطاع الصناعي:

لقد خصص المخطط الخماسي الأول (80-84) التنمية الخاصة بالقطاع الصناعي (عدا مقاولات الإنجاز) عددا من البرامج الاستثمارية وحجم التكاليف الكلي هو:

(211,7 مليار دج) يقدر المخطط الخماسي الأول حجم نفقاته الاستثمارية الصناعية خلال فترة السنوات الخمس بمقدار (154,5 مليار دج)*

وقد تم تحديد الاستثمارات الصناعية على أساس تنمية الصناعة في اتجاه تنمية الزراعة أي تنمية الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الزراعية مثل العتاد الفلاحي، ومواد التخصيب الفلاحية، وليس هذا فحسب فالمهام الرئيسية للقطاع الصناعي هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق ما يتم إنتاجه من وسائل إنتاج متنوعة ومنها المتجسدة في المواد الأولية والمساعدة الوسطية.

---

[1]/- للمزيد من المعلومات أنظر **rapport de plan quinquennal I** ,Ibid- p 468

*في بعض المراجع نجد أن حجم النفقات الإستثمارية رقما مخالفا ل (154,5 مليارد ج) وهو (155,46 مليار دج)

إن استعمال المنتجات الصناعية من طرف الفروع المنتجة في القطاع الصناعي ومن طرف القطاعات المنتجة الأخرى كالزراعة، البناء والأشغال العمومية، النقل، التجارة يجعل من القطاع الصناعي أداة أساسية بخلق التكامل بين القطاعات وبين الجهات وبالتالي خلق النمو والديناميكية في الاقتصاد.

فالحجم الاستثماري المخصص للقطاع الصناعي في شكل برامج قدره المخطط الخماسي الأول بأكثر من (211مليارد ج) ويبدو هذا الرقم مستخلص من توزيع الاستثمارات حسب الفروع الصناعية ويتم التوزيع كما يلي :

- الهيدروكربانونات 78 مليار منها 28 مليار دج برامج باقية من المخطط السابق.
- الحديد والصلب 33,5 مليار دج منها 6,3 مليار دج باقية من المخطط السابق.
- الكهرباء 19 مليار دج منها 4 مليارات إنجازات باقية.
- الغذائية 13,2 مليار دج منها 9,2 مليار دج إنجازات باقية.
- مواد البناء والفخار والزجاج 12,1 مليار دج منها 2,1 مليارد ج إنجازات باقية.
- النسيج 08,50 مليار دج منها 7 مليارات دج إنجازات باقية.
- الكيمياء الصغيرة 7,1 مليار دج منها 4 مليار إنجازات باقية.
- الخشب والورق 5,5 مليارد ج منها 3 مليار دج إنجازات باقية.
- البتروكيمياوية 4,76 مليار دج منها 1,7 مليار دج إنجازات باقية.
- الصناعات المحلية 4,7 مليار دج منها 1,7 مليار دج إنجازات باقية.
- المناجم 3,17 مليارد ج منها 0,88 مليار دج إنجازات باقية.
- الجلود 0,684 مليار دج منها 0,29 مليار دج إنجازات باقية.

وهو كذا يرتفع حجم تكاليف البرامج الباقي إنجازها في مختلف الفروع إلى 80,16 مليار دج وتشكل نسبة (37,6 %) تقريبا من الحجم الكلي في حين يشكل الباقي حوالي (62,4 %) تكاليف برامج جديدة وقد تبنى المخطط الخماسي توزيع الاستثمارات على أولويات اجتماعية تستجيب لثلاث أهداف :

1- صناعة التكامل الاقتصادي المتمثلة في كل من الحديد والصلب والميكانيكية والكهربائية ومواد البناء، المناجم ..... التي يبلغ تكاليف برامجها الاستثمارية 108,13 مليار دج وتعادل حصتها (50,7%) من مجموع التكاليف الخاصة بالصناعة.

2- صناعات إشباع حاجيات الاستهلاك العائلي التي تشمل كلا من المواد الغذائية والنسيج والجلود التي قدر المخطط مجموع تكاليف بحجم (22,28مليارد ج) أي بحصة (10,6%).

3-الصناعات المحلية التي قدر حجم تكاليفها بكمية 4,7 مليار دج أي بحصة تقدر2 %.

ونلاحظ أننا لم نقم في هذا المجال بتصنيف صناعة المحروقات (الهيدروكربونات) رغم أن حجمها كبير يقدر ب (78 مليار دج)، وذلك لأن أهمية المحروقات تتمثل في توجيهها للتصدير كمصدر للحصول على العملة الصعبة، ومصدر رئيسي لتمويل استثمارات مخططات الدولة وتشكل نسبة (37,7 %) من تكاليف البرامج الصناعية وبذلك فهي تحتل الصدارة في توزيع الاستثمارات

معدلات الإنجاز التقديرية في القطاع الصناعي :

لقد راعى المخطط الخماسي الأول انتقاء البرامج الصناعية على ما يمكن إنجازها فعلا وبسرعة كبيرة من الناحية الفنية، وعلى هذا الأساس تفادى المخطط البرامج الكبيرة المتمثلة في المركبات الصناعية التي تستلزم دراسات معقدة. ومعدلات الإنجاز التقديرية من فرع إلى فرع صناعي كانت كالتالي:

- المحروقات: 80,7 %
- الحديد والصلب: 41,8%
- الميكانيك الكهربائية:78%
- الكهرباء:76%
- الغذائية:48,8%
- مواد البناء:73,5%
- النسيج:87%
- الكيمياء الصغيرة:70,4%
- الخشب والورق:78%
- البيتروكيميائية:63%
- الصناعات المحلية:63,8%
- المناجم:78,8%
- الجلود:96,5%

ونلاحظ أن معدلات الإنجاز التقديرية غالبة في الفروع الصناعية خاصة الاستهلاكية وتزيد في الغالب عن 85 % أم أضعف معدلات فهي في برامج الصناعات الإنتاجية خاصة التي تنتج وسائل العمل وفي طليعتها صناعة الحديد والصلب.

4- تقييم المخطط الخماسي الأول :

إن الهدف الأساسي لكل مخطط اقتصادي هو التراكم ونعني بهذا المصطلح الإنتاج الموسع وهو مصطلح يستعمله المخطط الخماسي الأول.

وإن الكميات التي حددتها الدولة للإنفاق على البرامج الاستثمارية والمقدرة (400,6 مليار دج) وتمثل هدفا رقميا في نهاية سنة 1984 وتدل حصيلة تنفيذ المخطط الخماسي الأول حجم الإنجاز في نهاية عام 1984 قرابة (345 مليار دج) فهذا الرقم يدل على معدل الإنجاز بنسبة (86 %) وقد تفاوت معدل إنجاز أهداف المخطط الخماسي الأول من قطاع إلى آخر ، فمثلا قطاع الصناعة كان استثماره الفعلي يقدر ب أكثر من(120 مليار دج) أما معدل إنجازه فقدر ب (65 %) [1]

إن إنجاز ما قيمته (345 مليار دج) خلال المخطط الخماسي يمثل وجها من وجوه التراكم معبرا عنه بالاستثمار أي الطاقات الإنتاجية الجديدة.

فالإنجازات الرقمية التي تحققت خلال المخطط الخماسي الأول من جراء الاستثمار وتساعد على التحكم في استغلال الطاقات الإنتاجية هي:

1- رفع معدل استغلال طاقات جهاز الإنتاج الوطني من متوسط 40 % إلى نحو 60 %.

2- تحقيق معدل نمو سنوي للإنتاج الداخلي الإجمالي (دون المحروقات) هو(5,8 %) بالأسعار الحقيقية وكان أعلى معدل نمو قد تحقق في الصناعة بنسبة (9,5 %) ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 8,6 % بينما سجلت الفلاحة معدل نمو سنوي ضعيف جدا هو (1,2 %) .

3- ميزان المبادلات الخارجية من السلع والخدمات حقق فائض سنوي يتراوح ما بين (3) إلى أكثر من (6 مليار دج).

أما بالنسبة لأهم التطورات التي حصلت خلال المخطط الخماسي الأول فهي:

1 – ارتفاع عدد السكان من 18,4 مليون سنة 1980 إلى 21,6 مليون نسمة سنة 1984 أي بمعدل سنوي 3,2% .

2- ارتفاع الإنتاج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (100,59 مليار دج)

سنة 1979 إلى (202,095 مليار دج) سنة 1984 اكان معدل النمو الحقيقي حوالي (6,8 %) أما دون المحروقات فيكون المعدل (5,8 %) .

- **تحقيق التوازنات العامة:**

أي التوزيع الاستثماري وتحسين مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية الوطنية وتحقيق معدل هو سنوي للإنتاج الداخلي حوالي (6%) بالأسعار الثابتة وكان معدل نمو أقل من الهدف المحدد وهو

---

[1]- لعلاوي محمد, **طبيعة التخطيط الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**, مرجع سبق ذكره، ص110

(8,2 %) بنسبة (27 %) تقريبا ويعود هذا إلى حالة السوق الدولية للمحروقات التي تميزت بالمد والجزر وكذلك حالة الجفاف التي أضرت بالإنتاج الفلاحي .

من خلال المخطط الخماسي الأول تم إعادة توزيع الناتج الداخلي الإجمالي بين الاستهلاك والاستثمار لفائدة الاستثمار لدعم التنمية الاقتصادية والتخفيف من الالتجاء إلى التجارة الخارجية في بعض الحالات الاستهلاكية .

ولقد سجلت هذه السياسة نتائج حسنة على صعيد تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ويظهر ذلك من انخفاض حصة الواردات من السلع والخدمات من قيمة المواد الكلية بين سنة 1979 وسنة 1984 وذلك من (27%) إلى (21,4%) وكانت قيمة الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار

الجارية قد ارتفع من (100,59 مليار دج) إلى (209,095 مليار دج) وترتب عن هذا التطور تعويض الإنتاج الوطني للواردات نسبة إضافية هي (5,6 %)

وخلال فترة (80-84) تطور الميزان التجاري بحيث سجل تحسينات معتبرة في قيمة الصادرات بالنسبة إلى قيمة الواردات وهي ارتفاع الفائض من (4,4 مليار دج) سنة (1979) إلى (13,8 مليار دج) سنة (1984) .

- **التجارة الخارجية:**

وما نلاحظه في التجارة الخارجية أن هيكل الصادرات واقع تحت هيمنة المحروقات بنسبة عالية جدا من قيمة السلع المصدرة بحيث بقيت نسبتها ثابتة بـ (97 %) خلال فترة (80-84) وأما الصادرات الأخرى تقدر نسبتها ب (0,30 %) سنويا.

وقد سجل المخطط تطورات هامة على صعيد هيكل صادرات المحروقات نفسها وتعبر عن توازن جيد يتمثل في إنتقال حصة البترول الخام من هذه الصادرات 56 مليون طن سنة (1980) من (70%) إلى 25 % سنة 1983 وإنتقال حصة المواد المصفاة من (10 %) إلى (21%) وحصة الغاز الطبيعي من (11%) إلى (29%) وحصة الغاز المكثف والمميع من(9%) إلى (25%) [1]

[1]- بهلول محمد بلقاسم حسن، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999، ص 129

جدول (18): برنامج عام للاستثمارات 80–84 (بالأسعار الجارية)

الوحدة : مليار دج.

البيـان / القطاعات	البرامج			ترخيص بالمصاريف	
	بقية الإنجاز	برنامج جديد	المجموع	84 – 80	إلى غاية 1985
الصناعة	**79,5**	**132,2**	**211,7**	**154,5**	**57,2**
بما فيها المحروقات	28,4	49,3	77,7	63,0	14,7
الفلاحة	**17,8**	**41,6**	**59,4**	47,1	**12,3**
الغابات	0,7	3,3	4,0	3,2	0,8
الفلاحة	6,0	17,9	23,9	20,0	3,9
الري	10,9	19,1	30	23,0	7,0
الصيد	0,2	1,3	1,5	0,9	0,6
النقل	**2,4**	**13,4**	**15,8**	**13,0**	**2,8**
الهياكل التحتية الإقتصادية	**19,9**	**36,2**	**56,1**	**37,9**	**18,2**
المواصلات	6,8	12,5	19,3	12,5	6,8
هياكل تحتية	1,8	7,1	8,9	5,0	3,9
إتصالات سلكية ولا سلكية	1,8	6,2	8,0	6,0	2,0
تخزين وتوزيع	8,8	9,0	17,8	13,0	4,8
مناطق صناعية	0,7	1,4	2,1	1,4	0,7
السكن	**34,5**	**58,0**	**92,5**	**60**	**32,5**
التربية و التكوين	**30,3**	**35,4**	**65,7**	**42,2**	**23,5**
الهياكل التحتية الإجتماعية	**6,7**	**14,3**	**21,0**	**16,3**	**4,7**
الصحة	3,6	6,2	9,8	7,0	2,8
تجهيزات جماعية	**3,4**	**10,9**	**13,3**	**9,6**	**3,7**
مؤسسة إنجاز	**2,4**	**21,6**	**25,0**	**20,0**	**5,0**
المجموع	**196,9**	**363,6**	**560,5**	**400,6**	**159,9**

Source **: Projèt plan gènèral quinquinnal I** , M.A.P.T (mai 80) , p 346

جدول(19): إنجازات استثمارات المخطط الخماسي الأول (80–84) **الوحدة مليار** دج (بالأسعار الجارية)

البيـان / القطاعات	الإعتماد المالي	الإنجاز المالي	معدل الإنجاز
الصناعة	**177,191**	**120,743**	**%68**
الزراعة	20,800	13,792	%66
الري	13,663	12,235	%89,5
الصيد البحري	0,559	0,237	%42
مجموع الفلاحة والري	**35,022**	**26264**	**%75**
مؤسسات إنجاز الأشغال	20,699	12,968	%63
السياحة	2,177	1,232	%56,6
النقل	12,719	08,121	%64
المواصلات السلكية و اللاسلكية	4,742	04,169	%88
التخزين والتوزيع	18,190	09,314	%51
مجموع القطاعات شبه المنتجة	**37,828**	**22,836**	**%60**
– الهياكل الأساسية للمواصلات	19,668	19,747	%100
– المناطق الصناعية	1,968	0,583	%90
– السكن والتجهيز	53,729	48,678	%91,00
– التربية والتكوين	36,633	30,405	%83
– الصحة والحماية الإجتماعية	09,142	7,026	%77
– الهياكل الأساسية الإدارية	7,198	5,089	%71
– برامج التنمية البلدية والتجديد العمراني	27,232	27,042	%99
– برامج خاصة	11,350	–	–
– الإستثمارات الأخرى	21,550	23,424	%109
مجموع الهياكل الأساسية الإجتماعية	**188,470**	**161,994**	**%86**
مجموع الإستثمارات	**459,210**	**344,805**	**%75**

المصدر: بهلول محمد بلقاسم حسن، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج2، د.م.ج –الجزائر– سنة 1999، ص 130.

المطلب الثاني:المخطط الخماسي الثاني (85 – 89)

يأتي المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة (85 –89) وبعد 4 مخططات تنموية منذ دخول الجزائر سياسة التخطيط لأول مرة سنة 1967 وتتميز بميزتين أساسيتين:

الأولى: مخطط تكميلي للمخطط الخماسي الأول.

الثانية: إعطاء الأولوية للتنمية الفلاحية.

اعتمد المخطط في تحليله للوضعية الاقتصادية للبلاد ومتطلبات التنمية وحالة الاقتصاد الوطني من جهة وحالة الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني راعى المخطط الخماسي الثاني (85-89) العلاقات التوازنية بين الظواهر الكبيرة مثل العرض والطلب في المنتجات الاستهلاكية والتكامل بين القطاعات الاقتصادية

أما ما يتعلق بالاقتصاد الدولي فقد أخذ المخطط الخماسي بعين الاعتبار ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية لأن لها علاقة مباشرة ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد عن طريق انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال[1].

1 الأولويات ضمن المخطط الخماسي الثاني (85 – 89):

إن أي مخطط اقتصادي يعتمد على أولويات رئيسية أهمها:

1- تنظيم الاقتصاد الوطني.
2- تطوير قطاع الري.
3- تقليل الاعتماد على الخارج[2].

نجد البرامج الاستثمارية للمخطط الخماسي الثاني تبلغ التكاليف (828,38 ملياردج وتقوم على نقطتين هامتين :

- الهدف من المخطط الخماسي الثاني تحسين مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية الوطنية في الزراعة والصناعة والإنجازات التي تشكو من الانحطاط.
- تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في شبكات الطرق بمختلف أنواعها: السكن، التكوين، الصحة .

ويقدم الهيكل التالي تكاليف برامج استثمارات هذا المخطط.

- القطاع المنتج: 367,02 مليار دج.
- قطاع وسائل الإنجاز:33,2 مليار دج.

---

[1]-**نفس المرجع السابق**، ص 138.

[2]عيساوي ليلى، **إعادة جدولة الديون وأثرها على إعادة هيكلة الدول النامية (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة ،جامعة عنابة، ص20

- القطاع شبه المنتج:66,03 مليار دج .
- قطاع الهياكل الأساسية والاجتماعية: 362,13 مليار دج.

2- قطاع الفلاحة :

إن قطاع الفلاحة والري من أولويات المخطط الخماسي الثاني فخصص له برامج استثمارية بتكاليف (115,42 مليار دج) وهذه التكاليف موزعة كما يلي:

- الزراعة: 54,70 مليار دج .
- الري: 60,72 مليار دج .

إن الحصة التي تمثلها الفلاحة والري من استثمارات المخطط الخماسي الثاني هي (14 %) من تكاليف البرامج البالغة (828,38 مليار دج) ويبدو أن حصة الري من هذه النسبة أكبر من حصة الزراعة وتشكل معدل (7,5%) للري مقابل (6,5%) للزراعة والتفسير المنطقي لهاتين النسبتين هو حاجة البلاد الملحة إلى المياه سواء كانت الصالحة للشرب أو لصالح الزراعة أو الصناعة .

3- قطاع الصناعة :

لقد اهتم المخطط الخماسي 2 بمواصلة تدعيم عمليات تحقيق مستويات عالية في مجال استغلال الطاقة الإنتاجية والصناعية وتدعيم شروط التكامل بين مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء العناية الخاصة إلى الصناعة من جهة والفلاحة والري من جهة أخرى، وكان حجم البرنامج الصناعي المقرر من طرف المخطط الخماسي الثاني بما فيه قطاع المحروقات هو (251,6 مليار دج)، وقد بلغ حجم إنجازه في نهاية 1989 حوالي (174,2 مليار دج) أي الاعتماد المالي أي بمعدل إنجاز حوالي (69 %).

وما نلاحظه من خلال هذه الاستثمارات الصناعية الانخفاض الكبير لوزن الاستثمارات في مجال المحروقات من أكثر من (40%) خلال المخططات السابقة إلى (22,8 %) خلال المخطط الخماسي الثاني، وقد أولى هذا المخطط أهدافا عامة في مجال قطاع الصناعة :

- ✓ إكمال البرامج الصناعية الباقية سنة 1984 البالغة (52,9 مليار دج) وتمثل نسبة (21 %) من مجموع تكاليف المخطط الخماسي الثاني.
- ✓ استثمار الطاقة الاستثمارية الجديدة التي تشكل أكبر نسبة حوالي (69%) من تكاليف البرامج الاستثمارية الجديدة وقدرت ب(1987 مليار دج).

4-إنجازات المخطط الخماسي الثاني (85 –89) :

تمثل الأهداف الرئيسية للمخطط الخماسي الثاني (85-89) في :

- استثمار (550 مليار دج) بمتوسط سنوي يبلغ 110 مليار دج ، وبمعدل نمو استثماري يقدر ب 7,3 % في السنة .
- تشغيل 946000 عامل جديد بمتوسط سنوي هو 1892000 منصب .
- تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للإنتاج الداخلي الإجمالي هو 6,6 % .
- رفع معدل نمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة 5,9 % .
- تتجسد النتائج المقرر تحقيقها عن تلك الأهداف فيما يلي :
- تحقيق معدل تقدم سنوي للبلاد هو 3,4% .
- توليد فائض اقتصادي سنوي متاح للتنمية نسبته 0,7 % .
- تحسين حالة التشغيل (زيادة الطلب على العرض)بنسبة سنوية هي 0,6 %
- تحسين وضعية استهلاك العائلات بنسبة سنوية 2,6 % .

ومن أجل إنجاز الأهداف المحددة تمثلت قرارات المخطط الخماسي الثاني في محورين رئيسيين هما:

1. تخصص 40 % من الناتج الداخلي الإجمالي للاستثمار.
2. توجيه 56,6 % من الإعتمادات الاستثمارية للقطاع الإنتاجي .

المتمثل في نشاطات: الفلاحة، الري، الصناعة، وسائل الإنجاز... مقابل 43,6 % لقطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

ويبدو أن الأرقام الإحصائية المعلن عنها أن استثمارات القطاع العام قد بلغت خلال الفترة الممتدة من سنة (85) إلى سنة (89) هي (370,5) مليار دج، ويمثل هذا الرقم الاستثماري الفعلي (67,3 %) من الهدف المحددة .

ويكون توزيع الاستثمارات الفعلية على السنوات الخمس للمخطط كما يلي:

- 1985: حجم 77 مليار دج أي 79,7 % من الهدف السنوي.
- 1986: حجم 75 مليار دج أي 82 % من الهدف السنوي.
- 1987: حجم 169,9 مليار دج أي 86 % من الهدف السنوي.
- 1988: حجم 69,4 مليار دج أي 74 % من الهدف السنوي.
- 1989: حجم 78,67 مليار دج أي 81 % من الهدف السنوي.

وما نلاحظه عن تطور إنجاز استثمارات المخطط الخماسي الثاني مايلي:

1– الاستثمارات الفعلية السنوية أقل من المتوسط التقديري(110 مليار دج) بنسبة تتراوح بين(21%– 30 %).

2– تسجيل تناقض سنوي في الاستثمارات الفعلية مقارنة بعام 1985.

3– ضعف وتأخر إنجاز الاستثمارات السنوية حتى بالنسبة للأهداف السنوية المحددة.

ويعود العجز الاستثماري إلى الصعوبات التي واجهت البلاد على الصعيد الخارجي إبتداءا من عام 1986 بسبب انهيار سعر البترول الخام في السوق الدولية وانهيار قيمة الدولار الأمريكي مما أثر سلبا على إيرادات الجزائر من العملة الصعبة الناتجة عن تصدير المحروقات.

5– تقييم المخطط الخماسي الثاني:

من خلال ملاحظاتنا لإنجازات المخطط الخماسي الثاني، نستخلص بعض النتائج النظرية:

النتيجة الأولى:

إن هذه الفترة هي أصعب فترة مرت بها التنمية الجزائرية منذ الاستقلال وذلك لحدة الأزمة الاقتصادية الدولية وكذلك انهيار سعر البترول سنة 1986 بنسبة (60 %) و(70%) وإنهيار أسعار المواد الأولية الأخرى التي يصدرها العالم الثالث وهذا كان نسبيا في سقوط الإيرادات بالعملة الصعبة.

النتيجة الثانية:

إن درجة الفعالية كانت ضعيفة إذ توضح الأرقام المقدمة خلال السنوات الخمس للمخطط، إن المتوسط السنوي للاستثمار الفعلي للدولة كان حوالي (74 مليار دج) محقق على مستوى التشغيل

و خلق متوسط سنوي من العمال الإضافيين هو (75400 عامل جديد) وهو رقم يمثل معامل التشغيل يبلغ أكثر من (1432 دج) من الاستثمارات مقابل إنشاء كل منصب عمل جديد.

وهذا الرقم في الحقيقة يعبر عن تكلفة استثمارية عالية تدل على ضعف فعالية الاستثمار و وجود صياغات مالية كبيرة وهذا الضعف في إنتاجية الاستثمار للتشغيل يقابله ضعف آخر في إنتاجية الاستثمار للناتج الداخلي المحلي حيث أن متوسطه السنوي هو ما يقارب من 11 مليار دج، وبذلك يكون معدل إنتاجيته هو حوالي (14,8%) أي زيادة الناتج الداخلي الإجمالي بدينار واحد.

النتيجة الثالثة:

إن متوسط معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي (85-89) هو (4,6%) سنويا بالأسعار الجارية و (1,2 %) سنويا بالأسعار الثابتة وهو معدل ضعيف جدا، ربما يعود السبب بالإضافة إلى ضعف الاستثمار إلى القطاع الصناعي الذي عانى كثيرا من تدهور مستوى التموين بوسائل الإنتاج كالمواد الأولية والمساعدة ومواد التجهيز والصيانة.

النتيجة الرابعة:

معدل الاستثمار الفعلي خلال الخماسي الثاني كان في حدود (32%) من الناتج الداخلي الإجمالي وهي نسبة أقل من الخماسي الثاني الذي هو (40%) ويعتبر ذلك في الواقع منطقيا مع الضعف الذي تعرض له تطور الإنتاج وهذا العجز مرتبط بعدة شروط متكاملة فيما بينها أهمها ثلاثة:

- الاستغلال الأمثل للجهاز الإنتاجي القائم.
- خلق حواجز للادخار الفردي والاستثمار وسط الأعوان الاقتصاديين في القطاعين الخاص والعام.
- تطبيق سياسة تقشف على صعيد اقتصاد النفقات الاستهلاكية والنفقات الإدارية في مختلف مستويات الدولة.

جدول(20):تقرير استثمارات المخطط الخماسي الثاني (85-89): الوحدة: مليار دج. (بالأسعار الجارية)

البيـان / القطاعات	برامج جارية في نهاية 1984	برامج جديدة	المجموع	الترخيص لمالي	الاستثمار الفعلي
- الفلاحة	9,00	35,00	44,00	30,00	
- الري	0,24	0,86	60,72	41,00	
- الصيد	0,24	0,86	1,1	1,00	
- الغابات	1,1	8,50	9,60	7,00	
مجموع قطاع الفلاحة والري	**34,34**	**81,08**	**115,42**	**79,00**	**301،42**
المحروقات	15,00	26,50	41,50	39,80	822،28
الصناعات الأساسية	} 37,9	}172,2	91,30	44,60	31,791
الصناعات التحويلية			79,60	58,50	
المناجم والطاقة			39,20	31,30	24,899
المجموع	**52,9**	**198,70**	**251,60**	**174,2**	**85.512**
- السياحة	-	5,50	5,50	1,80	663،1
- النقل	6,41	15,41	21,52	15,00	6,849
-المواصلات السلكية واللاسكية	7,35	6,65	14,00	08,00	7,011
- التخزين والتوزيع	13,65	11,36	25,01	15,85	8,939
مجموع القطاع شبه منتج	**27,41**	**38,92**	**66,03**	**40,65**	**462،24**
- شبكة النقل	-	-	60,46	43,6	34,355
- مناطق صناعية	- }97,2	-}82,91	2,5	1,9	0,562
-الإستثمارات الأخرى	-	-	109,45	60,45	84,019
- التربية والتكوين	33,3	31,50	64,80	45,20	31,722
- السكن والتهيئة العمرانية	61,30	63,50	124,92	86,45	52,312
مجموع الهياكل الأساسية	**19,92**	**177,91**	**362,13**	**237,15**	**070،202**
مؤسسة إنجاز أشغال البناء والأشغال العمومية	8,20	25,00	33,2	19,00	255،15
مجموع الإستثمارات	**306,77**	**521,61**	**828,38**	**550,00**	**5،370**

Sourse : **rapport gènèral de plan quiquinal II**-M.A.P.T : (85-89) p : 135 .

ويبدو من التوازنات العامة للاقتصاد الوطني خلال المخطط الخماسي الثاني (85-89)

والأهداف المبرمجة غير منسجمة وغير مترابطة نظرا للوضع الدولي المتقلب خلال الفترة بحيث شكلت البرامج المنجزة إلى غاية 1984 الأولوية القصوى في تنفيذ استثمارات المخطط الخماسي الثاني، وعليه كان من المفروض تفادي إنطاق البرامج فور بداية المخطط الأمر الذي يؤدي إلى العديد من التوترات التي لا تحتمل توازناتها الاقتصادية والمالية ولاسيما على الصعيد الخارجي.

كما أن فترة المخطط الخماسي الثاني تميزت بتوترات كبيرة مع استمرار الأزمة العالمية والتغيرات التكنولوجية العميقة بحيث أن كل العلاقات الاقتصادية والمالية والدولية لا تزال تسيطر عليها الدول الغنية محملة بذلك بلدان العالم الثالث عبئ الأزمة بشتى الوسائل والطرق وهذا ما جعل مؤشر الأزمة للديون الخارجية يتفاقم بالنسبة لهذه الدول وخاصة الجزائر التي انخفضت مداخليها بنسبة (85 %) سنة 1985، وهذا راجع إلى إنخفاض أسعار البترول الذي انعكس سلبا على وضعية الاقتصاد الوطني بحيث أن (98 %) من إيرادات البلاد من العملة الصعبة متوفرة على قطاع المحروقات لهذا نجد أن فترة (85-89) توجد بها انحرافات كبيرة وغير معقولة مقارنة بما خصص لكل من إجمالي الاستثمارات فلا مشكل السكن قد حل الأساسية التشغيل أعطت مفعولها.. بلل نجد أن المجتمع الجزائري ما يزال يعاني كثيرا من سلبيات الماضي (البطالة، الأمية، عدم وجود إنتاج محلي تنافسي...).

وهذه الظروف أثرت سلبا على التنمية التي جعلت ديون الجزائر الخارجية ارتفعت وهذا ما جعل الجزائر تفكر في شيء جديد لحل هذه المعضلة وهو ما ترجمته الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية خلال فترة (90) أي بعد نهاية المخطط الخماسي مباشرة كمحاولة لإرجاع مسار التنمية الذي بدأته منذ الاستقلال.

الفصـــــل الرابـــــع : الاقتصـاد الجزائـري فـي ظــل اقتصــاد الســوق و الإنفتاح الاقتصادي

تمهيد:

تواجه البلدان النامية (دول العالم الثالث) و بصيغة خاصة التي تنتهج نظام اقتصادي مخطط و التي من بينها الجزائر ، العديد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و التي تتمثل في تدني مؤشرات التنمية التي تستخدم لقياس مدى تقدم الدول و تخلفها و منها الدخل الفردي و نسبة التعليم ومستوى الرعاية الصحية و معدلات النمو الحقيقية .....الخ .

حاولت الجزائر القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية كمرحلة أولى للانتقال إلى نظام السوق ، و من بين أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري التبعية للخارج و نسبة النمو الديمغرافي ، و الاعتماد على المطلق على تصدير منتوج واحد هو النفط الذي يشكل نسبة كبيرة بحوالي 97 % من إجمالي الصادرات الجزائرية و هذا من العوامل الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية خاصة فيما يتعلق بأسعار النفط .

بعد الأزمة البترولية سنة1986 استوجب على الجزائر القيام بالإصلاحات جذرية في الاقتصاد خاصة مع التزايد الكبير و المخيف لحجم المديونية الخارجية و خدمات الدين و هذا اثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري انعكس سلبا على المجتمع بظهور البطالة و الفقر و بالتالي نقصان القدرة الشرائية للمواطن ، لذلك عمدت الجزائر إلى اعتماد شراكة مع جيرانها خاصة الاتحاد الأوروبي خاصة أنها تتميز باستيراد السلع الاستهلاكية النهائية ، بالاضافة أنها دخلت منذ سنوات بمفاوضات مع الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى النقاط التالية :

المبحث الأول :الإصلاحات في الاقتصاد الجزائر ي لتحول إلى الاقتصاد السوق ,

المبحث الثاني:الشراكة الاوروميتوسطية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري,

المبحث الثالث:دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

المبحث الأول :الإصلاحات في الاقتصاد الجزائر ي لتحول إلى الاقتصاد السوق

إن الأزمة التي عانى منها الاقتصاد الجزائرية و التي تعبر عن ضعف في بنيته الأساسية و عدم قدرته على مواكبة اقتصاد السوق كنظام جديد تحاول الدولة الجزائرية للانضمام إليه و يعود أساس هذه الأزمة إلى ضعف النسيج البنكي و لهذا السبب يتم التركيز على إصلاح البنوك و تجديدها خاصة في ظل تحرير الخدمات المالية و تحت تأثير هذا الضغط كان لا بد من حتمية الإصلاح فابتدأ سنة 1986 و كان الشروع لأول مرة في إصلاحات بنكية بعيدة عن التخطيط المطلق و تتماشى مع الإصلاحات المتعلقة بالاقتصاد الوطني ككل بذهنية جديدة هي الركون إلي آليات لاتخاذ القرارات و الضبط الاقتصادي بعيدا عن السياسة السابقة و فسح المجال أمام القطاع الخاص و استقلالية القرار لكل وحدة اقتصادية و تبني معايير المر دودية و الإنتاجية و تغيرت بذلك الأهداف و المفاهيم التي يتضمنها الخطاب السياسي و الاقتصادي و تغيرت الوسائل و الآليات فلم يعد البقاء و الاستمرارية و التطور الأهداف من اجل دوافع اجتماعية و شمولية في خطط التنمية إنما وحدها المر دودية الاقتصادية تدفع للبقاء و النمو و يكون ذلك على المؤسسات كما على البنوك التي يجب عليها التأقلم لمواتية التطور الجديد.

تناول هذا المبحث النقاط التالية :

- **الإصلاحات الاقتصادية الأساسية للنظام المصرفي في الجزائر منذ 1986؛**
- **الإصلاحات النقدية مع المؤسسات النقدية؛**
- **الخوصصة في الجزائر.**

المطلب الأول: الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائر منذ 1986

لقد عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات كان أهمها ما حدث سنة 1986 و كذلك سنة 1990 و ما جاء بعدها بشكل خاص و تلك الإصلاحات التي تعد حاسمة في تاريخ الجزائر الاقتصادي حيث وضعت أسس و قواعد للتحول إلى اقتصاد السوق .

1-مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق منذ 1986:

إن التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائر خلال الثمانيات و بداية التسعينيات محدودة لذا كان من الواجب إدخال تعديلات جوهرية على هذا النظام لينسجم مع جميع التطورات الاقتصادية سواء كانت منها المحلية أو الدولية .

لقد سجلت سنة 1986 تدابير في مجال متابعة القروض الممنوحة كما تمكن البنك المركزي من استعادة صلاحياته فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية بمختلف أدواتها بما فيها تحديد نسب إعادة الخصم لمؤسسات القرض. كما أعيد النظر في العلاقة التي تربط خزينة الدولة بالبنك المركزي حيث أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر فيما يتم تقريره من المخطط الوطني للقرض و بموجب قانون (86-12)[1] المتعلق بنظام البنك و القرض ثم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية حيث يقوم القانون على إرساء المبادئ العامة و القواعد التقليدية للنشاط المصرفي [2]دون الخوض في تفاصيل هذا القانون نلخص مبادئه الأساسية كالتالي:

- تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات و إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية للتنمية الاقتصادية ؛
- إعادة الوظائف التقليدية للبنك المركزي؛
- الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية ؛
- إعادة القانون للمصارف و مؤسسات التمويل دورا في تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض و تسليم الودائع مهما كان شكلها و مدتها و إحداث الائتمان دون تحديد المدة أو الشكل؛
- استعادة المصارف حق متابعة استخدام القرض و كيفية استرجاعه و الحد من مخاطر القروض خاصة مخاطر عدم التسديد[3].

2- قانون استقلالية البنوك :

منذ سنة 1988 شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي واسع النطاق شمل مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة ما تعلق منها بالمؤسسات الاقتصادية العمومية.

---

[1]-قانون رقم (86-12) المؤرخ في 12 أوت 1986 متعلق بنظام البنوك و القروض

[2]-بلعزوز بن علي ،**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة 1 ، 2006، ص 183.

[3]-**المرجع نفسه** ،ص 184.

فلقد خصت المؤسسة العمومية الاقتصادية بإصلاحات هيكلية و تنظيمية و تمثلت هذه الإصلاحات في إعفاء استقلالية للمؤسسة العمومية الاقتصادية فهذه الأخيرة كانت ملكا للدولة و الدولة هي التي تخططها و توجهها كيفما تشاء ، و لقد جاءت الإصلاحات لتضمن بشكل واضح الفصل بين الملكية الوظيفية و الإستراتيجية و التخطيط بهذا تصبح المؤسسة الاقتصادية العمومية مسؤولة عن نشاطها الاقتصادي في إطار القوانين و التنظيمات و أهم الخصائص الأساسية لهذه الإصلاحات هي أن المؤسسة الاقتصادية العمومية هي شخص معنوي و تجاري: فالدولة مالكة لأسهم رأس المال المؤسسة الاقتصادية العمومية و لكن لا تديرها و تتجسد استقلالية هذه المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم (88-01) المؤرخ في 12 جانفي 1988 و عليه و بموجب هذا القانون :

- إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات ؛
- دعم دور البنك المركزي و تسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي ؛
- يعتبر البنك شخصية معنوية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي و هذا معناه أن البنك يخضع ابتدءا من تاريخ القانون غالى قواعد التجارة ة يجب أن يأخذ أثناء نشاطه لمبدأ الربحية و المردودية ليتحقق ذلك يجب أن يتكيف نشاطه في هذا الاتجاه.

و يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم و سندات صادرات عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

يمكن للمؤسسات القرض من اجل الاقتراض على المدى الطويل أن تلجا إلى طلب ديون من الخارج و بذلك أصبحت ممتلكات البنوك قابلة لإجراءات تحصيلية كما هو الحال للمؤسسات التجارية ذات رؤوس الأموال الخاصة، فموجب هذا القانون (88-01) المؤرخ في (12 جانفي 1988) أصبحت مؤسسات القرض عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية مستقلة في مجال تسييرها و في علاقاتها بالمؤسسات العمومية الأخرى ، تلك العلاقة التي تخضع اليوم لقواعد المتاجرة و القواعد التقليدية التي تقود البنوك إلى اقتصاد السوق و على الرغم من كل هذا تبقى هذه الإصلاحات لا تنسجم و متطلبات المرحلة الجديدة للاقتصاد.

و كان من المقرر أن تكون هناك إصلاحات مستمرة للجهاز المصرفي الجزائر يوفقا للتطورات الاقتصادية و المحلية و الخارجية من خلال قانون متعلق بالنقد و القرض الذي تم تجسيده ابتدءا من 1990 و الذي عرف بشكل خاص القانون الأساسي للبنك المركزي الوطني و نظام البنوك و القروض على حد سواء[1].

[1]-**المرجع السابق** ،ص 185.

3 . الإصلاحات الأساسية بعد سنة 1990 (قانون النقد و القرض)[1]:

منح هذا القانون للبنك المركزي استقلالية اقل ما يقال عنها نسبية في مجال تعيين مسيرته و شروط ممارسة وظائفهم ، حيث يقوم محافظ البنك بمساعدة ثلاث نواب و مجلس النقد و القرض و مراقبون ، لتولي شؤون المديرية و الإدارة و المراقبة على التوالي ، يعين المحافظ بمرسوم رئاسي من طرف رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات و أيضا بالنسبة لنواب المحافظ و لكن لمدة خمس سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة و لا يمكن إقالتهم من منصبهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة ارتكابهم لخطا فادح أو نتيجة عجز في البنك كل هذه الأمور تعطي لإدارة للبنك استمرارية و الاستقرار في العمل و تطوير كفاءات البنك .

مجلس النقد و القرض يرأسه محافظ البنك المركزي و يتضمن ثلاث نواب و ثلاث نواب سامون يختارهم رئيس الحكومة بناءا على خبرتهم و كفاءتهم في الشؤون المالية و الاقتصادية ، يعمل هذا المجلس كمجلس إدارة البنك المركزي و كسلطة نقدية للدولة لذلك فهذا المجلس ملزم بالسهر على خلق الظروف المناسبة للقرض و للصرف الأجنبي لأجل ضمان الاستقرار النقدي الداخلي و الخارجي .

إن بنك الجزائر هو بنك للحكومة تقوم باستشارته بالنسبة لكل مشروع أو قانون تنظيمي متعلق بشؤون النقد و القرض و يمكن للبنك اقتراح أي إجراء من شانه التأثير ايجابيات على ميزان المدفوعات و على الوضعية المالية للدولة ، كما أن البنك ملزم باطلاع الحكومة على كل المستجدات في مجال النقد

4 – استقلالية البنوك :

إن مفهوم الاستقلالية للبنك المركزي تقاس من خلال مهامه و بالأهداف التي تصبو إلى تحقيقها فالسلطة النقدية ممثلة في مجلس النقد و القرض تعمل على:

- تحديد المعايير و ضمان التنفيذ و تنظيم التداول النقدي في الاقتصاد (الإصدار النقدي),
- تحديد المعايير و الشروط الخاصة بعمليات البنك المركزي (الخصم و إعادة الخصم ، إيداع و رهن السندات العمومية و الخاصة .... الخ)
- تحديد الأهداف الخاصة بتطوير الكتلة النقدية و حجم القرض
- وضع الشروط الخاصة باعتماد البنوك و المؤسسات المالية

إن مجلس النقد و القرض يتمتع بكل الصلاحيات الخاصة بأية سلطة نقدية مثل تحديد القواعد و النسب المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية لا سيما في مجال التغطية و توزيع أخطار السيولة .

و عليه فان هذا القانون مكن من خلق منظومة مالية و مصرفية تعمل في بيئة تنافسية في محيط تكتنفه الكثير من المخاطر بالارتباط و الآليات التي تحكم النشاط المصرفي التجاري و التي اقرها نظام النقد و القرض لسنة 1990 و

هو ما تطلب تفعيل النشاط المصرفي و المؤسسات المالية في مجال نشاطها في ظل بيئة تتطلب الكثير منهم الحيطة و الحذر .

---

[1]–قانون (1990-01) المتعلق بالقرض و النقد المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 16 بتاريخ 1990/04/14.

إن القانون لم يترك لهذه المؤسسات تعمل وفق القانون بل كلف هيئة أسندت لها مهمة الرقابة على نشاط البنوك التجارية و المؤسسات المالية إلا و هي :

أ–اللجنة المصرفية :

إن المهمة الأساسية للجنة المصرفية المحدثة بموجب قانون 10/90 تتمثل في أحكام رقابة صارمة على نشاط المؤسسات المصرفية و المالية ، حيث تسهر للتطبيق الحسن للقوانين و الإجراءات المنظمة للهيئة المصرفية و التطبيق الفعلي للأوامر و القواعد المعمول بها في هذا المجال و من ثمة يمكن أن تعاقب تلك المؤسسات التي تنحرف في عملها عن تلك القواعد و التشريعات المنصوص عليها بقوة القانون و في هذا الشأن قد منحت هذه اللجنة صلاحيات واسعة المجال للرقابة دون تحديد معناه بشكل دقيق الأمر الذي منحها سلطات واسعة في مجال الرقابة و مكنها من تنظيم عملها بكل يسر و سهولة و تكيفه مع التطورات التي عرفها التنظيم المصرفي في ذاته و كل ذلك بهدف تفادي كل ما من شانه أن يسيء للسمعة المالية للمؤسسات المصرفية الخاصة و يمكنها من تفادي حالات العسر و عدم الكفاءة في التسيير .

تلعب اللجنة المصرفية دورا أساسيا في الحفاظ عن الوضعية المالية الجيدة للمؤسسات المالية و المصرفية و من ثم نلاحظ بان لها دور رقابي من خلال ممارسة مهامها الرقابية التي توصف في الغالب بأنها غير منتظمة و هذا ما يبرز من خلال قانون النقد و القرض .

على الرغم من كل ذلك فهذه الرقابة فعالة في مجال تفادي الأخطاء قبل وقوعها أو حدوثها و تمكين البنك من اتخاذ قرارات صائبة .

إن مراقبة التسيير تكمن من خلال تقدير شروط تسيير المؤسسات المصرفية و أيضا المتابعة باستمرار التزام البنوك للمتطلبات التي يفرضـــها القانون و نظام بنك الجزائر في ممارسة النشاط المصرفي و من بين أهم المتطلبات نذكر أهمها :

- نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الالتزامات .
- معاملة السيولة على مستوى البنك.
- نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي القروض .
- نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي القروض .
- توظيفات الخزينة .
- المخاطر المصرفية بشكل عام.

من اجل تدعيم السلطة الرقابية لهذا اللجنة فقد خول القانون لها حق مطالبة أي بنك باتخاذ أي تدبير من شانه أن يصحح و يحسن أساليب التسيير و بشكل عام فان اللجنة تسهر على تطبيق القواعد الاحترازية المنصوص عليها في قانون النقد و القرض و تلك المفوضية من قبل بنك الجزائر خاصة في مجال تغطية الأخطار و تصنيف الديون حسب درجة الخطر المحتمل و تشكيل احتياطي لمواجهة هذا الخطر .

ب–الســوق النقدي :

لقد تم إحداث سوق نقدية سنة 1989 سمح للمؤسسات المالية غير المصرفية للتعامل فيها بصفتها مقترضة للأموال الفائضة عن حاجاتها و قد سمحت هذه العملية التي كانت حكرا على الخزينة العامة للدولة لمدة من الزمن للبنك المركزي بمراقبة هذه السوق من خلال الرقابة على أسعار الخصم التي أصبحت أعلى من أسعار الفائدة .

إن الرقابة على الائتمان التي اقرها قانون 10/90 تكون لها صفة الرقابة غير الشرعية لكونها لا تخص الرقابة على حجم الائتمان في حد ذاته بل تكون عبر سقوف عملية إعادة الخصم بهدف إعادة تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي .

في هذا المجال يمكن للبنك المركزي أن يعيد خصم السندات المنشاة لتشكيل قروض متوسطة الأجل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر كما يمكن للبنك المركزي خصم السندات القروض الموسمية و القروض قصيرة الأجل و في نفس المجال يؤسس البنك المركزي سوقا مفتوحة لممارسة عملية بيع و شاء السندات العمومية التي تكون قصيرة الأجل و أيضا السندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من طرف البنك المركزي .

بموجب القانون 10/90 تم وضع حد للعلاقة القائمة بين الخزينة و البنك المركزي من خلال وضع سقف اعلي لكشوف الحساب الجاري للخزينة لدي البنك المركزي تقدر ب 10% من إجمالي إيرادات الخزينة للسنة المالية السابقة كما تم تحديد أجال قصوى مدتها 15 سنة لإعادة تسديد الديون المستحقة على الخزينة للبنك المركزي .

من خلال نفس القانون فقد سمح لإنشاء مؤسسات مالية خاصة وطنية أو أجنبية أو مختلطة يذكر منها :

- بنك البركة الجزائري الذي انشــأ على شكل مجموعة البركة السعودية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري .
- سيتي بنك الأمريكي.
- البنك العربي للتعاون (البحرين).
- ريان بنك (القطري).
- ناتكسيس و سوسيتيجنيرال الفرنسي.

بالإضافة إلى بنوك ذات أموال خاصة مثل بنك الخليفة سابقا و البنك التجاري و الصناعي الجزائري .....الخ

تم الاتفاق سنة 1998 بموجب بروتوكول لأجل استمرار الإصلاحات المصرفية و الذي يقضي بوضع شبكة بنكية مشتركة مختصة في إرسال المعطيات بين القطاعات المالية و البريد و المواصلات لتقليص أجال معالجة و تحصيل كل العمليات و الصفقات فيما بين البنوك .

المطلب الثاني:الإصلاحات النقدية مع المؤسسات النقدية

خلال سنوات 1980 طرحت مشكلة التوازنات المالية الداخلية و تفوق النفقات على الإيرادات مع التمويل بالعجز و تراكم ديون المؤسسات الاقتصادية العمومية و زيادة النفقات في المجالات الغير منتجة في ظل النمو الديمغرافي الزاحف مما افرز وضعا يتميز بعجز العرض الكلي عن مواكبة الطلب المتزايد مع سياسة نقدية توسعية .

لقد تميزت علاقة الجزائر بالمؤسسات النقدية و الدولية بفترتين أساسيتين الأولى كانت في سرية من خلالها عرفت الجزائر أحداث مهمة سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الاجتماعي .

على المستوى الاقتصادي: انعكست أزمة النفط 1986 بالسوء على الاقتصاد الوطني التي انجر عنها إصلاحات مست المؤسسات الاقتصادية و المالية .

أما الإصلاحات على المستولى الاجتماعي : انعكست أحداث 5 أكتوبر 1988 و التي انجر عنها إصلاحات على مستوى الدستور و الانتقال إلى تجربة التعددية الحزبية .

إن هذه الإصلاحات جرت في ظروف أسوء من الظروف السابقة لذا كانت الإصلاحات هيكلية معمقة.

1-برنامج لاستعداد الائتماني الأول (1989-1991)[1]:

دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسة النقد الدولية للحصول لا على القروض و المساعدات فوقعت اتفاقيتين الأولي 31 ماي 1998 و الثانية في 3 جوان 1991 و كان الاتفاق يهدف إلى منح القروض و المساعدات من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و من بين الشروط :

- تحرير الأسعار و تجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة و الحد من التضخم و تخفيض فقيمة الدينار .
- تحرير عجز الميزانية و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية.
- تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
- إلغاء عجز الميزانية و إصلاح المنظومة الضريبية[2]

2- برنامج التعديل الهيكلي 94 – 98 :

بعد فشل الاتفاقيتين مع مؤسسات النقد الدولية وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية وكذا الأمنية كان لازما على السلطات الجزائرية اللجوء مرة ثالثة للاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد على مرحلتين:

مرحلة أولى أفريل 1994 إلى مارس 1995 ومرحلة ثانية من أفريل 1995 إلى مارس 1998 وتتكون إجراءات التعديل من العناصر التالية:

- إعادة التوازن في المالية العامة من خلال رفع الموارد العمومية والعمل على زيادة نسب الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية أو خلق أنواع أخرى من الرسوم مثل الرسم على الثروة وتخفيض النفقات العمومية عن طريق برنامج الاستثمار العمومي ونفقات التسيير وتحسين نوعية الخدمات ورفع فعالية الإنفاق العمومي بالتعاون مع البنك الدولي.
- تعديل القطاع العمومي والخوصصة بمختلف أنواعها والقضاء على حالات الاحتكار وتوسيع القطاع الخاص والتنافس.

---

[1]- **المرجع السابق**، ص 189.

[2] - **المرجع السابق** ،ص 189.

- مراجعة سياسة الصرف من خلال إعادة تقييم العملة الوطنية بتخفيضها من أجل تقييم جيد للأسعار على أساس الأسعار الدولية.
- مراقبة الكتلة النقدية عن طريق إعادة تقييم سعر إعادة الخصم وجعل معدلات الفائدة موجبة من أجل خفض القروض وتحفيز الادخار.
- تحرير مبادلات تجارية بتحرير التجارة الدولية ويتم ذلك بتخفيض الحقوق الجمركية وإلغاء الحواجز الجمركية..

للوقوف على حقيقة الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني وقبل إبرام اتفاقية البرنامج المدعم هذه بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية تتلخص في النقاط التالية:

إن حجم الصادرات الجزائرية سنة 1993 بلغ 10.41 مليار دولار منها 9.88 مليار دولار من المحروقات أي نسبة 65% من إجمالي الصادرات عند سعر 17.8 دولار للبرميل أما الواردات فقد بلغت 7.99 مليار دولار تأخذ المواد الغذائية حصة الأسد إذ بلغة فاتورتها 75% من إجمالي الإيرادات وقد سجل بذلك الميزان التجاري فائضا أما عامل المديونية الخارجية كان من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية مما حتم على الحكومات الجزائرية المتتالية اللجوء إلى المؤسسات الدولية من أجل المساعدة وإعادة جدولة هذه الديون .

- نمو الكتلة النقدية (M2) فقد ارتفعت من 529.2 مليار دج سنة 1992 إلى 649.1 مليار دج سنة 1993 مسجلة بذلك معدل نمو في الكتلة النقدية على نحو 22.7 % وفي المقابل سجلنا نمو اقتصادي سالب قدره 2.2- % في نهاية 1999

الجدول رقم(21): نمو الكتلة النقدية (M2)

السنوات / البيان	1989	1990	1991	1992	1993
الكتلة النقدية (M2)	308.1	343.3	418.8	529.2	649.1

Source: abdellelkarim nass,**le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie de marché** ,Inas,2003,paris ,p 210.

- معدل التضخم عند مستوى 20.5 سنة 1993 بعدما كان 31.7% سنة 1992 إلا أنه كان بعيدا عن المعدل المرغوب فيه، ونتيجة لذلك ساءت أسعار الفائدة الحقيقية وبقية سالبة 12.5-% الأمر الذي لا يشجع على تعبئة المزيد من المدخرات بالرغم من ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية.

2-1 المرحلة الأولى لبرنامج التعديل الهيكلي أفريل 1994 إلى مارس 1995 :

أدى إلى تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي يقتضي القيام بجملة من الإجراءات منها إيقاف تراجع النمو الاقتصادي واحتواء وتيرة التضخم والتسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة وتعميق الإصلاحات الهيكلية مع تحقيق خدمات الديون الخارجية[1].

[1]-د ناصر دادي عدون، أ.منتاوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر 2003، ص 120.

يسعى هذا البرنامج إلي القضاء على الاختلالات العميقة في التوازنات الاقتصادية الكلية التي ظلت تعاني منها جميع المتغيرات الاقتصادية ، السياسية ، النقدية ، سعر الصرف ، سعر الفائدة : معدل التضخم..الخ.و كان لهذا البرنامج مبدأين أساسيين هما:

- المحافظة على قدر من هامش المناورة في مجا السياسة الاقتصادية.
- المحافظة على مكاسب العمال و حماية الشبكة الاجتماعية للطبقة المحرومة من الشعب.

ا–أهداف البرنامج:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي على تحقيق الأهداف التالية:

- الحد من توسع الكتلة النقدية M2 و ذلك بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 الى 14% سنة 1994 و بالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية الى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة).
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في افريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دج) قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في السوق الموازية ، تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف.

- تخفيض نمو مستقر و مقبول في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% سنة 1994 و 6 % سنة 1995 ، مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة .
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك مع رفع معدلات الفائدة الدائة على الادخار و بالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة ، لإحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات و تحسين فعالية الاستثمار بالرفع من إنتاجية رأس المال ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المتبقي تحقيقه خلال الفترة.
- جعل معدل تدخل البنك الجزائر يفي سوق النقد عند مستوى 20%.
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم الى اقل من 10%.
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية من اجل تحقيق الاندماج في العولمة و الانضمام الي منظمة التجارة العالمية .
- رفع احتياطي الصرف من اجل دعم القيمة الخارجية للعملة.

ب–نتائج البرنامج:

لقد حقق هذا البرنامج مجموعة من النتائج نوردها فيمايلي :

- تم إيقاف تراجع النمو الاقتصادي حيث بلغ معدل النمو المحلي -0.2% في فترة البرنامج بينما كان يقدر سنة1993بـ (-2%) ن كما أن معدل التضخم لم يتجاوز29% عوض عن 40% المتوقعة حسب البرنامج.

- أما الميزانية العمومية فقد خفضت من 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 الى4.4 % سنة 1994 [1].
- أما على المستوى الخارجي فقد تحسن ميزان المدفوعات الذي مكن من زيادة الاحتياطات من العملة الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار سنة 1994 مقابل 1.5 مليار دولار سنة 1993 و هذا بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي .

إما عمليات الإصلاح الاقتصادي الأخرى:

- استقلالية 5 مؤسسات عمومية وطنية من بين 23 مؤسسة.
- عرض 5 فنادق عمومية للبيع في إطار برنامج الخوصصة .
- حل 88 مؤسسة عمومية محلية .
- تطهير البنوك التجارية و ذلك عن طريق دراسة مالية على أساس حساباتها في سنة 1993 و تحديد احتياجاتها من رأس المال .

- تحرير أسعار المدخلان الزراعية و مواد البناء و رفع أسعار المواد الغذائية المدعمة و إنشاء صندوق الضمان من البطالة و ذلك من اجل التخفيف من الآثار السلبية التي تسببها عملية الإصلاحات.
- بلغت نسبة البطالة في 1987 حوالي 17% وارتفعت في 1994 إلى حوالي 27% و قد بدأت وضعية التشغيل تتدهور منذ 1994 ، أن ارتفاع نسبة البطالة و كما يمكن ملاحظة أن نسبة البطالة بلغت 28% في سنة 1995
- أما الناتج الداخلي الخام بين 87-95 فقد بلغ 0.3% أما خلال 90-94 فقد بلغ معدلا بـ 1.6 % سنة 1994 و أصبح الركود الاقتصادي يشكل بيانا
- المعدل السنوي لفوائد الديون الخارجية خلال سنوات 1987 ،1988، 1989 و يقدر ب 5 ملايير دولار أمريكي و قد بلغ سنة 1994 حوالي 9 ملايير دولار أمريكي .
- انخفضت نسبة الاستهلاك للفرد الواحد ب -28% و بالتالي تدهور مستوى معيشة الأسر .

2-2- المرحلة الثانية من برنامج التعديل الهيكلي من افريل 1995 إلى مارس 1998:

بعدما حققت المرحلة الأولى لبرنامج التعديل الهيكلي جملة من النتائج التي يمكننا اعتبارها لا ايجابية باشرت السلطات الجزائرية في تنفيذ المرحلة الثانية و قد تم وضع مجموعة من الأهداف بغية تحقيقها خلال هذه المرحلة و قد جاءت إعادة الهيكلة[2] لتحسين ظروف المؤسسة العمومية و وضعيتها .

---

[1] -Abedelmadjid Bouzidi، **Les années 90 de l'économie Algérienne (les limites des politiques conjoncturelles)**, ENAG/édition – distribution . Alger 1999, p 37-43

[2] -تعرف إعادة الهيكلة بأنها مجموعة من الإجراءات تقوم بها الدولة من اجل تنشيط الاقتصاد الوطني و استعادة حركيته طبقا لقواعد حقيقة للمؤشرات مختلفة لأسعار عوامل الإنتاج و تحسين عمل سوق رأس المال .

ا– أهداف لبرنامج:

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي وكذا ضبط سلوك م م حيث يتحقق متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة5%خلال فترة البرنامج.
- العمل على إرساء نضام الصرف و استقراره ،المرفق لإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف إبتداءا من 1996/01/01 و العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية.
- إن هذا البرنامج يهدف أيضا إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي بحيث ،انه من الممكن ان ينخفض العجز من (69%)من (PIB) في 1995/1994 إلى(2.2 %)من(PIB) خلال 1998/1997.
- التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية (القيم المنقولة)بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة و شركة تسيير سوق القيم مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجديدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20% إبتداءا من 1998 .و بصفة عامة أن هذا البرنامج يهدف إلى تخفيض العجز في الميزانية و إعادة التوازن الاقتصادي ،كما

يهدف إلى توقيف التضخم و ضمان إعادة إنعاش النمو الاقتصادي ودعم (م م) ،فهذا البرنامج يهدف أساسا للقضاء على الاختلالات في التوازنات الداخلية و الخارجية.

ويمكن تصنيف الإجراءات الذي يقوم بها ص.ن.د في إطار هذا البرنامج إلى:

1. إجراءات تتعلق بالاستقرار و التحكم في النمو الاقتصادي ..وكذالك الكتلة النقدية
2. إجراءات متعلقة بسياسة توازن الميزانية التي سمحت بتخفيض عجز الميزانية العمومية .
3. إجراءات من اجل الإصلاحات الهيكلية من شانها تصحيح الاختلافات الموجودة في الاقتصاد الجزائري.
4. إجراءات تتعلق بتشجيع المبادرات الهادفة إلى تعبئة التمويل الخارجي[1].

ب–محتوى البرنامج:

❋ **سياسة الأسعار** :

من اجل تشجيع الإنتاج و الاستثمار و القضاء على التشوهات في استعمال الموارد و كذا الوصول إلى حقيقة الأسعار و الاقتراب من نظام العرض و تبني سياسة سريعة تقضي على ندرة السلع و الخدمات[2]، لذا نجد أن ص ن د يوصي بضرورة الإجراءات التالية :

- إلغاء الدعم عن الأسعار للسلع ذات الاستهلاكات الواسعة .
- إلغاء الدعم المباشر عن أسعار مختلف السلع و الخدمات من اجل تخفيض الأعباء على الميزانية العمومية للدولة .

إن التعديل في سياسة التسعير يجب أن يشمل إجراءات ضد الاحتكار و ترقية المنافسة و هذا يتطلب تشجيع الاستثمارات الوطنية في كافة المجالات بإزالة جميع العوائق و كذلك و إلغاء التمييز بين القطاعات

---

[1]– د .ناصر دادي عدون، أ.منتاوي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص123.

[2]-H.benisaad**, Algérie restructuration et réforme économiques (79-93),** opu, Alger, 1994, p 45

العمومية و القطاعات الخاصة في استعمال الموارد بالإضافة إلى فتح الاقتصاد الوطني على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

❋ **السياسة المالية :**

لقد تمثلت الإجراءات الخاصة بالسياسة المالية في:

- تخفيض عجز الميزانية و الوصول إلى فائض إبتداءا من 1996 و ذلك عن طريق رفع الادخار المحلي و تخفيض النفقات الجارية .
- إدخال بعض التحسينات على النظام الجبائي و ذلك برفع مردوديته ليصل بذلك 1.6 % من الناتج المحلي الخام و هذا توسيع الوعاء الضريبي .
- التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية و إلغاء الإعفاءات من هذه الرسوم .
- إلغاء الالتزام القائم بين الجهاز المصرفي و الخزينة فيما يخص التمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية .

❋ **تحرير المبادلات التجارية:**

لقد نص برنامج التعديل الهيكلي على ضرورة التقلص من دور الدولة في حماية الاقتصاد الوطني و العمل على تشجيع قطاع الصادرات حيث اشتمل برنامج الإصلاح الذي بدا في سنة 1994 تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية ، ذلك أن هذا التحرير و الانفتاح على الأسواق العالمية و يمثل دعامة أساسية وصلبة يستند إليها خبراء الصندوق النقد الدولي ، لإعادة تكييف الاقتصاد و العمل على إدماجه في الاقتصاد العالمي ، و استبعاد وسائل التنظيم و الرقابة التي تستخدمها الدولة للسيطرة على الأسواق و توجيه نشاط الاقتصاد الوطني[1].

❋ **السياسة النقدية :**

و من بين هذه السياسة فإنها تتضمن الإجراءات المتعلقة بالإصلاح المنظومة المصرفية التي تهدف إلى استخدام أفضل الموارد و توجيه عقلاني للاستثمارات و يضمن هذا البرنامج :

- الوصول إلى تحقيق معدل حقيقي للفائدة.
- العمل على التحويل التدريجي للدينار في المعاملات الخارجية للمادة الثامنة من قانون ص ن د [2].
- فتح سوق الصرف مرن أي إنشاء سوق للعملة بين الصعبة بين البنوك و فتح مكاتب الصرف.
- تخفيض العملة الوطنية (الدينار) و ذلك على يكون في مستوى مقارب لسعر الصرف في سوق الموازية.
- تخفيض التضخم الذي ارتفع الذي يؤدي إلى تخفيض الادخار و بالتالي يؤدي ضعف طاقات التمويل الذاتي للاقتصاد.
- القضاء على التمويل النقدي من طرف الدولة و تجسيد سياسة نقدية صارمة.

---

[1]–خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** ، دار هوامة للنشر ،الجزائر ،1996 ص 243.

[2]–د.ناصر دادي عدون ، أ.منتاوي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 126.

❋ **الإصلاحات الهيكلية:تحتوي الإجراءات المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية :**

- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال مواصلة عملية إعادة الهيكلة المالية من اجل تحقيق استقلاليتها.
- تصفية المؤسسات المفلسة و يتعلق الأمر ب 88 مؤسسة اقتصادية محلية.
- استكمال برنامج إعادة التأهيل و هيكلة 23 مؤسسة اقتصادية .
- المصادقة على قانون الخوصصة و العمل على تجسيده ميدانيا .

و بالنسبة للقطاع الفلاحي ، تضمن البرنامج إجراءات تتعلق بوضع نظام أسعار مرجعية للمنتجات الزراعية بالاعتماد على الأسعار العالمية و ذلك من اجل القضاء على الأسعار الفلاحية .

❋ **التوازنات الخارجية:**

يتضمن هذا البرنامج مجموعة من الإجراءات فيما يخص التوازنات الخارجية و هي تهدف إلي:

- تخفيض عجز الحساب الجاري من 6.9% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1995 الى 2.2 % في سنة 1997، 1998.
- ارتفاع في احتياطيات الصرف 4.7 مليار دولار خلال 1996/1995 و 6 مليار سنة 1998[1].

ج–نتائج البرنامج:

لقد حقق هذا البرنامج مجموعة من الأهداف أهدافها:

- بلغ الناتج المحلي الخام الحقيقي 4.3% و يرجع هذا إلي القطاع الزراعي الذي زادت قيمته المضافة بنسبة 21 % بينما القطاع الصناعي ، فقد تراجعت قيمته المضافة –2.4% حيث كان الهدف المرسوم له بلوغ معدل 4.8 %.
- تمكن هذا البرنامج من تحقيق تمويلات استثنائية بلغت 16 مليار دولار مضاف إليها قروض من ص ن د بقيمة 2.6 مليار دولار لفترة 1994–1998.
- انخفاض فوائد الديون الخارجية في عام 1995 الى 42% و الى 29.2% في عام 1996 و في 26.8 %في عام 1997 بعدما كانت 100% في بداية 1994.
- بلغت احتياطات الصرف 8 مليار دولار عام 1997 و 8.9مليار دولار في 1998 مقابل 1 مليار دولار في نهاية 1993.
- ان فائض الميزانية الإجمالي للخزينة العمومية ، بلغ 3% من المنتوج الداخلي الخام في سنة 1996 مقابل عجز بلغ –9.1% في سنة 1993.
- انخفض معدل التضخم من 29% في سنة 1994 الى 5.7%في 1997 و 5 %في نهاية ديسمبر

[1]–**نفس المرجع السابق**، ص 127.

المطلب الثالث: الخوصصة في الجزائر

لقد تداول مصطلح الخوصصة بعد نتائج أزمة أكتوبر 1988 وما حدث في الشارع الجزائري بعد فشل ما يسمي بالإصلاحات و التحول إلي اقتصاد السوق التي تعتبر بمثابة الحل الوحيد بسبب الوضعية التي وصل إليها الاقتصاد الجزائر ي في ميادين متعددة و تندرج فكرة الخوصصة ضمن برنامج التعديل الهيكلي الذي يؤكد ضرورة الخوصصة و الهدف منها هو تحقيق الفعالية للاقتصاد و عصرنته [1].

تعد الخوصصة أداة حتمية للإصلاح و اخذ بعين الاعتبار رغبة الجزائر في إرساء علاقات تعاون دولية في ظل عولمة الاقتصاد ، فهي بذلك تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في مسار الاندماج العالمي الجديد.

1- ماهية الخوصصة:

1-1 مفهوم الخوصصة

تعرف الخوصصة حسب القرار (95-22) المؤرخ في 26 آوت 1995 أنها عملية تحويل الملكية و معاملة ترمي إلي نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص أو معنويين للقانون الخاص بواسطة صيغ تعاقدية تحدد فيها كيفيات تحويل التسيير و ممارسة شروطه[2].

و تعني الخوصصة أيضا التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعة للقانون الخاص و هذا التحول في الملكية يعني كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو في جزء منها .

و هي تتمثل في وضع حد للتميز السياسي بين القطاع العمومي و القطاع الخاص فهي وسيلة للحد من الممارسات الاحتكارية و البيروقراطية في المجال الاقتصادي و تهدف إلى تنازل الجولة عن تسيير الاقتصاد و تخليها عن صلاحياتها التقليدية كدولة مالكة و مسيرة لان الخوصصة تعتمد على آليات السوق و مبادرة القطاع الخاص فهي عبارة عن مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق و مبادرة القطاع الخاص و المنافسة من اجل تحقيق أهداف التنمية و العدالة الاجتماعية [3].

1-2 أسباب الخوصصة:

إن عميلة الخوصصة تندرج ضمن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر و التي تم إدراجها ضمن برنامج التعديل الهيكلي الذي تم التفاوض حوله مع صندوق النقد الدولي و أهم أسبابها:

- التسيير غير الكفء و غير الفعال للموارد البشرية و المادية للمؤسسة العمومية حيث نجد المؤسسات العمومية تعيش اختلالات مالية خانقة بالإضافة إلى استخدام طاقاتها الإنتاجية و يظهر التسيير غير الكفء للمؤسسات العمومية الاقتصادية إلي مايلي[4]:

---

[1]-حميدي حميد ،**خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائر يضمن الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية** ، بيروت، 1999، ص 369.

[2]-محفوظ لشعب، ، **سلسلة القانون الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997 ص 47

[3]-إيهاب الدسوقي ، **التخصصية و الإصلاح الاقتصادي في الدخول النامية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص 95.

[4]-د.ناصر دادي عدون ، ا. منتاوي محمد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 130.

أ–وسائل الإنتاج :

حيث أن وسائل الإنتاج في المؤسسة الاقتصادية سواء المادية أو المعنوية وتنعكس عليها الوضعية المالية التي تمر بها تمر بها المؤسسة العمومية الاقتصادية

ب– الآلات و المعدات الإنتاج :

تتميز بقيمتها المالية المرتفعة التي تسبب ثقل على المؤسسة و كذلك عدم التحكم في التكنولوجيا المستعملة و انعدام السياسة الصناعية الحقيقية .

تبني الجزائر سياسة الانفتاح أمام الرأس المال الدولي و بذلك فتح الطريق أمام الاستثمار الأجنبي بتطوير مفهوم الشراكة الأجنبية إلى مفهوم جديد هو عولمة الاقتصاد .

1–3 أهداف الخوصصة :

طبقا لبرنامج الخوصصة يتم إعداد قائمة المؤسسات المعنية بالخوصصة وقبل أية عملية خوصصة يجب أن تكون عناصر الأصول والسندات موضوع تقييم على أساس مناهج متعارف عليها.

أما بخصوص مجالات الخوصصة فهي تمارس على جميع المؤسسات التابعة للقطاعات التنافسية التي تمارس نشاطها لا سيما في ميدان: الدراسة والإنجاز في البناء والأشغال العمومية، الري، التجارة، التوزيع، السياحة والفندقة والصناعات التحويلية (الميكانيك، الكهرباء، الخشب و مشتقاته ...) ميدان النقل، التأمينات، والصناعات الصغيرة والمتوسطة...

من الأهداف العامة للخوصصة نذكر:

- تنمية القطاع الخاص بواسطة تحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص.
- إحداث مناصب شغل على المدى البعيد.
- تحسين المحيط القانوني باختبار وسائل التنظيم الأكثر اقتصادية وعقلانية.
- تنمية سوق الأسهم الجماهيرية أو توسيع قاعدة الملكية.
- تحسين الوضعية المالية للقطاع العام بواسطة التصفية والتحويل للقطاع الخاص.
- تنشيط السوق المالية باستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
- الالتحاق بالسوق الدولية في ميداني التكنولوجيا ورأس المال.
- زيادة الفعالية الاقتصادية للمؤسسات ونزع الاحتكار[1].

إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص وذلك بالانسحاب التدريجي للدولة من بعض القطاعات التنافسية، وفتح المجال أمام المبادرات الخاصة بالإضافة إلى هذه الأحداث يمكن ذكر أهداف أخرى:

***على الصعيد المالي:** يسمح بتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخص وهذا من شأنه التخفيف من أعباء الدولة تجاه القطاع العام.

***على الصعيد الاقتصادي:** بتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص وهذا من شأنه أن يحسن فعالية المؤسسة العمومية والإسراع في فتح أسواق عالمية لرؤوس الأموال.

[1]– الموسوي ضياء مجيد، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (أراء وإتجاهات)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1997، ص 30.

***على صعيد الاقتصاد العالمي:** بتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص سيؤدي إلى إستقرار الميزانية و التحكم في نسب التضخم وكذا تشجيع نمو رؤوس الأموال خاصة (التأمينات، صندوق التقاعد، البنوك) وتسمح الخوصصة كذلك بتأثير كبير على سلوك المستهلك الذي سيكون له إنتاج منخفض ونوعية جيدة[1]

حسب المادة (8) من القانون (95-22) تعين الحكومة عند الحاجة الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوصصة وتكلف هذه الهيئة بالتشاور مع وزراء القطاعات المعنية.

ا-هيئة الخوصصة:

هذه الهيئة تقوم ب:

- تنفيذ برنامج الخوصصة الذي صادقت عليه الحكومة.
- تعرض إجراءات الملكية وخوصصة المؤسسة وكيفياتها على الحكومة وتتخذ القرار بشأنها بعد الإطلاع على تقرير المجلس.
- تطلب من المؤسسات والهيئات تبليغها بالوثائق والدراسات والمعلومات لإنجاز مهمتها.
- تطلع الجمهور على النشاطات المرتبطة ببرامج الخوصصة.
- تحافظ على الصلة الوثيقة بين جميع الهيئات المعنية بعملية الخوصصة.

ب-مجلس الخوصصة:

بموجب الأمر (95-22) والمرسوم التشريعي التنفيذي (96-104) الذي ينظم سير وعمل مجلس الخوصصة كمايلي:

- يتخذ كل التدابير اللازمة للقيام بخوصصة المؤسسة العمومية التابعة للخوصصة وأموالها.
- يوصي بالتوجهات الخاصة بسياسة الخوصصة وكذا مناهج الخوصصة الأكثر ملائمة لكل مؤسسة عمومية أو لأصولها.
- تنفيذ برامج الخوصصة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به.
- دراسة العروض وإنتقاء المناسب منها.
- تقدير قيمة المؤسسة العمومية أو أصولها مع التنازل عنها.
- إمساك السجلات وحفظ المعلومات وتأسيس الإجراءات الإدارية لضمان سرية المعلومات.

وقد تم تنصيب مجلس الخوصصة من طرف الحكومة يوم 1996/09/26 ويتكون من 7 إلى 9 أعضاء،ومن صلاحيات مجلس الخوصصة تنفيذ برنامج الخوصصة الذي صادقت عليه الحكومة وتكون عملية الخوصصة بواسطة:

التنازل عن طريق السوق المالي : la cession par le biais du marchè financier

ويتم عبر الشروط القانونية التنظيمية المعمول بها، ويعرض أسهم وقيم منقولة أخرى في بورصة القيم المنقولة أو بعرض علني للبيع بسعر ثابت أو بتضافر هذين الأسلوبين معا.

التنازل عن طريق المزايدة: la cession par apple d'offres

[1]- حسن رزق، **الخوصصة، آفاقها وأبعادها**، دار الفكر السورية، سوريا، 1999، ص 120.

ويتم التنازل عن الأسهم والقيم المنقولة الأخرى وكذلك التنازل الكلي والجزئي لأصول المؤسسات العمومية القابلة للخوصصة عن طريق مزايدة محدودة أو مفتوحة وطنية أو دولية.

ج-لجنة مراقبة عملية الخوصصة : يتكون من :

1. قاضي من سلك القضاة كرئيس يقترحه وزير العدل.
2. ممثل عن المفتشية العامة للمالية يقترحه وزير المالية.
3. ممثل عن الخزينة يقترحه وزير مكلف بالخزينة.
4. ممثل عن نقابة الإجراء الأكثر تمثيلا.
5. ممثل عن نقابة وزير القطاع المعني.

وتتمثل مهام هذه اللجنة في:

- السهر على إحترام قواعد الشفافية والإنصاف في سير عملية الخوصصة.
- المصادقة على تقرير التقويم الذي يعده المجلس وفارق السعر المفتوح وإجراءات التنازل و كيفيته.
- قد تم تنصيب لجنة مراقبة عملية الخوصصة من طرف رئيس الحكومة بتاريخ 22 جويلية 1997*.

2-مسار الخوصصة في الجزائر :

لقد فصل التشريع الجزائري بين خوصصة الملكية و خوصصة التسيير دون التنازل عن الملكية في حين استثنيت القطاعات الإستراتيجية و تتم العملية تقنيا بعد تقييم المؤسسة بإحدى الطرق المتعارف عليها ، و تعد هذه المرحلة الحلقة الأضعف حيث أنها لا تتسم عادة بالكفاءة و الشفافية رغم المكاتب المتخصصة و المستعان بها محليا و دوليا ثم تأتي عملية التنازل سواء من خلال السوق المالي (البورصة) ، لقيم المنقولة أو عن طريق المزايدة و تجدر الإشارة أن عملية الخوصصة انتظرت حتى سنة 1995 لتتضح من خلال الأمر (95-22) المؤرخ في (أوت 1995) و هي نفس السنة التي تم فيها تحويل صناديق المساهمة إلى شركات قابضة.

ان تشكيل شركات قابضة لم يخضع لمسعى موحد بل اخذ بعين الاعتبار الأهداف التي سطرتها الدولة التي سبق التذكير بها ، و هي إنعاش النمو ، إعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة و هكذا سوف نحصل من جهة على شركات قابضة مشكلة من الفروع الصناعية القادرة على إعطاء دفع للتنمية و من جهة أخرى تكوين شركات قابضة في شركات قابضة في شكل مجمعة تضم مؤسسات تنافسية خاصة بقطاع النشاط.

و يوجد فرق كبير بين صناديق المساهمة و الشركات القابضة إذ نلاحظ :

- المؤسسات العمومية الاقتصادية أصبحت في ظل التنظيم الجديد تتمتع بأكثر استقلالية مما كانت عليه في التنظيم القديم .
- الشركات القابضة عكس صناديق المساهمة تتوفر فيها جميع خصائص الملكية.

---

*إن إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني في إطار الخوصصة أخذ منهجا إقتصاديا بتجميع المؤسسات فيما يسمى بالشركات القابضة (Holding) وكان من المقرر تنصيب هذه الشركات وعددها (11شركة قابضة) بداية جوان (1996) ولكن لم يتم إلا تنصيب شركة واحدة تخص قطاع البناء سنة (1999) والسبب أن الصندوق الوطني لمساهمة الدولة (C.N.P.E) المكلف بمتابعة عمليات تنصيب هذه الشركات واجه صعوبات تنظيمية حول عملية تنصيب هذه الشركات .

- تشكل حافظات الشركات أساسا من أهداف إستراتيجية ، إنعاش النمو الاقتصادي و ليس كما كانت عليه صناديق المساهمة مرتكزة على أهداف ترمي أساسا إلى جعل المؤسسات الاقتصادية العمومية قابلة للحياة ماليا عن طريق إجراء المقاصة فيما بينها [1]

2-1-تقييم نشاط الشركات القابضة:

إن الأولوية التي كانت تظهر أثناء عهدة الشركات القابضة تتعلق بتطهير الحافظات الخاصة بها و كذا إعداد تطبيق بالتشاور مع المؤسسات العمومية التابعة لحافظاتها ،خطط الإنعاش الداخلي الخاص بكل واحد منها و أخيرا الانطلاق في برنامج الخوصصة الكلية أو الجزئية .

إن هذه الأعمال تم البدء فيها فعلا و قد أحرزت تقدما بالنسبة لكل شركة قابضة إلى غاية 31 ديسمبر 1997 ، ثم تم حل 76 مؤسسة اقتصادية عمومية 411 مؤسسة عمومية اقتصادية الموزعة بين 11 شركات قابضة إن 27 هي على وشك الحل ، و إذا أردنا عرض الأشياء بصورة أخرى فان هذا التقييم يعني من بين 1484 وحدة توزيع و إنتاج فان 367 وحدة قد تم حلها أي ما يعادل 25 % الامر الذي نتج عنه تسريح 160211 عامل من مجموع 579941 عاملا و من جهة أخرى فان التطهير المالي الكلي للمؤسسات العمومية الاقتصادية و قد كلف الخزينة 195.8مليار دينار جزائري سنة 1997 عندما تنخفض[2] النتائج المالية المحققة في 1998 في معظم الشركات القابضة نلاحظ أنها قدمت تقدما ملحوظا و على صعيد أخر قامت الشركات القابضة الوطنية بإنشاء فروع بعدد كبير من الوحدات الإنتاج و التوزيع التابعة لحافظاتها مهيأة إياها للخوصصة الكلية أو الجزئية ، إن مجموع هذه الأعمال كان لها تأثير الكبير على الفعالية المالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية أما الإنتاجية فقد بقيت في ذات الوقت غير كافية .

وتجدر الإشارة أن الشركات القابضة قد تم إنشاءها قصد إبعادها التسيير الاقتصادي عن كل تدخل سياسي فمهمتها تنحصر في تسيير الثروات الاقتصادية العمومية بإبعاد نفسها عن كل ماهو سياسي و تحرير جميع المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لها من كل الأوامر .

و يجدر التوضيح في هذا الأمر أن هذا الهدف لم يتم تحقيقه بعد إذ مازال (المركز) يتدخل مباشر سواء على مستوى الشركات القابضة أم على مستوى المؤسسات العمومية الاقتصادية .

2-2-تطوير المؤسسات العمومية الاقتصادية:

إن الطريقة التي الجزائر لتطويرها مؤسسات العمومية الاقتصادية هي خوصصتها، وعلى خلاف دول المطبقة للخوصصة فان 40% من الناتج الداخلي و المشكل الذي طرح في عملية الخوصصة في الجزائر هو أن جل القطاعات النشاط الاقتصادي متفتحة نحو الخوصصة الجزئية أن لم نقل الكلية و القطاع الذي أثار نقاشا كبير هو القطاع العمومي و يمكن الفصل في هذا القطاع ينسجم مؤسساته إلي نوعين:

- المؤسسات "الإستراتيجية" أو " التكوينية" و تعلق الأمر بالمؤسسات لبتي تنتج سلع التجهيز و السلع الوسطية و الثقيلة و التي يبلغ عددها 22 .

1-bouzidi, **op.cit** , p58.

2-**Ibid** ,p62.

- إن انفتاح هذا النوع من المؤسسات أمر معقول خاصة في ظل التطورات التكنولوجية فهي بذلك تشكل الدعامة الرئيسية للقطاع الصناعي.
- المؤسسات القابلة للخوصصة و يمكن تقسيمها إلى:

ا-المؤسسات ذات الطاقة الإنتاجية و المالية الجيدة:

ان خوصصة هذا النوع يؤدي إلى تجديد تكنولوجي و بالتالي تحقيق ميزة تنافسية و البحث على أسواق جديدة.

ب- مؤسسات ذات الفاعلة إنتاجيا و ماليا :

ينتظر تطبيق برنامج جدوى لإعادة الهيكلة الصناعية و ذلك بالتنازل عن أصولها بصفة خاصة لشركاء تنافسيين أجانب في النشاط المعنية[1].

ج-المؤسسات المعوقة من حيث تركيبها :

يشهد بسيطا عميقا لنشاطها و حلا كليا لبعض الوحدات التي تشكل منها كل هذه المؤسسات .

إن مبدأ الخوصصة سواء كانت الملكية أو الجزئية للمؤسسات العمومية إلا تشكل أشكالا في تطبيقها ميدانيا.

1-إن الكثير من المؤسسات ليست مهيكلة ماليا إذ تعاني من كشف بنك هام و ديون تجاه الخزينة لذا يتعين الاهتمام بتطهيرها المالي قبل خوصصتها إذ لا يعقل ان نجد مشتريا لمؤسسات مثقلة بالديون.

2-المحاسبة المتعلقة بالذمة المالية للمؤسسة العمومية الاقتصادية فهي منعدمة تقريبا في معظم المؤسسات فهي منعدمة تقريبا في معظم المؤسسات إذ أن تسعيرتها في البورصة هو إجراء غير معروف إلى حد الآن بما انه لم يسبق إن عرفت الجزائر اية شركة للقيم المنقولة.

2-3-نتائج الخوصصة:

من النتائج الأولى للخوصصة هي تسريح العمال الذين كانت تحتويهم المؤسسة العمومية الاقتصادية و السبب يعود إلى أن المالكين الجدد أزالوا اليد العاملة الغير مؤهلة في المؤسسات العمومية الصناعية خاصة التي تشكل بها هذا النوع حوالي 40 % من اليد العاملة عير المؤهلة و من الأضرار التي ستلحق بهؤلاء العمال بسبب ضياع مناصب شغلهم فقط بل ضياع جميع المزايا الاجتماعية التي كانت مضمونة من طرف المؤسسة العمومية الاقتصادية ، و بالتالي فان الدولة يجب عليها تطبيق سياسة اجتماعية إذا أرادت تجنب اضطرابات اقتصادية خاصة مع تفاقم مشكل البطالة و تدهور القوة الشرائية للمواطن،و كذلك الضغوط الهيكلية للاقتصاد الوطني و تنقسم هذه الضغوط إلى ضغوط تكنولوجية، ضغوط متعلقة بالتسيير و ضغوط تتعلق بالتصدير ، إذ تزودنا الخوصصة بالقدرات التكنولوجية التي نفتقر إليها كما تزودنا بقدرات التسيير التي لا تتوفر عليها كما تفتح الأسواق الخارجية أمام الصناعات الوطنية و بذلك اكتساب ميزة تنافسية.

تساهم الخوصصة أيضا في جعل القطاع مهيمن في الاقتصاد الوطني عل عكس الوضعية السابقة التي كان يهيمن عليها القطاع العمومي، إن هيمنة القطاع الخاص تكون استجابة لمتطلبات نظامية فهي تساهم في زيادة نجاعة

[1] -**Ibid,** p 65.-

ميكانزمات السوق و تسيير الاقتصاد الوطني و تخصيص الثروات ، كما تسمح للدولة في إعادة النظر في القطاعات الأخرى.

إذن فالخوصصة تقتصر ما يسميه الاقتصاديون التحويل و بذلك فهي تحويل مبالغ ضخمة لإنعاش المؤسسات العمومية الاقتصادية غير الفعالة في الاقتصاد بدلا من توجيه هذه الأموال نحو قطاعات أكثر مردودية خاصة القطاعات الخاصة .

المبحث الثاني:الشراكة الاورومتوسطية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري

إن المحيط العالمي الجديد يتميز بالمبادلات و التقسيمات الدولية للعمل في إطار المنافسة بين القوى الاقتصادية الكبرى من اجل إعادة السيطرة للدولة و تدخلها في القطاع الاقتصادي .

يشهد العالم اليوم تحولات كبرى منذ عقدين من الزمن فحتمت على الدول النامية و من بينها الجزائر إيجاد مسار جديد لإعادة تنظيم صناعاتها من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية و الصناعة الموجهة و المراقبة عموما و بشكل صارم .

إن الشراكة الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي فرصة يجب استغلالها لأنها وسيلة تمكنها من التأهيل للاندماج في الاقتصاد العالمي.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى النقاط التالية :

- **اتفاق الشراكة الاورومتوسطية؛**
- **انعكاسات الشراكة على مستوى القطاعات .**

المطلب الأول:اتفاق الشراكة الاورومتوسطية

إن وضعية المؤسسة الجزائرية بعيدا كل البعد عن الاقتصاد العالمي و بالتالي يجب تشخيص الوضعية لإظهار النقائص و القيود التي قيدت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،فالإصلاحات المستمرة التي عاشتها هذه الأخيرة لم تمكنها من مواكبة التطورات العالمية خاصة بعد تغير نمط التسيير من النظام المخطط إلى نظام اقتصاد السوق .

فالشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعد فرصة للاقتصاد الجزائري ليعيد بعضا من توازنه .

1-مسار المفاوضات الجزائرية الأوروبية[1]

وافقت الجزائر موافقتها على مشروع تأسيس شراكة أورومتوسطية سنة 1993، ليتأكد ذلك في مؤتمر برشلونة (نوفمبر 1995) والذي جمع 15 دولة من الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية نامية. ورغم المجهودات المبذولة إلا ان الجزائر قد تأخرت في توقيع اتفاقية الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي،حيث تم تشكيل لجنة مكلفة بالمفاوضات في أكتوبر 1996، وسبق ذلك بفترة قصيرة الرد الرسمي على الاقتراح الأوروبي وكان ذلك في شهر ديسمبر من نفس السنة

وقد بدأت هذه المفاوضات في 04 مارس 1997 ببروكسل، حيث أعلنت الجزائر مطالبها في الدورة الأولى واستمر طرحها في الجولة الثانية التي تمت في غضون شهر ماي من سنة 1997. وتمثلت هذه المطالب في نقطتين أساسيتين هما:

- دعم لتقدم مسار الانفتاح الاقتصادي، شريطة أن يكون أكثر تدريجية وتبرر هذا بخصوصية اقتصادها.
- عدم حصر التعاون مع الاتحاد الأوروبي في المجال التجاري فقط، ولكن يجب توسيعه في سبيل تحقيق تعاون ذو أكثر إنتاجية.

كما ان الجزائر ودون أي اعتبار للآجال المحددة لبناء منطقة للتبادل الحر في مدة أقصاها 12 سنة، رفضت كل طرق التدخل في رفع الحماية عن صناعتها المنصوص عليها في مبدأ التخفيض المتواصل للتعريفات الجمركية وهو المبدأ الذي تضمنه إعلان برشلونة، وتدافع الجزائر على مبدأ المراجعة الدورية للاتفاق (من03 إلى 05 سنوات) بدلا من الإسهام في إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري.واستنادا إلى عدة مقتضيات ومتطلبات قامت الجزائر بتوضيح خصوصية اقتصادها خاصة ما يتعلق بالتعديل الهيكلي لمؤسساتها الذي جاء في سياق الانفتاح الاقتصادي، كما بينت عدم التوازن والتكافؤ في العلاقات القائمة مع الاتحاد (الاختلال الحقيقي لمبادلاتها التجارية معه والوزن الثقيل لمديونية الجزائر)، وهو ما يتعارض إلى حد ما مع الوعود الأوروبية. إن التقدم الذي سجـــلته الجزائر

---

[1]- عبد اللطيف بلغرسة ، **دراسة حالة اتفاق فلنسيا بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة والمشروعات المشتركة**، ندوة دولية حول أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي ص: 167.

في مسار المفاوضات يهدف إلى إقامة علاقة مشروطة بين التدخل المتزايد للطرف الأوروبي في رفع الحماية عن صناعتها من جهة والتدابير المنتظر اتخاذها من طرف الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية. هذه التدابير التي يبررها اهتمام الجزائر بضمان تأييد حقيقي لجهودها في إصلاحاتها الاقتصادية وتتشكل هذه التدابير من ثلاث نقاط أساسية هي:

- التزام الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الجزائر لإعادة تأهيل القطاع الصناعي.
- التزام الاتحاد الأوروبي ببرنامج خاص للحفاظ على صادراتها خارج قطاع المحروقات.
- توسيع التعاون المالي المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى فإن الملف الزراعي للشراكة لم يجد قبولا من طرف المفاوضين الجزائريين،حيث أصر الاتحاد الأوروبي على غلق أسواقه في وجه المنتجات الزراعية لباقي دول المتوسط،كما أبعد القطاع الزراعي من مبدأ الحماية عكس ما هو منصوص عليه بالنسبة للقطاع الصناعي، و هذا مبدئيا على الأقل في الأجل المتوسط (05 سنوات)، والإبقاء على هذا الوضع لا يشكل عائقا بالنسبة للاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر مستوردا هاما للسلع الغذائية ومن دون صادرات معتبرة من هذه السلع، حيث لوحظ عدم وجود حصص للصادرات الجزائرية الفلاحية يتم التفاوض بصددها مقابل قائمة حصص الصادرات الأوروبية المقدمة من طرف الاتحاد، وهي القائمة التي قوبلت بالرفض من طرف المفاوضين الجزائريين، كما طلبت الجزائر تسجيل برنامج يعمل على رفع مستوى إنتاجها الزراعي في الاتفاق. هذا ما تمت مناقشته في اجتماع ببر وكسل في ماي 1997، وبقيت الجزائر في انتظار الرد الأوروبي على مطالبها، حيث يمكن القول أن مسيرة المفاوضات الجزائرية تحاول تطبيق الضغط على الالتزام الأوروبي من اجل تكييفه مع احتياجات الاقتصاد الجزائري وذلك مع مراعاة مصالح دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن تحفظ الاتحاد الأوروبي تجاه المطالب الجزائرية ما هو إلا تعبير عن إصراره على سياسة الاتفاقية النموذجية، دون الأخذ بعين الاعتبار خصائص الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي تسبب في عرقلة مسار المفاوضات لوقت طويل، لتستأنف المفاوضات بعدها في سنة 2000، لتنتهي بالمصادقة المبدئية مع نهاية سنة 2001.

صادقت الجزائر على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، وبعد 17 جولة من المفاوضات، والتي استمرت تارة وانقطعت تارة أخرى.

وقد تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر رسميا بفلنسيا في 22 أفريل 2002، وقد شكل هذا الاتفاق تحولا في مسار خروج الجزائر من بوتقة العزلة التي كانت تعانيها، حيث يعتبر خطوة هامة نحو إنشاء منطقة للتبادل الحر تغطي الفترة 2002-2010، كما يعد خطوة تعاون مستديمة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث غطت المواد الواردة به جميع الجوانب المختلفة التي جاءت بها إعلان برشلونة.[1]

[1] – فاروق تشام ، **أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية. ص 6 .

2-دوافع الشراكة الأوروجزائرية

إن الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن وليدة الصدفة، لأنها سبقت بعدة حوارات ومفاوضات بين الطرفين قبل الوصول إلى الاتفاق النهائي، فلكل جانب مجموعة من الدوافع تمحورت المفاوضات من خلالها لتجسيد هذه الشراكة نوجزها في النقاط الآتية:[1]

1. تعتبر الجزائر سوقا جديدة مربحة تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية خاصة منها الصناعية.
2. طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير، واحتضان إحدى الدول المغاربية فعاليات قمته الأولى (قمة الدار البيضاء 1994).
3. خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات.
4. التحولات العالمية الهامة نحو التكتلات الإقليمية والحرية الاقتصادية وحاجة الجزائر إلى الارتباط بأحد أبرز هذه التكتلات.
5. تفاقم الأزمة في الجزائر، لتشمل كل الميادين اقتصادية، سياسية، أمنية واجتماعية.
6. حاجة الجزائر للتكنولوجيات الحديثة.
7. التعاون في مجالي الأمن وتبادل المعلومات.

وإن تعددت الدوافع واختلفت بالنسبة للطرفين، والتي يمكن حصرها في جانبين، الأول سياسي والثاني اقتصادي، إلا أنها تصب في مصب واحد ألا وهو ضرورة إبرام اتفاق الشراكة.

3- أهم محاور اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية

يشمل الاتفاق المصادق عليه 110بندا، حيث غطت المواد الواردة به جميع الجوانب المختلفة لتصريح برشلونة، غير أن الجديد فيه هو إدماج التعاون في مجال الداخلية والعدالة والقضايا الأمنية، وقد تضمن الاتفاق العديد من المحاور نوجزها في العناصر التالية:

المحور الاقتصادي: حضي الجانب الاقتصادي النصيب الأوفر من اهتمامات الطرفين، تجسد ذلك في المواد من 38 إلى 66 من اتفاق الشراكة، تم من خلالها تحديد أهداف التعاون الاقتصادي في النقاط الآتية:

- ❖ على الأطراف المعنية أن تلتزم بتعميق التعاون الاقتصادي في ظل الشراكة التي تمثل الاتفاق الجديد.
- ❖ هدف التعاون الاقتصادي إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة شاملة ومستمرة.
- ❖ طبق هذا التعاون بشكل خاص في النشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تتأثر بتجديد الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما يتعلق بتحرير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

- ❖ تمنح أولويات التعاون بين الطرفين للقطاعات التي من شأنها تسهيل تقارب الاقتصاد الجزائري من اقتصاد الاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص القطاعات التي يمكنها تحقيق النمو وتوفير مناصب شغل وتنمية المبادلات بين الطرفين.
- ❖ تشجيع تكامل الدول المغاربية من خلال توطيد العلاقات فيما بينها.

2- **نفس المرجع سابق**، ص 05.

❖ اعتماد مبدأ حماية البيئة كعنصر أساسي في التعاون، ووعيا منها بأهمية هذا العنصر وخطورة الوضع وانعكاساته على مجموع البلدان، ضبطت اللجنة الأوروبية برنامجا خاصا من أجل حماية البيئة في حوض البحر المتوسط.

❖ يمكن للأطراف المتعاقدة (الجزائر والاتحاد الأوروبي) تحديد مجالات اقتصادية أخرى مشتركة للتعاون.

ورغم كل هذه الأهداف التي يسعى الاتفاق لتحقيقها، يبقى تخوف الجزائر واضحا من فتح سوقها أمام المنتجات الصناعية الأوروبية، ذلك لضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الجزائرية، مما سيخلف آثارا سلبية كبيرة لن تتمكن الجزائر من مواجهتها على الأقل في المدى القصير والمتوسط.

- **محور حرية انتقال السلع:** بالنسبة للمنتجات الصناعية يتعلق الأمر بالمنتجات الأصلية للطرفين المتعاقدين: الجزائر والاتحاد الأوروبي، والخاصة بالفصول 25 إلى 97 من المدونة المنسقة للاتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية باستثناء بعض المنتجات .فالمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي أو أي إجراء له أثر مكافئ.

أما منتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي فقد تم تصنيفها إلى :

– الصنف الأول من المنتجات ،فإن الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المكافئ المطبقة تلغى عند بدء سريان الاتفاق.

– الصنف الثاني من المنتجات تلغى الحقوق الجمركية تدريجيا.

– لصنف الثالث: ويشمل المنتجات والتي تتشكل أساسا من المنتجات نصف المصنعة والتي لا تنتج محليا والتي تخضع لتعريفة جمركية قدرها 05%.

وبذلك تصبح عملية التفكيك الجمركي من المسائل الهامة، نظرا لما ستخلفه من آثار سلبية على إيرادات الميزانية العامة للدولة بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فالفترة الزمنية غير كافية لتسهم في إكساب المنتجات الصناعية الجزائرية القدرة التنافسية التي تلزمها لمنافسة نظيرتها الأوروبية، ومن جهة ثالثة فالأوضاع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية للجزائر لا تمكنها من تشكيل عامل جذب بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن ان يساعد الجزائر كمصدر تمويل لمواجهة الخسائر التي ستلحق باقتصادها، والتي من دون شك ستمتد آثارها إلى مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة، وبهذا يصبح التحدي قائم أمام الجزائر متمثلا في البحث عن موارد جديدة لتمويل الخزينة العامة للدولة والحفاظ على توازنها.

- **محور الزراعة والصيد البحري:** بالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد والمنتجات الزراعية المحولة المستوردة من قبل أحد الطرفين: الجماعة أو الجزائر، من بعضها البعض، والمتعلقة بالفصول من 01 إلى 24 للمدونة المنسقة للجماعة والتعريفة الجمركية الجزائرية، فقد تم الاتفاق على تحريرها تدريجيا وتقديم تنازلات تبادلية.حيث استطاعت الجزائر إقناع الطرف الأوروبي بقبول الاتفاق التفضيلي الذي أبرم في 26 أفريل 1976، فبالنسبة للمجال الزراعي فلم يحدد الاتفاق التحرير التام للمبادلات، وتم التطرق لهذا القطاع منتجا بمنتج حسب المصالح المشتركة بين الطرفين، أما فيما يخص طبيعة التنازلات المقدمة في المجال الزراعي تخص بعض المنتجات وليس كلها، أما في مجال الصيد البحري فاتفاق الشراكة يحافظ على التفضيلات

الواردة في اتفاق سنة 1976، والمتعلق بتصدير السمك الحي إلى السوق الأوروبية دون قيود جمركية، وتلتزم الجزائر برفع الحواجز الجمركية على السمك الحي أو المجمد بنسبة تتراوح بين 25% و100%.

وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المحولة فالاتحاد الأوروبي يرفع القيود الجمركية على المواد المستوردة حاليا من الجزائر بنسبة 95%، كما تقدم الجزائر تنازلات لدخول المواد الزراعية المحولة المستوردة من بلدان الاتحاد الأوروبي عن طريق تقليص التسعيرة الجمركية ما بين 75% و85%.

- **محور الخدمات، التجارة، حرية انتقال رؤوس الأموال:** بانتظار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني أفضلية أكبر بالنسبة للجزائر لدى المجموعة الأوروبية، ويدعم موقفها في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة، وتلك من خلال تقديم الاتحاد الأوروبي للتقنيين المختصين في التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة، كما تقدم الجزائر بدورها مكانا تفضيليا لدول الاتحاد الأوروبي يخص الخدمات الدولية وكذلك لتواجد الشركات التجارية فوق أراضيها، ولها الحق بموجب الاتفاق ان تتعامل حسب قوانينها الداخلية مع فروع البنك والشركات الأوروبية المتواجدة فوق أراضيها.وفيما يتعلق بحرية انتقال رؤوس الأموال فقد تم تناولها في المحور الرابع المتعلق بالمدفوعات، رؤوس الأموال، المنافسة والأوضاع الاقتصادية الأخرى، حيث تضمن البند 39 حرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وذلك بتعاون الطرفين من أجل توفير المناخ الملائم للاستثمار وتنقل رؤوس الأموال والأشخاص ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- وضع الجزائر لإطار قانوني محفز للاستثمار، وكذا إقامة إجراءات منسجمة وتبسيط آليات الاستثمار المشترك لاسيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغية إيجاد مناخ ملائم لتدفق الاستثمارات.
- إعادة تأطير قانون الاستثمار والقانون الضريبي ومحاربة الازدواج الضريبي.
- التعاون العلمي والفني والتكنولوجي من خلال:

–دعيم طاقة البحث لدى الجزائر، والاستغلال الأفضل لسياسات البحث والإبداع والتطوير التكنولوجي، من اجل تثمين القدرة الصناعية الجزائرية الكامنة.

- تثمين الموارد البشرية.
- ترقية الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع وتهيئة محيط ملائم للمبادرة الفردية بغية حث وتنويع الإنتاج الموجه للسوقين الوطني والدولي.
- موافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي وبرامج إعادة التأهيل، بغية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

- **المحور السياسي والأمني** :في هذا الصدد تم الاتفاق على تمكين الطرفين من حرية اختيار نظمها السياسية في ظل سيادة القانون، الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وعدم التمييز بين الأفراد على أساس العرق او الدين، مع إقامة تعاون بين المجتمع المدني في الجهتين، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والعمل على الحد من التسلح وجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام واستقرار وبعد التطرق لمضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

يمكن القول أن المشكل الأساسي المطروح يكمن في مصير الصناعة الجزائرية، التي يحاول الاتحاد الأوروبي المساهمة في إطار التعاون المالي بتقديم كافة الإعانات المالية والتقنية الكفيلة بإعادة تأهيل هياكلها الاقتصادية وتدعيم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، إضافة إلى النشاطات التي تعمل على التخفيف من الآثار السلبية التي ستحدثها منطقة التبادل الحر.

المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة على مستوى القطاعات

من المرتقب أن يكون لاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر أثارا عديدة تنعكس على كافة القطاعات الاقتصادية سواء بشكل ايجابي أو سلبي.

1-التأثيرات المرتقبة على بنية التجارة الخارجي

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر إذ يساهم بأكثر من 60% من التجارة الخارجية الجزائرية، ومن الطبيعي أن تتأثر علاقات التجارة الخارجية للجزائر على إثر تطبيق اتفاق الشراكة الذي يربطها بالاتحاد الأوروبي.

لقد توسعت العلاقات التجارية المتعددة الأطراف في مجال تجارة السلع لتشمل مجالات عديدة، منها التجارة في السلع الصناعية، السلع الزراعية...، ومن أجل معرفة الآثار المتوقعة للشراكة في هذا المجال.

- **الآثار المتعلقة بالصادرات:** إن الاقتصاد الجزائري يمر بمرحلة إعادة الهيكلة، ونظرا لكون هذه العملية تراكمية وتتطلب فترة زمنية طويلة، لا يمكن توقع آثارا واضحة لاتفاق الشراكة على تركيبة وطبيعة الصادرات الجزائرية في المدى القصير، وبالتالي تبقى الموارد الطاقوية الأولية هي التي تشكل النسبة الكبرى من حصيلة الصادرات الجزائرية.

إن حصة المحروقات استأثرت نسبة تتراوح بين 97% إلى 98% في سنة 2000 من إجمالي صادرات السلع والخدمات، وهي تزيد عن 98% ضمن إجمالي صادرات السلع[1]، وهذا يعني بأن الجزائر لا تستفيد من خلال توقيعها لاتفاق الشراكة من المزايا التي يتيحها الإنتاج التجاري أمام السلع والخدمات بسبب محدودية وضعف الصادرات خارج المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 1.8% من إجمالي صادرات السلع، هذه الصادرات التي يتوقع أن تواجه صعوبات عديدة متعلقة بالمواصفات القياسية، معايير الصحة والسلامة ومواعيد دخول السلعة... مما سيجعلها في موقف تنافسي ضعيف أمام مثيلاتها الأوروبية.وبالنظر إلى بعض التوقعات المتعلقة بالعشرية الأخيرة، والتي تؤكد إنخفاض أسعار البترول إلى أقل من 20 دولار للبرميل، وأيضا الإنتاج المستقبلي للعراق ومنطقة بحر قزوين[2]، فإن التأثيرات السلبية ستزداد حدة مما يؤدي إلى المزيد من الاستنزاف لهذه الثروات الطاقوية من أجل الحفاظ على

---

[1] -صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 01، 2002، ص 52.

[2] - **نفس المرجع السابق** ، ص 53.

إيرادات للصادرات عند المستويات التي تؤمن سداد الديون وتغطية الواردات الأساسية، وهذا الوضع يستدعي ضرورة وضع إستراتيجية لتنمية بدائل للصادرات تمكن الاقتصاد الجزائري من تعظيم مكاسب توقيع اتفاق الشراكة.

- **الآثار المتعلقة بالواردات** :إن إتفاق الشراكة أثرين مزدوجين على الواردات هما:[1]

- الآثار المتعلقة بتدفق الواردات؛
- الآثار المتعلقة بارتفاع أسعار بعض الواردات.فالتفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على الصادرات الصناعية الأوروبية إلى الجزائر واستبعاد كل التقييدات الكمية إزاءها سيؤدي حتما إلى دخول المزيد من المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة إلى السوق الجزائرية، وهو ما يعقد الأمر أمام الصناعة الجزائرية التي ظلت تشتغل بأقل من نصف طاقتها وبأجهزة متقادمة ومستوى إنتاجية ضعيف، مقدمة بذلك منتجات تتسم بالرداءة وبارتفاع التكاليف رغم استفادتها من تقييم مبالغ فيه لمعدل الصرف، وحماية جمركية وغير جمركية مكنتها من احتكار السوق المحلية لمدة طويلة.[2]

وباعتبار ان الواردات الجزائرية تتشكل أساسا من السلع الغذائية فقد تصل نسبتها إلى الثلث أي حوالي 03 مليار دولار، واتفاق الشراكة يقضي بالتحرير التدرجي لهذه السلع، ويتطلب ذلك رفع دول الاتحاد الأوروبي دعمها للمنتوجات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وستتحمل معظم البلدان المستوردة للغذاء بما فيها الجزائر خسارة سنوية كبيرة.

2-التأثيرات المرتقبة في مجال تجارة الخدمات: شهدت التجارة العالمية تركيزا خاصا على تجارة السلع بسبب وزنها في بنية الصادرات والواردات العالمية من جهة، وبسبب وزنها في بنية الناتج الوطني الخام لكل دولة وفي القيمة المضافة لديها. إلا أنه وبعد السبعينات في هذا القرن لوحظ تراجع واضح لبنية السلع في التجارة العالمية لصالح بنية الخدمات، هذه الأخيرة التي أصبحت ذات قيمة متزايدة في بنية الناتج الوطني الخام للدول الصناعية، فخلال الفترة الممتدة بين العامين 1982-1992 تطورت الزيادة في التجارة العالمية من الخدمات بنسبة 9.5%، بينما تطورت الزيادة في تجارة السلع بنسبة 7.1% خلال نفس الفترة على عكس المرحلة التي سبقت الثمانينات، وعلى العموم فلقد بلغت الصادرات العالمية من الخدمات سنة 1995 قيمة 1000 مليار دولار، بينما صادرات السلع بلغت 5000 مليار دولار.[3]وقد تشمل هذه الخدمات الأنواع الآتية: خدمات المواصلات، السياحة والأسفار، البنوك، التوزيع، الإشهار، الدراسات الفنية، الاستثمار والانتاج، التأمين بأنواعه والخدمات المهنية والمعلوماتية، أي أن هناك خدمات قابلة لعبور الحدود مثل التحويلات من العمالة بالخارج وبرامج الكمبيوتر والخدمات البنكية، وهناك خدمات ذات طابع استهلاكي قومي محلي مثل الخدمات الفندقية والسياحية، كما أنه هناك خدمات مغروسة في البلد مثل فروع البنوك العالمية والمؤسسات الخدماتية الدولية

---

[1] - **نفس المرجع السابق** ، ص 54.

[2] عبد الحميد زعباط، **الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، السداسي الثاني، 2004، ص 63.

[3] بشير مصطفى، **الشراكة الأوروجزائرية: أي موقع للجزائر في جانب تجارة الخدمات**، الملتقى الدولي حول الشراكة الأوروجزائرية، جمعية المعرفة العلمية الثقافية، الجزائر، 06 جوان 2001، ص 14.

(مكاتب الاستشارة والدراسات)، وأخيرا هناك خدمات ذات طبيعة بشرية فكرية مثل الكفاءات ورجال الخبرة.وفي ظل التحرير التدريجي لقطاع الخدمات في إطار اتفاق الشراكة الأورومتوسطية –لا يزال محل التفاوض– يتميز قطاع الخدمات في الجزائر بالضعف والهشاشة، نتيجة ما يعانيه الميزان التجاري لهذا القطاع من العجز، فحسب أرقام وزارة المالية الجزائرية لسنة 1993 سجل الميزان التجاري الخدماتي عجزا بقيمة 780 مليار دولار، حيث بلغت الصادرات الخدماتية 393 مليار دولار، وبلغت وارداتها آنذاك 1173 مليار دولار. والجدول الآتي يبين وزن هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري وذلك مع مقارنة بسيطة مع جيراننا في المغرب العربي ومصر بمليارات الدولارات.

جدول رقم (22): معطيات حول وزن قطاع الخدمات في الجزائر، المغرب، تونس ومصر

الوحدة: مليار دولار			
– وضعية الميزان التجاري الخدماتي			
الجزائر	**المغرب**	**تونس**	**مصر**
– 780	+ 843	+ 1080	+ 2830
– وضعية الصادرات الخدماتية			
الجزائر	**المغرب**	**تونس**	**مصر**
393	2379	2011	8197
– وضعية تحويلات العمالة من الخارج			
الجزائر	**المغرب**	**تونس**	**مصر**
269	2169	612	5664
– مداخيل السياحة			
الجزائر	**المغرب**	**تونس**	**مصر**
84	/	1200	1900
– مداخيل النقل الجوي			
الجزائر	**المغرب**	**تونس**	**مصر**
86	131	413	3160

المصدر: بشير مصطفى، **الشراكة الأوروجزائرية: أي موقع للجزائر في جانب تجارة الخدمات**، الملتقى الدولي حول الشراكة الأوروجزائرية، جمعية المعرفة العلمية الثقافية، الجزائر، 06 جوان 2001، ص 16.

يتضح من الأرقام السابقة أن وضعية الإنتاج والتصدير للخدمات في الاقتصاد الوطني جد متدهورة، حيث تهيئ هشاشة الظروف الخدماتية الوطنية –في ظل اتفاق الشراكة– الجو المناسب لتحويل المزيد من الفائض التجاري والناجم عن الاستهلاك في الخدمات التجارية المختلفة نحو الدول الموردة بما يعيق تطور القطاعات الخدماتية المحلية لاسيما الناشئة والخاصة منها (القطاع الخاص) في مجال النقل، السياحة والبنوك...فعلى المدى القصير والمتوسط ستخضع السوق الوطنية –على إثر التحرير التدريجي للخدمات– إلى منافسة شديدة وضغوطات من الشركات الأجنبية مما لا يسمح برفع الصادرات الخدماتية بسبب ضعف مزاياها التنافسية وضعف إنتاجها كما ونوعا في بنية الصادرات، وتشهد بذلك الجزائر مزيدا من تفاقم عجز الميزان التجاري الخدماتي مما سيؤثر سلبا على الميزان التجاري ككل.

3–التأثيرات المرتقبة على القطاع المالي : إن مستقبل العلاقات المالية ما بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المكثفة ستطرح مسألة الارتباط النقدي. فبالنسبة للدول التي قامت بربط عملاتها بسلة من عملات أوروبية (تونس، المغرب) فإن الأورو سيصبح حتما العملة المرجعية، أما الدول الأخرى فستكون من مصلحتها أن تتبنى هذا النوع من الارتباط أو الارتباط بسلة من العملات يكون فيها وزن الأورو قويا..

3–1 التأثيرات المرتقبة على النظام البنكي والمصرفي: قبل الحديث عن تأثير الشراكة الأورومتوسطية النظام المصرفي الجزائري لا بد من التعرف في مرحلة أولى على واقع هذا النظام، حيث لا يزال القطاع البنكي العمومي يمارس احتكارا شبه كلي على نشاطات الوساطة والخدمات المصرفية المرتبطة بالتجارة الخارجية، بالإضافة إلى عجزه عن التكيف مع شروط ومتطلبات اقتصاد السوق، خصوصا أن أصوله لا تزال تحتوي على مئات الملايير من الدينارات من ديون غير مضمونة التسديد.وباعتبار أن الاتحاد الأوروبي أول شريك تجاري للجزائر، يتوقع أن ترتفع حجم استثماراته بها بعد تطبيق اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، خاصة بعد التعامل الفعلي بالوحدة النقدية الأوروبية (الأورو)، مما سينعكس إيجابا من خلال تسهيل الصفقات والعقود والعمليات الخاصة بالعملة الصعبة والمرتبطة بعمليات التجارة العادية خارج المحروقات مع دول الإتحاد الأوروبي وذلك بدلا من اللجوء إلى الدفع بـ 15 عملة مختلفة، فالبنوك الرئيسية الجزائرية ستقوم بإعداد الفواتير بعملة واحدة، وبالتالي فإن مثل هذا التبسيط يمكن أن يطور مهلة إتمام أو انجاز العمليات المرتبطة بالصفقات والعقود، حيث تم إقرار نظام تحويل الصرف من وإلى منطقة الأورو بسرعة، وبالتالي يتم تخفيض التكاليف الذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار زيادة تنافسية المؤسسات.[1]

كما أن حالة التغيير في عملة تسوية التجارة الخارجية وتحولها نحو الأورو سيؤثر على نوعية الاحتياطات لدى بنك الجزائر والبنوك الأخرى لصالح هذه العملة وبالتالي سيزداد الطلب عليها.وعلى هذا الأساس على البنوك الجزائرية الاستعداد ومن الآن إلى إعادة هيكلة حساباتها، بما يقلل من الحسابات لديها من 15 عملة أوروبية إلى عملة واحدة وذلك قبل إنشاء منطقة التبادل الحر المتفق عليها، والتي ستؤدي بالضرورة إلى زيادة المعاملات الجزائرية الأوروبية

[1] بلقاسم زايري ، **انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، ملتقى حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، 21-22 ماي 2002، ص 05.

وبالتالي بروز الأورو بشكل كبير.فالبنوك الجزائرية مطالبة بضرورة الإسراع في ضخ أموال لإعداد برامج تدريبية للكوادر العاملة فيها لتكون مؤهلة للتعامل والتكيف مع التغيرات الحاصلة إثر تطبيق اتفاقية الشراكة وبروز الأورو كعملة أوروبية موحدة.

3- 2 التأثيرات المرتقبة على الاحتياطي النقدي: تشكل الاحتياطي النقدي للجزائر بالأساس من الدولار الأمريكي، ويعتبر هذا الوضع طبيعيا نظرا لأن تكوين احتياطي الصرف يتأثر عادة بتوجيه التيارات التجارية وبالعملة التي يحرر بها الدين الخارجي، وكذلك بطبيعة أنظمة الصرف. فإيرادات الجزائر بالعملة الصعبة تمثل 95% بالدولار الأمريكي، إذ أي انخفاض في سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية والعكس صحيح.والجزائر تعتمد على احتياطات صرف مكونة من عدة عملات أهمها الدولار.

من المنتظر أن يتم تغيير بنية احتياطي الصرف الجزائري لحساب الأورو خاصة وأن المبادلات مع الاتحاد الأوروبي ستتجه للتزايد والتكيف مع إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية.

فإذا ما استعمل الأورو كأساس لبلورة السياسة النقدية، فهذا يساهم في تقوية وزنه النسبي ضمن مكونات احتياطي الصرف[1]. فإذا افترضنا أن الجزائر تقرر فوترة صادراتها من المحروقات بالأورو، وكون سعر هذه المواد في السوق الدولية لا يزال يحدد بالدولار الأمريكي فإننا سنخلق بالتالي سوقا خاصة بنا للمحروقات، مع إمكانية حصول خسارة كبيرة في حال عدم نجاح الأورو في فرض نفسه كعملة مهيمنة في نظام الدفع الدولي وتحديد أسعار المواد الأولية، زيادة على ذلك قد تجد الجزائر نفسها أكثر اندماجا وتبعية للسوق الأوروبية دون أي تأثير إيجابي على بنية الصادرات.على المدى القصير لن يكون للأورو تأثيرا في سعر صرف العملة الجزائرية، وأي تعامل تقوم به الجزائر مع الاتحاد الأوروبي يمكنها أخذ جزء من احتياطاتها المسعرة بالدولار وتحويلها فقط إلى الأورو دون اعتماده كوحدة دفع، حيث يجب التأكد من مدى قدرة الأورو على فرض نفسه في الأسواق المالية والنقدية الدولية، خصوصا قدرته على تقليص تذبذب سعر الصرف الدولي قبل ان يصل إلى مرحلة تجعله يحتل مكان نظام الدفع بالدولار وينافس الدولار الذي يلعب دورا أساسيا في هذا المجال.[2]ويرتكز تدبير الممتلكات من العملة الصعبة على الأولويات المعطاة لمقاييس الأمن من أجل تقييم مخاطر الصرف، القرض والتسديد، مع الحرص على إيجاد سيولة ملائمة تمكن من تغطية الحاجيات من عملات التسديد من جهة والحصول على مردودية مواتية من جهة ثانية.فالبحث المستمر على توازن على مستوى العملات

وأدوات التوظيف والمواعيد والمجالات قد يملي إن صح التعبير السلوك المتعين إتباعه من طرف البنوك المركزية الأوروبية، ففي الماضي القريب تقلصت مخاطر الصرف الناجمة عن تموجات عملات التوظيف المعتمدة من طرف الدول المغاربية بواسطة مقاصة العملات الأوروبية فيما بينها وذلك بفضل آلية معدل تسعير العملات المغاربية، فمع إدخال الأورو سيكون على البنوك المركزية إجراء توظيفاتها بالأورو كإحلال محل العملات المشاركة وسينجم عن هذا التغيير في

---

[1] فارس ثابت بن جرادي، **أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2000، ص 192.

[2] بلقاسم زايري ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 05.

تكوين الممتلكات والتوظيفات بالعملة الصعبة تقليص أكبر لمخاطر سعر الصرف على هذه الاستثمارات، كما انه سيبسط من ثمة سياسة تدبيرها.[1]

4-التأثيرات المتوقعة على القطاع الصناعي: إن إقامة منطقة تبادل حر يترجم الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التوازنات التجارية من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة من الجيل الجديد، مما يؤدي إلى وضع تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق، أي أن هذا الانفتاح سيكون لصالح فتح السوق الجزائرية أمام السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد الجزائري من العديد من المشاكل الاختلالات الهيكلية مع انخفاض رهيب في مستوى تنافسية المنتجات الوطنية أمام نظيراتها الأوروبية، إضافة إلى الاعتماد على سياسة الاستيراد من الخارج وانعدام سياسة فعالة لترقية الصادرات خارج المحروقات مع ضعف شديد في القطاع الزراعي والسياحي الوطني.

من ناحية أخرى ستتضاعف المنافسة من خلال المجهودات المبذولة من طرف المؤسسات الأوروبية بغية الدفاع عن حصصها السوقية، كما تسعى الجزائر إلى فتح تدريجي للسوق المحلية أمام السلع الصناعية الأوروبية على أساس المعاملة بالمثل بما سيرفع من إمكانيات دخول هذه السلع إلى السوق الوطنية، هذا التوسع سيخص القطاعات التي تكون فيها حصة الواردات محدودة أو معدل الحماية الجمركية عاليا أو التي يتجه فيها المعدل إلى الانخفاض ويكون فيها مستوى التنافسية للصناعات المحلية ضعيفا.إن نظام الإنتاج الحالي لا يملك قدرة تنافسية عالية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية، كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق يمثل تحديا حقيقيا أمام الصناعة الجزائرية، ولكن الوضعية تختلف من نشاط إلى آخر وحسب درجة الانفتاح ومستوى الكفاءة في الأداء. فالصناعة هي القطاع الذي سيظهر فيه تأثير منطقة التبادل عند دخول الاتفاق حيز التطبيق، فأغلب السلع الصناعية هي الآن محمية وآثار نزع الحماية ستكون مختلفة من منتوج إلى آخر وحسب الأهمية النسبية للإنتاج المحلي المعني بالحماية، كما أن الصعوبات التي يمكن إظهارها من الانخفاض الجمركي تقع في قطاعات السلع الوسيطية وسلع الاستهلاك وقطاع سلع التجهيز.أما فيما يتعلق بموضوع حماية الإنتاج الوطني فقد تم تأطير أبعاده في إعلان برشلونة بمجموعة معايير تتعلق بما يلي:[2]

- اعتماد إجراءات في مجال الشهادات الفنية المنتوجات كشهادة المنشأ، حماية الملكية وحقوقها، شهادات ISO وشروط المنافسة.
- تطوير السياسات المتعلقة بنظام اقتصاد السوق إضافة إلى سياسة الاندماج التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- تطوير الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع تحديث القطاع الخاص من الناحية التشريعية.

من خلال هذه العناصر الأساسية لوثيقة برشلونة يبرز التحدي الكبير الذي ستدخله الجزائر من أجل ضمان موقع جيد وإيجابي بالنسبة لمصالحها داخل منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، بما يعني العمل على تحسين الإنتاج الوطني ورفع قدرته التنافسية تبعا للمقاييس الدولية، بما يضمن المنتج الوطني التكيف مع نظيره الأوروبي من جهة والعالمي من جهة أخرى، هذا من ناحية أما من الناحية المقابلة تظهر ضرورة العمل على تكييف المنظومة الجبائية

---

[1] فارس ثابت بن جرادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 193.

[2] بشير مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

والجمركية مع الإجراءات الجديدة المتعلقة بالتحليل التجاري، إصلاح السياسة التجارية، ميكانيزمات الأسعار، مع إعادة برمجة وظيفة الدولة مع متطلبات اقتصاد السوق بما يساهم في تقليص جميع القيود الجمركية وغير الجمركية أمام المنتجات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي ويعمل على زيادة تدفقات البضائع، الخدمات ورؤوس الأموال.أما على صعيد تحديث القطاع الخاص وتشجيعه يظهر التناقض بين الطرفين، ففي الوقت الذي يتم فيه تشجيع القطاع الخاص بمنح تخفيضات وإعفاءات جمركية مباشرة أو في إطار وكالة دعم وترقية الاستثمار APSI والتي تصل أحيانا إلى 33% من إجمالي الرسوم الجمركية، وهو الأمر الذي يحرم خزينة الدولة من مبالغ مالية هامة لو كان توجيهها إلى عملية التنمية لكان ذلك أجدى من الناحية الاقتصادية، كما يتوقع أن يؤدي العجز التمويلي إلى صعوبة تطوير الهياكل القاعدية المطلوبة ماعدا في إطار الإعانات المالية بالعملة الصعبة التي تقدمها دول الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا، إضافة إلى المساعدات المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار.ويتم الوصول بالإنتاج الوطني إلى مستوى التنافسية في السوق الوطنية من خلال العمل على اختبار قدراته التنافسية على الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي، ومن ثمة العمل على تحديث القطاعات المهيأة كما ونوعا للمنافسة من حيث إسهامها في تلبية الطلب الكلي أي قدرتها على توفير العرض المناسب.وتبقى مسألة حماية الإنتاج الوطني مرهونة بالقدرة التفاوضية للجزائر ضمن الفضاء التجاري الأورومتوسطي وكذلك بالمستوى الكمي والفني للإنتاج الوطني وكذلك التحكم في تكاليف الإنتاج وهو ما يعني التأثير في الاقتصاد الوطني ككل، بمختلف جوانب سياسته التجارية، المالية، الجبائية وكذلك الإدارية.يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12سنة كحد أقصى بدءا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، ومن الواضح والجلي لأي باحث في مجال الشراكة عدم التكافؤ الاقتصادي في جميع النواحي بين الطرفين،مما سينعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري بدرجة أولى،حيث من المنتظر أن يؤدي ذلك إلى انخفاض كبير في الإيرادات الجبائية التي تعد موردا هاما ضمن إيرادات

الخزينة، إضافة إلى تزايد العجز التجاري بسبب زيادة الواردات دون زيادة مماثلة في الصادرات الصناعية هذا فيما يخص جانب التجارة الخارجية، أما بالنسبة للقطاع المالي فالأثر موجود لا محالة، إيجابيا أحيانا وسلبيا في أحيانا أخرى ويظل المشكل الأساسي المطروح يكمن في مصير الصناعة الجزائرية، هذه الأخيرة التي يسعى الطرفان من أجل رفع قدرتها التنافسية العالمية، وذلك من خلال إعادة تأهيلها للتكيف مع الظروف الراهنة.

المبحث الثالث: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن تبني فكرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يأتي تماشيا مع التغيرات الاقتصادية التي تعرفها البلاد، من خلال الظروف التي تعيشها الجزائر باعتبارها واحدة من الدول النامية فمن الطبيعي أن تسعى للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية

الجزائر كغيرها من الدول قد تأخرت في طلب الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، بسبب ما كانت تعيشه من تشتت في أوضاعها الاقتصادية، ولكن بعد الإصلاحات الجديد للاقتصاد الجزائري أي الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على أساس مبدأ تحرير التجارة الدولية، والذي يؤهلها للانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة، إدراكا منها للأهمية التي أصبحت تحتلها هذه المنظمة بوصفها العمود الثالث المكمل لهرم النظام العالمي الجديد.

لهذا فقد تقدمت الجزائر شأنها في ذلك شأن الدول العربية والدول النامية بطلب رسمي للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية في جوان 1996 ، مرفوقا بمذكرة حول التجارة الخارجية للجزائر إلى سكرتارية المنظمة.

من خلال هذه المبحث سيتم تناول النقاط التالية :

- **المراحل والخطوات الإجرائية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؛**
- **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.**

المطلب الأول : المراحل والخطوات الإجرائية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد مرت الجزائر كغيرها من البلدان النامية بعدة مراحل بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي إيمانا منها بأنها لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن النظام الاقتصادي الجديد الذي يفرض الاتحاد والتجمع في تكتلات تمكن البلدان النامية من ردع التخلف والمضي في الإصلاحات التي سارت فيها جل هذه الدول، وقد دخلت مثل بقية الدول النامية الأخرى في مرحلة الانفتاح الذي يفرض ميكانيزماته على المعاملات الدولية، ويحتم على الدول الاندماج والانضمام إلى المنظمات العالمية والتكتلات الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة.

1- عوائق ودوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، والاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب تطبيق جملة من الشروط، وتوفير مناخ ملائم على المستوى الوطني، وعلى اعتبار أن الجزائر جزء من العالم لا يمكن لها أن تعيش منعزلة عنه، أصبح من الضروري على السلطات الجزائرية أن تولي اهتمام كبير للانضمام إلى هذه المنظمة وبالتالي التخلي عن النظرة الأحادية الضيقة، خصوصا وأن الاقتصاد الجزائري يتوفر على قدرات اقتصادية هائلة. وعليه فإن الجزائر لم تقدم طلب للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا بعد أن تأكدت من أنه لا جدوى من تفادي الانضمام إليها وبقائها على الهامش خاصة بعد انتقالها إلى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية وهو ما يتوافق للهدف الأساسي للمنظمة.

يعد انضمام الجزائر إلى للمنظمة العالمية للتجارة، أمرا واجبا لمصلحة الاقتصاد الوطني ، لأنها إن تأخرت وأغلقت أبواب الانخراط ستكون مجبرة إلى الخضوع للمنظمة العالمية للتجارة، دون أن تقدر على فرض أي شرط من شروطها في ميدان التعامل الثنائي مع البلدان التي تربطها معها علاقات تبادل اقتصادي وتجاري.

واجهت الجزائر عوائق أدت إلى تعطل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة نتيجة لعدة أسباب اقتصادية وسياسية يمكن ذكر أهمها في ما يلي[1]:

-احتكار قطاع التجارة الخارجية من طرف الدولة الجزائرية وهذا الأمر يتنافى مع فلسفة ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة القائمة على تحرير التجارة الخارجية من كل قيود.

-الاعتماد على استيراد المواد الغذائية والفلاحية وهذا ما يؤدي إلى فقدان التجارة الخارجية لمكانتها دوليا.

- لم تتناول اتفاقية الجات في مفاوضاتها قضية تصدير المنتجات الطاقوية، في حين أن الصادرات الجزائرية قائمة على هذا المنتوج، ولذا رأت أن انضمامها للاتفاقية في ذلك الوقت لا يخدم مصالحها.

-عدم خلق إستراتيجية جديدة لإعادة النظر في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، أي عدم تجديد بنية صناعية وزراعية جديدة.

-عدم توفر عامل الكفاءة لدى الفريق المكلف بالتفاوض مع مسؤولي المنظمة العالمية للتجارة.

-عدم قيام شراكة مع الاتحاد الأوربي وهذا ما يعنى فقدان الجزائر للاستفادة من جملة من المزايا في بعض القطاعات الاقتصادية.

1-2 دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات"، ومشاركتها في دورة الاورجواي بصفة عضو ملاحظة إلى جانب مصادقتها على البيان الختامي لجولة الاورجواي في عام 1994 والذي تم من خلاله الإعلان على ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، هو خير دليل عن نيتها الصريحة في الانضمام إلى هذه المنظمة والاستفادة من مزاياها، ولهذا الغرض قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى هذه المنظمة في جوان 1996.

لقد اختلفت آراء المحللين حول عملية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، ففريق يرى أنه خيار عقلاني لابد منه لأجل تتبع ومواكبة الوقائع الاقتصادية العالمية، وفريق آخر يرى أنها ضرورة حتمية لا مفر منها نتيجة الأزمة والظروف الاقتصادية التي تعاني منها بلادنا- أي بعبارة أخرى أن الجزائر تكون مرغمة على هذا الانضمام من طرف الشركاء الأجانب لضمان سيرورة المعاملات التجارية والاقتصادية معها- وعلى هذا الأساس فان أهم الدوافع التي كانت وراء طلب الجزائر للشروع في عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة مايلي :

[1]- جلاطو جيلالي، **تحديات ورهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة البرلمان الجزائري، تصدر عن المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم ، الجزائر، العدد 1، جويلية 1998، ص ص69-71.

- اعتبار الجزائر عضو ملاحظ سابق في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GAAT) وبعد ذلك عضو ملاحظ أيضا في المنظمة العالمية للتجارة (OMC)،كان عاملا مشجعا ومساعدا لها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري أي الانتقال الجزائري من النظام الاشتراكي إلى النظام اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية، يؤهلها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة
- الاستفادة من التكنولوجيات العالية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى من خلال تواجدها في السوق المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.
- تزامن مسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع عملية الإصلاحات الاقتصادية التي نسقها صندوق النقد الدولي، حيث أن الاتفاقيات المبرمة مع هذا الأخير، وخاصة المتعلقة منها بالنظام الجمركي دفعت بالجزائر إلى طلب الانضمام للمنظمة والاستفادة من قوانينها، خاصة وإذا علمنا أن طلب الانضمام هذا كان في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي نظرا لوجود تناسق بينه وبين المنظمة العالمية للتجارة[1].
- تحديد المكانة الاقتصادية التي تشغلها الجزائر من خلال التقسيم الجديد سواءا سياسيا أو اقتصاديا.

إن مشاركة الجزائر في أشغال المنظمة العالمية للتجارة يسمح لها بتحديد مكانتها بين الدول السائرة في طريق النمو، كما يعد انضمام الجزائر وسائر الدول الساعية لانضمام فرصة لمحاولة تغيير قواعد الجات التي لا تزال تخدم مصالح الدول المتقدمة[2].

- توفير بعض الموارد المالية الهامة التي كانت تنفقها الدولة والمؤسسات الوطنية خاصة في مجال التنقيب البترولي والمناجم، وهذا من خلال اشتراك رأس المال الأجنبي في عملية الاستثمار بهذه القطاعات أو غيرها.
- تسهيل عملية فتح البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، الشيء الذي يسهل من عملية التبادل التجاري الدولي.
- الاستفادة من انفتاح السوق الوطنية على الصادرات الأجنبية، ومن الدخول إلى السوق الدولية بمنتجات وطنية تنافسية.
- إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سوف يساعد المنتجين الجزائريين ويشجعهم على تطوير مشروعاتهم الإنتاجية بحيث ينعكس ذلك على المستوى الاقتصادي العام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حجم التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي.

كما ان هناك بعض الأهداف التي وضعتها الجزائر في أعقاب انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة منها :

✵ إنعاش الاقتصاد الوطني:

---

[1]- موله عبد الله، **الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية الفرص المتبقية والتحديات**، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة 13-14 ماي 2001، ص 220 .

[2]- طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، 2002/2001ص 192 .

يترتب عن انضمام الجزائر إلى OMC ارتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية خاصة تخفيض التعريفة الجمركية إلى حد أقصى و حد ادني و الامتناع عن استعمال القيود الكمية و هدا نتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الواردات في الدولة و بالتالي ارتفاع المنافسة و هذا ما يساعد الدولة على إنعاش الاقتصاد الوطني و هذا يجبر المنتجين المحليين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة و التسيير من اجل البقاء في السوق .

⁕ تشجيع الاستثمارات:

يرتبط تشجيع الاستثمارات و تحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي انطلقت في أواخر 80 و في هذا الصدد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب ، و قد تضمن قانون النقد و القرض تحفيز كالمساواة بين المستثمرين الأجانب و المحليين من حيث الامتيازات و الإعفاءات الضريبية إلا انه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود .

و بالتالي فان انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة قد يفتح لها المجال و يمنحها الفرصة الأكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة و التي قد تعود بالاستثمارات مهمة على الجزائر [1] .

⁕ التجارة الخارجية:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية و ذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية .

يتميز الاقتصاد الوطني بضعفه في إنتاج الاحتياجات والسلع الوسطية و المعدات الإنتاجية و عدم قدرته على المنافسة و مسايرة التطورات الحديثة لافتقاره إلى الحداثة و التكنولوجيا الجديدة خاصة في مجال التصنيع ، لذلك و حتى تلعب التجارة الخارجية الجزائرية دورا فعالا في الاقتصاد العالمي لابد للجزائر أن تبقى قريبة من ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية لمواكبة التطورات الحديثة ،لذا فبقاء الجزائر خارج هذه المنظمة لا يسمح لها بالاستفادة من هذه الفرص .

2- شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، يلزم على الدول القيام بتطبيق جملة من الشروط، والجزائر واحدة من الدول الملزمة بتنفيذ هذه الشروط، ومن بين الشروط والتنازلات التي يفرضها الأعضاء الرسميين في المنظمة العالمية للتجارة على البلدان الساعية للانضمام نجد مايلي :

-تخفيض التعريفات الجمركية وتثبيتها.

-تقديم المزيد من التنازلات لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها مع الأخذ بعين الاعتبار حماية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة وتطوير قدرتها التنافسية في فترة محددة.

---

[1]- ناصر دادي عدون ، منشاوي محمد، **مرجع سبق ذكرة** ،ص 136 .

-تجانس الميكانيزمات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

-التزام الدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية بإجراءات ضريبية اتجاه السلع المستوردة، من بينها المعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية والسلع المستوردة في مدة قصيرة لا تتعدى السنة.

وباعتبار أن الجزائر واحدة من بين الدول الساعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنها قد شرعت في تنفيذ تلك الشروط المفروضة أعلاه، وبالإضافة إلى ذلك فإنها ملزمة بتنفيذ ومراعاة نوعين من الشروط لانضمامها إلى هذه المنظمة، وهذين الشرطين هما :

أولا : الشروط العامة

إن الدخول والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مفتوحا لكل دولة تلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وتقبل بالتوقيع على اتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية والدخول إلى الأسواق الخارجية، وباعتبار الجزائر من الدول التي تملك أكثر الأسواق إغراءا في إفريقيا، فهي في موضع جيد للتفاوض حول الانضمام إلى هذه المنظمة.

ثانيا : الشروط الخاصة

لقد تقدمت السلطات الجزائرية بإرسال طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة تبين فيه نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة وذلك في ظل ما تمليه أحكام المادة 12 من اتفاقية المنظمة، وقد تضمن هذا الطلب تقريرا مفصلا حول السياسة التجارية والوضعية الاقتصادية خلال العشر سنوات الأخيرة وبصدور نتائج هذا التقرير تكون الجزائر مجبرة على تقبل الأهداف الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يترتب عنه التزامات من الصعب تحملها كون الجزائر ما زالت في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق، وحسب المؤشرات فالتغيرات المطلوبة لدخول بلادنا إلى المنظمة العالمية للتجارة تتعلق بمايلي:

-الحقوق الجمركية :

إن بلادنا ملزمة بتخفيض الحقوق الجمركية في أول الأمر، وكذا مراعاة قوانين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المتبناة من قبل لقاء جولة طوكيو، حيث أنه بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ستعتمد إدارة الجمارك على المادة 7 من اتفاقية الجات لتقييم السلع والبضائع المستوردة والتي تعتمد بالدرجة الأولى على القيمة التعاملية بعد ما كان هذا التقييم جزافيا في نظام التقييم حسب اتفاقية بروكسل.

-المرور إلى اقتصاد السوق:

إن المرور إلى اقتصاد السوق ليس بالأمر السهل لذلك يجب على الجزائر القيام بعدة أشغال، بحيث يجب عليها أولا الاستمرار في إعادة هيكلة اقتصادها بصورة شاملة في جميع الميادين، وتهيئة الانتقال إلى اقتصاد السوق،

وحسب أحد الاختصاصيين فإن اقتصاد السوق لا يتلائم مع النظام الاشتراكي الذي يجهل قانون السوق، ولا مع النظام الرأسمالي التقليدي، فاقتصاد السوق هو نظام اجتماعي يولي أهمية كبيرة لقوانين السوق ويحرص على تطبيقها، كما أن القوى العمومية لن يكون لها الدور الرئيسي في التسيير الداخلي للمؤسسات.

3-مسار المفاوضات للانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

قدمت الجزائر مذكرة إلي سكرتارية المنظمة سنة 1996 حيث قامت المنظمة بتمويل المذكرة إلى كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من خبراء على رأسهم سفير الأرجنتيني لدى المنظمة لمتابعة ملف الانضمام .

بعدما أودعت الجزائر مذكرة الانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة و التي تضمنت جملة من المعلومات الخاصة و المتعلقة بالاقتصاد الوطني و السياسة التجارية للوطن.

في سنة 1993 نظمت الجزائر ندوة حول سبل الانضمام لاتفاقية الجات، وضع أثناءها سؤال مركزي يتعلق بإمكانية انضمام الجزائر إلى اتفاقية الجات، ورغم وجود أراء تؤيد الانضمام نظرا للموقع الاستراتيجي للجزائر، إلا أن نتيجة هذه الندوة وصلت إلى عدم إمكانية الجزائر للانضمام في تلك الآونة بالنظر إلى هيكل صادراتها (95% إلى 97% محروقات، حوالي 5% خارج المحروقات) مما يجعلها تقدم أكثر مما تستفيد.

في الثاني عشر أفريل 1994 إلى غاية الخامس عشر منه انعقد مؤتمر مراكش الذي انبثقت عنه المنظمة العالمية للتجارة حيث تحصلت الجزائر على كرسي الملاحظ بعد مشاركتها في العقد النهائي.

في 7 نوفمبر 1994 قام وزير التجارة بإعداد لجنة وزارية متكونة من كل الهياكل المهتمة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث كلفت هذه اللجنة بصياغة مذكرة حول هيكل التجارة الخارجية وأبعاد تحريرها.

في 30 جانفي 1995 أخذت المفاوضات شكلا يتماشى وأحكام المنظمة العالمية للتجارة إثر الاتفاق مع الأطراف المتعاقدة على إنشاء لجنة تتكفل بتحويل ملف الانضمام من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، ويترأس هذه اللجنة سفير الأرجنتين لدى المنظمة العالمية للتجارة.

في 14 نوفمبر 1995 خضع ملف الانضمام لدراسة مجلس الحكومة، حيث قرر هذا المجلس إعادة دراسة المذكرة من جديد.

لقد أعربت الجزائر بصراحة عن نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال القرار الذي اتخذه مجلس الحكومة خلال شهر فيفري 1996، حيث بعد إتمام صياغة المذكرة المحتوية على سياسة التجارة الخارجية في مختلف أشكالها تم عرضها على مجلس الحكومة في نهاية شهر ماي 1996 للمصادقة عليها، لتقوم بعدها السلطات الجزائرية بإيداع هذه المذكرة بصفة رسمية على مستوى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة في 05 جوان 1996، وتم توزيعها على كل البلدان الأعضاء في المنظمة[1]. ليتم بعدها تنصيب اللجنة المكلفة بتحضير وقيادة المفاوضات من أجل انضمام الجزائر إلى المنظمة من طرف وزير التجارة في أكتوبر 1996، وهذه اللجنة تم إنشائها بقرار عن رئيس الحكومة والتي يترأسها وزير التجارة، ومجموعة الدوائر الوزارية المعينة مباشرة بعملية المفاوضات.

---

[1]- كورتل فريد، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعي التجارة والخدمات**، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، 29-30 أكتوبر 2001، ص04.

بعد تلقي سكرتارية المنظمة المذكرة النهائية قامت المنظمة العالمية للتجارة بإعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء ويترأسه سفير الأرجنتين بالمنظمة، هذا الفريق مكلف بملف انضمام الجزائر إلى المنظمة، حيث بعد شروع هذا الفريق بدراسة الملف تلقت الجزائر السلسلة الأولى من التساؤلات بلغ عددها 174 سؤال من طرف 05 دول أعضاء في المنظمة التي كان عددها آنذاك 131 عضو، وقد طرحت الأسئلة من قبل الدول التالية:

-دول الاتحاد الأوروبي طرحت 123 سؤالا، تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري ونظم حماية الملكية، تأسيس الشركات، النظام الجمركي الجبائي وغيرها من الأسئلة.

-سويسرا طرحت 33 سؤالا حول الأنظمة الضريبية ونشاطات البنوك والتأمينات وتنقل رؤوس الأموال.

-اليابان طرحت 09 أسئلة دارت في مجملها حول نظام مكافحة الإغراق ونظام الوقاية والقيود الكمية عند الاستيراد.

-استراليا طرحت 08 أسئلة، وتتعلق هذه الأسئلة على وجه الخصوص بنظام التجارة الخارجية ونظام الاستثمار والقانون الأساسي للمؤسسات العمومية والأسواق والاتفاقات الجهوية والثنائية.

-إسرائيل طرحت سؤال واحد يتعلق بمقاطعة الجزائر لها، وهذا نص السؤال "هل تلتزم الجزائر بقرار المقاطعة الذي أقرته جامعة الدول العربية ضد إسرائيل التي هي عضو في المنظمة العالمية للتجارة، وهل تستطيع الجزائر أن تحدد النظام التجاري الذي تطبقه على هذا البلد" ، وكان جواب الجزائر كالتالي :"إن الجزائر عضو في جامعة الدول العربية، وتطبق على مختلف مستويات المقاطعة التي أقرتها هذه المؤسسة على السلع ذات الأصل الإسرائيلي، هذا الإجراء ذو طابع سياسي وليس تجاري. وإن المقاطعة مطبقة بناءا على مقتضيات الأمن الوطني استنادا إلى ترتيبات المادة 21 من "الجات" والمادة 14 من الاتفاقية العامة الخاصة بتجارة الخدمات المتعلقة بالإستثناءات العامة"

في 05 جويلية 1997 تم تبليغ الأجوبة عن السلسلة الأولى من الأسئلة (174 سؤال) على طاولة OMC، وذلك بعد صياغتها من طرف اللجنة المؤسسة من قبل رئيس الحكومة لهذا الغرض، ودراستها من طرف مجلس الحكومة.

في أوت 1997 وصول السلسلة الثانية من الأسئلة (170 سؤال) طرحت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتركزت على نفس محاور السلسلة الأولى، وكان هدفها التعرف على سياسة الجزائر في مختلف الميادين.

وخلال الأيام من 13 حتى 15 أكتوبر 1997 انعقد بالجزائر لقاء ضم حوالي 300 مسؤول وخبير ومقررين سياسيين واقتصاديين ودبلوماسيين وممثلي عدة منظمات عالمية، وكان موضوع هذا اللقاء هو انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع دول الاتحاد الأوربي. كما ارتكزت المفاوضات في هذا اللقاء على 03 محاور أساسية هي:

-الإعانات الزراعية.

-تحرير الخدمات.

-تجارة السلع.

وانتهى اللقاء باستخلاص أن دخول الجزائر في الاقتصاد الدولي والشراكة مع دول الاتحاد الأوربي لا يعتبر خيارا وإنما حتمية يجب التأقلم معها، وبالنسبة للجزائر عليها الحصول على أحسن اتفاقية ممكنة للتقليل من الخطر الذي يهدد مختلف القطاعات.

لقد اتبعت هذه المرحلة من المفاوضات المتعددة الأطراف عبر نظام الأسئلة والأجوبة بانعقاد أول اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بمتابعة ملف مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك يومي 22 و23 أفريل 1998 بمقر المنظمة بجنيف (سويسرا)، ومن خلال هذا الاجتماع تعهد كل من رئيس البعثة الجزائرية و وزير التجارة آنذاك السيد بختي بلعايب على تقديم كل التوضيحات الضرورية فيما يتعلق بهذه المسائل لتحديد مدى تطابق أو عدم تطابق التشريعات والقوانين السارية في الجزائر مع الشروط المنصوص عليها في المنظمة العالمية للتجارة. كما أكد على عزم الجزائر للانضمام إلى المنظمة ملحا على ضرورة الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية، لذلك تعكف لجنة العمل على التحضير للرد على أسئلة أخرى، إضافة إلى التحضير للمرحلة القادمة التي ستكون ثنائية بين كل دولة تريد الحصول على معلومات حول مجمل خصائص الاقتصاد الجزائري.

وفي نهاية سنة 1999 شرعت الجزائر في المرحلة الثانية أي مرحلة المفاوضات الثنائية الأطراف والتي تعتبر أهم وأصعب وأطول مراحل الانضمام، ولكن نتيجة فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة بسياتل والذي شاركت فيه الجزائر، لم تستأنف المفاوضات وتوقفت رغم تأكيد وزير للتجارة آنذاك السيد " مراد مدلسي" على استئنافها سنة 2000.

بعد توقف المفاوضات أعادت الجزائر صياغة المذكرة المتعلقة بنظام التجارة الخارجية من جديد وكان ذلك في أواخر جويلية 2001 ليعاد تقديمها إلى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة، وهكذا استمر التفاوض بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية بشكل نوعا ما بطئ، ولكن بصدور الأمر الرئاسي المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 أوت 2001 الخاص بالتعريفة الجمركية تكون الجزائر قد بدأت الخطوات العملية الأولى والفعلية للانضمام إلى المنظمة العالمية

للتجارة، وقد حدد الأمر الرئاسي أربعة معدلات أساسية للسلع المستوردة، وهذه المعدلات تبدأ من مستوى الصفر أي دون دفع حقوق جمركية، وصولا إلى المستوى الأكبر المتمثل في 30 % مرورا بمستوى ضعيف و آخر متوسط، وهذا النظام يعتمد على مبدأ الدول الأكثر تفضيلا [1].

في 07 فيفري 2002 تم انعقاد ثاني اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى OMC، وقد أكد السيد عبد الحميد طمار بخصوص هذا الاجتماع أنه ترك انطباعا جد حسن لدى مجموعة العمل المتكونة من ممثلي 43 دولة وأنها كشفت اهتمام بالغ للملف الجزائري، لكنه نفي تضمن جدول الأعمال لتقديم مذكرة العروض، وإنما اقتصر جدول الأعمال على تقديم السياسة الاقتصادية وطرح الأسئلة حول المذكرة ودراسة نظام التجارة الخارجية ورزنامة المراجعة التشريعية.

وفي خلال الفترة الممتدة من 25 أفريل إلى 07 ماي 2002 تم انعقاد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى OMC بجنيف، حيث اعتبر السيد عبد الحميد طمار هذا الاجتماع بمثابة بداية حقيقية

---

[1] - **نفس المرجع السابق** ، ص04.

للمفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة مؤكدا أن الجزائر ستتفاوض على أساس مقترحاتها، كما صرح بأن المفاوضات المشتركة بين الجزائر ومجموعة العمل التي تضم دولا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وسويسرا وأستراليا والأورجواي وكوبا ستعقد اجتماعها الرابع في شهر أكتوبر المقبل من عام 2002.

في شهر ماي 2003 تم انعقاد الجولة الخامسة لمفاوضات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بقيادة وزير التجارة نور الدين بوكروح، وقد تركزت هذه الجولة من المفاوضات حسب تصريح مواصلة دراسة نظام التجارة الخارجية في الجزائر على أساس مذكرة تم تسليمها في شهر جويلية بالإضافة إلى وثائق إضافية أخرى، كما اهتمت هذه المحادثات من جهة أخرى بتطور وتصديق خطة التغييرات القانونية والتشريعية في الجزائر حتى تتماشى مع مقاييس المنظمة العالمية للتجارة، و هذا وتشير بعض المصادر المقربة من وزارة التجارة أن عدد الأسئلة التي تلقت الجزائر إلى يومنا هذا وصلت إلى حوالي 1200 سؤال،

المطلب الثاني: انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية

باشرت الحكومات الجزائرية المتتالية جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى أسس اقتصادية لإدماج الاقتصاد الوطني صمن الاقتصاد العالمي من اجل الانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة .

إن ضعف الاقتصاد الوطني فان هذا الانضمام سيعود بالآثار السلبية خاصة أن المؤسسات الوطنية غير قادرة على منافسة المؤسسات الأجنبية ، و أيضا يساهم بقدر كبير في احتكاك المؤسسات الوطنية مع نظريتها الأجنبية خاصة من جوانب التكنولوجية التي تتفوق بها الأخيرة فالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة له أثار على الجانبين السلبي و الايجابي.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلي النقاط التالية:

- **الانعكاسات على القطاع الصناعي؛**
- **الانعكاسات على القطاع الفلاحي؛**
- **الآثار المرتقبة في المجال المالي و المصرفي الجزائري؛**
- **الانعكاسات المرتقبة على قطاع الجمارك.**

1- الانعكاسات على القطاع الصناعي

تعد باشرت الجزائر إصلاحات اقتصادية هامة منذ بداية من الثمانيات خاصة بعد انهيار أسعار المحروقات 1985 إلي اقل من 10 دولارات للبرميل ، بالإضافة إلى هذا فان عبء المديونية و ضعف مردودية المؤسسات الوطنية و فرص الإصلاحات من طرف البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، و أدركت السلطات ضرورة الإصلاح الاقتصادي لضمان الاستقرار و الاندماج في الاقتصاد العالمي فالانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة سيحرر التجارة الخارجية و لان المؤسسات الاقتصادية الجزائرية غير قادرة على المنافسة العالمية إلا أنها ستحتك مع اكبر المؤسسات الدولية و بالتالي فان هذا الانضمام سيؤثر بالسلب و الإيجاب على النسيج الصناعي الوطني

1-1 الآثار الايجابية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

من بين الآثار الايجابية هي:

ا-تطوير الصناعة الجزائرية:

إن هذا الانضمام يعد عاملا من عوامل تحسين مكانة الصناعة الوطنية:

- ❖ إن تحرير المبادلات التجارية يؤدي إلي تحسين الكفاءة و الفعالة للمؤسسات الصناعية تحت ما يسمى بالمنافسة الدولية و بالتالي توفير سلع صناعية ذات جودة عالية و تكاليف منخفضة كما يمكن تطوير الجهاز الإنتاجي من خلال نقل التكنولوجيا التي وصلت إليها الدول المتقدمة .

- ❖ التوسع في الإنتاج الصناعي و حرية انتقال السلع المنظورة و غير المنظورة دون عوائق و دخول أطراف أخرى في مجال الصناعة و زيادة الإنتاج.

ب-تشجيع و زيادة الاستثمارات :

إن انتقال الاستثمارات إلى الدول النامية منها الجزائر سيؤدي إلي تحسين الجهاز الإنتاجي و تطوير بالاستخدام التكنولوجيا الجديدة و هذا ما يساعد على خلق إنتاجات و صناعات جديدة سترفع من مستوى التشغيل و بذلك تخفيض من نسبة البطالة السائدة في الجزائر كما أن رفع القيود عن الاستثمارات الأجنبية سيؤدي إلي دخول المؤسسات الصناعية الجزائرية في الشراكة مع المؤسسات الأجنبية بالإضافة إلى هذا فان تحرير التجارة سيساعد الجزائر على تصدير منتجاتها على المدى الطويل عندما تكون قد اكتسبت خبرة و تكنولوجيا عالية

الآثار السلبية

ستفقد الجزائر قدرتها على حماية الاقتصاد الوطني باستعمال التعريفة الجمركية و بذلك يصبح النوع التقليدي غير فعال ، كما أن النسيج الصناعي الجزائري يتميز بالضعف و عدم القدرة على المنافسة حيث ان نسبة الصادرات من الصناعة الجزائرية خارج المحروقات لا يتعدى 2% و هذا لعدة أسباب منها :

-ارتفاع تكاليف الإنتاج و ضعف المؤسسات الصناعية الجزائرية في مجال التسويق و تأخر التكنولوجيا المستعملة .

-إن الصناعات الجزائرية لا يمكنها منافسة نظيرتها الأجنبية لذا فان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة العالمية سيؤدي إلي فتح السوق الوطنية أمام دول المنظمة و بذلك يتم إغراق السوق الوطنية بالسلع الأجنبية و هذا يؤدي إلي كساد الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المنتوج الأجنبي الذي يمتاز بالجودة العالية و التكنولوجيا العالية على المنتوج الوطني

2-الانعكاسات على القطاع الفلاحي

رغم الوضعية التي يعيشها القطاع الفلاحي الجزائري فالانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة سيكون له الأثر الايجابي في هذا المجال و قد تؤدي إلي تحسينه و تطويره و و له الجانب الايجابي من ناحية دعم المنتجات الفلاحية إذ أن الانضمام يعطي للجزائر فرصة دعم المنتجات الفلاحية داخليا ، و دعم الاستثمار الفلاحي و مداخيل الإنتاج الفلاحي للمنتجين ذوي المداخيل المنخفضة تخفيض تكلفة تسويق الصادرات ن تكاليف النقل الدولي و كذلك مقاومة الآفات و الإمراض الزراعية .

كما ستلتزم الدول الأعضاء في المنظمة باستثناء بعض المنتجات من أنواع الدعم منها الجزائر كدعم الممنوح للأبحاث ، و الاستثمار ن الدعم النقدي الممنوح للمزارعين من جراء الخسائر الناجمة عن كوارث قد تلحق الصرر بالمحاصيل الزراعية لان تخفيض الدعم أو رفعه سيعود بالفائدة على الجزائر خاصة في المدى الطويل لات رفع الدعم على الصادرات الفلاحية من المنتظر أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي الوطني و بذلك يستطيع ينافس المنتجات الفلاحية الأجنبية غير المدعمة و يساعد هذا لأعلى احتلال المنتوج الفلاحي الوطني مكانة دولية .

بالا صافة إلي هذا فانه من بين الآثار الايجابية أيضا الآثار المتعلقة بالرسوم الجمركية فان التزام جميع الدول الأعضاء بالمنظمة إلغاء كافة القيود الواردات الفلاحية و تخفيض القيود الجمركية وفقا لنسب و فترات زمنية محددة يتيح الفرصة للصادرات الجزائرية للوصول إلي الأسواق الدولية التي كان يصعب الوصول إليها من قبل او التوسع في الصادرات الزراعية للأسواق التقليدية التي كانت تضع قيودا تحد من حجم هذه الصادرات قبل الانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة [1].

كما أن تطبيق مبدأ الإغراق سيساعد في إنعاش الإنتاج الزراعي المحلي على المدى البعيد لان الدعم الذي كانت الذي تقدمه لصادراتها من السلع الفلاحية كانت السبب وراء في بقاء الإنتاج المحلي الفلاحي محدودا ما جعل الاستيراد اقل من تكلفة الإنتاج المحلي .

عند انضمام الجزائر إلى المنظمة فإنها ستستفيد من الإعفاءات المؤقتة من المعايير الصحية التي تفرضها الدول المتقدمة على التجارة و بالتالي ستمنح للجزائر فرصة لتطوير قدرته في مجال الإجراءات الصحية .

أما الآثار السلبية التي يمكن أن يتأثر بها القطاع الفلاحي تتمثل فيمايلي:

انعدام الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية يؤدي إلى حصول المزارعين على أسعار اقل و بالتالي ستخفض عرض المنتجات الفلاحية و بالتالي سترتفع الأسعار .

إن تحرير التجارة في المنتجات الفلاحية يؤدي إلي انخفاض التعريفات الجمركية و بالتالي انخفاض أسعارها المحلية و خصوصا في الدول الأوربية و بالتالي زيادة الطلب عليها ،كما أن انضمام الجزائر المرتقب أن تصبح السوق الجزائرية محل الاهتمام للعديد من المزارعين الأجانب و السبب في ذلك أن المزارعين المحليين لا يستطيعون تغطية الطلب المحلي في هذا المجال و بالتالي ستدخل منتجات فلاحية إلى السوق الوطنية و بالتالي تحدث منافسة غير عادلة خاصة أن المنتحيين المحليين يعانون من عدة مشاكل كنقص التمويل و الدعم و كذلك عدم استعمال التقنيات الحديثة في هذا المجال .

3-الآثار المرتقبة في المجال المالي و المصرفي الجزائري:

بسبب عدم التوازن في قطاع الخدمات في الجزائر فان السلطات الجزائرية متخوفة من الانضمام إلي الاتفاقية العامة للمنظمة الخاصة بتحرير الخدمات و ذلك لان الدول المتقدمة تملك ميزة نسبية في هذا المجال و تتحكم في التكنولوجيا و تنمو نموا سريعا لذا فمن الأفضل عدم إدراج الخدمات الجزائرية في جدول الاتفاقية.

---

(1)- ناصر دادي عدون ،منشاوي محمد, **مرجع سبق ذكره** ،162.

كما أن على السلطات الجزائرية إصلاح القطاع المالي و المصرفي ليتماشي مع الدول المتقدمة فمن بين المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي هو عدم قدرة المؤسسات المصرفية الجزائرية على تطوير و تقديم خدمات متكاملة و شاملة و خصوصا في المجال الاستثماري المالي . لذا فان الجزائر ملزمة و في إطار المنظمة البدء في فتح أسواقها على

موردي هذه الخدمات و لان جوهر الاتفاقية بشان تجارة الخدمات المصرفية و المالية يكمن في الالتزامات التي تتصل بفتح الأسواق و المعاملات الوطنية.

الآثار الايجابية على الجانب المالي و المصرفي

من بين أهم الآثار الايجابية المرتقبة في هذا المجال نذكر

-تقوية المنافسة و الحد الاحتكارات القائمة في هذا القطاع و ذلك بتوفير الخبرات و الكفاءات في هذا القطاع و هذا بتوفير الخبرات و الكفاءات المهنية المؤهلة للتعامل مع الأسواق الدولية.

-انفتاح الأسواق الجزائرية

-زيادة الاستثمار المحلي و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي و السبب يعود الي ان الانفتاح المالي للجزائر يمكنها لدخول للأسواق الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال و سد النقص في المدخرات الموجهة للاستثمار .

-زيادة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر و بالتالي ستتم عملية نقل التكنولوجيا إلى الوطن.

الآثار السلبية

-إن تحرير حركة رؤوس الأموال مع صعوبة التحكم في حركة دخول و خروجها سيؤثر سلبا علي السياسة النقدية إذ غالبا ما تؤدي إلي التوسع النقدي و أيضا الزيادة في سعر الصرف الحقيقي مما يسبب حدوث أزمات مالية خطيرة و فجائية .

-توفر المصارف الأجنبية في الجزائر يجعل المصارف المحلية و خاصة الصغيرة منها تحت منافسة غير متكافئة و عادلة

- الاستثمارات الأجنبية لخدمة التجارة الخارجية بدافع الربح السريع سيكون له الأثر الايجابي و الدور الفعال في تحقيق النمو الاقتصادي و لكن هذا النمو تعترضه عدة تحفظات لان النمو و الأداء الجيد للاقتصاد تهو الذي يجذب الاستثمار و ليس العكس .

4-الانعكاسات المرتقبة على قطاع الجمارك:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون له عدة أثار على قطاع الجمارك و ذلك لان الجزائر تنتهج النظام الحمائي الجمركي لحماية منتجاتها الوطنية لذلك فان الدخول إلي المنظمة سيلغي دور الجمارك و لا يصبح حمائيا و بالتالي ستعمل الجزائر على عصرنه الإدارة الجمركية عن طريق تطوير الإعلام الآلي لشبكاتها و ربط الفروع بالمراكز و من الآثار التي ستواجه الجزائر عند الدخول للمنظمة هي :

الآثار الايجابية:

-ستخفض الجزائر من التعريفة الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 24% على مدى 10 سنوات بالإضافة إلى هذا ستدخل سلع جديدة كانت محضورة من قبل .

– التزام إدارة الجمارك بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات و بالتالي يجب تطوير قطاع الجمارك الوطني بتقنيات حديثة في التسيير ة توسيع استعمال الإعلام الآلي بين المراكز و الفروع و كذلك وضع برنامج عمل لتوفير المعلومات و تبسيط الإجراءات كالتقليل من الوثائق المطلوبة في ملفات التخلص الجمركي و تخفيض مدة بقاء البضائع في الموانئ و المستودعات ووضع البضائع في متناول المستوردين في اقرب الآجال و بالتالي تخفيض سعر تكلفة إقامة البضائع.

الآثار السلبية :

تلعب الرسوم الجمركية دورا هاما في تمويل الخزينة الخاصة بالدولة فقطاع الجمارك يساهم بنسبة معتبرة في الدخل الوطني الإجمالي إذ تبلغ عائداته حوالي 2 مليار دولار سنويا ، و بعد اكتساب الجزائر لعضويتها داخل المنظمة ستكون مجبرة على احترام سقوف التعريفة الجمركية لمختلف السلع و الخدمات و لا يمكنها تجاوزها، و بالتالي ستفقد الجزائر بعد انضمامها إلي المنظمة الحرية في فرض مستويات معينة من الرسوم الجمركية للسلع

ان اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و لا يبتعد في جوهره عن الاختيار الليبرالي السائد في العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية الراهنة و يستند في كثير من إحكامه على الأحكام الواردة في اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ، و لكنه يمنح الاتحاد الأوروبي امتيازات إضافية تتجاوز تلك التي يمكن ان تمنحها الجزائر لبقية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة و ذلك من خلال الإلغاء المرتقب لكل الحقوق الجمركية على الواردات الجزائرية،بالإضافة إلى هذا فالجزائر تعد من الدول النامية التي قامت بعدة إصلاحات للاقتصاد الوطني حيث تهدف الإصلاحات أساسا لإرساء قواعد و أسس نظام اقتصاد السوق و هو نظام اقتصاد عالمي و من اجل الاندماج فيه و الاستفادة من التطورات .

قررت الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تقوم على مبادئ و اتفاقيات تجارية تهدف أساسا إلى إلغاء القيود الجمركية و يعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الذي يدخل في إطار صندوق النقد الدولي و برنامج التطهير الاقتصادي و المالي و برنامج التأهيل الهيكلي ، تميزت هذه الفترة أيضا بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق و إعادة جدولة الديون الخارجية حيث يعرف الاقتصاد الوطني حال ركود اقتصادي .

من الناحية العلمية إن الجزائر ستتعرض لمنافسة شديدة و غير متكافئ قد تؤدي إلى إفلاس عدد من المؤسسات الاقتصادية الوطنية و زوال بعض الأنشطة الاقتصادية ، فالجزائر من بين الدول أحادية التصدير تعتمد في صادراتها على النفط الذي تتحدد أسعاره في السوق الدولية ، و هذا يجعل الاقتصاد الوطني رهين مورد غير متجدد سيؤثر ذلك على القطاعات الاقتصادية و على سعر صرف الدينار الجزائري من خلال التدفق السريع للعملة الأجنبية من جراء ارتفاع سعر النفط في السوق الدولية .

من خلال ما سبق ، يتبين وجود مؤشرات لظاهرة المرض الهولندي التي تصيب هذا النوع من الاقتصاديات خاصة في ظل الاعتماد على الكبير على البترول كمصدر وحيد لجلب العملة الصعبة و بالتالي يتأثر سعر صرف العملة المحلية و يبقى السؤال المطروح هو : هل الاقتصاد الجزائري يعاني من هذا المرض ، هل من الممكن أن يتأثر سعر صرف الدينار الجزائري من هذه الظاهرة ؟ و ماهي السياسات الملائمة التي يمكن استعمالها لتتفادي الوقوع في هذا الأثر ؟

الفصل الخامس :

تأثير المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

تمهيد :

إن الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة في صادرات الدولة ، مع الارتفاع الكبير في سعر البترول في السوق العالمية يزيد من تدفق العملة الأجنبية الصعبة و هذا له تأثير كبير على الاقتصاد خاصة إذا وجد فائض في الميزان التجاري ، و هذا الوضع تميزت به معظم الدول التي تعتمد في صادراتها على المورد الطبيعي في ظل ارتفاع أسعاره في السوق العالمية .

إن هذا سيؤثر على سعر الصرف و بالتالي قيمة العملة المحلية و بذلك تصبح الواردات اقل ثمنا نسبيا و تبدأ بالارتفاع و تبدأ في مزاحمة السلع التجارية المنتجة محليا و هذا يؤدي إلى تدني في إنتاج القطاع غير النفطي، مع انخفاض الإنتاج المحلي مما يترك اثر سلبيا على العمالة و هذا النموذج يعرف بإسم (المرض الهولندي).

إن الجزائر تعتمد في صادراتها على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة جدا و هذا يجعلنا نتساءل هل من الممكن أن تكون بلادنا احد الدول التي تعاني من هذه الظاهرة ؟ و هل من الممكن أن يؤثر ذلك على سعر صرف الدينار ؟.

من خلال هذا الفصل سيتم معرفة تأثر الاقتصاد الجزائري و سعر صرفه بسعر المحروقات في السوق الدولية ، لذلك تناول هذا الفصل النقاط التالية:

- **المبحث الأول : المبادلات الخارجية الجزائرية وتطور سياسة الصرف الجزائري؛**
- **المبحث الثاني :المديونية الخارجية في الجزائر ؛**
- **المبحث الثالث :المرض الهولندي و تأثيره على الدينار الجزائري .**

المبحث الأول: المبادلات الخارجية الجزائرية وتطور سياسة الصرف الجزائري.

مر الاقتصاد الجزائري بأزمة اقتصادية حادة أثرت بشكل كبير على توازنه و إثر ذلك عمدت الجزائر إلى إصلاحات جذرية في اقتصادها للتحول إلى اقتصاد السوق ، إلا أن انخفاض أسعار المحروقات سنة1986 اثر سلبا على الدولة الجزائرية و أدى إلى تفاقم حجم مديونيتها لذا لم تجد الجزائر بدا من إصلاحات مع مؤسسات دولية في إطار برامج التعديل الهيكلي و التي مست قيمة الدينار في السوق .

عرف الدينار الجزائري عدة تحولات انعكست على قيمته في إطار برنامج التعديل الهيكلي و هذا لأسباب عديدة منها تسوية ميزان المدفوعات.

و من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى النقاط التالية :

- **تطور التجارة الخارجية في الجزائر**؛
- **تطور سياسة الصرف للاقتصاد الجزائري** ؛
- **أسباب تخفيض قيمة العملة الوطنية.**

المطلب الأول :تطور التجارة الخارجية الجزائرية

تميزت التجارة الخارجية الجزائرية من صادرات وواردات إلا أن صادراتها أحادية إذ تحتل المحروقات نسبة 97% في حين ان الصادرات خارج المحروقات ماهي إلا و منتجات ضعيفة التكنولوجيا و منتجات تعتمد على المشتقات البترولية ،أما الواردات فتميزت بارتفاع فاتورتها ،و تعد الجزائر من الدول كثيفة الاستيراد للسلع الاستهلاكية النهائية .

1- أهمية الصادرات الجزائرية

تتميز الصادرات الجزائرية بتبعيتها لقطاع المحروقات و هذا ما جعل الصادرات الجزائرية لا تعرف توازنا في هيكلها السلعي و هي بذلك تتأثر بسعر البترول في السوق الدولي .

الجدول التالي يوضح تطور صادرات الجزائر خلال 1971-1981

جدول رقم(23):تطور صادرات الجزائر خلال 1971-1981

الوحدة مليون دينار جزائري

البيان / السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
الصادرات الإجمالية م دج	4208	5854	7479	1959	18563	22205	24410	24234	36754	52648	62837
صادرات المحروقات م دج	3150	4816	6206	1826	17273	21079	23445	23279	35850	51715	61677
نسبة المحروقات الي الصادرات %	74.85	82.2	82.92	93.13	95.01	95.01	96.04	96.05	98.56	98.22	98.15

المصدر :هاشم جمال ,**السوق البترولية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**, رسالة ماجستير غير منشورة 1988 , تخطيط , غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 108 .

إن ارتفاع أسعار البترول كانت له أهمية كبيرة في تزايد نسبة الصادرات الجزائرية من 74.85 % إلى 98.15 % في سنتي 1971 و 1981 على التوالي .

جدول رقم (24):تغير الصادرات الجزائرية 1996- 2009 **الوحدة مليون دولار أمريكي**

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
قيمة الصادرات من المحروقات	12640	13248	9664	12041	21106	18529	18098
	95.86%	96.40%	96.17%	96.66%	97.18%	96.62%	96.10%
قيمة الصادرات خارج المحروقات	570	494	384	416	622	648	734
	4.31%	3.95%	3.82%	3.32%	2.81%	3.37%	3.89%
المجموع	13210	13742	10048	12457	21718	19177	18832
	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
قيمة الصادرات من المحروقات	23988	31548	45588	53608	59605	77192	44140
	98.08%	97.95.%	98.05%	97.84%	97.85%	97.53%	%85.14
قيمة الصادرات خارج المحروقات	477	660	907	1183	1311	1954	7700
	1.95%	2.05%	1.95%	2.16%	2.16%	2.47%	%14.85
المجموع	24465	32208	46495	54751	60916	79146	51840
	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر : بالاعتماد على تقارير وزارة المالية الموقع الالكترونية www.mf.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات الجزائرية من المحروقات انخفضت سنة 1998و كانت حوالي10048 مليون دولار و هذا إثر انخفاض سعر البرميل من النفط في السوق الدولية إلى 12.3دولار أمريكي للبرميل (انظر الجدول رقم 25) و بالتالي فإن الصدمة الخارجية في أسعار البترول في السوق الدولية تؤثر بشكل كبير على الصادرات الجزائرية من المحروقات , ونلاحظ انه سنة2000 كانت الصادرات الجزائرية من المحروقات حوالي21718 مليون دولار أمريكي عندما كان سعر البرميل هو 27.6 دولار أمريكي للبرميل و يليها انخفاض سنة 2001 الى23.10 دولار أمريكي للبرميل و بهذا انخفضت الصادرات الإجمالية الجزائرية إلى 19177 مليون دولار أمريكي و يعود هذا التراجع في الأسعار إلى أسباب أهمها :وجود بطء في نسبة نمو الاقتصاد العالمي و حدوث اضطرابات بين الدول المنتجة للبترول و كذلك وقوع أحداث سبتمبر 2001.

منذ بداية 2003 بدأت الصادرات في تصاعد بخطوات متسارعة إذ بلغت 24465 مليون دولار أمريكي , لتصل إلى 79146 مليون دولار أمريكي سنة 2008 و هذا راجع إلى ارتفاع شعر برميل النفط في السوق الدولية .[1]

الجدول(25)يبين تطور سعر البرنت في الفترة 1990–2009[2]

الوحدة دولار أمريكي

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99
سعر البترول	22.3	18.6	18.4	16.3	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.6
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
سعر البترول	28.5	24.8	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.9	62.3

المصدر : **تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول** , التقرير الإحصائي السنوي 2008

الموقع الالكتروني www.oapecorg.org/ar/default.tm

إن الصادرات خارج المحروقات نسبة 2% من مجموع الصادرات، ويدل هذا على أن السياسة المتبعة لحد الآن لم تسمح ببلوغ الأهداف المرجوة و المسطرة و هذا راجع لعدم تنافسية السلع الجزائرية مع نظيرتها في الخارج خاصة الأوروبية و كذلك أنها تفتقد للمواصفات القياسية و معايير الصحة العالمية الأوروبية بالاضافة إلى هذا فان المصدرين الجزائريين يجدون صعوبة في التعريف بمنتجاتهم في الأسواق الخارجية .

2–تطور الواردات الجزائرية

تعتمد الجزائر في وارداتها على دول الاتحاد الأوروبي ، كما أن فاتورة الواردات مرتفعة نسبيا بالنظر إلى حجم و مبالغ السلع المستوردة من الخارج

2–1 الهيكل السلعي للواردات الجزائرية :

إن اغلب واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي كما أن وارداتها تزيد من فترة لأخرى و الجدول التالي يبين تغيرات الواردات الجزائرية من 1996_2005، نلاحظ أن الواردات الجزائرية كانت في استقرار نسبي من 1996 إلي

1–بلغ حجم إنتاج الجزائر من البترول إلى 1.5 مليون برميل يوميا و هذا نظرا للزيادة الطلب في السوق الدولية للبترول بالإضافة إلى وجود أسباب جيوسياسية كلا استقرار في الشرق الأوسط و الغزو الأمريكي للعراق و اضطرابات فينزويلا .....الخ و كذلك الزيادة المستمرة في إنتاج البترول من طرف الدول المصنعة خاصة الو م ا ,الصين .....

2–بالنسبة للسنة 2010 فقد بلغ سعر برميل من النفط 80.2دولار للبرميل الواحد حسب موقع البنك الجزائري

سنة2001 أما خلال سنة 2002 فقد زادت الواردات بنسبة كبيرة حتى سن 2004 أين بلغت 38 % من الزيادة أما في سنة 2005 فقد شهدت انخفاضا محسوسا ، إن هذا الاتجاه المتصاعد منذ سنة 2001 يمكن تحليله أساسا في زيادة واردات سلع التجهيز التي لديها علاقة مباشرة بزيادة معدل النمو من جهة و كذا تحسن معدل الاستثمار العام من جهة أخرى بالاضافة إلى الارتفاع الكبير في العملة الأوروبية الموحدة الأورو مقارنة بالدولار و هذا ما اثر على حصيلة الواردات الجزائرية .

جدول رقم (26):التقسيم الهيكلي للواردات الجزائرية

الوحدة : مليون دولار

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
المواد الغذائية	2601	2544	2680	2453	2415	2395	2740
مواد طاقوية	110	132	127	121	129	139	145
مواد خام	498	499	596	496	428	478	562
مـــــواد نصـــــف مصنعة	1788	1564	1782	1566	1655	1872	2336
تجهيزات زراعية	41	21	41	77	85	155	148
تجهيزات صناعية	3023	2831	2799	2968	3068	3435	4422
مواد استهلاكية	1037	1095	1549	1337	1854	1949	1654
المجموع	9098	8686	9574	9018	9635	10424	12007
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
المواد الغذائية	2516	3385	3587	3800	4954	7796	545
مواد طاقوية	41	158	212	244	324	595	5863
مواد خام	605	733	751	843	1325	1378	1201
موادنصـــــــــــف مصنعة	2683	3422	4088	4934	7105	9154	10165
تجهيزات زراعية	121	157	160	96	146	86	234
تجهيزات صناعية	4654	6681	8452	8528	10026	15434	15140
مواد استهلاكية	1984	2610	3107	3011	3752	5036	6145
المجموع	12606	17146	20357	21456	27631	39479	39297

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات نقلا عن موقع الانترنت :

http:// www.ons.dz

3- التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية :

فيما يتعلق بالشركاء التجاريين المهمين للجزائر تتم المبادلات التجارية الجزائرية أساسا مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE حيث يأتي الإتحاد الأوروبي في المقدمة بنسب تقارب 65% من الواردات الجزائرية و60% من صادراتها. هذا يمكن تفسيره في كون فرنسا هي الممول الأول للجزائر خلال عقد التسعينات لغاية يومنا هذا (لأسباب تاريخية من جهة، وجغرافية من جهة أخرى) وذلك بنسبة تتراوح على العموم بين 22% و24%.

جدول رقم (27): الزبائن العشرة الأوائل للجزائر سنوات 1999-2004.

الوحدة : (%)

الدولة	1999	الدولة	2000	الدولة	2001	الدولة	2002	الدولة	2003	الدولة	2004
ايطاليا	23.5	ايطاليا	20.1	ايطاليا	22.5	و.م.أ	20.1	و.م.أ	19.9	و.م.أ	22.1
و.م.أ	14.0	و.م.أ	15.6	فرنسا	15.1	ايطاليا	14.2	ايطاليا	19.2	ايطاليا	15.9
فرنسا	13.7	فرنسا	13.3	و.م.أ	14.2	فرنسا	13.6	فرنسا	12.6	فرنسا	12.0
اسبانيا	10.6	اسبانيا	10.6	اسبانيا	11.7	اسبانيا	12.1	اسبانيا	12.2	اسبانيا	11.3
هولندا	08.2	هولندا	07.5	هولندا	07.1	هولندا	09.0	هولندا	06.9	هولندا	07.4
برازيل	07.7	برازيل	06.8	برازيل	05.4	تركيا	05.1	كندا	05.7	كندا	06.1
تركيا	04.8	تركيا	06.1	تركيا	05.1	كندا	05.0	برازيل	04.6	برازيل	05.9
كندا	03.2	كندا	03.5	كندا	03.6	برازيل	04.8	تركيا	04.3	تركيا	04.2
بلجيكا	02.6	ألمانيا	03.3	بلجيكا	02.9	بلجيكا	02.5	بلجيكا	02.9	بلجيكا	02.5
بريطانيا	01.8	بلجيكا	03.0	بريطانيا	01.6	ألمانيا	02.3	البرتغال	02.2	البرتغال	02.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات نقلا عن موقع الانترنت http:// www.ons.dz

جدول رقم (28): الممولون العشرة الأوائل للجزائر سنوات 1999–2004

الوحدة : (%)

الدولة	1999	الدولة	2000	الدولة	2001	الدولة	2002	الدولة	2003	الدولة	2004
فرنسا	22.8	فرنسا	23.6	فرنسا	24.2	فرنسا	22.5	فرنسا	23.9	فرنسا	22.5
ايطاليا	9.9	الو.م.أ	11.4	ايطاليا	10.5	الو.م.أ	9.7	ايطاليا	9.4	ايطاليا	8.5
الو.م.أ	8.4	ايطاليا	8.9	الو.م.أ	10.3	ايطاليا	9.5	ألمانيا	6.5	ألمانيا	6.6
ألمانيا	7.4	ألمانيا	7.7	ألمانيا	8.0	ألمانيا	7.1	اسبانيا	5.5	الو.م.أ	5.9
اسبانيا	5.5	اسبانيا	6.0	اسبانيا	5.3	اسبانيا	5.2	ألمانيا	5.2	الصين	5.0
كندا	4.2	كندا	3.8	تركيا	3.8	تركيا	3.3	الو.م.أ	3.8	اسبانيا	4.8
اليابان	3.9	تركيا	3.1	بلجيكا	2.7	اليابان	3.1	الصين	3.2	اليابان	3.6
تركيا	3.7	اليابان	3.0	كندا	2.6	الصين	2.8	تركيا	3.0	الأرجنتين	3.2
كوريا.ج	3.4	روسيا	3.0	بريطانيا	2.5	كندا	2.8	بريطانيا	2.8	تركيا	3.2
الصين	2.5	بلجيكا	2.6	روسيا	2.4	بريطانيا	2.5	روسيا	2.3	بلغاريا	2.7

المصـــدر: الـــديوان الـــوطني للإحصـــائيات نقـــلا عـــن موقـــع الانترنـــت http://www.ons.dz

المطلب الثاني : تطور سياسة الصرف في الجزائر

تم إعداد سعر صرف الدينار لمدة طويلة كعنصر يستفيد من الاستقرار في إطار المنظومة الاقتصادية الجزائرية و قد كان الاستقرار ضروريا بالنظر إلي المرحلة التي عرفها الاقتصاد و التي تميزت أساسا بنظام تسيير مخطط مركزيا بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة انجرت بوتيرة سريعة :

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية :

- تطور أنظمة تسعير الدينار .
- سياسة التخفيض بعد سنة 1994.

1 – تطور أنظمة تسعير الدينار

عرف الدينار الجزائري عدة تغيرات يمكن تلخيصها عبر المراحل التالية :

1-1 المرحلة الأولى :(1962–1964)

كانت الجزائر بعد الاستقلال تابعة لمنطقة الفرنك و كانت العملة آنذاك قابلة للتحويل بحرية و قامت السلطات الجزائرية بمراقبة الصرف سنة 1963 و هذا لمواجهة مخاطر هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و ظهور الاختلالات في ميزان المدفوعات و كان هذا الإجراء مصحوبا بإجراءات أخرى منها مراقبة التجارة الخارجية و تطبيق نظام الحصص وإنشاء الديوان الوطني للتجارة و مراقبة عمليات الاستيراد و التصدير

2-1 المرحلة الثانية: (1964-1973)

في هذه المرحلة كان النظام النقدي الدولي مسيرا باتفاقية بروتون ودز حيث أن كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي يجب عليه التصريح عن تكافؤ عملية تسعير العملة المحلية بالنسبة إلى وزن محدد بالذهب الصافي أو الدولار الأمريكي ، و حسب هذا الإجراء حددت الجزائر سعر الصرف الدينار يعادل (0.18غرام) من الذهب قد تعرض لهجومات مضاربة حادة عقب أحداث سنة 1968 اضطرت الحكومة الفرنسية ليبقى مستوى الفرنك الفرنسي على حاله و هذا الإجراء أصبح الفرنك الفرنسي في شهر أوت سنة 1969 من (1 دولار يساوي 4.9370فرنك فرنسي) إلي (1 دولار يساوي 5.55فرنك فرنسي) .

خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي و تطبيق الجزائر لنظام التخطيط قصير الأجل الذي تتطلب استقرار في سعر الصرف و يمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من احد الأسباب الخلل التي أبعدت لدينار الجزائري عن الفرنك الفرنسي[1]

1دينار جزائري =1.25 فرنك فرنسي من أوت 1969 و ديسمبر 1973 خلال هذه الفترة أدى إلى ضعف العملة الفرنسية إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية و ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت المخطط الرباعي الأول (1970-1973) أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المنبثقة عن اتفاقيات بروتن وودز و عن تعميم أسعار الصرف (المعومة)و تم اتخاذ قرار تعبير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 وقد سعي هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج :

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية و هذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات و المواد الأولية و مختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة و أنها مؤسسات ناشئة [2].
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة(تنازلية)لسعر الصرف و هذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائرية

---

[1]- محمود حميدات ،**مدخل للتحليل النقدي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة2000، ص 155 .

1- **نفس المرجع السابق** ، ص 156.

3-1 المرحلة الثالثة (1974-1986)

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري ،خلال هذه المرحلة على أساس سلة مكونة من 14 عملة من ضمنها الدولار الأمريكي ، منحت لكل عملة من هذه العملات محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما يظهر على هذا الأساس يتم حساب سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المستقرة من قبل البنك المركزي الجزائري حسب الطريقة الآتية:

أ-حساسية التغيرات: النسبة للعملات المكونة سلة الدينار الجزائري بالنسبة دولار الأمريكي حيث يحسب التغير التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي: $\frac{(\$/jio)-(\$/jin)}{(\$/jio)}$ او

$\frac{(\$/jio)-(\$/jin)}{(\$/jin)}$ على أن تؤخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغرين $(\$/jio)$; $(\$/jin)$

كمقام لحساب التغير النسبي و نرمز هنا :

$:دولار أمريكي

Ji : كل عملة من العملات التي تكون الدينار الجزائري

$/jio : سعر $ بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة للعملات في سنة الأساس 1974

$/jin: سعر $ بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى التي يتكون منها سلة الدينار الجزائري السائد يوم التسعير

o: سنة الأساس (1974)

n: يوم التسعير

ب- المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي أي مجموع التغيرات النسبية $/ji$ مرجحة بالمعامل ai حيث يمثل هذا وزن كل عملة في السلة

ج- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري يتم هذا الحساب يوما وفق الطريقة التالية : مجموع التغيرات النسبية مرجحة بالمعامل ai

$$(\$//DA)_n=(s/DA)_0(1+ji\$)$$

$(\$/DA)_n$:سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري

$(\$/DA)_0$: سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري في سنة الأساس[164]

بعد القيام بالعملية السابقة يتم حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المستعمرة من طرف البنك المركزي و تحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة

---

[164]- **نفس المرجع السابق** ، ص 158.

1-4 المرحلة الرابعة (سبتمبر 1986-1987) :

خلال هذه الفترة تم تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة ، فأصبح بذلك التغيير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار و يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس و بعد هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع العمل به انطلاقا من مارس 1987

1-5 المرحلة الخامسة مارس 1987-1992 الانزلاق التدريجي و المراقب

أدي التدهور المفاجئ لسعر البترول لسنة 1986 إلى دخول الاقتصاد في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة و خاصة في ميزان المدفوعات و نتج عن ذلك التباطؤ في النشاط الاقتصادي اثر تدني الواردات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي.

و بالتالي فان هذا الوضع يعد شكلا هيكليا و هذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح و التعديل وفق الوضعية الجديدة و بالتالي فان هذا الوضع استوجب إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني من حيث المضمون و التسيير المركزي إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة حيث اخذ الإصلاح النقدي المالي مكانة معتبرة في هذه الإصلاحات .

يتمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي و المالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد و بذلك على الصعيدين الداخلي الخارجي وهذا لن يكون بالاستعادة الدينار لقيمته الحقيقية الداخلية الخارجية على السواء مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية المالية الكلية و بهذا يجب إتباع إجراءات المتخذة لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل منها

- ❖ تسديد الخزينة لالتزامات تجاه البنك المركزي
- ❖ إيقاف تنفيذ عجز الميزانية
- ❖ تحديد التسبيقات الظرفية المركزي بالدولة
- ❖ التطهير المالي للمؤسسات و البنوك

تعد هذه الإجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي مع الأخذ بعين الاعتبار قابلة الدينار الجزائري للتحويل ، و بذلك أعلنت السلطات النقدية في منتصف 90 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد 3 سنوات أي مع نهاية 93 أو بداية 94و قبل ذلك تم تعديل معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله على المستوى توازن الطلب الوطني التي تم إتباعها لإجراء عملية التعديل في تنظيم "انزلاق" تدريجي مراقب ثم تطبيقه خلال فترة طويلة الأجل .

بهذا الإجراء انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4.936دينارا لكل دولار أمريكي في نهاية 1987 و إلى 8.032دينار جزائري مقابل دولار أمريكي واحد مع نهاية 1989 ،في نوفمبر 1990 اثر تسريع لعملية الانزلاق بشكل ملحوظ حيث انطلق معدل الصرف الدينار إلى 12.1197 دينارا للدولار أمريكي الواحد في نهاية

1990 و استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 و بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره و بالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم الواردات على الخصوص ، و بذلك تم تعديل معدل الدينار ليصل إلى 15.889 دينارا للدولار الأمريكي الواحد في نهاية جانفي من سنة 1991 ثم 16.5946 دينار جزائري في نهاية فيفري 1991 ليصل إلى 47.7653 دينار جزائري للدولار الأمريكي في نهاية مارس 1991 استقر سعر الصرف الدينار عند هذا المستوى طيلة 6 أشهر ليتم تخفيض سنة 22% في سبتمبر 1991وفقا لاتفاقية مع صندوق النقد الدولي و بذلك بلغ قيمة 22.5 دينار لدولار أمريكي الواحد و استقر حتى غاية 1994.

تم تأسيس نظام لتغطية أخطار الصرف و تشجيع المستوردين و بذلك على البحث عن تمويلات خارجية ملائمة و بناءا على ذلك تم الشروع في صيغة تتمثل في شراء العملات الأجنبية لأجل تغطي فترة تتراوح بين 3 أشهر و 36 شهرا ابتدءا من الفاتح من ديسمبر1991 و تسمح هذه الصيغة الجديدة بتغطية كافة التزامات الدفع الخارجية التي تعهد بها الموردون وفقا للقوانين و النصوص التي تنظم الصرف و التجارة الخارجية و نشير هنا إلى ان قابلية تحويل الدينار معمول بها فيما يخص الخدمات المتعلقة بالبضائع الخاصة بالتجار الخارجية يتم في نفس الوقت تطبيق قابلية تحويل الدينار بشكل جزئي و شروط وفقا للصيغتين التاليتين:

الصيغة الأولى:

هذه الصيغة تتمثل في قابلية التحويل الجزئي للدينار بالنسبة للإيرادات من الصادرات من غير المحروقات و المواد المعدنية ، و يتمثل الهدف الرئيسي من هذا الإجراء تشجيع الصادرات من غير المحروقات و هذا ما يمنح للمصدرين حق الحيازة و لتصرف في كل إيراداتهم من هذه الصادرات أو جزء منها على شكل عملات صعبة ، النسبة التي تحتفظ بها المصدرين من الإيرادات من العمل الصعبة بين 10% و 100% و هذا وفقا لطبيعة السلعة أو الخدمة موضوع التصدير و بهذا يحتفظ مصدر و المنتجات الصناعية بنسبة 100% من الإيرادات بالعملة الصعبة أما مصدروا المنتجات الزراعية و الصيد البحري بنسبة50 % و 20 % للخدمات السياحية 10 % للخدمات المصرفية و الضمان و النقل وضعت السلطات النقدية بعض الحدود منها :

-استخدام المواد المحصل عليها من العملات الصعبة في مجال نشاط العون المنهي فقط

-اخذ هذه الموارد بعين الاعتبار من طرف البنك لتحديد احتياجات الزبائن و تمويلهم بالدينار .

الصيغة الثانية:

تتمثل هذه الصيغة في قابلية التحويل الجزئي للادخار و اعتمدت هذه الصيغة في نهاية 1990 لتحقيق مجموعة من الأهداف ومنها :

-تشيع الادخار المحلي اللازم للتمويل غير التضخمي للنشاط الاقتصادي.

-المساهمة في تحقيق و تصحيح اختلال التوازن النقدي الداخلي .

-تضييق الخناق على السوق الموازية للعملات الصعبة .

-تمكين الأعوان الاقتصاديين من الحصول على سندات قابلة للتحويل و يمكن لاكتتاب فيها من طرف الأشخاص الطبيعيون أو المعنويين على ان لا يتجاوز مبلغ الاكتتاب الكلي 3 مليار دينار جزائري و رغم ما مر به هذا الإصدار

من ظروف صعبة إلا انه لقي نجاحا كبيرا و أجريت عملية إصدار ثانية في افريل 1991 مطابقة للعملية الأولى بالاستثناء مقدار الإصدار الذي كان اكبر من مقدار الإصدار الأول .

ان الهدف الأساسي من هذه الإجراءات هو وصول معدل صرف الدينار إلي مستوى يمكنه ان يستقر عنده و بالتالي توحيد قيمته الداخلية و الخارجية و أي تعديل يكون تعديلا هامشيا .

ان الإجراءات المتخذة في مجال قابلية التمويل تصبوا إلي تحقيق هذا الهدف مع نهاية 1993 أو على أكثر تقدير مع حلول سنة 1994 إلا انه مع حلول سنة 1992 ، أعيد النظر في هذا الهدف و عرضت الحكومة الجديدة برنامج عمل يتضمن نظرة جديدة للسياسة الاقتصادية و كيفية تسيير الاقتصاد خلال المرحلة الانتقالية و يتمثل النظام الجديد في إقامة سوق صرف مزوجة يكون جزءه الأول مقننا فيه يكون فيه معدل الصرف ثابت أما الثاني يكون عائما ، و لكنه مراقب لتفادي أي انزلاق غير مرغب فيه ، و تجدر الإشارة هنا إلى السرعة التي ارتكز عليها هذا التصور و الخطوط العريضة لنظام الصرف الجديد و تركزت بعض المسائل منها:

-مستوى معدل الصرف في القطاع الحر

-توزيع الطلب الكلي بين القطاعين

-طبيعة الأعوان الاقتصاديين (الصناع أو التجار) التي تعطي لهم الأولوية في التعامل أو الدخول إلى السوق الحرة.

-يندرج نظام الصرف المزدوج في إطار الإجراء الذي يجعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات بشكل تدريجي أي بقدر توفير شروط سوق الصرف أما قابلية التحويل المتعلقة بالمعاملات الرأسمالية فهي في إطار نظرة متوسطة الأجل و هذا بالنظر للقيود السائدة و خاصة قيد المديونية الخارجية و اختلال توازن حركة رؤوس الأموال

2- سياسة التخفيض بعد سنة 1994

ان سياسة التخفيض حسب الدراسات هي من أنجع الوسائل لإعادة توازن ميزان المدفوعات و الدولة التي تعاني عجزا في ميزانها التجاري يمكنها الاتجاه لسياسة تخفيض العملة المحلية و يكون لها اثرين هما :

- أسعار السلع المحلية المسعرة بالعملات الأجنبية تنخفض مما ينتج عنه زيادة الصادرات .
- أسعار السلع الأجنبية المقيمة بالعملة المحلية ترتفع و بالتالي تنخفض الواردات

اتبعت السلطات الجزائرية سياسة تخفيض الدينار بـ7.3% في مارس 1994 ثم 40.17% في افريل من نفس السنة بعدما بدأت الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي منذ سنة 1994و هذا بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حتى سنة1998و هي السنة التي كان تعديل سعر الصرف من أهم الإجراءات المتخذة للتوازن الخارجي و أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تقنية جديدة تسمح لمجلس النقد و القرض وهي انزلاق الدينار إلى 40 دينار جزائري للدولار الواحد و تعد هذه مرحلة انتقالية تجريبية لمرحلة تطبيق الصرف العائم ،ان التخفيض في الجزائر كان لسببين أساسين هما:

- انعزال الأسعار المحلية عن الأسعار الدولية بسبب سياسة تدعيم المواد الأساسية.
- رفع قيمة الدينار مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى و هذا راجع إلى التسيير الإداري لسعر الصرف رغم وجود سوق صرف موازي و احتياطي صرف ضعيف .

لم تحقق هذه السياسة في الجزائر النتائج التي كانت متوقعة و هذا بسبب الصادرات أحادية القطب بأكثر من 97% و مدفوعات هذه الصادرات بالدولار و بالتالي فان التخفيض لم يكن له التأثير على الصادرات أما بالنسبة للواردات فقد تأثرت تأثيرا كبيرا ,و زاد عجزا المؤسسات و نقص في نسبة الاستثمارات التي تعد محركا أساسيا للنمو في الجزائر رغم ذلك واصلت الجزائر في تحرير سعر صرف الدينار و انتقلت إلى مرحلة قابلية تحويل الدينار لجميع المعاملات الجارية ،كما تم خلق سعر صرف بيني مابين البنوك يسمح للبنوك التجارية من التصرف بكل حرية بالعملات الأجنبية و هذا كان سنة 1996و اعتبر أول خطوة حقيقية للتوجه نحو تطبيق سعر الصرف العائم.

قابلية تحويل الدينار[165] : هي إمكانية إعطاء للمحليين و غير المحليين للحصول دون قيود لعملات دول بقية العالم لتحقيق المدفوعات و التحويلات اللازمة و تعد هذه السياسة من بين الموضوعات لتي حظيت باهتمام صندوق النقد الدولي .

جدول رقم (29): تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي[166]

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99
سعر الصرف اسمي	8.958	18.473	21.836	23.345	35.059	52.175	56.186	58.414	60.353	69.314
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف اسمي	75.342	77.819	79.723	72.612	72.613	73.380	71.158	66.83	71.183	72.73

المصدر : الموقع الالكتروني للبنك الجزائري www.bank of algerie.dz

المطلب الثالث : أسباب تخفيض قيمة العملة الوطنية[167]

لتخفيض قيمة العملة توجد أسباب عديدة منها الموضوعة و منها التجارية و منها التنافسية الهادفة إلى اكبر ربحية للمبادلات الدولية و من أهم الأسباب نذكر :

1-الأسباب الخارجية لتخفيض قيمة العملة:

من بين الأسباب الخارجية لتخفيض العملة

1-1سعر الصرف الحقيقي :

يعد سعر الصرف الحقيقي مؤشرا هاما في تقييم الوضع الخارجي حيث يقيس مدى ربحية التجارة الخارجية و كلما ارتفع مؤشر سعر الصرف الحقيقي عن مستواه في فترة زمنية معينة و يكون ميزان المدفوعات متوازنا نسبيا و

---

[165]-تختلف صيغة القابلية الجارية للتحويل على صيغة القابلية الكاملة للتحويل الدينار و تعنى هذه الأخيرة إزالة جميع قيود الصرف المفروضة عل كل من المعاملات الدولية الجارية و انتقال رؤوس الأموال .

[166] – بلغ سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الامريكي سنة 2010 حوالي73.943دج حسب موقع بنك الجزائر .

[167]-لابد من التفريق بين التخفيضdévaluation و الانخفاض dépréciation فيقصد بالأول إجراء تقرره الدولة بتخفيض عملتها المحلية و تخفيض القدرة الشرائية للعملة في الخارج مع العملات الأخرى حيث تصبح العملة المحلية تساوي عدد اقل من وحدات العملات الأجنبية ، أما الانخفاض فهو العمليات التي تحدث في سوق الصرف يوميا بسبب التفاعل بين قوى العرض و الطلب .

عندما تتراجع القدرة التنافسية للبلد و ارتفاعه يعني أن سعر الصرف الاسمي مبالغا فيه و هذا يشجع ارتفاع الطلب على الواردات الأجنبية و استقرار (انخفاض) الصادرات ، إن استمرار هذا الوضع من شأنه الإخلال بالوضع الخارجي و يؤثر بصفة منطقية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدولة منها التشغيل الكامل و التنمية الاقتصادية و ثبات الأسعار .

1-2 تدهور ميزان المدفوعات :

يقضي العجز المتراكم لميزان المدفوعات لا محال على كل طرق التحويل العادية احتياطيات الصرف ، الاقتراض الخارجي ، لان مصادر التحويل لحساب التجاري محدودة.

تضطر السلطات النقدية العمومية عند فشل إجراءات التوازن في ميزان المدفوعات إلى اتخاذ تدابير تحتوي على تخفيض العجز الدائم[168] الموجود في ميزان المدفوعات بتغيير الأسعار النسبية للصادرات و الواردات و يعد سعر الصرف أداة تستعمل لإزالة التشوهات الاقتصادية و هذا ما يؤدي إلى تعديل سعر الصرف في حالة تدهور الحساب الجاري .

1-3 تشكل المديونية :

شكلت المديونية الخارجية للجزائر على الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر خلال السبعينات و بدأت تتناقص من سنة لأخرى من سنة 1981 إلى غاية 1984 و هذا لارتفاع أسعار النفط إلى ما يزيد عن 40 مليار دولار للبرميل و كذلك انخفاض وتيرة الاستثمارات بعد سنة 1980 ، و لكن سرعانما بدأت المديونية بالتفاقم حيث بلغت سنة 1985 أكثر من 16 مليار دولار لتصل إلي أكثر من 20 مليار دولار سنة 1986 و هذا إثر انخفاض المداخيل و رافق هذا تراجعا في قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية الشيء الذي ما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي و انخفاض نفقات التطهير العمومي و انعدام الاستثمار نتيجة للصعوبات المالية و كذلك مخاطر أسعار الصرف و هذا ما أدى إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ،بالإضافة إلى ذلك وفي هذا الوقت كانت نفقات الجزائر من استثمار و استهلاك يفوق دخلها بحيث مول هذا العجز بالدرجة الأولى من الإنفاق العمومي .

---

[168]- من بين الأسباب التي تؤدي إلي عجز في ميزان المدفوعات هو:

-هيكلة الاقتصاد ككل .

-تعطل العرض المحلي .

-ضعف الادخار المحلي.

- السياسة النقدية التوسعية .

-تدهور معدلات التبادل و انخفاض أسعار الصادرات و ارتفاع أسعار الواردات .

-ارتفاع الدين الخارجي .

- المبالغة في سعر الصرف .

إن العجز في الإنفاق الحكومي يعد عاملا رئيسيا للتدهور المديونية الخارجية الجزائرية ، بالإضافة إلى هذا توجد عوامل أخرى ساهمت في تزايد المديونية الخارجية للجزائر تتمثل في سهولة الحصول على قروض توفر رؤوس الأموال في الأسواق المالية الدولية و هذا ما يسمى بالبترودولار

إن الانخفاض و التراجع المستمر لمجموع الديون الأصلية و كذلك لمجموع الديون الأصلية و خدمة الديون الأصلية و كذلك نسبتها من حصيلة الصادرات و عرفت انخفاضا كبيرا سنة 1994 مقارنة سنة 1993 و نلاحظ تواصل هذا الانخفاض حتى سنة 1995 ليعرف استقرار من 1966الى 1999 و السبب في ذلك يعود إلى الانتعاش الذي عرفه احتياطي ابتدءا من 1994الى 1997.

1-4 احتياطي الصرف:

جدول (30):المخزون من احتياطيات الصرف خلال الفترة 90-2009[169]

الوحدة مليار دولار

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99
احتياطي	0.8	1.6	1.51	1.5	2.64	2.11	4.23	8.05	6.84	4.4
السنة	2000	2001	2003	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطي	11.9	17.96	32.94	23.10	43.11	56	77.914	110.317	143.243	149.04

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك الجزائر www.bank of algerie.dz

و التقرير العربي الموحد http://www.arabfund.org

لم يكن احتياطي الصرف سنة 1999 سوى 4.4 مليار دولار مما أدى إلى اضطرابات مالية داخلية وخارجية على المستوى الكلي بسبب الصدمات الخارجية لسنتي 98-1999قبل أن يشهد تطور ملحوظ بداية من سنة 2000 التي بلغت فيها حوالي 12 مليار دولار ثم إلى حوالي 18 مليار دولار سنة 2001.

أما في نهاية ديسمبر 2003 وصل مستوى احتياطي الصرف إلى 32.94 مليار دولار مقابل 23.1 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2002 أي بزيادة تقدر بـ + 9.8 مليار دولار ثم واصل الاتجاه المتصاعد ليبلغ سنة 2004 43.11 مليار دولار ليقفز إلى 56 مليار دولار سنة 2005 (وهو مستوى لم تبلغه الجزائر منذ الاستقلال). يمكن تفسير هذا الاتجاه المتصاعد لاحتياطي الصرف منذ سنة 2000 إلى غاية 2005 في التحسن المتزايد لوضعية الميزان التجاري من سنة لأخرى الذي مرده الوضعية الجيدة لأسعار البترول. هذا الفائض سوف يحسن من قدرة الجزائر الاستيرادية حيث تجاوزت تغطية احتياط الصرف للواردات من السلع والخدمات 19.1 شهر من الاستيراد سنة 2002 و25 شهر من الاستيراد لسنة 2003.

[169]- بالنسبة لسنة 2010 كانت احتياطيات الصرف تبلغ 162.221 مليون دولار

2_الأسباب الداخلية لتخفيض العملة الوطنية

من بين أسباب تخفيض قيمة العملة المحلية :

2-1 ضعف الادخار و الإفراط في إصدار النقود

- **تطور الكتلة النقدية:**

أ- العرض النقدي M_1

من وسائل الدفع مطلقة السيولة ويتشكل هذا المجمع من المناحات النقدية التي M1يتكون العرض النقدي تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب . والودائع الجارية في الحسابات البريدية . سواء بالدينار أو بالعملات الأجنبية و الجدول الموالي يوضح العرض النقدي في الجزائر.

جدول رقم (31): تطور العرض النقدي M_1 (1990-2009)

الوحدة: مليار دينار

البيان / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
التداول النقدي خارج البنوك	134.94	157.20	184.85	211.31	222.98	249.76	290.88	337.62	390.42	439.99
الودائع تحت الطلب	135.14	167.79	184.86	235.59	252.84	269.33	298.21	333.70	435.95	465.18
الكتلة النقدية M_1	270.08	324.99	369.71	446.90	475.83	519.10	589.10	671.57	826.3	905.18
نسبة نمو الكتلة النقدية M_1%	8.02	20.30	13.76	20.87	6.47	9.09	13.48	13.99	26.27	9.53
البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التداول النقدي خارج البنوك	484.5	577.2	664.7	781.3	874.3	921.01	1081.4	1284.5	1540.0	1829.4
الودائع تحت الطلب	467.5	554.9	642.2	719.6	1133	1240.5	7760.6	2570.4	2965.1	2541.9
الكتلة النقدية M_1	1048.2	1238.5	1416.3	1631.0	2165.6	2437.5	3177.8	4233.6	4964.9	4949.8
نسبة نمو الكتلة النقدية M_1%	17.85	18.15	14.35	15.15	31.77	12.55	41.92	33.22	17.27	-0.3

المصدر: من الطالبة بالاعتماد على:

إحصائيات بنك الجزائر انظر الموقع الالكتروني http://www.bank-of-algeria.dz/

لحلو موسى بخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين، بيروت،،2010 ص: 258, 259.

يتضح من معطيات الجدول أن هناك نمو مستمر في العرض النقدي M_2 حيث انتقل من 270.08 مليار دينار سنة 1990 إلى 4949.8 مليار دينار سنة 2009 أي أنه تضاعف بمقدار 18 مدة ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد التداول النقدي خارج البنوك حيث ارتفعت من134.94 مليار دينار سنة1990 الى1829.4 مليار دينار سنة 2009 أي تضاعف بمقدار 13.55.

وفي سنة 1996 أصبحت العملة في التداول أكبر من الودائع الجارية , وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز المصرفي يمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى وتطرأ لما عرفه الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم خلال التعيينات حيث اتجه

الأفراد نحو العقارات والأصول الثانية لفقد الثقة في العملة الوطنية , وفي سنة 2000 بدأت الودائع الجارية تعرف نموا معوضا , ويعود ذلك إلى زيادة أسعار الفائدة وزيادة ودائع المؤسسات العامة خاصة النفطية منها بالإضافة إلى أثر برنامج الاقتصادي الذي انطلق سنة2001 .

ب- العرض النقدي M_2

يتكون العرض النقدي M_2 في الجزائر من العرض النقدي M_1 والودائع لأجل (شبه النقد) والجدول الموالي يبين تطور العرض النقدي M_2 في الجزائر خلال (1990-2009)

جدول رقم (32): تطور العرض النقدي M_2 في الجزائر خلال (1990-2009) الوحدة : مليار دينار

البيان / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الكتلة النقدية M_1	270.08	324.99	369.71	446.90	475.83	519.10	58910	671.57	826.3	905.18
شبه النقود	72.92	90.27	146.18	180.52	247.68	280.45	325.95	409.94	766.09	884.16
الكتلة النقدية M_2	343.06	415.26	515.90	626.42	722.51	799.55	915.05	1081.51	1592.39	1789.34
مسبة النمو (%)	-	21.07	24.23	21.62	15.31	10.51	14.44	18.19	47.24	12.36
البيان / السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الكتلة النقدية M_1	1048.2	1238.5	1416.3	1631.0	2165.6	2437.5	3177.8	4233.6	4964.9	4949.8
شبه النقود	974.35	1235.0	1485.2	1723.9	1478.7	1632.9	1649.8	1761.0	1991.0	2228.9
الكتلة النقدية M_2	2022.55	2473.5	2901.5	3354.9	3644.3	4070.4	4827.6	5994.6	6955.9	7178.7
مسبة النمو (%)	13.03	22.29	17.30	15.62	8.62	11.69	18.60	24.17	16.03	3.20

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على :

إحصائيات بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/ .

لحلو موسى بخاري، **مرجع سابق**، ص ص 262،263.

يتضح من خلال معطيات الجدول أن تطور الكتلة النقدية M_2 كان خلال فترات:

من 1991 إلى 1994: عرف معدل نمو الكتلة النقدية M_2 انخفاضا 21.07%سنة 1991الى 15.31% سنة 1994 نتيجة إتباع الجزائر سياسة نقدية تهدف إلى التحكم في المعروض النقدي خاصة بعد الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي من خلال اتفاقيات الاستعداد الانتمائي وسياسة التعديل الهيكلي حيث عرفت له الاقتصاد انخفاضا كبيرا نتيجة إتباع الجزائر السياسية تقشفية من خلال تجميد الأجور للعمال، تخفيض قيمة الدينار، وتخفيض عجز الموازنة العامة.

من 1995 إلى 2000: شهدت هذه تباطؤ نمو العرض النقدي M_2 ماعدا سنة 1998 التي بلغ معدل نمو M_2 فيها 47.2% حيث سجل معدل نمو M_2 أدنى مستوى له سنة 1995 ب10.51% ليصل إلى 12.36% و13.03% على الترتيب سنتي 1995 و2000 وهذا يؤكد على التوجه الجديد للسياسة النقدية في تخفيض التضخم.

من 2000 إلى 2005 : وفي هذه الفترة عرف العرض النقدي نمو من جديد حيث ارتفع من13.03% سنة 2000 إلى 22.29% سنة 2000 ويعود ذلك إلى تحسين أسعار النفط التي أدت إلى ارتفاع احتياطات الحرف وانطلاق برنامج الاقتصادي , لينخفض سنتي 2002 و2003 إلى 17.30%و15.62% على التوالي ليجعل

هذه السلطة النقدية تسعى إلى إتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف والتوسع وذلك مع محاولة التوفيق بين مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل مع معدل التضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي بدافع هذا المستوى من التضخم في مرحلة لاحقة , وعرفت هذه الفترة ظاهرة نقدية جديدة تعتبر ميزة لتطور الوضعية النقدية ويتعلق الأمر بزيادة شبه النقد الذي بلغة1485.2 مليار دينار لكتلة النقدية وهذا يعود إلى الارتفاع المتواصل لصالح الأصول الخارجية للبنك المركزي والتي تعدي مستواها العرض النقدي M_1 , وهذا يبن أن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي للعرض النقدي في الاقتصاد الوطني .

منذ سنة 2003 بدأ معدل M_2 يعرف تراجع حيث انخفض من 15.62% سنة 2003 الى11.69%سنة 2005 .

من 2005الى 2009 : عرف خلال هذه الفترة معدل نمو الكتلة النقدية M_2 تذبذبا ليرتفع من11.69% سنة 2005 إلى 18.60% سنة 2006 و24.17 % سنة 2007 وهي تمثل نسبة ارتفاع هامة , وقد تم احتواء الأثر التضخمي لهذا الصعود في M_2 بواسطة إدارة منسقة للوسائل غير المباشرة للسياسة كاسترجاع السيولة، الاحتياطات الإجبارية، و التنمية الخاصة ,ليعاود الانخفاض من جديد سنة 2008 بنسبة 16.03% ويستمر في الانخفاض في سنة 2009 إلى 3.20%.

ج – العرض النقدي M_3

يتكون العرض النقدي M_3 في الجزائر من العرض النقدي M_2 مضافا إليه ودائع صندوق التوفير و الاحتياط و الجدول الموالي يبين تطور العرض النقدي M_3 (1990-2000)

الجدول رقم (33): تطور العرض النقدي M_3 (1990–2000)

البيان / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
العرض النقدي M_2	343.00	415.27	515.90	627.42	723.51	799.56	915.05	1081.51	1592.46	1789.35	2022.53
ودائع (CNEP)	85.62	99.41	115.20	135.82	151.54	174.54	213.51	298.96	304.98	335.51	355.70
العرض النقدي M_3	428.5	513.47	634.1	759.42	865.41	948.46	1128.56	1380.47	1897.44	2124.86	2378.23

الوحدة :مليار د ج

المصدر: لحلو موسى بخاري، **مرجع سابق**، ص: 267.

يتضح من خلال الجدول بتضاعف ودائع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بأربع مرات خلال عشر سنوات 'ما يقابله تضاعف العرض النقدي M_3 ب5.5مرة وهذا يبين أن نموذج ودائع الصندوق لم تكن في مستوى نمو M_2 وخاصة أشباه النقود,

وعرفت سنة 1997نموا ملحوظا بودائع صندوق التوفير و الاحتياط التي تزامنت مع عودة أسعار الفائدة الموجبة التي كانت سالبة قبل ذلك.

- **تحليل مقابلات العرض النقدي**

تتكون مقابلات العرض النقدي من الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار وخلق النقود من طرف النظام المصرفي ,وتنقسم إلى الأصول الخارجية أو ما يعرف باحتياطات الصرف مضافا إليها القروض للاقتصاد والقروض للدولة,والجدول الموالي يبين تطور مقابلات العرض النقدي خلال الفترة (1990-2009)

الجدول رقم (34): تطور مقابلات العرض النقدي خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة :مليار د ج

السنوات / البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الأصول الخارجية	6.53	24.28	22.64	19.61	60.39	26.2	133.94	350.30	280.71	174.5
معدل النمو%	-	226.72	-6.75	-15.63	67.52	-56.51	411.22	161.53	-19.86	-37.83
قروض للدولة	167.04	158.97	226.93	527.83	468.53	401.58	280.54	423.65	723.18	847.89
معدل النمو%	-	-2.89	42.75	132.53	-11.23	-14.28	-30.14	31.95	70.70	17.24
قروض للاقتصاد	246.97	325.84	412.31	220.24	305.84	565.84	776.84	741.28	906.18	1150.73
معدل النمو	-	31.95	26.53	-46.50	38.86	84.94	37.34	-4.75	22.24	26.28

السنوات / البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأصول الخارجية	776	1310.74	17755.6	2342.66	3119.17	4179.39	5522.06	7415.56	10247	10277.6
معدل النمو%	344.96	68.90	33.93	3.43	33.14	33.98	31.96	34.46	38.18	0.30
قروض للدولة	677.47	569.69	578.69	423.40	-20.53	-939.24	-1267.71	-2193	-3627.3	-3807
معدل النمو%	-20.09	-15.90	1.61	-26.83	-104.86	-4463.3	-34.97	-73.08	65.40	4.95
قروض الاقتصاد	993.73	1078.44	1266.8	1380.16	1434.38	1778.28	1905.4	2214.45	2615.5	2682.7
معدل النمو%	-13.46	8.52	17.46	8.49	11.17	15.89	7.14	15.22	18.11	2.56

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

إحصائيات بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/

لحلو موسى بخاري، **مرجع سابق**، ص ص: 270، 271

نلاحظ من خلال تتبع تطور الأصول الخارجية أو احتياطات الحرف أنها تتميز بالتذبذب نتيجة تغيير أسعار النفط حيث في سنة 1991 ارتفعت بنسبة 27.6% لارتفاع أسعار النفط من 21.5دولار للبرميل سنة 1990الى

28.85 دولار سنة 1991 لتسجيل نموا سلبيا خلال 1992و1993 لترتفع سنتي 1996و1997 نتيجة اتفاق برنامج التعديل الهيكلي وبشكل عام فان دور الأصول الأجنبية كان هامشيا في تغطية الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-1999) أما بالنسبة لقروض الاقتصاد فقد عرفت نموا بمعدل 26.6% خلال الفترة (1990-1999) رغم تسجيل نمو سلبي سنة 1993 ب46.5% وهذا نتيجة القيام بهذا التمويل , كما قامت الحرفية بإعادة شراء هذه القروض في حين أن القروض للدولة سجلت معدل نمو سلبي يقدر ب 2089% سنة1991 نتيجة الاتفاق مع الصندوق النقدي الدولي الذي ينقص على التزام الصرامة في السياسة المالية ,وهذا ما عرفته كذلك الفترة (1994-1996) أين بلغ معدل نمو قروض الدولة 11.23% و14.28% و30.14% على التوالي .

يلاحظ عند نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي انخفاض احتياطات الحرف خلال الفترة (1998-1999) وارتفاع القروض الداخلية بنوعيها للدولة والاقتصاد وشكلت المورد الأساسي للتوسع النقدي بعد أن تراجعت احتياطات الصرف في تغطية الكتلة النقدية إلى 7.82% سنة1990 نتيجة تدهور أسعار النفط وهذا ما جعل التمويل النقدي لعجز الحرفية المصدر الرئيسي للإصدار النقدي سنة 1998 بالإضافة إلى اللجوء للموارد المناخية من الصندوق النقدي الدولي والاقتراض من السوق المصرفية بإصدار سندات الخزينة العامة وهذا ما يفسر حدوث توسع نقدي وزيادة السيولة في الاقتصاد بشكل كبير جدا حيث ارتفع معدل نمو المجمع النقدي M_2 إلى 47.24 مقابل 18.14% سنة 1997, وهكذا عرفت معدلات نمو مقابلات الكتلة النقدية تذبذبا خلال الفترات الموالية حيث تزايد مجموع القروض الاقتصاد , باعتباره الثاني للكتلة النقدية بنسبة 15.22% في 2007 مقابل 12.16% في سنة 2006 وذلك بالتوازي مع انتعاش ونتائج توسع المجموع النقدي M_2 , بحيث سجلت القروض للاقتصاد ارتفاعا معتبرا سنة2007 مقارنة بنسبة 2006, ويظهر هذا الاتجاه الذي سلكه مجموع القروض للاقتصاد أهمية قناة القروض في انتقال أثر التطورات النقدية الحديثة .

2-2 عجز الميزانية :

اعتمد الجزائر بشكلٍ رئيسي في تمويل ميزانيتها على نوعين من الموارد وهما الجباية البترولية، والجباية العادية، من اجل تطوير إيرادات الميزانية العامة للدولة .كما أن الجباية البترولية امتازت منذ 1962 بالتذبذب وعدم الاستقرار؛ كونها تخضع لهزات السوق العالمية البترولية من حيث الأسعار، والطلب العالمي على المحروقات، وكذلك سعر صرف الدينار بالدولار، باعتبار الصادرات الجزائرية مسعرة بالدولار الأمريكي، مما ينعكس مباشرة على حصيلة الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري.

هذا التذبذب في أسعار البترول كان له انعكاسٌ سلبي على الاقتصاد الجزائري، فعشرية الثمانينات قد مثلت فترة عسيرة جداً، أين وصلت الأسعار إلى أدنى المستويات في أزمة النفط سنة 1986، حيث أدى الانخفاض الكبير لحصيلة الجباية البترولية المقدر بحوالي 54 % إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة 15% مما أدى إلى آثار مباشرة، كعجز الميزانية العامة، وتراجع الاستثمار العمومي، وتراكم الديون الداخلية، وآثار أخرى غير مباشرة، كتراجع معدلات الناتج الداخلي الخام، والتضخم، والبطالة.

جدول رقم (35) : تطور الجباية البترولية خلال الفترة 1980-2010 الوحدة: مليون دج

السنوات / البيان	إيـــــرادات الجبايـــــة البترولية	السنوات / البيان	إيرادات الجباية البترولية
1980	37658	1995	336148
1981	50954	1996	507837
1982	41458	1997	570765
1983	37720	1998	378714
1984	43841	1999	560116
1985	46787	2000	720000
1986	21439	2001	840600
1987	20479	2002	916400
1988	24100	2004	862200
1989	45500	2005	899000
1990	76200	2006	916000
1991	161500	2007	973000
1992	193800	2008	1715400
1993	179218	2009	1927000
1994	222176	2010	1501700

انظر الموقع الالكتروني : http://www.andi.dz/ar/PDF/loi_finance/2003-22.pdf

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

من خلال الجدول يلاحظ ارتفاع في الجباية البترولية بوتيرة متذبذبة خلال السنوات 1980-1985 في سنة 1986 انخفضت حصيلة الجباية البترولية من مبلغ 46787 مليون دج سنة 1985 إلى 21439 مليون دج بنسبة نمو سلبية قدرت بـ -54.17% ، واستمر هذا التدهور إلى غاية سنة 1989، حيث وصلت الإيرادات من هذه الجباية إلى 45400 مليون دج، لتعرف تطوراً خفيفاً ما بين 1990 و1992، وتنخفض مرة أخرى سنة 1993. والسبب في انخفاض الجباية البترولية من سنة 1986 إلى سنة 1993 يعود إلى " ما عرفته منظمة الأوبك مع نهاية عقد الثمانينات، إذ لم يعد لها ذلك الالتحام والتأثير الكبير الذي كان لها طول عقد السبعينات، بل دَبَّ الخلاف داخل المنظمة مما أثّر سلبياً على أسعار البترول التي بدأت في الانخفاض وقد وصلت في نوفمبر 1993 إلى أدنى مستوى لها .

ثم عرفت الجباية البترولية ارتفاعاً خلال الفترة 1994-1997 وبنسب نموٍ إيجابية، ولعلّ أهم حدث ساهم في هذا التطور الإيجابي للجباية البترولية هو حرب الخليج والعودة المتباطئة للعراق إلى السوق البترولية، والتي كانت بصيغة النفط مقابل الغذاء، لتنخفض مرة أخرى سنة 1998، حيث سجلت نسبة نمو سلبية مقارنة بالسنة السابقة لها

1997، فقدرت بـ – 33.6%؛ وهذا راجع إلى تدهور الأسعار التي وصلت إلى 12.3 دولارا للبرميل؛ بسبب زيادة الكمية المعروضة من البترول في السوق البترولية الناتجة عن قرار منظمة الأوبك برفع الإنتاج بنسبة 10% سنة 1997.

وخلال الفترة 1999-2004 نلاحظ أن نسب نمو إيرادات الجباية البترولية في تطورٍ إيجابي، حيث قدرت الجباية البترولية في السنوات 1999، 2000، 2001، 2002 و2004 بالمبالغ التالية 560116 مليون دج، 720000 مليون دج، 840600 مليون دج، 916400 مليون دج، 862200 مليون دج. وكما جرت العادة فالسبب الرئيسي وراء التحسن الملحوظ في الجباية البترولية هو الارتفاع الحاد في الأسعار البترولية، فقد زادت أسعار النفط من حيث القيمة الاسمية إلى أعلى مستوى لها منذ 21 عاما.

انطلاقاً من سنة 1992، والتي صاحبت قيام الجزائر بإصلاحٍ جذري في نظامها الضريبي الذي شرع فيه سنة 1991، وبدأ تطبيقه سنة 1992، بدأت الجباية العادية في التحسن من حيث المردودية المالية، إلا أن مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة بقيت ضعيفة نوعاً ما، فهي لم تتجاوز 40% طول الفترة 1990-1997، في حين مساهمة الجباية البترولية كانت كبيرة جداً، وبمتوسط 55% طول نفس الفترة، لتتدهور سنة 1998 بفعل انخفاض أسعار البترول.عرفت الجباية البترولية خلال الفترة 1999-2004 تطوراً من حيث مردوديتها، مما جعل نسبة مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة كبيرة جداً، على عكس الجباية العادية التي بقيت مساهمتها متواضعة.

إن العجز المستمر في الميزانية العامة كان له تأثيرٌ سلبي كبير على التوازن الاقتصادي، وهذا ما حدث في الجزائر عقب انهيار أسعار النفط سنة 1986، مما أفرز على بنك الجزائر إصدار نقود ورقية أخرى لتغطية العجز الموجود في الميزانية ، وهذا ما نتج عنه تضخم، وارتفاع في مستوى الأسعار، مس جميع طبقة الأجراء وغيرها من الفئات المحرومة، إلا أن ذلك لم يكن كافياً، فسرعان ما عرف الاقتصاد الجزائري وضعية اقتصادية صعبة، مع نهاية سنة 1993، أدى بالدولة الجزائرية إلى إتباع سياسة التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية. ومن ضمن الإجراءات التصحيحية التي اتخذت في سياسة الموازنة تمثلت أساسا في محاولة الحد من العجز، ورفع الدعم في المواد الغذائية الأساسية، وتخلي الخزينة عن تمويل الاستثمارات العمومية للمؤسسات العمومية، وهذا من أجل تقليص النفقات العامة، وبالمقابل لجأت الدولة إلى عدة إجراءات لزيادة الإيرادات و تخفيض سعر الصرف للدينار .

تواصل عجز الميزانية العامة و الأساسية هو تدعيم الاستثمارات و دعم الأسعار و هذا ناتج عن التخطيط الإداري للاقتصاد و الأهداف الاجتماعية المفروضة على المؤسسات ، و تحتوى إيرادات الخزينة العامة بنسبة عالية من الجباية النفطية .

2-3 التضخم:

يعد التضخم من احد الأسباب التي تؤدي إلى تدهور قيمة الدينار

جدول (36): نسبة التضخم خلال الفترة 90- 2009[170]

الوحدة %

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99
معدل التضخم	17.87	25.89	31.67	20.54	29.05	29.78	18.78	5.73	4.95	2.64
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	1.00	4.2	1.41	2.58	3.56	1.64	1.8	3.5	4.8	5.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار ، تعد أسباب التضخم في الجزائر كباقي الدول النامية ولا تعود فقط إلى السبب النقدي و إنما تتعداها إلى أسباب مؤسساتية و وهيكليه[171]، لذلك تتدخل السياسة النقدية لمعالجة أسباب التضخم النقدية بصفة مباشرة، فيما تتدخل بصفة غير مباشرة لمعالجة الأسباب المؤسساتية والهيكلية من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد ، يتضح من الجدول أعلاه أن التضخم في الجزائر مر بمراحل

من 1990_1995 :خلال هذه الفترة ارتفع من 17.87% سنة 1990 إلى 31.67% سنة 1992 ،ويعبر هذا الارتفاع في سنة 1992 على :

- التغير الضعيف والسلبي للأصول الخارجية الصافية .
- ارتفاع معدلات السيولة
- التوضع النقدي أثناء هذه الفترة من خلال زيادة وتيرة الإصدار النقدي .
- تزايد مستويات الطلب الكلي مقارنة مع حجم العرض الكلي .

أما عن الانخفاض سنة 1993 بمعدل 20.54% فتزايده بسب الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية و التي استهدفت الحد من التوسع النقدي بالإضافة إلى مستويات الطلب .

ليرتفع معدل التضخم مدة أخرى بسبب ارتفاع وتيرة الطلب الكلي و انخفاض مستويات العرض الكلي وأيضا بسبب حجم القروض الممنوحة للمؤسسات و التي لم يكن لها أي مقابل إنتاجي بمعدل 29.78 %سنة 1995

من 1996_ 2000 :و فيها عرف معدل التضخم تراجعا مستمرا حيث انخفض من 18.78 % سنة 1996 إلى حدود 5 % سنتي 1997 و1998 يتم الى1 % سنة 2000 وهو أدنى معدل تضخم عرفته الجزائر منذ الاستقلال ،ويغير هذا الانخفاض في هذه المرحلة بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي ،كالعمل على تقليص الموازنة العامة ،الصرامة في إدارة الكتلة النقدية ،رفع أسعار الفائدة إلى مستويات تقايسية

---

[170] – نسبة التضخم سنة 2010 هي 5%

[171] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص: 207.

واللجوء إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ،بالإضافة إلى العمل على زيادة احتياطات الصرف لتدعيم قيمة العملة الوطنية .

من 2001 إلى 2009 : نميز فيها معدل التضخم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث عاود الارتفاع مجددا سنة 2001 بمعدل 4.2% بسب نمو المجمع النقدي M_2 و جراء نمو احتياطات الصرف التي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي .

و خلال هذه الفترة عرف معدل التضخم أدنى حد له و ذلك سنة 2002 بنسبة 1.41%، و أقصى حد له 5.7% سنة 2009 و تعود هذه الزيادة إلى التوسع في السياسة المالية و انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، مما دعا الصندوق النقدي الدولي إلى تحذير الجزائر من عواقب ارتفاع التضخم جراء السياسة النقدية التوسعية للإنفاق و الموازنة العامة و ارتفاع عجز الموازنة خارج قطاع المحروقات[172].

إثر جدولة الديون الخارجية الجزائرية عرفت نسبة التضخم ارتفاعا كبيرا حتى سنة 1996 ،انخفضت نسبة التضخم بشكل محسوس نتيجة تطور الناتج الداخلي ، و هذا نتيجة تحسن المداخيل البترولية و تحقيق التوازنات الكبرى و انخفاض نسبة المديونية و تحقيق الاستقرار النسبي للدينار .

كما أن الجزائر تستهلك أكثر مما تنتج و هكذا نجد أن الميزانية و كذلك الكتلة النقدية للأجور نسبتها أكثر من نسبة الناتج الوطني و لسد الفرق بين الإيرادات و النفقات تلجأ السلطات النقدية إلي إصدار نقدي جديد ينتج عنه تضخم.

من بين العوامل الخارجية التي يسببها تدهور سعر الصرف هو تفاقم مشكل المديونية خاصة على الاقتصاديات التي تعاني من عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية فتغير سعر صرف الدينار الجزائري كان لعدة فترات ليس له فائدة لدولة الجزائرية خاصة مع انخفاض سعر الدولار الأمريكي في السوق العالمية (العملة التي تتعامل معها الجزائر خارجيا) مقارنة بالا ورو و بالتالي يرتفع حجم المديونية الخارجية ، من خلال المبحث الثاني من هذا الفصل سيتم توضيح اثر المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري .

المبحث الثاني: المديونية الخارجية في الجزائر

بعد الاستقلال مباشرة اعتمدت الجزائر نموذجا للتنمية يعطي الأولوية للصناعات الثقيلة و تحصلت الجزائر خلال 1974 على أول قرض من السوق الدولية لرؤوس الأموال بالرغم من الصدمة البترولية إلا أن الجزائر جلبت زيادة معتبرة من المداخيل بالعملة الصعبة و خلال المخطط الرباعي الثاني حددت أسعار جديدة للنفط الخام و تولد عن هذه الصدمة البترولية سيولة مالية معتبرة مودعة في البنوك الأوروبية و التي لم يتم استغلالها ، و لان الاقتصاد الجزائري موجه نحو الاستثمار ، ذلك يتطلب منه استراد سلع التجهيزات بسبب نقص التكنولوجيا و ضعف المستوى العام للتنمية و هنا وجدت الجزائر عراقيل نقص التمويل ، هذا أدى بالسلطات الجزائرية إلى الاقتراض من الخارج لتمويل الاستثمارات للنهوض بالتنمية.

---

[172] لحلو موسى بخاري، **مرجع سابق**، ص: 281.

أصبحت الديون الجزائرية تسبب عائقا أمام للبلاد و أصبح لزاما على الحكومات الجزائرية المتوالية أن تخصص من الناتج الوطني الإجمالي لتسديد خدمات الديون بالرغم من المجهودات المبذولة ، لم تعد السلطات الجزائرية قادرة على تحمل أعباء الديون .

سيتناول هذا المبحث النقاط التالية :

- ❖ **مراحل تطور المديونية الخارجية الجزائرية؛**
- ❖ **ضخامة الديون الخارجية الجزائرية؛**
- ❖ **أسباب تطور المديونية الخارجية الجزائرية.**

المطلب الأول: مراحل تطور المديونية الخارجية في الجزائر

عرفت المديونية الخارجية في الجزائر تطورات مختلفة و متفاوتة من مرحلة إلى أخرى ، و عرفت المديونية الجزائرية تصاعدا كبيرا خاصة بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 عالميا مما جعلها حاجزا أمام التنمية الاقتصادية ، و يمكن تقسيم تطور هذه المديونية إلى المراحل التالية :

1-المرحلة الأولى : فترة التخطيط (1967-1989)

كانت الديون الخارجية في 1960 تشمل القروض الفرنسية و بعض القروض الحكومية لدول المعسكر الشرقي، بعد الاستقلال مباشرة اعتمدت الجزائر نموذجا للتنمية يعطي الأولوية للصناعات الثقيلة و إنتاج السلع الإنتاجية على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية و هذا النموذج مبني على أساس نموذج الصناعات المصنعة و هو يعتمد على إنشاء أقطاب استثمارية صناعية ضخمة تنشئ بذلك الصناعات الصغيرة و المتوسطة و هذا يؤدي إلى استقلالها الاقتصادي و التحرر من التبعية إلى الخارج .

سنة 1970 أنشأت استثمارات ضخمة و اهتمت الجزائر بتطوير الصناعات القاعدية المرتبطة بالمحروقات و الصلب و التي تشكل العمود الفقري للصناعات الكيماوية و الميكانيكية و هذا ما أدى للحصول على قاعدة صناعية هامة ، و قد مولت تلك الاستثمارات بواسطة مداخيل ناتجة على استغلال البترول و الغاز الطبيعي .

و قد كانت أزمتي لنفط سنة 1973 و سنة 1979 قد ساعدتا على ارتفاع حجم المداخيل بسبب الارتفاع في سعر برميل النفط الواحد إلا أن المديونية الجزائرية الخارجية تضاعفت بشكل كبير بمقدار 6 مرات .

الجدول رقم(37) تطور المديونية خلال 1967–1989

الوحدة:مليار دولار أمريكي

السنوات	**67**	**72**	**73**	**75**	**77**	**79**	**80**	**81**
الدين	1.4	2.3	2.9	5.8	10.1	17.4	18.6	17.6
السنوات	**82**	**83**	**84**	**85**	**86**	**87**	**88**	**89**
الدين	19.3	17.4	17	19.6	19.30	22.88	25.041	25.325

المصـدر : annuaires Algérie statistiques -ons-

2–المرحلة الثانية:مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

تعتبر من اكبر المراحل التي تعرضت الجزائر فيها إلى مديونية كبيرة اثر انهيار أسعار البترول سنة 1986و التي تمثل 97% من الصادرات الإجمالية الخارجية الجزائرية و سجلت إيرادات الجزائر من المحروقات انخفاضا ب 39 % سنة 1986 مقارنة بمستوى الذي كانت عليه سنة 1985 .

إن الانخفاض في حصيلة المحروقات أدي إلى انخفاض الواردات و بالتالي نقص العملة الصعبة في الخزينة الجزائرية و هذا ما أي إلي زيادة المديونية الخارجية من 19.3 مليار دولار سنة 1986 إلى 25 مليار دولار سنة 1988 و أدي هذا إلى ارتفاع خدمة الدين بالنسبة المداخيل فتجاوزت خدمة الدين نسبة 50% سنة 1986 ،كما أن مبلغ الديون يزداد من سنة لأخرى و بذلك تزداد خدمة الديون ، و أصبحت بذلك الديون تسبب عائقا للدولة الجزائرية التي أصبحت لزاما عليها أن تخصص من الناتج الوطني الإجمالي لتسديد خدمات الديون و بالرغم من المجهودات المبذولة لذلك لم تعد السلطات الجزائرية قادرة على توفير السيولة لذلك لجأت السلطات إلى إعادة الجدولة و وضعت خطط و استراتيجيات افتراضية لتقليص من المديونية

بلغت الديون الجزائرية لسنة 1994 (29.486مليار دولار) و هذا ما أدي إلى ارتفاع خدمات الديون إلى 9.5 مليار دولار أي عجز الدولة عن تسديد خدمات هذه الديون و التي بلغت 92 % من إجمالي الصادرات فاضطرت للتوقف عن الدفع و لجأت إلى إعادة الجدولة ديونها (1994–1995) و الجدول التالي يبين تطور الديون الجزائرية خلال الفترة 1990–2010

جدول رقم (38): تطور الديون الخارجية الجزائرية (90-2010)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الديون م.ط. أ	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261	28.140	25.088
الديون ق. ا	1.791	0.762	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212	0.175	0.173
المجموع	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.473	28.315	25.261
السنوات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
الديون م.ط. أ	22.311	22.540	23.203	21.411	16.484	5.062	4.889	4.282	3.921	3.679
الديون ق. ا	0.260	0.102	0.150	0.410	0.707	0.541	0.717	1.303	1.492	1.778
المجموع	22.571	22.642	23.353	21.821	17.191	5.603	5.606	5.585	5.413	5.457

المصـــــــــدر : المصـــــــــدر : الموقـــــــــع الالكـــــــــتروني :

www.bank of algerie.dz

تبـيّن معطيـات الجـدول السـابق كانـت الـديون متوسـطة وطويلـة الأجـل متزايـدة مـن سـنة 1994 إلى 1996حيـث انتقلـت مـن 29.486 مليـار دولار إلى 33.651مليـار دولار ثم انخفضـت وذلـك منـذ بدايـة 1997 إلى نهاية2004 انخفض القائم من الديون الخارجية متوسطة وطويلة الأجل.

إن الوضعية التي آلت إليها الجزائر سنة 1994 حيث وجدت نفسها أمام توقف شبه كلي في تسديد ديونها (بلغت قيمة المديونية 114% ففرضت إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية نفسها كحتمية وجرت هذه العملية بشكل كلاسيكي: تطبيق برنامج استقرار يعرف باتفاق "ستاند باي" (أفريل1994-مارس1995) يتضمن احترام الشروط يليه برنامج تعديل هيكلي على أساسا اتفاق تمويل موسع تشمل مدته ثلاث سنوات (أفريل 1995-مارس1998)

إن عمليات إعادة الجدولة التي أنجزت في الفترة الممتدة بين 1994-1995 لم تتوصل إلى مسح الديون وإنما سمحت فقط بتخفيض 50% من خدمة المديونية السنوية مع تحديد الأجل الذي تسدد الجزائر في خضمه مستحقاته فهو تقسيط لآجال تسديد أصل الديون وفوائدها ليس إلا.بالإضافة إلى ذلك فإن هذه العملية الشاملة سمحت بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة إجراء عملية إعادة تحويل للديون الخاصة مع نادي لندن وعمليتي تحويل للديون العمومية أنجزت مع نادي باريس كما سمحت لإجراءات مواكبة برنامج التعديل الهيكلي بتعبئة موارد إضافية بـ2.6 مليار دولار منحتها مؤسستي بروتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير)

يعتبر ارتفاع المديونية بعد إعادة جدولتها (29 مليار دولار في نهاية 1994 ثم 31مليار دولار سنة 1995 لتبلغ السقف سنة 1996 بقيمة أعلى من 33مليار دولار) ميزة قديمة أفرزتها التمويلات الجديدة المفرطة التي تمنحها مؤسسات بروتون وودز ثم بدأ القائم من الدين الخارجي المتوسط وطويل الأجل اتجاها تنازليا سنة 1997 وبلغ سنة 2004 ما قيمته 21.411 مليار دولار حيث انخفض بـ 1.792 مليار دولار مقارنة بنهاية سنة 2003 الذي سجل فيه قيمة23.203 مليار دولار و150 مليون دولار كديون قصيرة الأجل (أي 0.65 % فقط من مجموع هذه المديونية التي شهدت زيادة طفيفة سنة 2004 حيث قدرت بـ 410 مليون دولار)

يعد هذا القائم من الدين (على الرغم من أنه أقل مما كان عليه سنة 1987) أعلى قليلا مقارنة بنظيره سنة 2002 التي تعد سنة استقرار في هذا المجال وترجع هذه الزيادة إلى الأثر التقييمي المرتبط بانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بقية العملات الصعبة (خاصة وأن هذه السنة بالذات "2002" تم فيها إطلاق الأورو على مستوى المعاملات الدولية)وأيضا إلى تعبئة القروض المتعاقد عليها من طرف المؤسسات ذات رأس المال الأجنبي وغير المضمونة من طرف الدولة

على العموم فإن الانخفاض المستمر للمديونية الخارجية خلال الفترة 1997– 2004 (ثم سنة 2005 أين انخفض مستوى المديونية إلى 16.4مليار دولار) على الرغم من عوائق سعر الصرف الذي لم يكن إلى جانب الجزائر يكمن تفسيره في ارتفاع أسعار المحروقات الذي يمثل أكثر من 97% من الصادرات الجزائرية أي إلى البحبوحة المالية التي تعيشها الجزائر في السنوات الأخيرة

المطلب الثاني: ضخامة الديون الخارجية

تفاقم حجم المديونية بعد انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 و شكلت بذلك عاقا أمام التنمية الاقتصادية و توجد عدة مؤشرات و معايير اقتصادية لقياس ضخامة هذه الديون و يتم ضمن هذا المطلب بدراسة مايلي:

- **مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية؛**
- **خدمة الدين.**

1–مؤشرات المديونية الخارجية في الجزائر

تميزت الديون الخارجية للجزائر بضخامتها و حتى نتعرف على ضخامة هذه الديون ينسب الدين الخارجي إلى قيمة الصادرات من السلع و الخدمات ثم من الناتج الوطني الخام ثم إلى نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي

1–1 نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات :

إن إجمالي الدين الخارجي إلى قيمة الصادرات اخذ بصورة كبيرة جدا و الجدول التالي يوضح نسبة تطور الدين الإجمالي إلى إجمالي الصادرات

جدول رقم (39):نسبة الدين إلى إجمالي الصادرات

السنوات	91	92	93	1994	1995	1996	1997
خدمة الديون/ايرادات الصادرات من السلع والخدمات(%)	73.9	76.5	82.2	47.1	38.8	30.9	30.3
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
خدمة الديون/ايرادات الصادرات من السلع والخدمات(%)	47.5	39.05	19.8	22.21	21.68	17.7	12.6
السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	
خدمة الديون/ايرادات الصادرات من السلع والخدمات(%)	12.0	23.2	2.3	1.5	2.1	1.12	

Source: Media Bank, n76, 2005, p05.
http://www.arabfund.org/

اثر انهيار أسعار البترول سنة 1986 استمر حجم الديون الخارجية من الزيادة و ذلك لالتزام الجزائر بدفع خدمات الديون و استعمال القروض قصيرة الأجل لتغطية الاحتياجات من الواردات بسب الاعتقاد أن هذه الصعوبة ستزول عبر الزمن

2-1 نسبة الدين الخارجي إلى الناتج االمحلي الخام :

يعتبر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير أساسي هو الناتج المحلي الذي يمثل القوة الرئيسية و قد شهدت هذه النسبة انخفاضا ملحوظا

جدول رقم (40):نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الخام

السنوات	91	92	93	1994	1995	1996	1997
القائم على الدين من PIB(%)	65.3	62.8	52.1	69.9	76.1	73.5	66.4
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القائم على الدين من PIB(%)	64.8	58.9	47.23	41.92	42.05	35.03	26.4
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
القائم على الدين من PIB(%)	16.7	4.8	4.2	3.3	3.9	3.4	

Source: Media Bank, n76, 2005, p05.
http://www.arabfund.org

سجل معدل الديون/PIB (26.4%) انخفاض مهم مقارنة بمستواه سنة 2003 (35.03%) وكان يعادل 58.9% نهاية سنة 1999.

إن هذه النسب تدل على أن الجزائر قد اعتمدت على التمويل الخارجي في تنفيذ مؤشرات التنمية و في علاج بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية و قطع الغيار و غيرها

2-خدمة الدين:

نعني بخدمة الدين إقساط القروض المستحقة سنويا على الدولة المقترضة بالاضافة إلي الفوائد المترتبة و الواجب تسديدها سنويا اتجاه دائنيها ، و يفيد التعرف على معدل خدمة الدين في إظهار عبء الدين أن يتحمل الاقتصاد الوطني في الأجل الطويل أما في الأجل القصير فان معدل خدمة الدين يعطي صورة أدق عن مدى قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة المديونية الخارجية تعرف على أنها عبارة عن مدفوعات الفوائد مضافا إليها أقساط الدين التي يتعين دفعها سنويا و تيتم عادة نسبة هذا الرقم الخاص بخدمة الدين إلى حصيلة الدولة من الصادرات الخاصة بالسلع و الخدمات و تسمى هذه النسبة ب " معدل خدمة الدين "

جدول رقم(41) :تطور خدمة الدين الخارجي (80-2009)[173]

الوحدة (مليار دولار أمريكي)

السنوات	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89
خدمة الدين	4.21	4.09	4.842	5.806	5.205	5.119	4.92	4.91	6.44	7.91
السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99
خدمة الدين	8.89	9.58	9.26	9.34	9.5	4.244	4.281	4.465	5.080	5.116
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
خدمة الدين	4.500	4.464	4.150	4.358	5.658	5.846	13.314	1.431	1.218	1.000

Source : Media Bank, n76, 2005, p05.
http://www.arabfund.org

إن خدمة المديونية (العلاقة بين التسديدات وعائدات الصادرات من السلع والخدمات) خلال الفترة الممتدة بين 94-2004 تعبّر عن ثقل مفرط حيث اتسمت بالتزايد الثابت حتى سنة 1993 حين وصلت إلى 9.34 مليار دولار

[173]- خدمة الدين سنة 2010 كانت 6.67 مليار دولار.

كما سمحت إعادة الجدولة مع كل من نادي باريس ولندن في إطار برنامج التعديل الهيكلي التقليل من خدمة المديونية في الفترة 94-1998 وانخفضت في نهاية الفترة إلى 5.1 مليار دولار (أي بنسبة 47.5%) رغم الانخفاض المحسوس في أسعار المحروقات سنة 1998.

بعد النسب التي سجلت عام 1998 (5.080 مليار دولار) وعام 1999 (5.116 مليار دولار) فإن الحصة المسجلة سنة 2001 انخفضت إلى أقل من الحد المقبول عالميا والمقدر بـ 30% لتصل سنة 2002 إلى 21.7%. وبصفة عامة فإن خدمة الديون خلال (2001-2010) انخفضت بشكل ملحوظ و يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية.

تظل العملات الرئيسية المكونة للدين الخارجي المتوسط وطويل الأجل خلال السنوات الثلاث الأخيرة الدولار الأمريكي، الأورو والين الياباني. ففي سنة 2002 مثلا، كانت نسب هذه العملات الثلاث على الترتيب: 42%، 30% و12% أي ما يعادل 84%من مجموع العملات وبقيت هذه العملات هي الرئيسية المكونة للدين العمومي الجزائري سنة 2003 بنسب تساوي على الترتيب:39%، 35% 12% أي ما يعادل 86% من مجموع العملات لتستقر سنة 2004 إلى 89.5% من مجموع العملات المكونة للسلة (ولا تمثل نسبة بقية العملات سوى 10.5%) حيث بلغت عملة الأورو 39.9% لتتفوق بذلك على الدولار الأمريكي 39%.وخلال هذه السنوات الأخيرة نجد أن هناك تزايد مستمر في تسعير الدين الخارجي بالأورو على حساب الدولار.

اعتمدت الجزائر على التمويل الأمريكي سنة 1982 أين قدمت الو م الأمريكية على بيع الديون الخارجية الجزائرية لصالح اليابان حيث أصبحت بنوك هذه الأخيرة تشكل 70% من الدائنين الجدد مع العلم أن فرنسا هي أكثر المستفيدين حيث أن ربع الديون الجزائرية هي ديون فرنسية ،أما خلال بين سنتي 2002-2003 فان أوربا تبقي تتصدر المرتبة الأولى ب 66% وأمريكا الشمالية بحصة نسبية بلغت 17% سنة 2002 و14% سنة 2003.

المطلب الثالث: أسباب تطور المديونية الخارجية في الجزائر

تعد المديونية الخارجية عائقا للتنمية الاقتصادية و تتحكم بها أسباب داخلية و خارجية

1-الأسباب الداخلية :

من بين أهم الأسباب الداخلية لتطور المديونية الخارجية في الجزائر :

1-1 ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر:

حاولت الجزائر تدعيم استقلالها ووضعت خطط تنموية ذات مشروعات معتمدة في ذلك على عائدات البترول و التي لم تعط النفقات المتعلقة بالاستثمار و هذا ما أدى بها إلى الاستدانة بالخارج لتمويل هذه المشاريع حيث انه سنة 1979 كان معدل الاستثمار يقدر ب 52.5% من الناتج الداخلي الخام و هذا من جراء الخطط التنموية التي عرفتها الجزائر و اعتماد أسلوب الصناعات المصنعة كما أن الجزائر أقدمت أيضا على استثمارات ضخمة

كمركب رياض الفتح .... بالاضافة إلى هذا توسع الجهاز الإداري الذي أدي هذا إلى تزايد مصروفاته بصورة فاقت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و هذا ما أدى إلي تبذير جزء كبير من الأموال العامة

1-2 عدم فعالية الجهاز الإنتاجي :

لم تساهم الاستثمارات الضخمة من رفع معدلات النمو الاقتصادي و زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الإنتاج و التصدير و يعد ذلك عاملا مهما في تزايد المديونية الخارجية للجزائر .

1-3 هروب رؤوس الأموال :

عرفت الجزائر نوعا من الفساد الإداري و المالي و السياسي و الذي عم أجهزة الدولة و مؤسساتها و نجم عن ذلك نهب كثير من الأموال بحجة القروض و تهريبها نحو الخارج و تم إيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ و السلطة و هذا ما أدى إلى إحداث ضغوطات شديدة ميزان المدفوعات من جهة كما اثر على القدرة على الوفاء بأعباء الديون الخارجية.

1-4 سوء إدارة الدين :

رغم القيود التي حددها الإصلاح المالي لسنة 1990 و المتعلق بعملية الاقتراض الخارجي و المتمثل في الحصول على الموافقة من وزارة المالية و أن لا تكون هناك إمكانية للتمويل الداخلي و أن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30 % من الاستثمارات المخططة و هذا نظرا للمتابعة في اللجوء للاقتراض الخارجي على أمل السداد من مشروعات طموحة ثم الاقتراض من اجلها إلا أن تعدد الأجهزة التي تقوم بالاقتراض يؤدي إلى صعوبة معرفة حجم القروض كما أن عدم الرقابة على القروض التي يتعاقد عليها القطاع الخاص ، أدت إلي توسيع هذا القطاع في الاعتماد على قروض قصيرة الأجل عالية التكاليف و لم تكن هناك رؤية واضحة حول حدود و مجالات الاستخدامات الرشيدة للقروض الخارجية فقد كان سوء التخطيط و تغيير السياسات الاقتصادية و تخطيها فلسفة الاشتراكية إلي الليبرالية و إلي فشل الكثير من المشروعات الاقتصادية ،اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيادة الاستهلاك .

1-5 النمو الديمغرافي :

يعتبر من بين أهم الأسباب الداخلية الهامة و التي تساهم بصورة مباشرة في تزايد حجم المديونية الخارجية لأجل استيراد المواد الغذائية و الأدوية .

1-6 عدم وجود تكامل بين قطاعات و فروع الاقتصاد الوطني :

إن وجود علاقة تكامل بين القطاعات أي اقتصاد يؤدي إلى توزيع الإنتاج على بقية الفروع الأخرى التي هي بحاجة إليه و يجب أن يكون الإنتاج موجه لتمويل مختلف الفروع فمثلا الإنتاج الصناعي يجب أن يمول بقية القطاعات الأخرى مثل الزراعة بالوسائل الضرورية فهل يمكننا التسليم فعلا بوجود هذه العلاقة التكاملية في الجزائر، لا نستطيع نفي هذه العلاقة و لكن ليس بالقدر الكافي الذي سيبرهن على وجودها لأنه حدث و أن استوردت الجزائر و مواد و أدوات هي موجودة في السوق الوطنية .

إن بناء أي اقتصاد كفيل بالخروج من حالات التخلف و التبعية يحتم إقامة سلاسل متكاملة من الصناعات المترابطة مع بقية القطاعات الاقتصادية و الموجهة أساسا لسكان البلد ، و هذا الأمر يستدعي إنشاء الكثير من الصناعات التي تنتج السلع الإنتاجية و البضائع الوسطية و النهائية و، الصناعات الأساسية لها متطلبات لا مفر منها و هي تحتاج إلي:

- ❖ أموال وفيرة و معارف صناعية متطورة .
- ❖ أسواق واسعة قادرة على استيعاب منتوجاتها الوفيرة
- ❖ ركائز أساسية و تجهيزات متكاملة من وسائل النقل و المواصلات و مرافق التخزين [174]

1-7 انعدام الاستقرار السياسي :

لا شك أن وضعية اللاستقرار التي شهدتها الساحة السياسية في الجزائر خاصة في العشرية الأخيرة و التي مست جميع المجالات اثر بشكل كبير على حجم المديونية الخارجية و ذلك أن تعاقب الحكومات المختلفة في فترة وجيزة أدى إلى تغيير في الأفكار و المناهج الاقتصادية المتبعة و عدم انسجامها و تكاملها ناهيك عن التدهور الخطير الذي عرفته الحالة الأمنية و الذي حمل الجزائر خسائر مادية و بشرية كلفتها أمولا باهظة لتعويضها كما نتج عنه من جهة أخرى تخوف المستثمرين الأجانب خاصة و عدم الإقبال الفعلي على توظيف رؤوس الأموال بالجزائر .

2- الأسباب الخارجية:

1-2 تدهور معدل التبادل التجاري :

يعتبر معدل التبادل التجاري من بين أهم العوامل الرئيسية الخارجية التي ساهمت بدرجة كبيرة في تزايد المديونية الخارجية للدول فمعدل التبادل و هو عبارة عن نسبة الرقم القياسي للأسعار الصادرات إلي الرقم القياسي للأسعار الواردات و كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك يعني تحسين وضعية البلد و العكس صحيح،فانخفاض أسعار صادرات البلدان المتخلفة من النفط و المواد الأولية الأخرى و ارتفاع أسعار وارداتها من السلع الرأسمالية و المنتوجات الصناعية ، و قد شهد هذا المعدل تدهورا في معظم الفترات

2-2 تقلبات أسعار الصرف:

كان لتقلبات أسعار الصرف التي طرأت على أسعار العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي (لأنه كان العملة الرئيسية للاقتراض خلال الثمانيات له الأثر السلبي على المديونية الخارجية للدول النامية فبعد انهيار النظام النقدي الدولي برتون وودز سنة 1973 انخفضت قيمة الدولار الأمريكي و هذا ما اثر على المعاملات التجارية للجزائر ما أدى إلى حدوث عجز في الميزان التجاري و عليه فان التغيرات التي تحدث في أسعار الدولار تجاه العملات الأخرى يكون لها تأثير ايجابي و سلبي على الديون ، و بالتالي فإن الانخفاض في سعر الدولار خلال (1986-1989) اثر بشكل كبير على خدمات الديون الجزائرية الواجب سدادها .

3-2 الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة:

---

[174]-محمود الحمدي ،**خطة التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية** ، مركز الدراسات و البحوث ، بيروت 2002،ص 154.

اعتمدت الدول المقرضة إلي سياسات ، و شروط قاسية على القروض الممنوحة خاصة بالنسبة للقروض الخاصة التي تمثل 80% من الدين البالغ 26 مليار سنة 1990 و تتمثل هذه الشروط أساسا في ارتفاع معدل الفائدة و انخفاض مدة الاستحقاق القروض.

كما شهدت المعادلات المفروضة على القروض الممنوحة ارتفاعا كبيرا منذ عام 1982 الأمر الذي ترتب عنه تزايد عبء المديونية الخارجية للجزائر ،و مما زاد في تفاقم المديونية الخارجية للجزائر ، هو انه هناك نسبة كبيرة من القروض التي كبيرة من القروض التي عقدتها الجزائر هي قروض تجارية ذات أسعار فائدة مرتفعة بلغ متوسطها 10.5% سنة 1990 .

كما أن القروض الممنوحة للجزائر تميزت بقصر اجلها و ذلك لكون قسمة كبير منها يعود لمصادر خاصة و هذا ما انعكس على مدة القرض و فترة السماح التي بلغت بالمتوسط 2.1 سنة خلال (1980-1987) و نعتبر هذه الفترة القصيرة[175]، بالنظر إلى هيكل الدين الخارجي يتبين لنا أن القروض قصير تمثل نسبة 75 % من إجمالي القروض إذا فضلت الجزائر في السنوات الأخيرة التعاقد على مثل هذه القروض ما أدى إلى خلق صعوبات في تسديد خدماتها لارتفاع أسعار الفائدة عليها و قصر مدتها .

المبحث الثالث:المرض الهولندي و تأثيره على الدينار الجزائري

إن الجزائر واحدة من الدول التي تعتمد في صادراتها على قطاع وحيد هو قطاع المحروقات ، لقد ساعد هذا القطاع بسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا من جلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني ، و بذلك استعاد بعضا من توازنه و هو الذي عانى خلال حقبة طويلة من الزمن من التقهقر الذي وصل إلى حده سنة 1986 عندما انهارت أسعار البترول في السوق الدولية و هذا اثر ما على نمو و توازن الاقتصاد الوطني .

إن الاعتماد على قطاع وحيد هو القطاع الطبيعي سيسرع في ظهور أعراض المرض الهولندي ، هذه الظاهرة التي تصيب هذا النوع من الاقتصاديات ، سيتناول هذا المبحث هذه الظاهرة و إسقاطها على الاقتصاد الجزائري و تأثيرها على سعر صرف الدينار الجزائري من خلال ثلاث عناصر أساسية:

- **تحليل إنتاج القطاعات الاقتصادية (مكانة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري)؛**
- **إسقاط المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري ؛**
- **المرض الهولندي و تأثيره في سعر صرف الدينار الجزائري .**

[175]- تطور أجال الاستحقاق الإجمالي للقروض و متوسط فترة السماح انظر موقع بنك الجزائر : _ www.bank of algerie.dz

المطلب الأول: تحليل إنتاج القطاعات الاقتصادية (مكانة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري)

لمعرفة وزن القطاعات الاقتصادية الجزائرية لا بد من دراسة مكانة هذه القطاعات و ذلك من خلال إنتاجية كل قطاع على حدى و حتى نتأكد من وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري يتم دراسة أثار هذا المرض في الاقتصاد الوطني من خلال فترتين :

- الفترة الأولى: فترة المخططات (67-89).
- الفترة الثانية: الإصلاحات الاقتصادية و التحول إلى اقتصاد السوق (90-2008).

1-الفترة الأولى:فترة المخططات 1967-1989

تشمل هذه الفترة المخطط قصير الأجل (1967-1969) و المخطط الرباعي الأول (1970-1973) و المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) و الفترة الانتقالية (1978-1979)

1-1 مرحلة المخططات قصيرة الأجل 1967-1979

خلال سنوات " 1967 – 1979 " أي منذ بداية عهد التخطيط إلى نهاية المرحلة الانتقالية ، فنلاحظ أن الناتج الداخلي الخام خلال المخطط الثلاثي يتزايد بوتيرة ضعيفة نوعا ما ، أما خلال المخطط الرباعي الأول (70-73) كان(PIB) الاسمي (51242 مليون دج) ثم تناقص إلى (46920 مليون دج) سنة 1971، أما خلال المخطط الرباعي الثاني (1974 –1977) فنلاحظ أن c(PIB) ينتقل بصورة محتشمة نوعا ما من سنة إلى أخرى وكانت الزيادة فيc (PIB) أقل من (5000 مليون دج)[176].

يمثل الجدول (**الملحق رقم 01**) تطورc(PIB) من خلال القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الأولى (1967 – 1979).

و من خلاله نلاحظ مايلي:

قطاع الزراعة يتطور ببطء شديد إذا أنه لم يتطور منذ 67 أي منذ بداية التخطيط إلى (1979) ومن خلال الأرقام المبينة في الملحق رقم (1)نجد أنه خلال سنة (1968) كان إنتاج قطاع الزراعة يقدر ب (5994 مليون دج) وتناقص إلى (5563 مليون دج) سنة 1963 ليبلغ سنة 1973 حوالي (5556 مليون دج).

برغم من المبالغ المخصصة لقطاع الفلاحة في هذه الفترة إلا أن هذا القطاع عرف تدهورا كبيرا و السبب يعود إلي :

* الأسلوب المنتهج في الزراعة هو أسلوب تقليدي وبوسائل بسيطة خاصة خلال السنة الأولى لهذه الفترة.
* عدم تحقيق أهداف التخطيط في مجال الزراعة.
* أسلوب الثورة الزراعية الذي أنهك كثيرا الفلاحين الجزائريين.
* هجرة الجزائريين للأراضي الزراعية والتوجه نحو المدن وكذا التوسع العمراني على حساب هذه الأراضي.

---

[176] – انظر الملحق رقم 1 .

بالنسبة لقطاع الصناعة فإن تطورها ضعيف نوعا ما وكذا الحال بالنسبة للخدمات،أما قطاع المحروقات فإنه تطور بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة لأنه كان من أولويات اهتمام الدولة الجزائرية خاصة خلال سنوات الفترة الأولى ، من خلال الشكل رقم (46) يلاحظ أن [177]:

قطاع الفلاحة يمثل نسبة متوسط إنتاجها ب 10 % من متوسط PIB_C

قطاع الصناعة يمثل نسبة متوسط إنتاجها ب 12 % من متوسط PIB_C

قطاع المحروقات يمثل نسبة متوسط إنتاجها ب 33 % من متوسط PIB_C

قطاع الخدمات يمثل نسبة متوسط إنتاجها ب 12 % من متوسط PIB

الجدول رقم (42):نسب متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية خلال (1967-1979)

الوحدة : مليون دينار جزائري

الفلاحة	**الماء و الطاقة**	**المحروقات**	**الصناعة التحويلية**	**المناجم**	*البناء و أ ع*	**أشغال ب**	**التجارة**	**الخدمات**
6263.9	674.2	19953	7391.2	294.5	5866	2852	9792.3	6945.1
%10	%1	%33	%12	%1	%10	%5	%16	%12

المصدر : اعتمادا على الملحق رقم 1

[177] – تم اعتماد الرسم البياني من خلال تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1967-1979)

الرسم البياني رقم (46):نسب متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية خلال (1967-1979)

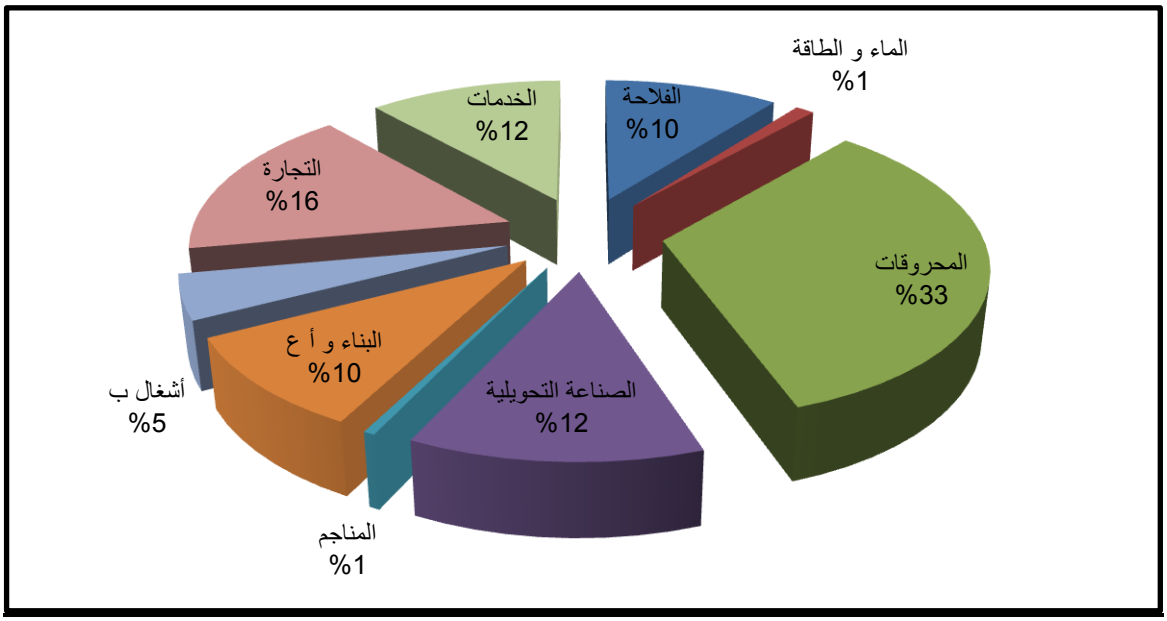

1- 2 المخططات طويلة الأجل 1980 – 1989:

خلال فترة (80-89) نلاحظ أن PIBc الاسمي يرتفع من سنة لأخرى لينخفض سنة (1986) إلى (216095 مليون دج) بعدما كان في السنة التي قبلها ب (225220 مليون دج) الجدول (الملحق رقم 02) يبين تطور (PIB_C) خلال (80-89)، و يمثل إنتاج أهم القطاعات خلال هذه المرحلة وما يلاحظ هو الانخفاض المفاجئ والكبير في قطاع المحروقات سنة 1986 حيث قدر إنتاجه ب (35905 مليون دج) وهذا بسبب الأزمة البترولية التي عرفها العالم خلال هذه السنة والتي أثرت على اقتصاديات الدول التي تعتمد على الريوع البترولية .

إن متوسط إنتاج المحروقات خلال (80-89) كان (56557,1 مليون دج) لتصل نسبته إلى (27%) وهي نسبة أقل من العشرية الماضية .أما بالنسبة للزراعة مبلغ متوسط إنتاجها حوالي (26391,7 مليون دج) بنسبة 13 % وهذا ضمن الجدول التالي[178] :

[178]- تم استنباط نتائج الجدول من خلال الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1980-1998) انظر الملحق رقم 02

جدول رقم (43): متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية خلال (1980-1989): بالأسعار الجارية

الوحدة : مليون دينار جزائري

الفلاحة	الماء و الطاقة	المحروقات	الصناعة التحويلية	المناجم	البناء و أ ع	أشغال ب	التجارة	الخدمات
26391.7	2663.39	56557.1	28387.1	934.51	33544.5	4043.85	34032.37	21917.8
13%	1%	27%	14%	0...	16%	2%	16%	11%

المصدر : اعتمادا على أرقام الجدول ضمن الملحق رقم 2

الرسم البياني رقم (47):نسب متوسط انتاج القطاعات الاقتصادية خلال

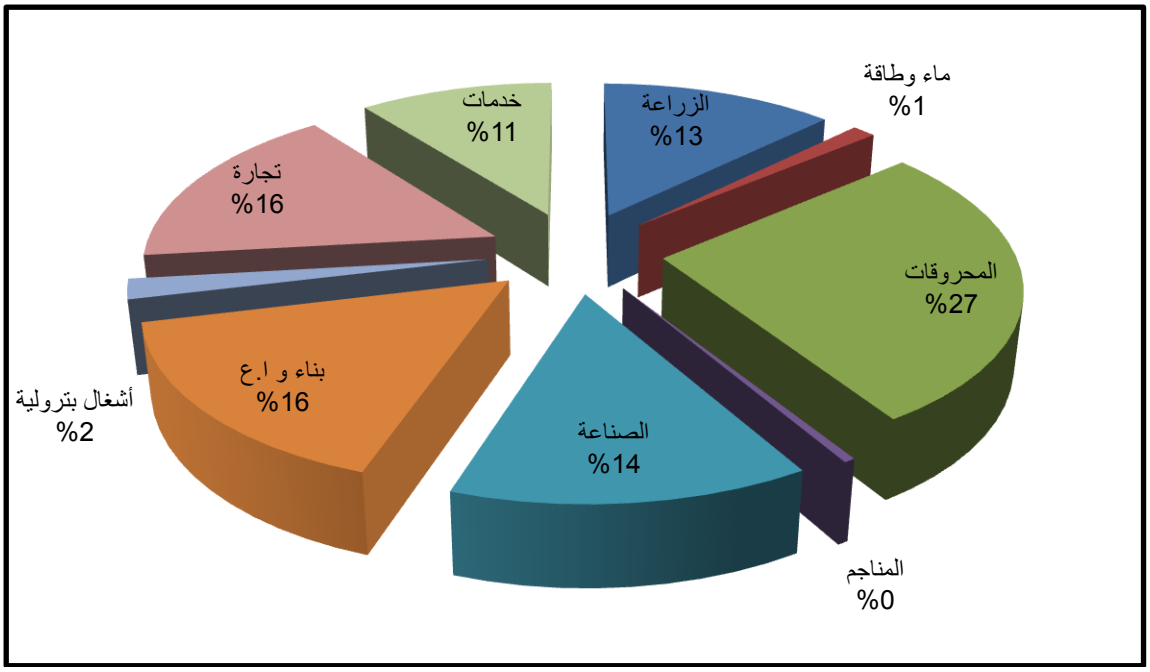

2-الفترة الثانية فترة الإصلاحات و التحول إلى اقتصاد السوق 1990-2010 :

2-1 خلال المرحلة (1990-1999):

خلال هذه المرحلة نلاحظ أنc(PIB) الاسمي في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى وهذا ما يبينه الملحق رقم 03

وما يلاحظ في هذه المرحلة مايلي:

الزراعة: هذا القطاع يعرف كسادا فهو بين الصعود والهبوط إذ نلاحظ أنه في نهاية المرحلة وسنة (1999) قد انخفض عن سنة 1990 وهذا القطاع خلال هذه الفترة عرف تدهورا كبيرا وهذا راجع إلى العوامل التالية:

- عامل الجفاف الذي عانت منه الجزائر خلال هذه السنوات.
- العامل الأمني الذي عانت منه الجزائر خلال عشرية (90).
- هجرة الفلاحين لأراضيهم وتوجههم نحو أعمال أخرى

قطاع الصناعة فهذا القطاع يعاني من ضعف واضح في إنتاجه كما أن هذه الفترة تميزت بإفلاس العديد من المشاريع الصناعية الوطنية و التي كان قد تم إنشاءها خلال فترة المخططات السابقة و هذه المشاريع كانت القاعدة الصناعية الوطنية و يلاحظ وفقا لنتائج الجدول رقم() ان وزن قطاع الصناعة من الناتج المحلي الخام هو 12% .

أما قطاع المحروقات فهذا القطاع ارتفع عن سنوات (80) خاصة خلال سنة (1991) إذا حسب الأرقام فإن إنتاج المحروقات كان سنة 1990 حوالي (126200 مليون دج) ليبلغ سنة 1991 إلى (234000 مليون دج) وهذا راجع إلى الزيادة في أسعار البترول في السوق العالمية خلال هذه الفترة، أما بالنسبة (1998) فإن إنتاج المحروقات عرف انخفاضا محسوسا وكان هذا ضمن إستراتيجيات محتمة لتخفيض سقف إنتاج البترول الخام وهذا من أجل تعديل سعر البترول عالميا من خلال منظمة الأوبك التي تعد الجزائر عضوا هاما.

قطاع الخدمات عرف تطورا مستمرا وهذا التطور يفوق تطور إنتاج الصناعة خاصة خلال السنوات الأخيرة للفترة إذ بلغ وزن هذا القطاع 13%.

أما نسب متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية خلال هذه المرحلة فإن المحروقات تحتل (32 %) في حين تصل الخدمات والصناعة إلى (13%) و (10%) على التوالي أما قطاع التجارة فهو في تطور مستمر لأنه يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات وهذا ما يبينه الرسم البياني التالي[179] :

[179]- تم رسم البيان اعتمادا على المعطيات الموجودة في الملحق رقم 03

جدول رقم (44): متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية خلال (1990-1999): بالأسعار الجارية

الوحدة : مليون دينار جزائري

خدمات	تجارة	أشغال بترولية	البناء و أشغال ع	المناجم	الصناعة	الماء	فلاحة	محروقات
199031.57	282740.2	24473	172459.35	3517.9	146520.88	19592.21	195204.91	480947.62
13%	18%	2%	11%	0.....%	10%	1%	13%	32%

المصدر :اعتمادا على الملحق رقم 3

الرسم البياني رقم (48):نسب متوسط انتاج القطاعات الاقتصادية (1990-1999)

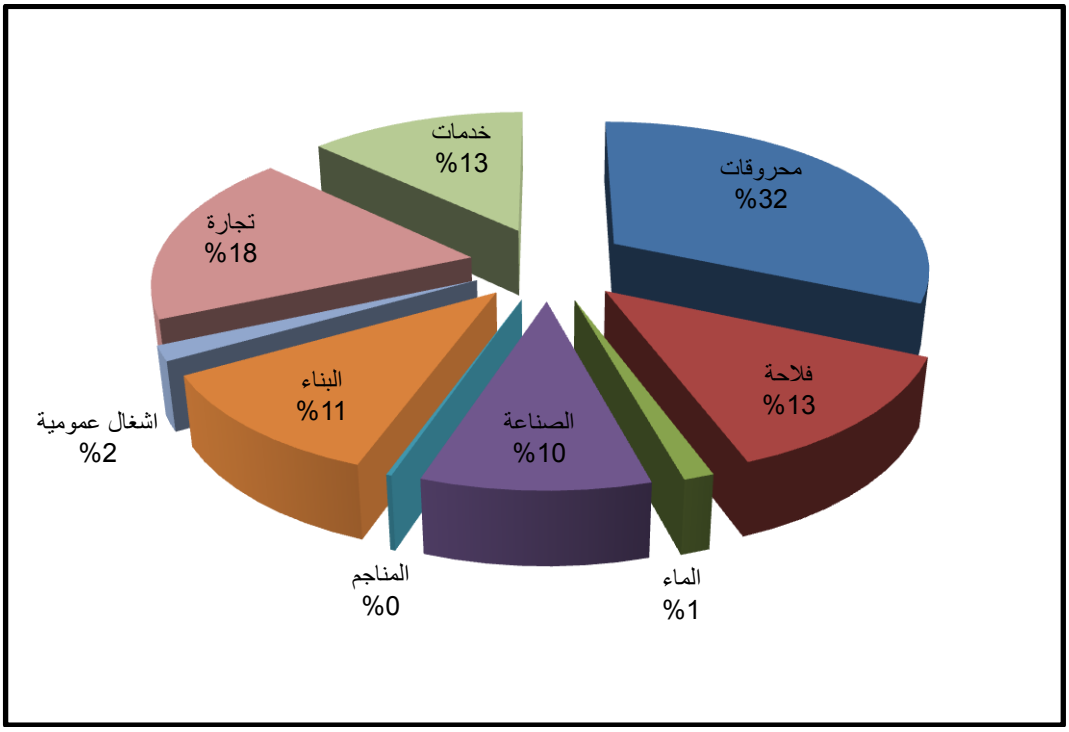

2-2 المرحلة الثانية: (2000-2010):

خلال هذه الفترة نلاحظ أن **c(PIB)** يرتفع من سنة لأخرى مليار كما يلاحظ التدهور الكبير في قطاع الزراعة كما هو الحال في قطاع الصناعة و لكن بالنسبة لقطاع الخدمات فتشهد تطورا كبيرا و ذلك لان الدولة الجزائرية أولت الاهتمام الكبير لهذا القطاع ، أما قطاع المحروقات فانه يأخذ حصة الأسد من التطور الذي يشهده الناتج الوطني الخام و السبب يعود إلى ارتفاع المحسوس في أسعار النفط في السوق الدولية بشكل رهيب و هذا ما ساهم في تدفق العملة الصعبة إلى داخل الدولة و بالتالي ارتفاع حجم **c(PIB)** (**انظر الملحق رقم 04**)

كما يبين الجدول التالي نسب متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية (2000-2010)

الجدول رقم (45): نسب متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية (2000-2010)

الوحدة: مليار دينار جزائري

المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال ع	خدمات خ ا ع	خدمات ع	حقوق و رسوم
4839.76364	588.745455	519.663636	685.490909	2453.81818	756.736364	493.154545
47%	5%	5%	6%	24%	6%	4%

المصدر :اعتمادا على الملحق رقم 4

الرسم البياني رقم:(49):نسب متوسط إنتاج القطاعات الاقتصادية (2000-2010)

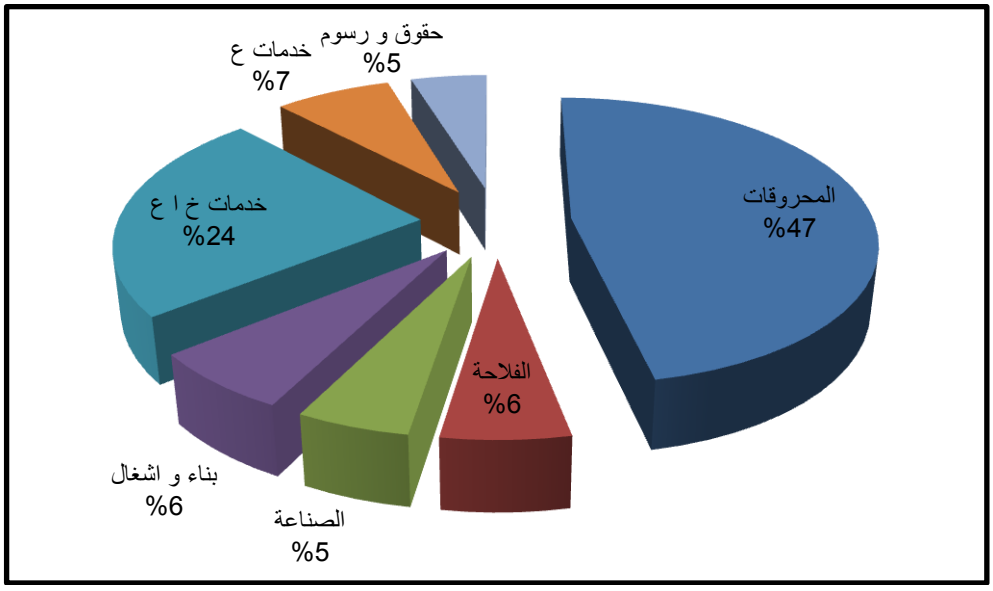

من خلال الدراسة للفترتين السابقتين نلاحظ انه خلال (1967-1979) تحتل المحروقات نسبة(34%) و نسبة الخدمات، الصناعة، الزراعة، هي على التوالي(12%) و(10%) و (12%) أما خلال الفترة (1980-1989) فنلاحظ الانخفاض الكبير في نسبة المحروقات و أصبحت (27%) أما بالنسبة لنسب الخدمات، الصناعة، الزراعة(11%)، (13%)، (14%) أما خلال السنوات (1990-1999) فنلاحظ أن المحروقات أصبحت نسبتها (32%)في حين شهدت الصناعة تراجعا و أصبحت نسبتها (10%) أما الزراعة فقد حافظت على نفس النسبة أما الخدمات فقد ارتفعت إلى (13%) أما خلال سنوات (2000-2010) فان الاقتصاد عرفا تطورا في نسبة المحروقات و الخدمات خارج الإدارة العمومية إذ تبلغ نسبتهما على التوالي: (47%) ، (24 %) أما الصناعة و الزراعة فكانتا نسبتهما (5%) و (6 %) على التوالي .

هنا نتساءل هل هذا التطور المحسوس في قطاعي المحروقات و الخدمات و تدهور قطاعي الصناعة و الزراعة تفسرها ظاهرة "المرض الهولندي"؟.

المطلب الثاني: نموذج المرض الهولندي في ديناميكية الاقتصاد الجزائري :

إن الجزائر دولة تعتمد في صادراتها على المحروقات بنسبة اكبر من (98%) وكما هو معلوم فإن قطاع المحروقات متصاعد وهذا التصاعد نلاحظه من خلال الأرقام الموجودة في تطور PIB خلال سنوات (1967-2010) وهنا نتساءل أيمكن لدولة مثل الجزائر أن تعاني من ظاهرة المرض هولندي خاصة أنها دولة تعتمد على المادة الأولية بنسبة كبيرة في صادراتها.

يتم خلال هذا المبحث التطرق إلى النقاط التالية:

- إسقاط نموذج المرض الهولندي خلال الفترة الأولى : فترة المخططات الاقتصادية (67-89),
- إسقاط نموذج المرض الهولندي خلال الفترة الثانية : فترة الإصلاحات الاقتصادية(90-2010).

1- إسقاط نموذج المرض الهولندي خلال فترة الأولى: فترة المخططات الاقتصادية (67-89):

1-1 خلال المخططات قصيرة الآجل (1967-1979):

خلال هذه الفترة اعتمدت الجزائر أسلوب التخطيط الذي كان بمثابة الركيزة الأساسية للدولة آنذاك، فاهتمت بالزراعة والصناعة والخدمات والمحروقات... وكما ندرك أن الزراعة عانت تدهورا كبيرا في بداية المرحلة ثم تطورت نوعا ما وكذا الحال بالنسبة للصناعة أما المحروقات فإن الحكومة الجزائرية اهتمت به كثيرا وكان إنتاج هذا القطاع في تطور مستمر ولكن ما يلاحظ وجود بعض الانخفاضات بسبب تذبذب السوق العالمي للنفط ثم يعاود الإنتاج في الارتفاع . وقد كانت دراسة: (Matallah and J.L.R.proops) حول أثر تطور قطاع المحروقات في الجزائر وقد طبق هذين الاقتصاديين في هذه الدراسة نموذج (Forsyth and kay) حيث استعملت العلاقات التالية :

البيـان / القطـاع	الإنتاج	التجارة	الإستهلاك
1- قطاع الموارد	x_1p	x_1e-x_1m	x_1c
2- قطاع الصناعة	x_2p	x_1e-x_2m	x_2c
3- قطاع الخدمات	x_3p	-	x_3c
المجموع	$\mathbf{X_1}$	$\mathbf{X_2}$	$\mathbf{X_3}$

Source :K.Matallah and J.L.R proops، **The effect of The developement of resource sector on The Algerian economy .Industralization or de agriculturalization** ?

$$X = X_1 = X_2 + X_3$$

X : الدخل الوطني .

X_1 : القيمة المضافة $X_1 = x_1p + x_2p + x_3p$ .....(1)

X_2 : صافي التجارة $X_2 = (x_1e - x_1m) + (x_2e - x_2m)$..... (2)

X_3 :الاستهلاك $X_3 = x_1c + x_2c + x_3c$ ..... (3)

العلاقات (1) ، (2) ، (3) تمثل : قطاع الموارد ، قطاع الصناعة ، قطاع الخدمات .

c , p , m , e : تمثل الصادرات والواردات ، القيمة المضافة ، الاستهلاك على التوالي

والافتراضات التي استعملت هي:

1- الاستهلاك يكون متصاعد في مستوى نفس الدخل الوطني.

2- ميزان المدفوعات يدعم التجارة الخارجية.

ومن خلال هذه الدراسة استطاع كل من(K. Matallah and J.L.R.proops) أن يترجما هذا النموذج إلى أرقام من خلال سنوات الفترة، وقد استخلصا نتيجة تعتبر كمرجع اقتصادي هام وهي أن الجزائر وخلال هذه الفترة لم تعاني من أعراض المرض الهولندي وهذا ما نتأكد منه أيضا خلال المبحث السابق ان متوسط انتاج المحروقات خلال سنوات فترة (67-79) كان حوالي (34 %) أما بالنسبة للقطاعات: الزراعة، الصناعة والخدمات فتمثل 10%، 12%، 12% على التوالي.

رغم أن المحروقات تحتل الجزء الهام في هيكل الاقتصاد خلال هذه الفترة، إلا أنه لا توجد أعراض المرض الهولندي لأن القطاعات: الزراعة والصناعة والخدمات لهم نفس النسبة تقريبا، و يمكن تفسير ذلك بأن عدم وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري هو ناتج عن سياسة التخطيط التي انتهجتها الدولة الجزائرية خلال تلك الفترة و التي لا تسمح بالعمل وفقا لقوانين السوق .

1-2 خلال المخططان طويلا الأجل (80-89):

في هذه المرحلة مارست الجزائر لأول مرة أسلوب التخطيط الطويل الأجل وخلال هذه المخططات رغم أن الجزائر قد اهتمت بقطاع المحروقات إلا أنه انخفض عن الفترة السابقة (67-79) بحوالي (7 %) إذا كان (34%) سينخفض إلى (27 %) السبب في هذا يعود إلى الأزمة البترولية التي شهدها العالم خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة للزراعة فقد أصبحت تمثل 13 % من هيكل الاقتصاد، أما الصناعة فقد ارتفعت بـ (2%) عن الفترة السابقة لتصبح (14 %) من هيكل الاقتصاد.

أما الخدمات فبعدما كانت تمثل (12 %) في سنوات (67-79) أصبحت تمثل (11 %) وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن الجزائر وخلال هذه المدة (80-89) لم تعاني من أعراض "المرض الهولندي" ، و بالتالي فان سياسة التخطيط التي اتبعتها السلطات الجزائرية حالت دون مساس الاقتصاد الوطني بهذه الظاهرة .

2-إسقاط نموذج المرض الهولندي خلال الفترة الثانية : فترة الإصلاحات الاقتصادية(90-2010).

طبقا للأرقام المتوفرة فإننا نلاحظ أن حجم إنتاج المحروقات يتزايد بصورة كبيرة خلال هذه المدة والدولة الجزائرية تعتمد في صادراتها على نسبة تقدر بحوالي (98 %) من المحروقات ونعلم أن البترول مادة خاضعة للأسعار العالمية والطلب العالمي وهذا الوزن الكبير الذي تمثله المحروقات من إجمالي الناتج الداخلي يجعلنا أمام إشكال كبير إذ أن أي تدهور في أسعار البترول عالميا أو الطلب العالمي سيؤدي إلى تذبذب في الاقتصاد الوطني كما أن الزيادة الكبيرة في السوق البترولية ستؤدي إلى تدفق حاد للأموال إلى البلاد، وهذا التدفق سرعان ما يزول بالإضافة إلى هذا فإنه سيساهم بقدر كبير في ازدهار قطاع المحروقات الذي أصبح يدر دخولا مذهلة خاصة إذا كانت أسعار النفط في ارتفاع مستمر.

إن قطاع المحروقات يحتل الحيز الكبير في اهتمامات الدولة الجزائرية وكأن بهذا تربط الجزائر اسمها باسم المحروقات وأدى هذا إلى تطور القطاع ونموه نموا كبيرا وتوسعه بصورة كبيرة على حساب القطاعات الأخرى ويعود هذا للأسباب التالية:

1- التقدم التكنولوجي العشوائي الموجود في الاقتصاد الوطني.
2- الاكتشافات المتكررة والعديدة والغير منتظرة لموارد جديدة للنفط.
3- الارتفاع الكبير الذي تعرفه أسعار النفط في السوق العالمية.

ونلتمس هذا التطور الكبير من خلال النسب المئوية التي يحتلها هذا القطاع في هيكل الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة 1990-1999وتقدر النسبة ب (32%) أما بالنسبة لقطاع الخدمات فإن نسبته زادت ب (2%) وأصبحت (13 %) أما بالنسبة للصناعة فقد انخفضت إلى (10%) بعدما كانت خلال (80-89) (14%). أما الزراعة فقد حافظت على نسبتها وتبقى (13%)، أما خلال سنوات (2000-2010) فان الاقتصاد عرفا تطورا في نسبة المحروقات و الخدمات و تذبذبا في قطاعيي الصناعة و الزراعة ،إذ تبلغ نسبتهما على التوالي(5%) ، (6 %). أما المحروقات و الخدمات فبلغت (47%) ، (24 %) على التوالي .

وقد نستطيع تفسير هذه النسب كالتالي:

إن الازدهار الذي عرفه قطاع المحروقات جعل عائدات الدولة من العملة الصعبة يزيد ، وهذا أدى إلى طلبها على الخدمات يزيد وهذا الطلب يساعد على زيادة الإنفاق في هذا القطاع الشيء الذي يجعله يتطور وهذا لحاجة

الدولة إلى الخدمات ويتطور في خطى تطور قطاع المحروقات ولكن بصورة أقل (هذا يؤدي إلى استقطاب اليد العاملة من القطاعات الأخرى خاصة الصناعة "قطاع السلع التجارية" نحو قطاع الخدمات"قطاع السلع غير التجارية)* في الوقت الذي يعرف فيه قطاع الخدمات" قطاع السلع غير التجارية"تطورا نظرا لعدم وجود منافسة أجنبية

*إن هذا الأثر لا نشاهده في الاقتصاد الوطني نظرا لنسبة البطالة التي تعاني منها الجزائر، وهذا الأثر يسمى "اثر حركة الموارد".

داخل الوطن، عكس القطاعات الوطنية الأخرى خاصة الصناعة "قطاع السلع التجارية" التي تعاني من الضعف و التقهقر بسبب المنافسة الخارجية الناتجة عن التفتح على العالم الخارجي.

وهنا تظهر فجوة في الاقتصاد الوطني بوجود قطاعات مزدهرة في حين توجد قطاعات أخرى تعاني من التخلف والضعف وهذا ما ينهك الاقتصاد الوطني.

إن هذا التفسير يجعلنا أمام أثر يطلق عليه أثر الإنفاق وبظهور هذا الأثر يمكننا أن نتأكد بوجود أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (90-2010).

هذه الظاهرة الاقتصادية قيل عنها الكثير وكتب عنها الكثيرين فهناك من يقول عنها أنها التدفق الحاد والسريع للأموال من خلال ارتفاع أسعار النفط وليس من خلال التكنولوجيا وهو عبارة عن تدفق يتبعه نمو مصطنع سينقلب هبوطا حادا خصوصا عندما تنزل أسعار النفط.

وما نستطيع أن نجزم به هو أن هذه الظاهرة الاقتصادية تعيق التنمية الاقتصادية للوطن وهذا ما جعل بعض الاقتصاديين العرب أعطوا تسمية جديدة للظاهرة "لعنة المصدر الطبيعي".

المطلب الثالث: المرض الهولندي و تأثيره على سعر الصرف

يحتل قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري المكانة المرموقة و الوزن الكبير و ذلك بما يتمتع به من تطور جراء ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية في حين تشهد القطاعات الأخرى انحطاطا خاصة قطاعي الصناعة و الزراعة بينما يشهد قطاع الخدمات أو قطاع السلع غير التجارية تطورا ملحوظا و بالتالي يجعلنا هذا الوضع أمام ظاهرة المرض الهولندي و بالتالي فان إصابة الجزائر بهذا المرض هو حدث مؤكد بالنظر إلى مؤشرات عديدة و لكن كيف سيتأثر سعر صرف الدينار في هذه الأوضاع فهل سيشهد ارتفاعا كما حدث للعملة الهولندية .

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى النقاط التالية :

- **نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.**
- **التفكك الصناعي في الاقتصاد الجزائري.**
- **أسعار الصرف و أسعار النفط وموقف الدينار .**

1-نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

في سنوات (1980-1985) زاد القطاع خارج المحروقات بنسبة تقدر ب 5.1 % في المتوسط نظرا لاستقرار أسعار المحروقات عالميا و الاستقرار السياسي في الوطن، أما خلال (1986-1994) انخفض الإنتاج خارج المحروقات و هذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية و كذلك الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية آنذاك بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية التي شهدتها الدولة الجزائرية و التي أدت إلى تدهور كبير في اقتصاد الدولة و تأزم بذلك تأزما كبيرا.

تجدد النمو على الصعيد الاقتصادي الكلي لمواجهة الاختلالات المالية بالإضافة إلى مساعدات صندوق النقد الدولي و إصلاحات هيكلية ساعدت في الانفتاح الاقتصادي و تحرير الاقتصاد و هذه الإصلاحات كانت الأساس لاستئناف النمو خاصة بعد زيادة أسعار البترول في السوق الدولي و استطاعت بذلك الدولة وضع برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 و الذي تم إتباعه منذ سنة2004 عرف PIBHH ارتفاعا منذ 2002 نموا حقيقيا بلغ حوالي 5,5%[180] من جانب العرض و كان الارتفاع خاصة في قطاع الزراعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات غير حكومية أما من جانب الطلب فان النمو PIBHH هو المحرك الأساسي لاستيعاب الطلب المحلي و الصادرات غير النفطية و التي تمثل حوالي 2% من PIB أن النمو الذي شهده PIBHH ساهم بقدر كبير في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي و بذلك تحقيق النمو الذي تأمل السلطات للوصول إليه , هذا النمو يمول أساسا بارتفاع الإيرادات النفطية في المدى الطويل , ارتفاع أسعار البترول عالميا يكون له أثار سلبية على القطاعات خارج قطاع المحروقات و تفسر دراسات كثيرة على وجود علاقة بين أسعار النفط و سعر الصرف الفعلي الحقيقي الجزائري[181] .

---

[180] **Algérie quelque figures choisies rapport de fmi**, n° 07\ 61 ;ferier 2007 ;p05 web site: www .imf.org

[181] **Ibid** p 05

إن ارتفاع أسعار النفط العالمية يزيد من تدفق كبير للعملة الأجنبية إلى داخل الدولة و بالتالي يحدث فائض في الميزان التجاري و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية و هذا يؤدي إلى أثار سلبية على القطاعات خارج المحروقات (المرض الهولندي) و هذا سبب كافي و مهم لتنفيذ إصلاحات اقتصادية من شانها تعزيز الإنتاجية و تحقيق النمو المستدام في هذا القطاع حتى لا يتأثر من الانخفاضات في الإيرادات البترولية و بالتالي خلق فرص عمل جديدة و توسيع و تنويع أنشطة هذا القطاع .

2_ التفكك الصناعي في الاقتصادي الجزائري Désindustrialisation:

إن القيمة المضافة للصناعة في PIB منخفضة سنة 2004 و تمثل نسبة 5.3% بمعدل نمو بقدر ب 5% و هو معدل ضعيف جدا بالنظر إلى القطاعات الأخرى و إذا اقترنت بمعدلات النمو في الدول النامية فان حصة الصناعة من PIB و انخفضت سنة 2005 و يقدر الانخفاض بـ 0.2% عند استبعاد دور لمحروقات أو PIB HH و أيضا الانخفاض بنفس النسبة , إذا أخذنا PIBبالأسعار الثابتة و بهذا فان هذا القطاع في طريقه إلى الانكماش و بالتالي فان الاقتصاد الجزائري يعاني عدم انسجاما في قطاعاته و هذا ما يوصف بالمرض الهولندي فهل يمكن أن يكون للإصلاحات دور في هذه الظاهرة ؟ خاصة مع تحرير الأسعار و انفتاح التجارة الخارجية أيضا قابلية التحويل الخارجي للدينار ؟

سنة 2005 كانت حصة المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي هي حوالي 45%مقابل حوالي 38% سنة 2004 بينما الصناعة انخفضت بشكل ملحوظ من 6.2% إلى 5.3% كما انخفضت مساهمة قطاع الزراعة[182] أيضا و بالتالي فان قطاع المحروقات هو القطاع المسيطر في الإنتاج و النمو الاقتصادي، كما أن اغلب الفروع الصناعية باستثناء مواد البناء حيث سجلت الصناعة المصنعة انخفاضا أقصى ب -6.5 % سنة 2007،كما كانت معدلات نموالقطاع الصناعي خلال سنوات 2008 و 2009 و 2010 كالتالي6.7% و 10.3% و 4.3 % على التوالي ، تعد هذه النسب ضعيفة إذا ما تم مقارنتها بدول أخرى و تعود النتائج السلبية للقطاع الصناعي العمومي إلى الأسباب التالية[183] :

- ☆ سوء التنظيم المتوارث عن نظام التسيير السابق (حالة الشركة الوطنية للعربات الصناعية و مؤسسة العتاد الفلاحي و المؤسسة الوطنية للإشغال العمومية .....).
- ☆ قدم الأجهزة التكنولوجية و انقطاع استثمارات إعادة التأهيل منذ قرابة عقد من الزمن تحسبا لخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية ، و يبدو أن المسعى الاستراتيجي المنتهج قد فضل اللجوء إلي القطاع الخاص باعتباره العامل الرئيسي للتنمية الوطنية .
- ☆ أدت الخوصصة المكثفة للمؤسسات العمومية الاقتصادية إلى تلاشي جهود الإصلاح .

---

[182]- لمزيد من المعلومات انظر الملحق رقم 4 .

[183]– هذه الأسباب جاءت في تقرير قسم الدراسات الاقتصادية للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة خلال سنوات 2005-2006-2007 ، أكتوبر 2008.

- ✯ كشفت الحصيلة الرقمية لعمليات الخوصصة (التي قدمتها وزارة القطاع) عن 417 عملية خوصصة من 543 عملية سمح بها مجلس مساهمات الدولة (CPE) بمختلف إشكال الخوصصة، خلال الفترة الممتدة 2003-2007.
- ✯ اعتبرت السلطات العمومية ترقية و تطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة و الصناعات التقليدية كمحورين أساسيين لتنويع الاقتصاد ،حيث تعد المؤسسات الصغرى و المتوسطة موجها للنمو خارج قطاع المحروقات و أيضا لخلق مناصب العمل و يتمثل الهدف الذي حدده برنامج الحكومة من إنشاء 100000 مؤسسة صغيرة و متوسطة جديدة و استحداث 510000 منصب شغل على مستوى الصناعات التقليدية خلال سنة 2010.
- ✯ ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2007 إلى 294612 مؤسسة من بينها أزيد من 99 % مؤسسة صغيرة و متوسطة بينما القطاع الحكومي الذي يضم 666 مؤسسة سوى 0.3% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الخوصصة .
- ✯ لا يزال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل 1000 نسمة جد ضئيل حيث قدر بـ 8 مؤسسة صغرى و متوسطة لكل 1000 نسمة في حين في أوربا يصل إلى 18 إلى 77 مؤسسة حسب الدول و بالتالي و حسب الدراسة التي قام بها القطاع فانه يجب إنشاء 365955 مؤسسة صغرى و متوسطة استنادا إلى نسبة السكان خلال سنة 2006 لبلوغ 19 مؤسسة صغرى و متوسطة لكل 1000 نسمة .
- ✯ تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب النسب التالية :
  - يشغل قطاع الخدمات (النقل ،التجارة ، الفندقة) 130635 وحدة ما يعادل 45.95 % من عدد المؤسسات الصغرى و المتوسطة .
  - يبلغ عدد في قطاع البناء و الأشغال العمومية 96327 وحدة أي ما يعادل 33.88 % من عدد المؤسسات الصغرى و المتوسطة .
  - يشغل قطاع الصناعة (صناعة الحديد و المعادن و الميكانيك ، و مواد البناء .....) عدد 53154 وحدة ما يعادل 18.70 % من عدد المؤسسات الصغرى و المتوسطة.
  - كما يشغل قطاع الفلاحة و الصيد و القطاعات الأخرى قرابة 4000 وحدة ما يعادل 2 % من عدد المؤسسات الصغرى و المتوسطة .

حسب التحليل السابق فان التفكك الصناعي في الاقتصاد الجزائري يدعى للقلق إذ أن قطاع الصناعة أصبحت في الدول السائرة في طريق النمو قطاعا مسيطرا و استبدلت التبادل في السلع الأولية إلى تبادلات من نوع أخر ، و الجزائر تعد من الدول غير النمطية دوليا و قد تجاوزها التقسيم الدولي للعمل.

خلال الفترة 1969-1974 عرفت القطاعات القابلة للتبادل نموا متوسطا سريعا أكثر من القطاعات غير قابلة للتداول بالرغم من محاولات ترقية الزراعة إلا أن معدل النمو يبقى لا ،أما نسبة نمو قطاع الصناعة فقد كان

مرتفع نسبيا خلال سنوات التخطيط ،أما بعد سنة 1988 أين غيرت الجزائر نظام اقتصادها من الموجه إلي اقتصاد السوق تدهور الإنتاج بشكل كبير في هذا القطاع و يعد هذا احد فرضيات المرض الهولندي، إذ أن التمييز بين السلع القابلة للتداول و السلع غير القابلة للتداول يقوم على أساس هيكلي و ما يلاحظ انه قبل سنة التحول الاقتصادي لم يكن هذا المؤشر موجودا في الاقتصاد للتمييز بين السلعتين و ذلك لاحتكار الدولة للأنشطة الداخلية و التجارة الدولية .

بعد أزمة 1986 وجدت الجزائر نفسها في أزمة اقتصادية حادة و نقص تمويل اقتصادها برأس المال الشيء الذي انبثق عنه زيادة المديونية الخارجية كما شهد مؤشر النمو في القطاع الصناعي انخفاضا كبيرا في تلك الفترة و تواصل انخفاض هذا المؤشر ليبلغ نسبة 2.5% سنة 2005 و زاد من حدة الانخفاض ليبلغ 0.8 % سنة 2007[184] و بالتالي يظهر اثر حقيقي للتفكك الصناعي في الاقتصاد الجزائري

3-أسعار الصرف و أسعار النفط و موقف الدينار

بما أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ظاهرة المرض الهولندي كما أن اثر الإنفاق يظهر جليا في الاقتصاد كما انه يعاني من ظاهرة التفكك الصناعي و بالتالي فان النموذج الهولندي يسيطر على الاقتصاد الجزائري ليبقي الاختبار الأخير الذي يجب أن يحدث في ظل هذه الظروف هو تأثر سعر صرف الاقتصاد الجزائري من هذه الظاهرة لذا قبل هذا يجب بناء نموذج قياسي لمعرفة مدى ارتباط سعر الصرف الوطني مع سعر البترول و هذا لان الزيادة الدولية في سعر البترول وتؤثر على الصادرات ايجابيا ، و بذلك يحدث فائضا في الميزان التجاري ستؤدي كنتيجة منطقية إلى تدفق العملة الصعبة إلى الدولة الجزائرية و بالتالي سترتفع قيمة العملة الوطنية أي ينخفض سعر الصرف لتكون هذه الفرضية التي نبني عليها النموذج .

لهذا سيتم القيام ببناء نموذج اقتصادي قياسي لعلاقة سعر الاسمي بسعر النفط

3-1عرض المتغيرات المحددة لنموذج علاقة سعر البترول بسعر الصرف الدينار الجزائري (الاسمي)

- **سعر البترول:** إن البترول سلعة تتحدد أسعارها في السوق الدولية و بما ان الجزائر تعتمد في صادراتها على النفط و بذلك فان ارتفاعه في السوق الدولية سوف يؤدي إلى تدفق العملة الصعبة إلى داخل الدولة و بالتالي ومن وجهة نظر النظرية الاقتصادية هذا سيؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية.

- **سعر الصرف الدينار الجزائري (الاسمي)** : يعرف سعر الصرف على أنه نسبة مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر، إذا كان السعر يعبر عن كمية ثابتة من العملات الأجنبية بكمية متغيرة من العملة المحلية فإننا نكون بصدد تسعير عدم اليقين la cotation à l'incertain ، أما إذا كان التسعير يعبر عن كمية ثابتة من العملة المحلية بكمية من العملة الأجنبية فتكون هذه حالة تسعير اليقين la

[184]-**تقرير المجلس الاجتماعي الاقتصادي** ، مرجع سبق ذكره، أكتوبر 2008 ص6 .

cotation au certain ,إن التمييز بين مفهومي سعر الصرف تبعا لتسعير اليقين كمفهوم أول و تسعير عدم اليقين كمفهوم ثان ضروري لمعرفة اثر تغير سعر الصرف على القيمة الخارجية للعملة و لكون هذه الأخيرة تعتبر عن علاقة سعر الصرف و قيمة العملة المحلية في سوق الصرف أي عن القوة الشرائية الخارجية للعملة فان التناسب بينها و بين سعر الصرف تبعا للمفهوم الأول يكون له نفس الاتجاه أي أن ارتفاع سعر الصرف (ارتفاع عدد وحدات العملة الأجنبية التي تقتنيها وحدة من العملة المحلية) يعني تحسن القيمة الخارجية للعملة و انخفاض سعر الصرف (انخفاض عدد وحدات العملة الأجنبية التي تقتنيها وحدة من العملة المحلية) يعني انخفاض أو تدهور القيمة الخارجية للعملة .

أما في حالة ما تم اعتماد المفهوم الثاني حيث أن ارتفاع سعر الصرف الموافق لارتفاع عدد وحدات العملة المحلية التي تقتنيها وحدة من العملة الأجنبية التي أصبحت أكثر غلاء أي انخفاض أو تدهور قيمة العملة المحلية بينما انخفاض سعر الصرف الناتج عن انخفاض عدد وحدات العملة المحلية اللازمة لاقتناء وحدة من العملة الأجنبية التي أصبحت اقل تكلفة يعني تحسن أو ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية .

2-3 عرض المعطيات الخاصة بمتغيرات النموذج:

لوضع نموذج لعلاقة سعر النفط بسعر صرف الدينار الجزائري وفقا للمتغيرات السابقة الذكر، جمعت المعطيات الخاصة بسعر الصرف الاسمي ، و سعر النفط في السوق الدولية وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2010، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (46): سعر البترول و سعر الصرف الاسمي خلال (1990-2010)

السنوات	سعر الصرف الاسمي دينار جزائري	سعر برميل النفط دولار
1990	8.958	22.3
1991	18.473	18.6
1992	21.836	18.4
1993	23.345	16.3
1994	35.059	15.5
1995	52.175	16.9
1996	56.186	20.3
1997	58.414	18.7
1998	60.353	12.3
1999	69.314	17.9
2000	75.342	27.6
2001	77.819	24.8

2002	79.723	25.24
2003	72.612	29.03
2004	72.613	38.66
2005	73.380	54.64
2006	71.158	65.85
2007	66.83	74.95
2008	71.183	99.9
2009	72.730	62.3
2010	73.943	80.2

المصدر : الموقع الالكتروني البنك المركزي الجزائر www.bank of algerie.dz

تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول , التقرير الإحصائي السنوي 2006
www.oapecorg.org/ar/default.tm

3-3 معايير اختيار النموذج:

إن اختيار أي نموذج اقتصادي قياسي يمر بمرحلتين أو دراستين، الدراسة الأولى هي الدراسة الاقتصادية التي تعتمد بالدرجة الأولى على شروط ومعايير النظرية الاقتصادية، أما الدراسة الثانية فهي الدراسة القياسية والتي تعتمد في اختيار أي نموذج قياسي على أدوات ومعايير القياس الاقتصادي.

وبالتالي فإن مرور النموذج القياسي المختار للعلاقة بين سعر البترول و سعر صرف الدينار الجزائري على هاتين المرحلتين، سيبعد كل الانتقادات الاقتصادية والقياسية الموجهة إليه.

الدراسة الاقتصادية:

إن أول مرحلة في بناء النماذج الاقتصادية القياسية هي ضرورة توافق النتائج الأولية لهذا النموذج مع شروط النظرية الاقتصادية، مثل نوع العلاقات السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث قبل المرور إلى الدراسة القياسية يجب تحقق شروط ومعايير النظرية الاقتصادية، وإلا لا داعي للمرور إليها لأن النموذج أصلا مرفوض من الناحية الاقتصادية.

استنادا إلى المعطيات المتوفرة في هذا النموذج أن سعر البترول المرتفع في السوق الدولية سيؤدي إلى زيادة رصيد الصادرات و منها حدوث فائض في ميزان المدفوعات و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية أي انخفاض سعر الصرف (سعر الصرف عدم اليقين) و بالتالي يجب أن تكون هناك علاقة عكسية بين المتغير التابع و المستقل ضمن هذا النموذج.

الدراسة القياسية :

عند تحقق شروط النظرية الاقتصادية نمر إلى المرحلة الثانية وهي ضرورة توفر شروط النظرية القياسية و ضرورة وجود متغيرات تابعة و متغيرات مستقلة .

4-3 عرض النموذج:

بالاستعانة ببرنامج Eviews4 وبعد إدخال المعطيات يمكن الحصول على النماذج الممكنة، والتي نفاضل بينها حسب الشروط السابقة الذكر.

ونضع اصطلاحا

TCN سعر الصرف الاسمي

PRP سعر البترول

سنقوم في هذه الحالة بتقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يفسر علاقة سعر البترول بسعر الصرف الاسمي:

TCN =f(PRP)

تحصلنا على صيغة النموذج كالتالي :

جدول رقم (47):نتائج تقدير النموذج حسب برنامج Eviews

Dependent Variable: TCN
Method: Least Squares
Date: 01/11/12 Time: 21:50
Sample: 1990 2010
Included observations: 21
TCN=C(1)+C(2)*PRP

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	43.17087	7.737721	5.579275	0.0000
C(2)	0.400933	0.175567	2.283650	0.0341

R-squared	0.215364	Mean dependent var	57.68790
Adjusted R-squared	0.174068	S.D. dependent var	22.24472
S.E. of regression	20.21618	Akaike info criterion	8.941237
Sum squared resid	7765.188	Schwarz criterion	9.040715
Log likelihood	-91.88299	Durbin-Watson stat	0.158672

TCN=43.17087 +0.400933PRP

❖ **تقييم النموذج من الناحية القياسية:**

مقدرة معلمة سعر البترول:

إن قيمة ستودنت الحسابية الخاصة بمقدرة معلمة سعر البترول(2.283650) أكبر من القيمة الجدولية لستودنت (2.093) لهذا فإننا نرفض H_0 أي أن مقدرة معلمة سعر البترول مقبولة إحصائيا.

❖ **تقييم النموذج من الناحية الاقتصادية :**

وتشير البيانات إلى تطور سعر الصرف عدم اليقين (1 dollars = x دينار) وأسعار النفط. وفقا لنظرية التوازن العام، فان ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية ستؤدي إلى تدفق العملة الأجنبية إلى داخل الدولة ،و هذا يؤثر بشكل سلبي على سعر الصرف العملة الوطنية (عدم اليقين). وبعبارة أخرى، سعر الصرف عدم اليقين سينخفض (وهو ما يعني زيادة في قيمة الدينار). لكن نتائج النموذج لا تبين وجود علاقة عكسية بين التغيرات في أسعار النفط وسعر الصرف عدم اليقين (معامل (2) Cهو إيجابي بدلا من السلبية). و بذلك فإن النموذج لا يظهر العلاقة التي تنبأ بها النظرية الاقتصادية بشكل عام ونظرية التوازن العام على وجه الخصوص. يمكن الاستنتاج بعد ذلك أن سعر صرف الدينار الجزائر هو ثابت خارج القيود التي تفرضها قواعد اقتصاد السوق.

التحليل الاقتصادي:

يلعب سعر الصرف دور محوري في ديناميكية اقتصاد الدول و النمو الاقتصادي نظرا لارتباطه بحركة رأس المال و أيضا المزايا النسبية في التجارة الدولية في المدى الطويل , لوضع سياسة اقتصادية كلية يجب اخذ بعين الاعتبار ثبات سعر الصرف .

إن صادرات الجزائر أحادية القطب فالنفط يتميز بخاصتين أساسيتين الأولى أنها مادة ناضبة و غير متجددة و كل برميل يخرج لا يعوض و الثانية سعره يتحدد في السوق الدولية بسبب صعوبات و متاعب كبيرة و خاصة على المدى الطويل لان هذه الظروف تؤثر على حركة أسعار الصرف و رسم السياسة الاقتصادية الكلية أي أن الجزائر و غيرها من الدول التي تعتمد في صادراتها على النفط تواجه مشكلة في إدارة سعر صرف عملاتها .

إن وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري يعني و باختصار ارتفاع سعر الصرف إذا كان في تفسير سعر الصرف اليقين و بالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية الناشئ عن من ارتفاع حاد في الدخل الناتج عن صادرات المورد الطبيعي ، بينت الدراسات أن وجود المرض الهولندي في الاقتصاد تؤدي إلى ارتفاع معدلات الصرف الاسمية و الحقيقية إن وجود الدولارات الحادة في أسعار و إيرادات النفط يسبب متاعب كبيرة في إدارة أسعار الصرف فعند اشتداد الطلب على الصادرات النفطية و ارتفاع أسعارها تزيد الإيرادات بصورة قوية كما هو حاصل في السنوات الأخيرة.

إن سعر الصرف الحقيقي و الاسمي للدينار الجزائري تبدو منخفضة اقل من اللازم (فائض في الميزان التجاري) كما بينته دراسات للصندوق النقد الدولي حول تطور سعر الصرف الحقيقي و الاسمي للاقتصاد الجزائري .

رسم بياني رقم (50): تطور سعر الصرف الحقيقي و الاسمي للدينار الجزائري

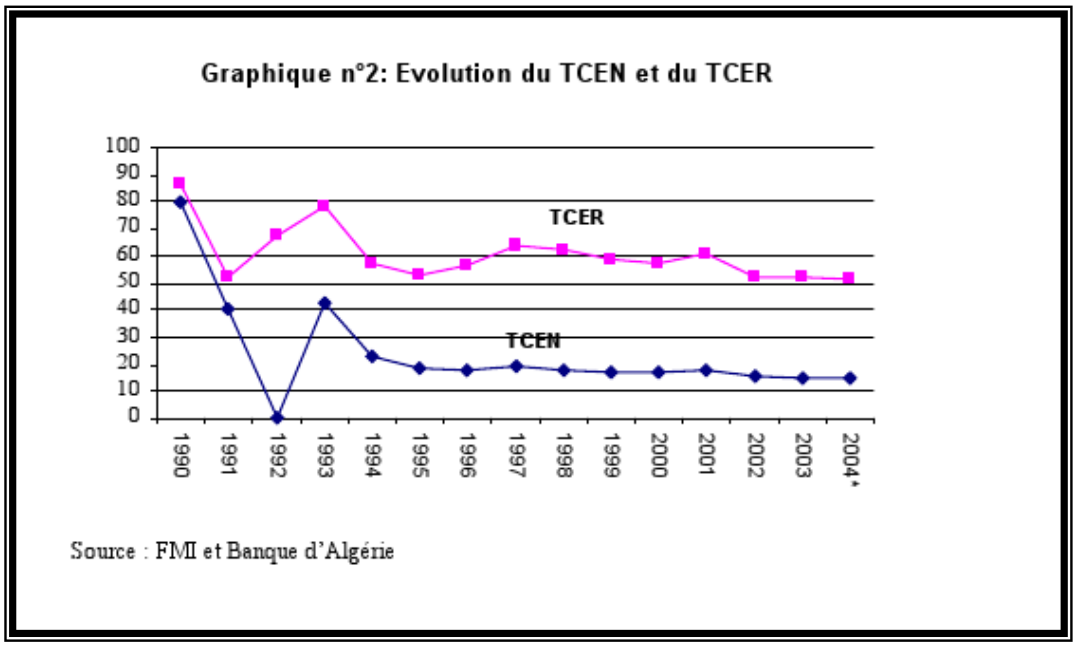

انه من الضروري عدم الخلط بين رفع سعر الدينار و التخفيض من حدة التضخم لأنه غالبا ما يكون التضخم ناتج عن الازدهار Boom فهناك قاعدة اقتصادية هامة شهيرة تقول (إن محاولة الجمع بين الازدهار و استقرار العملة مشكلة في الأداء الاقتصادي)و السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا لا ترتفع قيمة العملة الوطنية الاسمية ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تتلخص في أسباب أهمها ،إن نمط الربط بسلة العملات و تثبيت سعر الدينار من اجل التقليل من مخاطر تقلبات سعر الصرف في ظل اقتصاد مخطط فقد كان مختلف المتعاملين الاقتصاديين من بنوك و مؤسسات مالية.....يعملون بسعر الدينار المستقر نسبيا فمثلا عند استيراد سلع من الخارج و تقييمها على أساس سعر الصرف المثبت بغض النظر على التكلفة أو القيمة الحقيقية لتلك المنتجات .

إن معظم المؤسسات الاقتصادية و المالية و الإدارية كانت بعيدة عن مخاطر تقلبات سعر الصرف بما في ذلك المستوردين و المصدرين حتى إن قيمة السلع التي كانت تنتج محليا كانت بعيدة عن التنافسية و قوى العرض و الطلب (تقليل التكاليف و تحسين النوعية) حيث كانت الدولة تحدد أسعار وحدات الإنتاج و هذا لأجل هدف اجتماعي و هو خلق فرص عمل جديدة لتشغيل يد عاملة و بذلك القضاء على البطالة و بالتالي محاربة الفقر .

و بغض النظر عن أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية التي كانت تحقق في الغالب خسائر كبيرة في ظل اقتصاد مخطط و تطبيق سعر صرف ثابت لان الدولة تلعب دور المراقبة و هي بذلك تحتكر التجارة الخارجية، و في ظل الاعتماد على منتج واحد بأكثر من 97% ،بعد حدوث الأزمة الاقتصادية و تدخل هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي , في ظل هذه الظروف غير المستقرة و عجز المؤسسات العمومية ، عجز الميزانية العامة لدولة و تفاقم حجم المديونية الخارجية، توجهت بذلك الجزائر إلى إصلاحات اقتصادية مالية و نقدية مست حتى قطاع التجارة الخارجية

و ذلك بتغيير النهج الاقتصادي المتبع الدخول إلى اقتصاد السوق و بالتالي توجيه الاقتصاد و تكييف المؤسسات العمومية مع الأوضاع الجديدة و الدخول إلى المنافسة الدولية و توزيع الموارد المحلية بأحسن صورة و تطوير الإنتاج المحلي و تقييم المنتجات بقيمتها الحقيقية و هذا ما أدى إلى ضرورة اتخاذ سعر صرف عائم كأداة في اتخاذ القرار بيد الدولة لتوجيه الاقتصاد و توزيع الموارد المتاحة المحلية .

إن الإفراط في الطلب على المنتجات المستوردة ناتج عن الإفراط في التوسيع النقدي و المبالغة في سعر الدينار باعتباره المصدر الرئيسي المتسبب في عجز العمليات لميزان المدفوعات سيؤدي إلى تمويل الاستهلاك حيث أن في ظل الاقتصاد المخطط كان سعر الدينار بعيد عن قيمته الحقيقية و الذي استخدم في استيراد السلع بأسعار منخفضة دون المحاولة لتحسين أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية و الذي كان ضعيفا و لا يلبي حاجات السوق الوطنية ولم تعطى الأهمية لتكلفة الإنتاج و نوعية المنتجات و بالتالي كانت معظم المؤسسات العمومية تحقق خسائر و عجزا متتاليا أين كان يتم تغطية عجزها من طرف الخزينة العمومية و ذلك بإصدار النقود من طرف البنك المركزي أو عن طريق القروض الأجنبية و بالتالي زيادة كمية النقود المتداولة و ارتفاع الأسعار و تغطية العجز دون مقابل إنتاجي هذا ما اثر على الميزانية العامة و حجم المديونية الخارجية و ميزان المدفوعات و استفادة المخزون من احتياطي الصرف و بالموازاة التأثير على سعر الصرف و هذا ما أدى إلى تخفيضه .

إن تخفيض قيمة الدينار يؤثر على الطلب الكلي و منه نفقات الاستثمار فان هذا لا يتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية و بالتالي تطوير الصادرات حيث أنه عند تخفيض قيمة الدينار تصبح قيمة الواردات مرتفعة الثمن بما فيها المواد الأولية و المواد النصف مصنعة وواردات الآلات المستعملة في الإنتاج و بارتفاع قيمتها تقوم الدولة بتقليص استيرادها هذا ما يؤثر على الاستثمار و بالتالي التأثير على حجم الإنتاج المحلي مما يؤثر على تطوير الصادرات و هذا ما تبين بعد التخفيض الرئيسي للدينار بعد 1996 حيث لم يعرف الإنتاج المحلي تحسنا خلال فترة الإصلاح و في نفس الوقت بقيت الصادرات ضعيفة و بالتحديد الصادرات خارج المحروقات .

إن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بما فيه إجراءات التخفيض لقيمة الدينار ليس كفيلا بتحسين وضع التجارة الخارجية فتظهر من خلال المكانة التي تزال تحتلها الصادرات النفطية من الصادرات الكلية، حين ارتفعت أسعار النفط أدى إلى تزايد الرصيد التجاري و الذي انعكس إيجابا على رصيد ميزان المدفوعات في ظل الانفتاح الاقتصادي و بالتالي هذا الانفتاح سيضعف من القيمة التنافسية للسلع الوطنية أمام السلع الأجنبية و يؤدي هذا إلى ارتفاع فاتورة الواردات (ليس بسبب الانفتاح التجاري) و ثبات مستوى التحويلات من جانب واحد و هذا ما يؤكد عدم نجاعة تلك الإصلاحات و تحقيقيها للأهداف المرجوة بأكملها بما في ذلك التخفيض على مستوى التجارة الخارجية و لكن تبقى بعض المؤشرات الايجابية كتحسن نوعي للصادرات خارج المحروقات بسبب القطاع الفلاحي الذي تحسن في السنوات الأخيرة و كذلك تحويلات المغتربين.

إن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بموجب أسلوب المرونات المصرح به من طرف صندوق النقد الدولي ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لم يكن له الأثر على توازن ميزان المدفوعات ،إن شرط مارشال –لرنر يكون صحيحا فقط عندما يكون الصادرات مساوية للواردات و عندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات و

الصادرات كبير جدا و هذا شرط صعب التوفير عند الدول النامية لان بنيتها الاقتصادية ضعيفة و العرض المحلي غير مرن و بالتالي عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للتكيف مع التغيير في الأسعار لزيادة إنتاج سلع التصدير أو إنتاج السلع محل الواردات و في الغالب نجد الدول النامية تصدر منتوج وحيد ، فالجزائر تعتمد في صادراتها على مورد وحيد و هو النفط بنسبة 97% و منتوجات أخرى لا تتعدى بعض التمور و المنتجات الفلاحية و بعض المنتجات التي لا تتطلب التكنولوجيا العالية و بالتالي فان تخفيض قيمة الدينار الجزائري لا تشجع الصادرات ما دام الهيكل الإنتاجي المحلي مبني أساسا على استخراج المحروقات و تصديرها .

إن حجم الصادرات المبني على أساس المحروقات لم يكن لقيمة الدينار دورا في تحديدها و ستكون في نفس المستوى سواء خفضت قيمة الدينار أم بقيت على حالها و بالتالي فان انخفاض قيمة الدينار ليس له أي اثر على زيادة الصادرات و بالتالي فان الحجة القائلة إن الرفع من الصادرات يتطلب تخفيض قيمة الدينار هي حجة باطلة خاصة بالنسبة للدول الأحادية التصدير.

و بالتالي و من خلال هذا الفصل يتبن إن الظاهرة الغريبة التي عاشتها هولندا بعد الأزمة البترولية الأولى بعد اكتشاف رواسب من الغاز الطبيعي في بحر الشمال انعكس هذا على زيادة دخول العملة الصعبة إلى الدولة مما أدى إلى زيادة قيمة العملة الهولندية و بالتالي حدوث تضخم و سرعانما أصبح قطاع الصناعة التحويلية عاجزا عن منافسة المنتجات الأجنبية .

إن الاقتصاد الجزائري يعاني من ظاهرة " المرض الهولندي "خاصة فيما يتعلق بهيمنة و سيطرت قطاع المحروقات على هيكل الاقتصاد الوطني ،بالإضافة إلى تدفق الإيرادات من العملة الصعبة الناتجة عن نسبة 97 % من صادرات المحروقات ، كذلك الانخفاض المتواصل لصادرات المنتوجات الأخرى و الإنتاجية الضعيفة التي يعاني منها قطاع الصناعة.

أما بالنسبة لسعر الصرف الوطني و الذي يعد من وسائل تحليل ظاهرة" المرض الهولندي " ، لم يتأثر ذلك لأنه كان كل مرة يمر بها الاقتصاد الجزائري بأزمة معينة يتم تعديل سعر العملة المحلية وفقا لذلك المشكل و بالتالي فان سعر صرف الدينار الجزائر يخضع لإرادة الهيئات الاقتصادية الوطنية أو الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) و يتأرجح بين الارتفاع و الانخفاض حسب المشكل الموجود و بالتالي فان المرض الهولندي مس القطاعات الاقتصادية الوطنية أما سعر الصرف الوطني فليس له أي دور في تفسير هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري و هذا يعد تناقضا اقتصاديا .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

أدى اكتشاف الغاز الطبيعي سنوات 60 في هولندا إلى زيادة أجور اليد العاملة الهولندية ، مقارنة بأجور الدول الأوروبية الأخرى ،بالإضافة إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الهولندية الشيء الذي أدى إلى ضعف تنافسية القطاع التقليدي (الزراعة و الصناعة) ، عرفت هولندا خلال هذه المرحلة علامات الانحطاط بدلا على علامات التطور و أصبحت بذلك الصادرات السلع الهولندية غير النمطية ، اقل قدرة على منافسة السلع الأجنبية.

هذه الظاهر تؤثر على اقتصاديات الدول التي تعتمد في صادراتها على مورد طبيعي إذ أن الزيادة المفاجئة في الثروة الطبيعية في السوق الدولية تؤدي إلى قفزة نوعية في صادرات هذه الدول و يكون بذلك تدفق النقد الأجنبي إلى داخل الدولة بصورة كبيرة ، فإذا انفق النقد الأجنبي المتدفق كله على الواردات فإن ذلك يكون له تأثيرا مباشرا على عرض النقود أو الطلب عليه في ذلك البلد و ذلك بالنسبة إلى السلع المنتجة محليا و إذا تم تحويل هذا النقد إلى عملة محلية و إنفاقه على السلع المحلية غير المتداولة فان ذلك سيؤدي إلى زيادة قيمة العملة المحلية (سواء كانت أسعار مرنة أو أسعار ثابتة)و بالتالي تضعف قدرة صادرات البلد على المنافسة مما يسبب انكماش قطاع الصادرات التقليدي (الزراعة و الصناعة) القطاع Lو هذا ما يسمى (اثر الإنفاق) و بذلك تتحول الموارد (رأس مال و عمل)إلى إنتاج السلع المحلية غير المتداولة(قطاع الخدمات) القطاع N لتلبية زيادة الطلب المحلي و قطاع النفط المنتعش (القطاع B) وهذا ما يؤدي إلى تعثر قطاع التقليدي و هذا ما يسمي (حركة الموارد) .

ان الجزائر من بين الدول التي تعتمد في صادراتها على قطاع وحيد هو قطاع المحروقات و قد ساعد هذا القطاع بسبب ارتفاع أسعاره عالميا من جلب العملة الصعبة إلى الاقتصاد الوطني الذي أعاد بعضا من توازنه و هو الذي عانى خلال فترة طويلة من الزمن من التقهقر الذي وصل إلى حده سنة1986 عند انهيار أسعار البترول في السوق الدولية وهذا ما اثر على نجاحات الاقتصاد الوطني.

ان هذا البحث جاء لتحليل وضعية الاقتصاد الجزائري وقيمة العملة المحلية خاصة في ظل الأزمات و الصدمات العالمية النفطية (وجود العلاقة بين ظاهرة المرض الهولندي و سعر الصرف) .

مر الاقتصاد الجزائري بفترتين مختلفتين من حيث المنهج الاقتصادي ،ففي الفترة 1967- 1989كان اقتصادا إداريا يخضع لنظام التخطيط الموجه و بقطاع عام مسيطر فالدولة مالكة لجميع وسائل الإنتاج و الأراضي و إنشاء المؤسسات الوطنية، والقيام بالتأميم في الميادين الصناعية، المالية،المناجم، البترول.....بالاضافة إلى احتكار الدولة إلى التجارة الخارجية ، في ظل نظام صرف ثابت تفرضه السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية في تلك الفترة .

كان الهدف من المخطط الثلاثي 1967-1969 هو تحضير الوسائل المادية و البشرية لانجاز المخططات فأعطيت الأفضلية في هذه الفترة للهياكل القاعدية للصناعات و المحروقات ، أما المخططان الرباعيان (1970-1977) كانا عبارة عن استمرار للمخطط السابق لتحقيق أهدافه و تميزا بمبلغ الاستثمارات الكبيرة ،بعد ذلك كانا المخططان الخماسيان خلال سنوات الثمانيات و تميزت هذه الفترة بالاستيراد المكثف لسلع الاستهلاكية النهائية في

إطار برنامج واسع الاستيراد و قد تزامن هذا مع انفجار حاد لازمة المديونية التي ضربت بقوة الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة و تطورت تطورا مذهلا .

أدت الأزمة البترولية سنة 1986 إلى ضائقة مالية كبيرة حيث أصبحت الدولة الجزائرية غير قادة على سداد التزاماتها تجاه الجهات الدائنة و غير قادرة على توفير احتياجات المواطنين هذا ما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إتباع سياسة إصلاحات اقتصادية جديدة و التفتح على اقتصاد السوق خاصة مع انهيار المعسكر الاشتراكي سنة1988 و انتفاضة الشارع الجزائري و ثورته على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية ،كما قامت بإصلاحات أخرى تشرف عنها مؤسسات مالية و نقدية دولية و عرفت ببرامج التثبيت و التعديل الهيكلي .

غير ان عملية الإصلاحات هذه انطلقت في ظروف تميزت بشدة الضغوطات المالية الخارجية و ذلك بسبب انهيار أسعار البترول بأكثر من نصف قيمته من 30 دولار إلى اقل من 15 دولار للبرميل فانهارت بذلك إيرادات الجزائر من العملة الصعبة و هذا ما اثر سلبا على التوازن العام لميزانية الموارد الخارجية ، و أمام هذه الوضعية و الركود الداخلي للاقتصاد و تدخل الهيئات الدولية مع ضرورة تغير النهج الاقتصادي الذي بين فشله و انه لا يمكن الاستمرارية فيه خاصة في ظل هذه الظروف و التحولات الاقتصادية الدولية ،فلم تجد الجزائر حلا سوى القيام بإصلاحات جذرية في هيكل الاقتصاد.

لعبت سياسة الصرف دورا هاما في هذه الإصلاحات و ذلك بنزع القيود عن الدينار الجزائري من القيود الإدارية التي كانت مفروضة في ظل سياسة مراقبة الدولة (سياسة التخطيط) و اعتماد سياسة التخفيض لاسترجاع التوازن الخارجي في ظل اقتصاد يعتمد أساسا على النفط في صادراته ، و رسمت أهداف لعملية تخفيض قيمة الدينار في إطار التغيرات الدولية و اتجاهها نحو الكوكبة نظرا لهيكلة اقتصاد الجزائر و ارتباطه بالعالم الخارجي و الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر .

من خلال الإشكال المطروح في هذا البحث حول إمكانية إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي و تأثر سعر صرف الدينار الجزائري تم طرح فرضيتين أساسيتين و من خلال المعطيات السابقة كان اختبار الفرضيات كالتالي :

الفرضية الأولى : صحيحة إن الاقتصاد الجزائري خلال سنوات (1967-1989) لم تظهر عليه أعراض المرض الهولندي ، أما خلال الفترة (1990-2010) فان المرض الهولندي يظهر في الاقتصاد الجزائري ،خاصة أن المحروقات تحتل المكانة المرموقة و الوزن الكبير في الاقتصاد الوطني في حين ان القطاعات الأخرى تعاني من الضعف إذ ان :

- الإيرادات الكلية من صادرات المحروقات تمثل نسبة 98 %من إجمالي الصادرات الجزائرية .
- الانخفاض المتواصل للصادرات خارج المحروقات .
- نسبة البطالة المعتبرة .
- إنتاجية قطاع الصناعة ضعيف(التفكك الصناعي) .
- التكاليف المرتفعة .

فالصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار البترول في السوق الدولية جعل الدولة تولي الاهتمام الكبير لهذا القطاع في ظل تهميش لباقي القطاعات ما عدا قطاع الخدمات فانه يتطور تطورا ملحوظا في خطى تطور قطاع المحروقات ، ان إيرادات قطاع المحروقات الكبيرة لا يساعد الجزائر من تنويع صادراتها من السلع التجارية و تحسين تطوير القطاعات الأخرى و بذلك نؤكد صحة الفرضية الأولى خلال السنوات التي انتهجت الجزائر اقتصاد السوق (1990-2010) و عدم صحتها خلال سنوات التخطيط (1967-1989).

الفرضية الثانية : خاطئة إن سياسة الصرف لها أهمية كبيرة في مساهمة و تحقيق الأهداف الاقتصادية بالغة الأهمية ،فسعر الصرف يؤثر في معدل التضخم ، توازن في ميزان المدفوعات .....الخ و ذلك عن طريق تخفيض قيمة العملة أو رفعها ففي حالة العجز مثلا تلجا الدولة إلى تخفيض قيمة العملة بغرض إعادة التوازنات الخارجية و ينبغي اتخاذ قرار التخفيض لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه العملية و ذلك لتجنب مسار التدهور و الاختلال في التوازنات الكبرى.

أصبحت سياسة الصرف تحتل المكانة الهامة في صنع السياسة الاقتصادية خصوصا بعد الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العالم حيث شهد العالم تحول العديد من البلدان من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ، ان الاقتصاد الجزائري من بين احد الاقتصاديات في طور التحول من اقتصاد مخطط يعتمد مراقبة الدولة لسعر الصرف و بالتالي تثبيته ، إلى اقتصاد السوق يعتمد على الحرية في التجارة و بالتالي في عدم ثبات سياسة الصرف بعد المشاكل التي صادفته اثر انهيار أسعار البترول سنة 1986 و هذا ما دفع إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي و تطبيق ما يعرف ببرامج التثبيت و التصحيح الهيكلي للخروج من النفق المظلم للاقتصاد الوطني.

و بالتالي فان سعر الصرف لم يتأثر بالمرض الهولندي و بهذا تكون الفرضية الثانية خاطئة ، و هذه النتيجة في حد ذاتها تعد تناقضا في التفسير الاقتصادي للاقتصاد الجزائري لان وجود المرض الهولندي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية و لكن ما يلاحظ في هذه الدراسة هو انخفاض قيمة العملة المحلية من سنة لأخرى.

من بين أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة انه عند انتهاج الدولة الجزائرية سياسة اقتصاد السوق و الحرية في التعاملات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2010) ظهر جليا وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني بالاضافة إلى عدم ثبات سعر الصرف و انخفاض قيمة العملة المحلية من سنة لأخرى ،لكن إن سعر صرف الدينار

الجزائري في ظل الحرية الاقتصادية لم يتأثر بهذه الظاهرة أي أن ارتفاع الإيرادات البترولية خلال الفترة (1990-2010) و تدفق العملة الأجنبية إلى داخل الدولة ليس له أي تأثير على سعر صرف الدينار الذي كان من المفروض أن يرتفع (سعر الصرف اليقين) متأثرا بالظاهرة المذكورة سابقا ، هذا معناه أن إصابة الجزائر بالمرض الهولندي كان على أساس قطاعي (تفاوت في نمو القطاعات) ،كما تم التأكيد من خلال هذا البحث على انه لا يوجد أي ارتباط بين أسعار الصرف الاسمية و سعر برميل النفط خلال (1990-2007) أي خلال سنوات الانفتاح الاقتصادي.

في حين خلال السنوات الأولى من الاستقلال (1967-1989) كانت الدولة ترتكز على التخطيط و الرقابة على التجارة الخارجية و التثبيت الإداري للسعر الصرف ، لم تتولد أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني. و بالتالي فان مراقبة الدولة و تحكمها في الحياة الاقتصادية له تأثير كبير على استقرار الوضع الاقتصادي خاصة في الدول النامية و الدول التي تعتمد في صادراتها على النفط بدرجة أولى ، فالعلاقة بين الدولة و النظام الاقتصادي علاقة عضوية مع ثبات سعر الصرف و هذا يعود إلى مراقبة الدولة للحياة الاقتصادية لأنها تلعب النظام القائم على التخطيط المركزي تكون للسلطة الدور الهام و الكبير في تسيير كلي و شامل من الجانب الاقتصادي ، كما للدولة دور كبير في استقرار الاقتصادي و تحقيق النمو الاقتصادي و ذلك من خلال :

- القضاء على الخلل الهيكلي الناجم عن حالة التخلف .
- هي المؤسسة الأقوى و القادرة على تعبئة الموارد و توظيفها و ممارسة النشاط الاقتصادي بأشكاله المختلفة .
- لا يمكن تحقيق أهداف مثل النمو الاقتصادي و تحريك المدخرات الوطنية و توزيع الاستثمارات القطاعية و خلق فرص لتوظيف القوى العاملة ، و التنويع الاقتصادي و الحد من التبعية للنظام الاقتصادي الدولي .
- ان مراقبة الدولة للحياة الاقتصادية يساهم بقدر كبير في ترقية القطاعات خارج قطاع المحروقات أي تنويع الصادرات خاصة قطاع السلع التجارية .

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن الدولة تعد احد أركان النظام العالمي و دروها كان و لا يزال موجودا و مطلوبا و الحديث عن الدولة و دورها في الحياة الاقتصادية هو الحديث عن تحسن و ترشيد أداءها الاقتصادي و الحد من الآثار غير المرغوب فيها لظواهر اقتصادية مثل المرض الهولندي ، كنتيجة هامة من هذه الدراسة هو أن الخطاب النيوليبرالي الذي يدعي عدم تحكم الدولية في الحياة الاقتصادية متناقض في جميع الاقتصاديات التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي و التفاوت في نمو إنتاجية القطاعات الاقتصادية المحلية .

المراجع

I- الكتب

❖ **الكتب باللغة العربية:**

1. الحمدي(**محمود)** ،خطة التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية ، مركز الدراسات و البحوث ، بيروت 2002
2. الدسوقي(**إيهاب)** ، التخصصية و الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية،دار النهضة العربية ، القاهرة 1989.
3. الكواز(**احمد)**، مسح و تقييم بعض النماذج الاقتصادية الكلية العربية ذات تطبيقات السياسة الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، مارس 1996 ، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر و التوزيع ، سوريا
4. الموسوي(**ضياء مجيد)** ، الخوصصة و التصحيحات الهيكلية (أراء و اتجاهات) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1997.
5. الموسوي **(ضياء مجيد)** ، الاقتصاد النقدي ،المؤسسة النقدية، البنوك التجاري، البنوك المركزية ، مؤسسة شباب الجامعة الموسوي ، الإسكندرية، مصر ،1998
6. بن علي **(بلعزوز)** ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ،2006
7. بهلول**(محمد بلقاسم حسن)**، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999.
8. بهلول **(محمد بلقاسم حسن)**، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999.
9. حميدات **(محمود)**، مدخل للتحليل النقدي ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2000.
10. حميدي **(حميد)** ،خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري يضمن الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية ، بيروت 1999
11. خالدي **(الهادي)** ، المراة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ،دار هوامة للنشر ،الجزائر ،1996.
12. دادي عدون **(ناصر)** ،منتاوي **(محمد)**,الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة ،دار المحمدية العامة ،الجزائر 2003
13. رزق(**حسن)**، الخوصصة، آفاقها وأبعادها، دار الفكر السورية، سوريا، 1999.

14. صادق **(مدحت)**،النقود و عمليات لصرف الأجنبي ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، طبعة1،القاهرة،1997.
15. لحلو(**موسى بخاري)** ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين، بيروت،2010.
16. لشعب **(محفوظ)** ، سلسلة القانون الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999.
17. محمد الوكيل **(نشأت نبيل)** ، التوازن النقدي و معدل الصرف ، دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود و سعر الصرف ، ط1،شركة ناس للطباعة، القاهرة،2006.
18. معتوق **(سهيل محمود)** ، النظريات و السياسات النقدية ، الدار المصرية اللبنانية مصر ،1989.
19. نوري الشمري **(ناظم محمد)** ، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 1999
20. هالوور **(سي بول)**،ماكدونالد **(رونالد)**، ترجمة د محمود حسن حسني ، النقود و التمويل الدولي ،دار المريخ للنشر ، 2007 ، السعودية

❖ الكتب بالغة الفرنسية

1. *Azam **,(Jean paul)** , macroeconomique de la coroisssance ,NATHAN ,France,1989*
2. *Belhimer **(Abedelatif)** , la dette extérieure de l'Algérie , casbah édition, Alger,1998 .*
3. *Benachenhou, **(Abedelatif)** , planification et développement en Algérie (1962 –1980). imprimerie commerciale -Alger –*
4. *Benachenhou **(Mourad)**, l'inflation,la dévaluation et marginalisation , casbah édition, Alger,1998*
5. *Ben dib **(Rachid)** ، rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie ، opu ، 1995*
6. *Benisaade **(Hocine)**, Algérie rustructuration et réforme économiques (79-93), opu, Alger, 1994*
7. *Bouzidi **(Abdelmadjid)** , Les années 90 de l'économie Algérienne (les limites des politiques conjoncturelles) ENAG/édition – distribution . Alger 1999*
8. *Florien **(Aftation)** et Etienne **(Losq)** ,les taux de change "que sais-je" , press universitaire de France, paris 1985*
9. *Messerlin **(A Patrick)**, commerce international ,presses universitaire de France,paris 1998.*
10. *Nass **(Abdellelkarim)** ,le système bancaire algérien de la décolonisation à l'économie de marché ,Inas,2003,paris .*
11. *Richard **(E.Caves)** , et Jeffrey **(A frankel)** , Ronald **(W . jones)** , commerce et paiements internationaux, tradition par Mireille chiroleu- Assouline , édition 9, de boeck, diffusion 2003,paris*
12. *Sid Ahmed **(Abdelkader)** ،économie de l'industrialisation a partir des ressources naturelles (IBR) ، Tom 2 ,opu, Alger.*

II-ملتقيات علمية

1. بشير مصطفى، الشراكة الأوروجزائرية: أي موقع للجزائر في جانب تجارة الخدمات، الملتقى الدولي حول الشراكة الأوروجزائرية، جمعية المعرفة العلمية الثقافية، الجزائر، 06 جوان 2001، ص 14.
2. بلغرسة **(عبد اللطيف)** ،دراسة حالة فلنسيا بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة و المشروعات المشتركة ، ندوة دولية حول اثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورو متوسطي .
3. تشام**(فاروق)**أهمية الشراكة العربية في تحسين المناخ الاستثمار ، الندوة العلمية حول التكامل العربي لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية
4. زايري **(بلقاسم)** ، انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، 21-22 ماي 2002.
5. موله **(عبد الله)**، الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية الفرص المتبقية والتحديات، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة 13-14 ماي 2001، ص.220.
6. كورتل **(فريد)**، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعي التجارة والخدمات، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، 29-30 أكتوبر 2001.

III- المقالات

❖ المقالات بالغة الانجليزية المنشورة

1. ***Bilson** , the monetry approach to the exchange rate some empirical evidence,IMF staff papers vole 25.*
2. *Corden ,**(W. Max)** , booming sector and dutch disease economie , survery and consolidation ,oxford economie ,papers 36 , 1984*
3. *Corden ,**(W. Max),** neary **(J . perter)** ,booming sector and de-industrialization in small open economy ,economie journal, decembre 1982 ,prented in Britain*

4. *G,(**Gregory**), some implications of growth of miniral sectoe , the Australian journal of agriculture economie ,vol 32 ,n° 3 decembre 1976.*
5. *Matallal (**Khaireddine).** and J.L.R**(proops)** , The effect of The developement of resource sector on The Algerian economy .Industralization or de agriculturalization ?*
6. *Romer **,(Micheal).** dutch disease in developing contries ,swalloving bither medecine,198*
7. *. Rybzynski (**T, M** ,) ,factor and endowment and relative commodity price ,Economie ,new seris vol XXII, n ° 85-88 ,1995.*
8. *Snap (**Richard, H),** effects of mineral development on the economy , the Australian journal of agriculture economie ,vol 32 ,n° 3 decembre 1977.*

❖ **المقالات باللغة الأجنبية المنشورة على مواقع الانترنت :**

1. *Dupuit **(Francois),** Lefebvre **(Martin)** , Vachon **(Hendrix)** , une « pétrodevise » :un bienfait ou un fardeau pour l'économie canadienne ?,etude économique ,11 octobre 2006. www.desjardines.com/economie*
2. *Emmanuel k. k.Federico) ,S.Mandelman, and Pablo A .Acosta, Remittances , exchange rate regimes , and the dutch disease:Apenel data analysis, working paper 2008-12 , fedral reserve bank of atlanta, ,march 2008. , www.frbatlanta.org/filelegacydocs/wp0812.pd*
3. *JOLY **(Hervé)**, PRIGENT **(Céline)**, SOBCZAK (**Nicolas**), le taux de change réel d'équilibre (une introduction) ; document de travail , n°96-10 ministère de l'économie et de des finance , france,novembre1996 . http://www.tresor.economie.gouv.fr/file/326674*
4. *Kautassila(**jean philippe**), syndrome hollandais théorie et vérification empirique au Congo et Cameroun ,centre d'économie du développement ,université Montesquieu , bordeaux ,IV ,paris .*
5. *Algérie quelque figures choisies rapport de fmi, n° 07\ 61 ;ferier 2007 . www .imf.org*

IV-مجلات و الدوريات

1. بن جرادي **(فارس ثابت)** ،اثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، ابوظبي ،الإمارات العربية المتحدة ، جانفي 2000.
2. جلاطو **(جيلالي)**، تحديات ورهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة البرلمان الجزائري، تصدر عن المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم ، الجزائر، العدد 1، جويلية 1998
3. . صالحي **(صالح)** ،الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف العدد 1، 2002.
4. زعباط **(عبد الحميد)** ،الشراكة الاورومتوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، السداسي الثاني ، العدد 1، 2004.

V_رسائل دكتواه و ماجستير غير منشورة

*1- Sari(**camill**), politique des taux de change au Maroc et en Algérie , une étude comparative , thèse doctorat, université paris 8 , 15 décembre 2000,*

1. عيساوي (**ليلى**) ،إعادة جدولة الديون و أثارها على هيكلة الدول النامية (حالة الجزائر) ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة عنابة .
2. طويل **(آسيا)**، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، 2002/2001
3. لعلاوي *(**محمد**)* طبيعة التخطيط الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر, مذكرة ماجستير، غير منشورة جامعة الجزائر، 1995
4. هاشم **(جمال)** ,السوق البترولية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري, رسالة ماجستير 1988 , تخطيط , غير منشورة، جامعة الجزائر.

IV-القوانين

1- الميثاق الوطني لسنة 1976

2- قانون رقم (1986-12) المؤرخ في 12 أوت 1986 متعلق بنظام البنوك و القروض

3- قانون (1990-01) المتعلق بالقرض و النقد المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 16 بتاريخ 1990/04/14

IIV- الدوريات الإحصائية:

1- خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية (67-78) ، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية 1980.

- Projet de plan général quinquennal I, (80-84) M.P.A.T Mai 80. 2

3- الجزائر بالأرقام، الديوان الوطن للإحصائيات، 1980.

- Rapport de plan général quinquennal II, (85-89) M.P.A.T Mai 1984.4

5- Annuaire statistique de l'Algérie –ONS - 1981.

6-Annuaire statistique de l'Algérie (1985-1986) –ONS-N13 .édition 1987.

7- المجموعة السنوية الإحصائية للجزائر, الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 14، 1990.

8- الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصائيات، 1993 .

10-Algérie en quelques chiffres, édition 1999.

10- Annuaire statistique de l'Algérie –ONS – N19. èdition 2000.

11- Annuaire statistique de l'Algérie –ONS – N20. édition 2003.

12 -Media Bank, n76, fevrier/ mars,2005

13-Raport annuel de la bank de l'algerie 2003

14- تقرير قسم الدراسات الاقتصادية للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة خلال سنوات 2005-2006-2007 ، أكتوبر 2008

15-تقرير المجلس الاجتماعي الاقتصادي ، أكتوبر 2008

IIIV-المواقع الالكترونية

www.mf.gov.dz وزارة المالية

تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول , التقرير الإحصائي السنوي
www.oapecorg.org/ar/default.tm

الديوان الوطني للإحصائيات نقلا عن موقع الانترنت www.ons.dz

موقع البنك الجزائري www.bank of algerie.dz

التقرير العربي الموحد http://www.arabfund.org

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات
http://www.andi.dz/ar/PDF/loi_finance/2003-22.pdf